

مركز دراسات الوحدة العربية

الاتصال والإعلام في الوطن العربي

الدكتور راسم محمد الجمال

الاتصال والإعلام
في الوطن العربي

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

الاتصال والإعلام في الوطن العربي

الدكتور راسم محمد الجمال

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الجمال، راسم محمد
الاتصال والإعلام في الوطن العربي/راسم محمد الجمال.
٣٤٦ ص.
ببليوغرافية: ص ٣١٧ - ٣٣١.
يشتمل على فهرس.
١. الإعلام العربي. ٢. وسائل الاتصال الجماهيري - البلدان العربية. أ. العنوان.
302.2

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آب/أغسطس ١٩٩١
الطبعة الثانية: بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠١

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

عندما عهد إلينا مركز **دراسات الوحدة العربية** في أوائل عام ١٩٨٦ بإعداد دراسة نقدية لتقرير اللجنة العربية لدراسة أوضاع الاتصال والإعلام، ومشروعها لإقامة نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، عكفنا على إعداد هذه الدراسة، وطال الزمن وطالت الدراسة حتى كادت أن تقترب من مئة صفحة دون أن تستكمل الموضوعات كلها. ومن ثمة نشأت فكرة إعادة دراسة الموضوع برمته، وطرح رؤية بديلة لوضعية الاتصال والإعلام في الوطن العربي من خلال مدخل نقدي يعالج وضعية الاتصال والإعلام في السياق المعاش فعلاً، وتحاول استكشاف المتغيرات المختلفة التي تحكم وتؤثر في هذه الوضعية.

وكان الدافع الأساسي وراء الاتجاه إلى إعادة دراسة الموضوع هو أن تقرير اللجنة العربية، الذي نشر باسم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ١٩٨٥ بعنوان «**الاتصال والإعلام في الوطن العربي ـ نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال**» مثير للكثير من الجدل. وهو، على الرغم من الجهد الذي بذل فيه، غير مُرض في كثير من جوانبه، ولا يرضي طموح الأكاديميين والباحثين المتخصصين أو المثقفين العرب المتابعين للقضايا والمشكلات التي أثارها.

ومع ذلك فنحن نعي جيداً صعوبة وحساسية معالجة بعض القضايا التي أثارها التقرير من قبل لجنة شكّلتها منظمة حكومية. وكثير من الأعذار التي قدمتها اللجنة ينبغي أن تُقبل في ضوء طبيعتها وطبيعة الموضوعات التي عالجتها. وقد قدّم الدكتور مصطفى المصمودي رئيس اللجنة العربية أعذاراً شتى للقصور والضعف الواضح في

التقرير؛ منها الصعوبات الناجمة عن الأوضاع القائمة التي تهدد وحدة الوطن العربي، والافتقار إلى الاحصائيات التي تساعد على تقييم الأوضاع تقييماً موثّقاً، وأن الحلول لا يمكن أن تشخّص دوماً في المستوى القومي، وأن مجموعة من القضايا تبقى في حاجة إلى حلول قطرية، وأن عدداً منها لا يمكن حله حتى في مثل ذلك المستوى. . إلخ.

ويقرر المصمودي أن بالرغم من تطابق الآراء بالنسبة إلى عرض، وحل، كثير من المشاكل، فإن مجموعة من التساؤلات بقيت دون إجابة، ومواضيع دقيقة لم تقدر اللجنة على طرحها، يقيناً منها باستحالة ايجاد الحل الملائم لها في الوقت الحاضر؛ وأن الكثير من أعضاء اللجنة ترددوا في طرح التقرير بهذه الصورة، ومالوا إلى إعادة كتابته وتقديمه بصورة أكثر عمقاً وأشمل فحوى[1].

ولقد عانى هذا العمل الذي نقدمه بين يدي القارىء من المشكلات ذاتها، التي واجهت اللجنة العربية. ويبدو أنها قدر أيّ باحث يتصدى لمعالجة أوضاع الاتصال والإعلام في الوطن العربي.

وأطلقنا على هذا العمل عنوان «**عالم واحد أم عوالم متعددة!؟**» لأنه في الحقيقة يوجد من منظور الاتصال والإعلام عوالم كثيرة بعدد الأقطار العربية. هذا هو الواقع الذي تظهره هذه الدراسة. ومن الخطأ الفادح أن نضع أوضاع العرب الاتصالية والإعلامية في سلّة واحدة؛ لأن هذا يقودنا بالضرورة إلى الإجحاف في التعميم، حيث لا يجوز التعميم نتيجة التفاوت الصارخ والتباين الشديد في مجمل الأوضاع الاتصالية والإعلامية على المستويات القطرية، على الرغم من بعض أوجه التشابه، وهي قليلة. ومن الخطأ البيّن معالجة أوضاع العرب في هذا الصدد في شكل مصفوفة أفقية تتسم جزئياتها بالاستقلالية، بحيث تبدو وكأنها قضايا كلية.

ويشتمل الكتاب على **أحد عشر فصلاً** تتناول أوضاع وقضايا الاتصال والإعلام في الوطن العربي بدءاً بحريات الإعلام والقضايا المرتبطة بها، وانتهاءً بالنظام الفضائي العربي، ومروراً بسياسات الاتصال، والقائمين بالاتصال، ووسائل الاتصال ومضمونه والمشكلات المثارة، وتطبيقاته في مجال التنمية، وإعداد الكوادر الإعلامية، واقتصاديات الاتصال في الوطن العربي بجوانبها المتعددة، وتقانة الاتصال وأوضاعها.

وكما يلاحظ القارىء، لم يحتوِ العمل على موضوعين، **أولهما** خاص بالمعلوماتية في الوطن العربي، **وثانيهما** خاص بالتبادل الاتصالي والإعلامي القومي، وبين العرب والعالم الخارجي. ولم تسعف المادة العلمية المتاحة على وفرتها في دراسة وضعية

---

(١) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ١٢ ـ ٢٢.

المعلومـاتية في الـوطن العربي. فـالمعلومات المفيـدة من هذا الكم الـوفير قليلة نسبيـاً، وتتعلق فقط ببعض الأقـطار العربيـة. أما المـوضوع الثـاني فإن ثمـة مبادرات وبـوادر لتـطورات كثيرة تلوح في الأفق في مجـال التعاون العـربي القومي في مجـالات الاتصـال والإعلام لم تتضح ملامحها بعد، خاصـة بعد عـودة مصر إلى جامعـة الدول العـربية، ونشوء التنظيـمات الإقليمية الجـديدة. ومن ثم رأينـا من الصواب تـأجيل نشر هـذين الفصلين اللذين يتنـاولان هذين المـوضوعـين إلى طبعة قـادمة. كما رأينا تـأجيـل نشر مشروعنا للنظام العربي الجديد للاتصـال والإعلام انتـظاراً للتعليقات والتعقيبـات التي ستُطرح على هذا الكتاب.

وسوف يجد القارىء بين يديه كثيراً من الاجتهادات والتحليلات التي نقدمها في تواضع، وكلها بلا استثناء موضع أخذ وردّ وتنقيح وتعديل. وأرجو أن يقيّم القـارىء هذا العمل بـاعتباره جهـداً فرديـاً، يرجـو صاحبـه أن يضيف شيئاً ولـو قليلاً للجهـد القومي في هذا الصدد.

القاهرة في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠

الفصل الأول

حرية الاعلام في الوطن العربي

أولاً : حق الاتصال

يعتبر الحق في الاتصال من أبرز القضايا المحورية في عالم الاتصال اليوم، ليس، فقط، لأنه يمس بصورة مباشرة حقوق الإنسان، وقضايا الاتصال ذاتها، ولكن لأنه يمس بصورة مباشرة، أيضاً سياسات الاتصال بجوانبها السياسية والتنظيمية والقانونية والفنية، والسياق المجتمعي العام الذي يمكن أن يمارس فيه هذا الحق، بجوانبه وأشكاله المختلفة؛ أي أنه يمس ويعكس وضعية أيّ نظام قائم، ودرجة تطوره، واتجاهات، ومصالح «الصفوة العليا»، ورؤيتها لمتطلبات تماسك النظام ذاته، ومتطلبات الدفاع عنه بما يحقق مصالحها التي تتصورها، أو تتصور أن فيها مصلحة الفرد، وتسعى لإقناعه بذلك من خلال الأطر القانونية والسياسية والتنظيمية التي تبنيها للاتصال.

وعلاوة على ذلك، يضم حق الاتصال مجموعة معقدة من التفاعلات والعلاقات بين الفرد ومكوّنات النظام الاتصالي الذي يعيش في داخله، والتي تحدد وظائفها وحركتها الصفوة العليا ذاتها، وتفاعلات أخرى معقدة بين النظم الإعلامية المختلفة في البيئة الدولية، بما تعكس من صراعات ايديولوجية وتناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ويبدو لنا في كثير من الأحيان عند مناقشة هذا الحق بأبعاده المختلفة أنه أكثر تعقيداً مما يتصوره الكثيرون، خاصة عندما تتطرق مناقشته إلى ما يجري تحت الأرض، وما يدور في السماء، وعندما تتعدد أدوار الفرد ذاته، ويصبح أشد ما نخشاه أن تتحول مناقشة هذا الحق إلى نوع من الفكر الطوباوي الذي يحلّق في آفاق الواقع الذي نعيشه في أواخر هذا القرن في الوطن العربي، أو يستهدف واقعاً مستقبلياً لا يعدو أن يكون حلماً من أحلام اليقظة، يعكس مجتمعات غير مجتمعنا العربي.

وتقترن الجذور التاريخية لفكرة الحق في الاتصال بالدعوة إلى حرية الرأي وحرية التعبير، والتي حصلت على أول اعتراف رسمي بها في **المادة ١١** من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الذي أعلن في فرنسا عام ١٧٨٩ غداة الثورة الفرنسية، والذي نصّ على أن «التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع بصورة حرة، مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية، في الحالات التي يحددها القانون»[1]. وقد ركزت هذه النظرة آنذاك على جانب الحرية أكثر من تأكيدها على جانب الحق. وقد ظل هذا المفهوم سائداً في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، حيث لحقته تغييرات تحت تأثير النظرية الاشتراكية التي رأت أنه لا يكفي تسجيل حرية الرأي والصحافة، بل يجب افساح الطريق لممارستها باعتبارها حقاً[2].

ثم بدأ تعبير حرية الإعلام يحلّ محل حرية الصحافة، أو يقترن به ليوسع مداه، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومع التطور السريع في وسائل الاتصال وتقانياتها، خاصة الاذاعة، وشيوع الأفكار والحركات التحريرية في أصقاع شتى من المعمورة، وما صحب ذلك كله من عمليات القمع والقهر الذي تعرضت له أوروبا في ظل الأوضاع النازية والفاشية. ولا ينبغي في تقديرنا أن نغفل أن اجتماعات زعماء الحلفاء قبل أن تنتهي الحرب للبحث في مستقبل المجتمع الدولي بعد الحرب، قد ألمحت بشكل أو بآخر إلى حقوق الإنسان. ومن ثم، فقد صدر **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨**، بعد ميلاد الأمم المتحدة لينص في **مادته التاسعة عشرة** على أن لكل فرد الحق في إبداء آرائه دون تدخل، وأن لكل فرد الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية استقاء المعلومات أو الأفكار من أي نوع، وتلقيها، ونقلها بغض النظر عن الحدود[3]. والذي نود التنويه عنه هنا، أن اعتراف الأمم المتحدة بالحريات والحقوق السابقة جاء مقترناً مع اعترافها بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، أي أن إقرار الحقوق الفردية على المستوى الدولي جاء مصاحباً للاعتراف بالحقوق الجماعية لأبناء الوطن الواحد. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها المشهور رقم ٥٩ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، في أول دورة لها، الذي نصّ على أن «حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع

---

(١) محمد حسين طلال، «التداول الإعلامي والحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: **الابحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ - ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨١**، سلسلة دراسات؛ ٣١٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢) جمال العطيفي، «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى الطويل،». **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٢٢.

(٣) United Nations, Office of Public Information (OPI), *Universal Declaration of Human Rights: Final Authorized Text* ([n.p.]: OPI, 1968).

الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايته». وأن «حرية الإعلام تتطلب بالضرورة ممّن يتمتعون بمزاياها أن تتوافر لديهم الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها. فالالتزام الأدبي بتقصي الحقائق دون انحياز، ونشر المعلومات دون تعمد، شيء يشكّل أحد القواعد لحرية الإعلام»[٤].

ثم توالى بعد ذلك الاعتراف بحرية الإعلام ومتعلقاتها. ويعتبر الدكتور جمال العطيفي الاتفاقية الأوروبية للحفاظ على حقوق الإنسان وحريته الأساسية لعام ١٩٥٠ أسبق الوثائق الدولية في تقرير حق الاتصال، حيث نصت في مادتها العاشرة على أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت، وذلك دون أيّ تدخل من السلطات العامة، ودون تقيد بالحدود الجغرافية[٥].

وقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد هذه الحقوق ووسعتها ـ مع بعض القيود، في الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، حيث نصّت في موادها أرقام ١٨، ١٩، ٢٠، على حق كل فرد في حرية اعتناق الآراء والمعتقدات، وعلى حقّه في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية استقاء المعلومات والأفكار من كل نوع وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء أكان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة في صيغة فنية، أو من خلال أية وسائل أخرى، من اختياره، وأن ممارسة هذه الحقوق تحمل معها واجبات ومسؤوليات خاصة، ولهذا فمن الممكن أن تخضع لبعض القيود التي ينبغي أن تظل محصورة في حدود القانون وما هو ضروري لاحترام حقوق وسمعة الآخرين، وحماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة أو الأخلاقيات العامة. وتناولت المادة ٢٠ ما يتعلق بمنع الدعاية للحرب بالقانون، وبمنع الترويج للأفكار والاتجاهات العدائية المبنية على أساس وطني أو عنصري أو ديني[٦].

---

(٤) حمدي قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: **الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، ص ٢٥، وعدلي سيد رضا، «تدفق البرامج من الخارج في تلفزيون جمهورية مصر العربية، مع تحليل بعض مضمون المواد الأجنبية في التلفزيون العربي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩)، ص ١٤ ـ ١٥. (غير منشورة).

(٥) العطيفي، «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى الطويل،» ص ١٢٣.

(٦) Hilding Eek, «Principles Governing the Use of Mass Media as Defined by the United Nations and UNESCO,» in: Kaarl Nordenstreng and Herbert Schiller, eds., *National Sovereignty and International Communication* (Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, 1979), p.177.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية كانت خطوة إلى الأمام(٧)، فإنها لم تشبع طموحات الدارسين في عقد الستينيات. وبدا واضحاً أن ثمة اتجاهات تسعى إلى إعادة صياغة بعض المفاهيم السابقة في ضوء التطورات الدولية، وتطور تقانيات الاتصال ذاتها.

وبالإيجاز، رأى البعض أن التطورات الدولية في عقد الستينيات من تصفية الاستعمار، وظهور الدول الصغيرة أو المتوسطة وتجمعها في حركة عدم الانحياز، وسعيها لمقاومة آثار الحرب الباردة، واتجاهها أو كفاحها لإقامة أسس عادلة للتعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة، تستدعي، كلها، إعادة النظر في الترتيبات الدولية لحماية حرية الإعلام على النطاق الدولي، وأنه ينبغي مراعاة العلاقة الوثيقة بين الجوانب العامة لحقوق الإنسان وبين التشريعات الوطنية الخاصة بحرية الإعلام، على نحو يراعي اهتمامات الفرد ومصالحه(٨). ورأى آخرون أن العالم يشهد «**انفجارات في الحقوق الفردية**» بعد إقرار الحقوق السابق ذكرها، وأن تجاهلها يمكن أن يؤدي إلى صراع عنيف على المستويات الوطنية(٩). وأكّد فريق ثالث حق الإنسان في أن يعرف الحقيقة، كل الحقيقة، و«**إذا كانت الديمقراطية حقاً، فإن معرفة الحقائق حق آخر**»(١٠). بيد أن أهم ما يسترعي انتباهنا، النبرة التي ارتفعت آنذاك بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من القواعد والمواثيق والقرارات الدولية غير كافية لضمان حقوق الإنسان وتطبيقاتها في مجالات الإعلام، «إذ ستظل حروفاً ميتة في ظل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على المستويين الدولي والوطني»، وأنه من ثم يتعين توفير «الظروف الضرورية لممارسة هذه الحقوق(١١)»، أي توفير أسس العدالة والمساواة على المستويات الوطنية، وإعادة بناء النظام الدولي في جوانبه الاقتصادية والاتصالية.

وقد ظل الحوار مستمراً، بلا انقطاع حول الحريات الإعلامية وتطبيقاتها مع كل

---

(٧) لم يوقع عليها حتى عام ١٩٧٧، أي بعد حوالى عشر سنوات، سوى ٤٤ دولة.

(٨) Milan Sòhović, «Freedom of Information and Protection of Human Rights,» paper presented at: Ljubljana University, School of Journalism and Political Science, *Mass Media and International Understanding: A Symposium* ([n.p.]: The School, 1968), pp. 349 - 352.

(٩) Francisco Monrique, «Explosions, Violence and Mass Communication,» paper presented at: Ibid., pp. 286 - 288.

(١٠) خليل صابات، «دور الإعلام الصادق في التفاهم الدولي،» في: يوغوسلافيا، جامعة ليوبليانا، كلية الصحافة والعلوم السياسية، **الحلقة النقاشية حول وسائل الاتصال والتفاهم الدولي** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص ٢٧٩.

(١١) Tomo Martelance, «Human Rights and Mass Media,» paper presented at: Ljubljana University, School of Journalism and Political Science, *Mass Media and International Understanding: A Symposium*, p. 414.

بتطور تقاني يجد على مجالات الاتصال، إلى أن طرح مفهوم «الحق في الاتصال» الذي أخذ به الفكر العربي بحذافيره وبلا تردد، دون إضافة أو نقد، كما يتضح في الصفحات التالية.

ثانياً: الفكر العربي وحقّ الاتصال

لم يكن «بعض» العرب غائبين عن التطورات التي مرّت بها حرية الفكر والتعبير منذ بداية القرن الحالي، إذ شهد بعض الأقطار العربية أشكالاً متطورة من الحريات الإعلامية المقنّنة، ذات التوجهات الليبرالية، خاصة في الأقطار التي شهدت أشكالاً من الممارسات الليبرالية في نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، التي حاكت على درجات متفاوتة من النضج التجارب الأوروبية. كذلك شهد الفكر الليبرالي العربي انعكاساً للأفكار الليبرالية المرتبطة بحرية الفكر والتعبير. صحيح أن هذه الممارسات والأفكار كانت دائماً تحت وطأة الممارسات القهرية من جانب القوى العليا صاحبة الإرادة، إلا أن هذه الاتجاهات الليبرالية كانت حقيقة واقعة نلمسها في أفكار كتّاب مصر وسوريا ولبنان منذ مطلع هذا القرن. وشيوع الاتجاه الليبرالي لا ينبغي أن يهوّن من قيمة اضافات الفكر الإشتراكي العربي[١٢] في هذا الصدد منذ الأربعينيات من هذا القرن. ومن الناحية الأخرى لم يكن العرب غائبين عن المساعي المبذولة على المستوى الدولي في إطار المنظمات الدولية، وحركة عدم الانحياز لإقرار هذه الحقوق الإنسانية المرتبطة بالاتصال.

ومع ذلك، لم يسهم الفكر العربي، ولم يتميز بشيء ما في معالجة حق الاتصال في جوانبه المتعددة، وكل ما حواه هو تكرار للأفكار والمعالجات الشائعة في الأدبيات الغربية أو الوثائق الدولية التي تتناول الموضوع. ويبدو لنا في كثير من الأحيان أن الفكر الاتصالي العربي في مجمله أقلّ نضجاً وتجربةً من الفكر السياسي والقانوني العربي، ولعل حساسية الموضوع أفضت إلى حساسية تناوله في إطار السياق العام الذي يتعيّن أن يعالج فيه، وهذه النقطة على درجة كبيرة من الأهمية يتعيّن أخذها في الاعتبار عند تقييم معالجة الفكر العربي لهذا الموضوع.

فقد كرّر الكتّاب العرب ما شاع في الفكر الغربي عموماً من أن التقدم التقاني والإدراك المتزايد لظاهرة الاتصال بأبعادها المختلفة، والتحول الجذري في العلاقات الدولية كفيل بالمطالبة بحق الاتصال على المستويين الوطني والدولي على النحو الذي

---

(١٢) كمثال على تطور الفكر المصري تجاه الحريات الإعلامية، انظر: خليل صابات، سامي عزيز ويونان لبيب، **حرية الصحافة في مصر، ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤** (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٢).

يحقّق سريان المعلومات على النطاق الأفقي بين أفراد المجتمع وجماعاته، إلى جانب الاتصال الهابط من أعلى قمة المجتمع إلى قاعدته، وبين الدول جميعها على النطاق الدولي بدلاً من الاتصال الهابط من شمال العالم المتقدم إلى جنوبه المتخلّف، وأن هذه التطورات كلها تستلزم اشتراك المواطنين في صنع القرار، وتوسيع قاعدة مشاركتهم في إدارة نظم الاتصال(١٣). ولم يتطرق الفكر العربي إلى تبيان الكيفية، أو اشتقاق بواعث موضوعية من السياق العام المعاش في الوطن العربي للمطالبة بإقرار هذا الحق. وبالنسبة إلى السند التشريعي الدولي لحق الاتصال، رأى بعض الكتّاب العرب أن المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تصلح أساساً لحق الاتصال لأنها وفّرت ميزة التزاوج بين «أحقية الإنسان في التعبير عن آرائه، وأحقيته في تخطي الحدود الإقليمية ليتلقى أفكاراً وأنباءً ومعارف، بقصد الاستفادة منها وتعميمها وترويجها، إن هو أراد». ورأى فريق آخر أن هذه المادة غير كافية لتوفير حق الاتصال المأمول، لأنها لا تضمن إقامة تبادل إعلامي عادل ومتساوٍ بين كل الأفراد والجماعات في المجتمع، وبين الدول على النطاق الدولي(١٤).

ويتبع الفكر العربي الأدبيات الغربية في توسيع مفهوم حق الاتصال وجعله متضمناً ومرتبطاً بحقوق الإنسان الأخرى كافة، حيث يراه في النهاية متضمناً لحق الفرد في حرية التعبير، وحقّه في أن يعلم ويُعلم، وحقّه في حماية خصوصيته وحركته، وحقّه في الاجتماع والانتفاع بموارد المعلومات. ويشمل الحق أيضاً حق المؤسسات الإعلامية في الانتفاع بموارد المعلومات وحرية التعبير، وأن تعلم، وحقها في النشر وحرية الحركة، وكتمان سرّ المهنة. وعلى النطاق الدولي، يتضمن حقّ الاتصال حقّ كل الدول في أن تعلم (بمعنى عدم احتكار المعلومات مهما كان نوعها)، وفي ضمان التدفق الحر والمتوازن للمعلومات، وفي حماية ذاتيتها الثقافية، وفي التبادل الثقافي وفي أن تُعلم، إلى جانب ضمان حق الدولة في الرد والتصحيح(١٥). وكل هذه الأفكار

---

(١٣) انظر الأوراق المقدمة إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الإتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الإتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، وهي: قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الإتصال،» ص ٢٧ ـ ٢٩؛ جيهان رشتي، «تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال،» ص ٥٠ ـ ٥١؛ محسن الموسوي، «البعد الآخر لديمقراطية الإتصال،» ص ٢١٨، ونبيل المغربي، «الإعلام العربي: نظرة من الخارج،» ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(١٤) انظر على سبيل المثال: طلال، «التداول الإعلامي والحق في الاتصال،» ص ١٩٢.

(١٥) قنديل، المصدر نفسه، ص ٢٨؛ العطيفي، «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى الطويل،» ص ١٩، ومصطفى المصمودي، «الحق في الاتصال في إطار النظام الإعلامي،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، المصدر نفسه، ص ١٩. ويرى المصمودي أن تطبيق هذا الحق على النطاق الدولي يستوجب أخيراً مراجعة الأسس القانونية الدولية، وإقرار نصوص جديدة =

شائعة في الأدبيات الغربية التي تتناول الموضوع منذ نهاية عقد الستينيات، كما أوضحنا، في الصفحات السابقة(١٦).

ومع هذا فإن هذه المقترحات التي انساق وراءها الفكر العربي، ووردت من قبل في وثيقة الدول النامية المنسوبة إلى مصطفى المصمودي، تتجاهل بوضوح السيادة الوطنية، والتقاليد والنظم الدستورية، ووضعية نظم الاتصال في الدول المتقدمة، المتهمة بعدم كفاية، وبعدم دقة ما تنشره عن الدول النامية، حيث لا تملك حكومات هذه الدول أية سلطات إلزامية من قبل وسائل اتصالها حيال ما تنشره عن العالم

= تتلاءم مع مختلف الاكتشافات في مجال الإعلام، وتكون كل هذه القوانين مستمدة من المبادىء الأساسية للقانون الدولي، كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاعتراف بالحق في الاتصال الذي يرتكز بدوره على المبادىء التالية: (١) احترام حق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي على أساس الإنصاف والعدل وتكافل مصالحها، (٢) حق كل أمة في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات الجماعية لحماية سيادتها والدفاع عن قيمها الأساسية والأخلاقية والثقافية، وإطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها، (٣) احترام حق الجمهور والمجموعات الإثنية والإجتماعية والأفراد في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في عملية الاتصال، (٤) الحق في احترام قيم الشعوب وحياة الأفراد الخاصة. انظر: المصمودي، المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

ويُقصد بحق الرد والتصحيح حق الدولة التي تنشر عنها أنباء في دول أخرى، تراها غير صحيحة أو غير دقيقة، في الرد على هذه المعلومات، أو تصحيحها في وسائل اتصال هذه الدول. وبالطبع يخضع تقدير مدى دقة أو صحة هذه المعلومات للدولة المعنية. وترى الدول النامية أنه «ينبغي في هذه الحالات أن يكون للدولة المعنية الحق في أن تنشر، إن لم تكن قد نشرت فعلاً، بلاغاً يصحح المعلومات الزائفة أو يستوفي المعلومات غير الكاملة التي نشرت من قبل، بحيث تعطي صورة دقيقة من الواقع وتضعها في سياقها الحقيقي. ويشمل حق الدولة أيضاً في هذه الحالة نشر تعليق اضافي يتمشى مضمونه مع الواقع ويكون انعكاساً أميناً لاهتمامات تلك الدولة وأمانيها». «ويمكن تحسين النظام الحالي، بما فيه حق الرجوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بالاستعاضة عنه بنظام آخر تلزم التشريعات الوطنية بمقتضاه وسائل الإعلام المسؤولة عن نشر المعلومات غير الدقيقة، بنشر التصحيحات التي يطلبها الأفراد أو الفئات المعنية، وينبغي أن تتضمن الاتفاقية المقترحة قائمة بمخالفات محددة بدقة، وأن تكفل حماية أجهزة الدولة في كل ما يتعلق بالمهابة والثقافة والقيم». انظر:

Mostafa Masmoudi, «The New World Information Order,» CIC Document; no. 31 (Paris: UNESCO, 1978), paragraph 99. (mimeo).

(١٦) انظر أيضاً:

Aldo Armando Cocca, «The Right to Communicate: Some Reflections on Its Legal Foundation,» CIC Document; no. 38 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 1 - 4 (mimeo), and Masmoudi, Ibid., paragraph 5.

ويرى البعض أن حق الاتصال يتضمن حق الدول النامية في حماية نفسها من الإعلام الخارجي الذي يستهدف التأثير في مواطنيها. . . انظر: سجاد الغازي، «التوازن في تدفق الأنباء،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١،** ص ٢٨٨.

الخارجي. وعلى هذا يبدو مقبولاً، إلى حدّ ما ذكره إيلي آبل (Elie Abel)، من أن معالجة هذا الموضوع على النطاق الدولي ينبغي أن ينطوي على عنصر القبول الاختياري من جانب وسائل الاتصال التي نشرت ما تراه دول أخرى غير كافٍ أو غير دقيق، دون أن يتضمن ذلك أيّ إلزام دولي للدول التي تتبعها هذه الوسائل(١٧).

وقد تبنّى الفكر العربي، أيضاً، ما هو معروف عن مكوّنات حق الاتصال، كما وردت في الفكر الغربي، والتي يمكن أن تساعد على تهيئة النظام الاتصالي للاستجابة لمتطلبات تنمية العنصر الانساني في إطار المفهوم العام للتنمية، إذ كرّر الكتّاب العرب أن معنى الاتصال «يعني حق الانتفاع، وحق المشاركة لجميع الأفراد والجماعات والتنظيمات، مهما كان مستواها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، وبغضّ النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو موقعها الجغرافي في الانتفاع بوسائل الاتصال وموارد المعلومات على نحو متوازن، وأن ذلك لا يعني ألا تكون هناك وسائل متخصصة لأي فريق من هؤلاء، فذلك أدعى إلى مزيد من التواصل الاجتماعي بكل ما يحققه من أهداف اجتماعية ومعرفية. ولكن المقصود هو إتاحة الوسائل وفرص الانتفاع بها لكلّ هذه الفرق، لكي تتواصل فيما بينها ومع الآخرين، والعمل على عدم حرمان أيّ منها من هذا الحق»، و«تحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقي للوسائل الإعلامية، بل يمتد لتتحول إلى المشاركة الايجابية في التخطيط والتنفيذ أيضاً»(١٨).

وعلى الرغم من هذا التوسع في تفسير حق الاتصال، فقد أقرّ بعض الكتّاب العرب بصعوبة الصياغة الدقيقة والشاملة لحق الاتصال، لأنه كما ذكر بعضهم ليس حقاً مطاطاً، بحيث يستوعب كل الحريات الخاصة بالاتصال، فهذه الحريات «من الناحية الفلسفية ليست على مستوى واحد، وبعضها أساسي أكثر من البعض الآخر، كما أن بعضها يسمح بقيود واستثناءات لا تنطبق على أخرى. وهكذا فإن محاولة تضمين كل هذه الحريات في

---

(١٧) Elie Abel, «Communication for an Independent and Pluralistic World,» in: Jim Richstad and Michael H. Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects* (New York: Columbia University Press, 1981), pp. 112 - 114.

(١٨) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ٧٩ ـ ٨١، وانظر أيضاً: سعد لبيب، **دراسات في العمل التلفزيوني العربي**، السلسلة الإعلامية؛ ٤ (بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٢ ـ ٢٦؛ علي شمو، «التداول الإعلامي والحق في الاتصال في اطار النظام الإعلامي الجديد،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، ص ٢٣٥. وهذه المعالجة العربية تكرار لما جاء في تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإتصال، انظر: شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٤٧٩ ـ ٤٨١.

تعريف واحد سوف يؤدي إلى تشويه هذا التعريف، وسوف يقلّل من قيمة حق الاتصال»[19]. ورأى البعض الآخر أن صعوبة حق الاتصال ترجع إلى ارتباط الحريات التي يتناولها بالجوانب الاقتصادية والقانونية والثقافية للحضارة «التي يطبق فيها، وعلى اعتبار أن ضمن مجال تداول المعلومات وعملية الإعلام ذاتها، توجد شبكة كاملة من الحقوق يتعذر صياغتها في مبدأ واحد»[20].

وعلى هذا، فإن السير نحو حق الاتصال بمفهومه العام، وما يتضمنه من حريات، يرتبط بالمناخ الديمقراطي العام، إذ هو في الواقع إقرار بالحق الكامل للفرد والجماعة في اختيار النسق الديمقراطي وإدارته، أو على حد تعبير حسين العودات: «هو حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والاطلاع على تجارب الآخرين، وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للآخرين والاتصال بهم ومناقشتهم، والتأثير في القيادات الاجتماعية والسياسية بما يخدم الفرد والجماعة، وهو في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والمشاركة والحوار، لفهم ظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولحق الاتصال علاقة متينة بتكوين الفرد وتطور الجماعة وبالحرية والديمقراطية، واختيار النظام السياسي والاجتماعي»[21]. **أي، أن الحق في الاتصال هو الحق في الديمقراطية وممارسة متطلباتها ومزاياها.**

بيد أن الاعتقاد في حق الاتصال على هذا النحو، أو معالجته من المنظور الغربي قد أوقع الفكر العربي في اشكالية علاقة حق الاتصال بالسلطة، فهذا المنظور قد ردّ الفكر العربي إلى الواقع الذي ينبغي التعامل معه، ولم يجد كتّاب العرب عندما تطرقوا إلى كيفية تطبيق هذا الحق مناصاً من معالجته في ضوء حق السلطة، ذاتها، في منح الأفراد والجماعات حقوقهم الاتصالية أو منعها وفقاً لتوجيهاتها. ويعتقد فرنسيس بال وجيرار ايميري في كتابهما «الوسائل الجديدة للاتصال الجماهيري» أن تطور وسائل الاتصال في المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى وجود نظريتين مختلفتين في ما يخص مفهوم الحريات العامة في هذا العصر، ترجع الأولى إلى القرن التاسع عشر، وتعتبر الحريات بمثابة التصدي للحكم، وهي بذلك تقصر نفوذ السلطة على الحد الأدنى من الصلاحيات، أما الثانية فقد برزت وشقت طريقها غداة الحرب

---

(19) قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ص ٣٤.

(20) طلال، «التداول الإعلامي والحق في الاتصال،» ص ٢٠٨.

(21) حسين العودات، «حق الاتصال والسياسة الإعلامية العربية،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الابحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ - ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، ص ٣١٥، وانظر أيضاً: قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ص ٣٠ - ٣١؛ طلال، المصدر نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣، اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٧٩.

العالمية الثانية، وترى أن الدولة خير ضامن للحريات الموجودة أو المزمع اقرارها[22].

ولا نستطيع القول إن الفكر العربي قد تبنّى هذه النظرية الثانية. فلم نلمس في معالجته للموضوع أية إشارة إليها. ومن الواضح أن الكتّاب العرب الذين عالجوا الموضوع قد حرصوا على عدم صبغ الموضوع برمته بأي طابع سياسي. وقد بادر أحدهم، وهو من الكتّاب العرب البارزين إلى التنبيه إلى أن «الحديث عن ديمقراطية الاتصال والإعلام ليس حديثاً في السياسة، وإنما هو تقرير لأحد المبادىء التي تحقق للإعلام مصداقيته، وتتيح له الفرصة لكي يؤدي وظيفته الطبيعية في المجتمع»[23].

وعلى هذا، اتجه الفكر العربي إلى الاعتراف صراحةً أو ضمناً بأن ممارسة حق الاتصال تحدّده السلطة ذاتها، بغض النظر عن طبيعتها وحدودها، وأساليب ممارستها[24]. فقد يتردد في الفكر العربي أن حق الفرد في الاتصال لا ينبغي أن يكون على حساب حق المجموع الذي يعيش في نطاقه[25]. أو قد يتردد أن حق الفرد في الاتصال حق مطلق، ولكن حريته في ممارسته ليست مطلقة[26]. أو يقال ان حق الاتصال مرتبط بالسلطة التي تحدد طبيعته وحدوده والمسؤوليات المترتبة عليه، ولذا ترتبط حرية الإعلام دائماً بعبارة في «**حدود القانون**»، لأن من الناحية النظرية ثمة «ربط بين المنطلقات الحقوقية لمسألة الحرية، والمنطلقات العملية والتقنية والممارسات الإعلامية»[27].

ويبرّر بعض الباحثين العرب أحقية السلطة في تحديد حدود ممارسة حق الاتصال وضوابطه بأنه إذا كانت ممارسة الديمقراطية مطلوبة في ممارسة الحكم، وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع، فإن الإنسان، أكثر ما يكون بحاجة إلى ممارسة حقه في

---

(٢٢) مصطفى المصمودي، **النظام الإعلامي الجديد**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٧٩.

(٢٣) لبيب، **دراسات في العمل التلفزيوني العربي**، ص ٢٢.

(٢٤) عبّر بيان بغداد (١٩٨١) حول حق الاتصال عن هذه الحقيقة بقوله «إن حق الاتصال يشكل مفهوماً ديناميكياً ومرناً يمكن أن يستوعب أوضاعاً ومتطلبات اجتماعية عديدة، كذلك يمكنه أن يتواءم مع أنظمة الاتصال ووسائله وخدماته التي يمكن استنباطها في المستقبل، كما يأخذ مداه الأرحب في جميع قنوات التدفق الإعلامي المختلفة، اجتماعياً وفكرياً وتقنياً وإنسانياً». انظر بيان بغداد حول حق الاتصال، في: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الابحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، ص ٣٥٢.

(٢٥) المصمودي، «الحق في الاتصال في إطار النظام الإعلامي،» ص ١٩.

(٢٦) قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ص ٣٦ ـ ٣٧و ٣٩ ـ ٤٠، وانظر أيضاً في إشكالية العلاقة بين حق الاتصال وحرية الإتصال:

Cocca, «The Right to Communicate: Some Reflections on Its Legal Foundation,» pp. 1 - 3.

(٢٧) طلال، «التداول الإعلامي والحق في الاتصال،» ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

الاتصال عبر وسائل الإعلام، يعبّر عن رأيه بحرية وفق السياق أو المنهج العام الذي يؤمّن مصالح البلد الوطنية والقومية. وأن على الرغم من أهمية ذلك من الناحية النظرية، فإن ممارسة الديمقراطية عبر وسائل الاتصال تحكمه ضوابط وأعراف، وتحتاج إلى مستلزمات لضمان نجاح الممارسة الديمقراطية، «وإلاّ تحولت ممارستها إلى ضرب من العبث، وربما الفوضى والخروج على القانون»[28]. وإن المرء ليتساءل في ضوء ذلك عمّا إذا كان الفكر العربي يعتبر حق الاتصال ضماناً للديمقراطية، أم أنه يعتبر دور السلطة ضماناً لحق الاتصال؟ ومن ثمّ ضماناً للديمقراطية ذاتها؟ خاصة وأن البعض يرى أن الديمقراطية الغربية غير صالحة، ولا توفر ديمقراطية الاتصال، لأن وسائل الاتصال التي تعمل في إطارها أصبحت في جوهرها بعيدة الصلة بالحياة الفعلية، وأسهمت في تأكيد الاستلاب والنزعات الفردية التي تعدّ الآن شاهداً على انتحار الديمقراطية[29].

ويبدو لنا أن ما ذكره حمدي قنديل في سياق الجدل الدولي حول حق الاتصال ينطبق في جزء منه على الفكر العربي، من حيث أن الدول ـ خاصة تلك التي تستمد فلسفتها القانونية من القانون الروماني ـ ترى أن وجود الدولة على رأس الأمة يعتبر الوسيلة الوحيدة لضمان وحدتها وأمنها وتطورها، كما يعتبر واحداً من المسلّمات التي لا تقبل الجدل. وبالنسبة إلى المواطنين فإن الدولة، الممثّلة في السلطة التنفيذية، هي العامل الوحيد المسؤول عن مصيرهم، وتترفع عن الاعتبارات الايديولوجية والأخلاقية والدينية، وهي الوحيدة التي تستطيع التمييز بين الصواب والخطأ، وهكذا فلا مناص لها من أن توجّه الرأي العام، أو تتمثل اتجاه الرأي العام، وأن تضمن ـ بالرغم من المصالح الخاصة ـ أن يسود الصالح العام، الذي ينبغي أن تسهم في تعزيزه أنشطة الأمة كلها، بما في ذلك الإعلام[30]. ورغم صحة هذه المقولة، فإن المرء يتساءل مرة أخرى عمّا إذا كان الفكر العربي يعتبر سلطة الدولة هنا مطلقة، أم مقيّدة بالمشاركة والرقابة الشعبية التي لا تتوافر ـ على الأقل نظرياً ـ إلا من خلال حق الاتصال، والديمقراطية ذاتها.

والواضح أن الفكر العربي قد تبع الفكر الغربي في معالجته لهذا الموضوع، حتى

---

(٢٨) حسن محمد طوالبة، «تحقيق الديمقراطية في مجال الإتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢٩) الموسوي، «البعد الآخر لديمقراطية الاتصال،» ص ٢١٩ ـ ٢٢٣ و٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٣٠) قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ص ٣٨. وانظر عكس هذا الرأي من حيث رفض أي تدخل للسلطة التنفيذية في حق الاتصال سواء في تحديده أو ممارسته، في:

Abel, «Communication for an Independent and Pluralistic World,» pp. 111 - 112.

وصل إلى إشكالية علاقة حق الاتصال بـالسلطة، فانحنى أمـام السلطة معترفـاً بحقها المـطلق في صياغـة هذا الحق، وفي تحـديد أبعـاده وحدوده وأسـاليب ممارستـه. ولهـذا يلاحظ أن الفكر العربي لم يتطرق إلى مناقشة أو بحث الأساليب العملية لممارسة هـذا الحق، خـاصة إذا تعلق الأمـر بالسلطة من بعيـد أو قـريب، كعـلاقـة حق الاتصـال بالسياسات الاتصالية التي تضعها السلطة، أو بحق إقامة التنظيمات المهنية، أو علاقـة حق الاتصـال بالمؤسسـات الاتصاليـة المملوكة للدولـة، أو علاقتـه بحقوق القـائمـين بالاتصال وحصاناتهم... إلخ. واكتفى بطرح مقترحات عامة تكفـل تطويـر بنى نظم الاتصال القطرية، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتعـديل مفهـوم السلطة لحق الفرد في الاتصال، مثل توفير عدد من وسائل الاتصال أكـثر عدداً أو تنـوّعاً، وانتفـاع الجمهور على نطاق واسع بهذه الوسائـل. والعمل عـلى توفـير تدفق المعلومـات في اتجاهـين بين المشـاركين في العمليـة الاتصاليـة... إلخ[٣١]، ودعم وتشجيـع الصحافـة الجماهـيرية بجميع صورها، وأنواعها النسوية، والطلابية، والفلاحية، والعمالية، لتوسيع القاعدة الأفقية في مجال الاتصال والمعرفة، والمشاركة في صنع القرارات[٣٢].

أما تقرير اللجنة العربية لدراسة مشكـلات الإعلام، فقـد نظر إلى العـلاقة من منـظور معاكس، إذ رأى أن الأخـذ بمبـدأ حق الاتصـال والإعـلام يؤدي في التـطبيق العمـلي إلى نتائـج عدّة تؤدي بـطبيعتها إلى زيـادة فعاليـة الاتصال، وعـلى رأس هـذه النتائج «الحد من السيطرة المبالغ فيها والتي تمارسها الحكومات على وسائل الاتصال المختلفة، أو على صياغة الرسائل الإعلاميـة، بما يتيـح مزيـداً من التعبير عن الـرأي، والرأي الآخـر، ويطلق ملكـات الإبداع الفني والفكري ـ وبالتالي ضبط الـرقابـة وسلطة المنع والمنح، والاعتماد عـلى إحساس الأفـراد والهيئـات القائمـة بالاتصـال بمسؤولياتهـا الاجتماعيـة في إطار القـوانين والمـواثيق المهنية»[٣٣]؛ أي أن اللجنة العربيـة ترى أن هـذه الاعتبارات نتـائج طبيعيـة للأخـذ بمبدأ حق الاتصـال، وليست متطلبات مسبقة لمباشرة هذا الحق. والواضـح أن اللجنة المـذكورة قـد خلطت خلطاً بيّناً بين متطلبات الأخذ بحق الاتصال، والنتائج المترتبة عليه، سواء بالنسبة إلى علاقة حق الاتصال بالسلطة، أو بالنسبة إلى كافة المسائل التي تعتـبر أساسـاً متطلبـات مسبقة لمبدأ حق الاتصال، في جوانبه النظريـة والتطبيقيـة، إذ اعتبرت اللجنـة كل مـا يأتي نتائج مترتبة على الأخذ بمبدأ حق الاتصال، وليس متطلبات له:

---

(٣١) رشتي، «تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال،» ص ٥٠.

(٣٢) انظر بيان بغداد حول حق الاتصال، في: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الإتصـال في إطار النـظام الإعلامي الجـديد: الأبحـاث والدراسـات التي قدّمت إلى النـدوة العربيـة لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ص ٣٦٠.

(٣٣) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد لـلإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي، ص ٨١.

١ ـ عدم تركيز وسائل الإعلام والاتصال في العواصم والمدن الكبرى، وتهيئة المناخ المناسب لقيام وسائل اتصال محلية ودعمها، أو لخدمة المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة.

٢ ـ ضرورة مدّ شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية إلى التجمعات السكانية كلّها، بأي طريق من الطرق التقنية الممكنة، وزيادة كفاءة شبكات توزيع الصحف والمطبوعات المختلفة ومحطات الإذاعة والتليفزيون، وذلك كله بطبيعة الحال وفق أولويات تحددها الظروف العامة، والإمكانات المادية والبشرية المتاحة، أو التي يمكن اتاحتها خلال فترات زمنية محددة.

٣ ـ توفير الوسائل وفرص التعبير الخاصة للمجتمعات المحلية كلها، أو المتميزة التي تربط بينها عوامل تحدد ذاتيتها سواء كانت جغرافية أو عرقية أو لغوية أو مصلحية أو مهنية.

٤ ـ عدم تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيد بيروقراطية بعيدة عن العمل الميداني، وعن الإحساس أو الاهتمام بالحاجات الاتصالية والثقافية للمتلقين، بوهم إرضاء السلطات الأعلى، ووضع النظم التي تكفل القدر المناسب من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين في أنشطة الاتصال المختلفة، بالتخطيط لها وتنفيذها.

٥ ـ تعدد مصادر الإعلام والمعلومات، وذلك بإتاحة الفرصة لخلق مصادر جديدة ومتنوعة يستطيع المتلقي أن يلجأ إليها للحصول على ما يريد من معلومات وأفكار، وإلغاء القيود القانونية أو المادية التي تمنع المتلقي من الالتجاء إلى هذه المصادر، سواء أكانت محلية أم خارجية، وبذلك تتاح له الفرصة لتكوين آرائه ومواقفه بطريقة انسانية بغير ضغوط من الإلحاح بآراء معينة أو منع وصول آراء أو أفكار بديلة، كل هذا بالطبع في حدود قواعد النظام العام والآداب المتعارف عليها في الأقطار العربية المختلفة.

٦ ـ الاهتمام بالمعوقين والرسائل الإعلامية المناسبة لهم، ووسائل الاتصال الأكثر قدرة على التعامل معهم، فسواء كانت الإعاقة حسّية أو ذهنية أو حركية «فهي لا تستطيع في أيّ حال من الأحوال أن تطمس شخصية الفرد، وتمنعه من إبراز مواهبه المتبقية، إذا وجد العناية الخاصة لتنميتها وصقلها. والمعوق طفلاً أو كهلاً، هو مواطن له من الحقوق ما ضمنه دستور ونظام مجتمعه لكل الأفراد من تكافؤ الفرص المتاحة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان»(٣٤).

والذي لا شك فيه أن الفكر العربي لم يتبلور بالنسبة إلى هذا الموضوع، وأنه في

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.

أغلبه ما زال تابعاً ومنساقاً وراء المعالجات غير العربية. وهذا أمر طبيعي، فما زال حق الاتصال، بمفاهيمه وتطبيقاته موضع خلاف وجدل عميقين على المستويين النظري والعملي، وما زال مرتبطاً بالإطار الايديولوجي في أكثر جوانبه، ولم يتبلور بعض مفاهيمه حتى في التراث العلمي الغربي.

والملاحظ أن الفكر العربي لم يتعرض لمعالجة الموضوع من المنظور القومي، وهو ما لا يمكن تبريره إلّا بعملية النقل عن الفكر الغربي الذي ركّز على حق الفرد في الاتصال في السياق المجتمعي الذي يعيش فيه. ومع هذا يمكن اعتبار معالجة الفكر العربي للموضوع مجرد مرحلة انتقالية، يعقبها تبلور أكثر نضجاً للمفاهيم الأساسية لحق الاتصال بأبعاده المختلفة، بما فيها البعد القومي.

ثالثاً: حرية الإعلام وتطبيقاتها

على الرغم من ارتباط حرية الإعلام بحق الاتصال، فمن الأفضل معالجتها معالجة مستقلة، لأنها ترتبط مباشرة بالممارسات الجارية في نظم الاتصال القطرية.

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الأساس الذي بنيت عليه كل التطورات التي شهدها النصف الثاني من هذا القرن في مجال حقوق الإنسان، والحريات العامة والخاصة، بما فيها حرية الإعلام. وقد حدد الإعلان حق الفرد في الحياة والحرية والأمن (مادة ٣)، وحقه في عدم التعرض للتعذيب أو القسوة أو المعاملة اللاإنسانية، أو العقاب دون محاكمة عادلة (مادة ٥)، وحقه في الحماية المتكافئة أمام القانون (مادة ٧)، وحقه في عدم التعرّض للقبض الجزافي، والاحتجاز والنفي (مادة ٩)، وحقه في المحاكمة العادلة (مادة ١٠) وحقه في حرية الفكر والعقيدة والرأي والتعبير (مادة ١٩) وحقه في تنظيم الاجتماعات السلمية وحضورها (مادة ٢٠)، وحقه في العمل والحصول على أجر عادل (مادة ٢٣)، وحقه في مستوى من المعيشة يكفل له الرعاية الصحية ومتطلبات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية (مادة ٢٥)، وحقه في التعليم (مادة ٢٦). والأهم من ذلك، حقه في وجود نظام اجتماعي ونظام دولي يكفل له تحقيق الحقوق والحريات الواردة في الإعلان (مادة ٢٨)[٣٥].

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول طبيعة هذه الحقوق ومداها، وعلاقاتها بالبيئة السياسية والاجتماعية التي تمارس فيها، فإن هذه الحقوق ظلت، ولم

---

(٣٥) انظر على سبيل المثال: الأمم المتحدة، مكتب الإعلام، الإتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري ([د.م.: د.ن.]، ١٩٧٦). الطبعة العربية.

تزل تعبر عن الصورة العامة لحقوق الإنسان، والتي تدعمت بعد ذلك في عدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية والوطنية، منها على سبيل المثال الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٥٠)، والقانون الأمريكي لحماية حقوق الإنسان (١٩٦٠)، وفي قرارات الأمم المتحدة وبياناتها (١٩٦٠، ١٩٦٣، ١٩٧٠) والاتفاقات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والإعلان الخاص بإلغاء التفرقة ضد المرأة (١٩٦٧)، والاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التفرقة العنصرية (١٩٦٩)، واتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي (١٩٧٥)، وغيرها[٣٦].

وقد نصّت الدساتير العربية، الدائمة منها، والمؤقتة على هذه الحقوق بصيغ متباينة، إجمالاً في حالات وتفصيلاً في حالات أخرى[٣٧]. كما نصّت هذه الدساتير على حرية الصحافة والحريات المرتبطة بها: حريات الرأي والتعبير والطباعة والنشر، وربطتها، في كل الأحوال، بقيود قانونية، جاءت في صياغات مختلفة، مثل: «في حدود القانون»، أو «بمقتضى القانون»، أو «حسبما يضبطها القانون»، أو «وفقاً للشروط والأوضاع التي بيّنها القانون»، أو «بشرط ألا يتجاوز حدود القانون»، أو «في حدود القانون، والنقد الذاتي، والنقد البنّاء ضماناً لسلامة البناء الوطني»[٣٨].

---

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقيات والمواثيق، انظر على سبيل المثال: محمد عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية ومصيرية،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢١٧، و

Robert Johansen, «Human Rights in the 1980's,» *World Politics*, vol.35, no.2 (January 1983), p. 288.

ويذكر حسن نافعة أنه حتى أول أيار/ مايو ١٩٧٨ كانت هناك ثلاثون اتفاقية دولية عالمية تتعلق بحقوق الإنسان قد دخلت بالفعل حيز التنفيذ وأصبحت سارية المفعول. انظر: حسن نافعة، «الجامعة العربية وحقوق الإنسان،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٤٩١ - ٤٩٣.

(٣٧) نصت على هذه الحقوق المواد من (٧) إلى (١٦) من الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥١، والفصول رقم ٥، ٨، ٩، ١٠ و١١ من الدستور التونسي الصادر عام ١٩٥٩، والمواد من (٢٩) إلى (٤٤) من دستور الكويت لعام ١٩٦٢، والفصول ٩، ١٠، ١١ و١٤ من دستور المغرب الصادر عام ١٩٦٢، ودستور العراق لعام ١٩٦٤، من المادة (٢٢) إلى المادة (٣٢)، ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة المؤقت من المادة(٢٦) إلى المادة (٣٧)، والدستور المصري لعام ١٩٧١، من المادة (٤١) إلى المادة (٤٨). انظر نصوص هذه المواد في: جواد ناصر الأربش، **دساتير العالم العربي** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٧٢).

(٣٨) انظر المادة (١٥) من دستور الأردن، والفصل الثامن من دستور تونس، والمادتين (٣٦) و(٣٧) من دستور الكويت، والفصل التاسع من دستور المغرب والمادتين (٢٩) و(٣٠) من دستور العراق، والمادة (٣٠) من دستور الإمارات العربية المتحدة والمادتين (٤٧) و(٤٨) من الدستور المصري. وانظر أيضاً: محمد سليم الغزوي، «نظرات في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدستور الأردني والقوانين المكملة له،» **دراسات (اقتصاد، إدارة، قانون، شريعة)**، (الجامعة الأردنية)، السنة ١١، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤)، ص ١٧٧ - ١٨٠.

وقد أيّد الفكر العربي منذ بداية الستينيات الاتجاه المطالب بضمانات دولية لحقوق الإنسان، من خلال الاعتراف بقدرة الشخصية الدولية لحماية حقوق الإنسان في مواجهة دولته، وبحاجة المواطن العربي، أكثر من غيره إلى حماية القانون الدولي ومظلته في رعاية حقوقه وحرياته. وقد تجلى هذا الاتجاه في كتابات عدد من المفكرين العرب، وفي تراث جمعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي، التي نادت بتوقيع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان على غرار الاتفاقية الأوروبية والاتفاقية الأمريكية[٣٩]، وذلك بناء على عدم كفاية القواعد الدستورية القطرية لحماية حقوق الإنسان وحرياته[٤٠].

وعلى المستوى القومي لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية أية إشارة إلى مسألة حقوق الإنسان، ومن ثم لم يتشكل في إطار الجامعة أية لجنة أو جهات أخرى تعنى بهذه المسألة حتى عام ١٩٦٨، ومع ذلك يرى بعض الباحثين العرب أن المبادىء العامة لحقوق الإنسان التي استند إليها ميثاق الأمم المتحدة ملزمة للدول العربية ليس فقط لأن الدول العربية الأعضاء في الجامعة هي ذاتها أعضاء في الأمم المتحدة، ولكن، أيضاً، لأن ميثاق الجامعة قد التزم ضمناً بهذه المبادىء في مادته **الثالثة** التي تنص على اختصاص مجلس الجامعة «بتقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الإجتماعية»، ومادته **التاسعة عشرة** التي تنص على جواز تعديل ميثاق الجامعة بموافقة الثلثين «وعلى وجه الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، . . . ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات التي تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام». ولم تجد دول الجامعة ـ بالتالي ـ أيّ تعارض بين ميثاقها وميثاق الأمم المتحدة، أو ما يدعو إلى تعديل ميثاق الجامعة بهدف النص صراحة على حقوق الإنسان. ويُرجع مناصرو هذا الرأي عدم اهتمام الجامعة حتى عام ١٩٦٨ بهذه المسألة إلى **ثلاثة** أسباب رئيسية، هي طبيعة الجامعة كتنظيم إقليمي بين دول ذات سيادة، ويسيطر عليها مفاهيم القانون الدولي التقليدي، واعتبارها القضايا المتصلة بحقوق الإنسان من قبيل المسائل الداخلية لكل دولة عربية، وانشغال الجامعة بقضايا جوهرية ذات صلة بحقوق الإنسان كالتحرر من الاستعمار، إلى جانب طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الجامعة، التي تنتمي إلى العالم الثالث «بكل ما يعانيه من مشاكل مزمنة لها أولوية قصوى وملحة، بحيث يبدو الحديث عن حقوق الإنسان. . . وكأنه ترف لا مبرر له»[٤١].

بيد أنه في عام ١٩٦٨، وبضغط من الأمم المتحدة لحمل الدول الأعضاء على

---

(٣٩) عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية عربية،» ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٤١) نافعة، «الجامعة العربية وحقوق الإنسان،» ص ٤٩٣ ـ ٤٩٤.

الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالذات اتفاقيتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، تم تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، التي تطورت داخلها فكرة إصدار إعلانه بحقوق الإنسان في الوطن العربي، وانتهى الأمر بصدور قرار مجلس الجامعة في منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع اعلان عربي لحقوق الإنسان تمهيداً لوضع ميثاق عربي. وفي العام التالي باشرت اللجنة المذكورة عملها وانتهت إلى وضع مشروعها الذي أطلقت عليه **«إعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية»**. ويرى حسن نافعة من تحليله لبنود المشروع أنه ركّز على استمرارية المبادىء التي نادى بها الإعلان العالمي أكثر بكثير من تركيزه على الملامح المميزة للفكر العربي ومفاهيمه لحقوق الإنسان[٤٢]. ونرى علاوة على ذلك، وبعد مقارنة بنوده بالمواد المماثلة في دساتير الدول العربية، أنه لم يضف شيئاً ذا قيمة إلى هذه المواد، وأنه ليس أكثر من تجميع لما هو وارد فيها مع إعادة صياغته في عبارات تكفل القبول من الجميع. ومع ذلك، فإن تسعة أقطار عربية فقط هي التي أبلغت ردها على هذا المشروع للأمانة العامة للجامعة، أما باقي الأقطار فلم تردّ. ومن هذه الأقطار التسعة، وافق ثلاثة منها فقط على المشروع، ورفضته أقطار أخرى شكلاً وموضوعاً، وطالب فريق آخر بإجراء تعديلات عليه[٤٣]. ويستخلص حسن نافعة من استعراض تصديق الأقطار العربية على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أن درجة التشتت في مواقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان هي من الضخامة بحيث يصعب الاتفاق على حد أدنى معقول يكفي لتشكيل نواة صلبة لعمل عربي مشترك في مجال حقوق الإنسان[٤٤].

ومع ذلك، فمن الناحية النظرية البحتة يمكن القول انه لا يوجد قطر عربي واحد يرفض الأفكار الأساسية لحقوق الإنسان، سواء شكلها أو مضمونها، مثله في ذلك مثل باقي دول العالم، إذ أصبحت هذه المبادىء تشكل من الناحية الفلسفية، تطوراً تاريخياً لا يمكن لأية حكومة أن ترفضه علناً، كما أصبحت تشكّل قانوناً دولياً عرفياً. وهذا القبول العالمي «لايديولوجيا حقوق الإنسان»، يجد بالتالي تعبيرات وتطبيقات مختلفة ومتباينة، وأحياناً متناقضة تبعاً لتباين الثقافات[٤٥]، وتباين

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٨ ـ ٥٠٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

(٤٥) Milo Popović, «About Some Features of Institutional and Non - Institutional Factors in International Communication,» paper presented at: Ljubljana University, School of Journalism and Political Science, *Mass Media and International Understanding : A Symposium*, pp. 87 - 88, and Johansen, «Human Rights in the 1980's,» pp. 289 - 290.

الايديولوجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبديهي، فإن لكل من الشرق والغرب مفاهيمه وتطبيقاته الخاصة لمجمل هذه الحقوق وطبيعتها.

وعند تناول تطبيقات هذه الحقوق في مجالات الاتصال والإعلام، خاصة حرية الإعلام والحريات المرتبطة بها في الأقطار العربية، يتأكد، منذ الوهلة الأولى، أن المبادىء المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقيات الدولية شيء والممارسات العملية شيء آخر. وعند تقييم هذه الحقوق وتطبيقاتها في مجال الاتصال والإعلام يتضح أن هذه المبادىء ليست ذات قيمة فعلية، وأن العبرة بالممارسات القائمة في الواقع المعاش.

ولا شك أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتضمنها، وعلى رأسها حرية الإعلام، ومتعلقاتها، تخدم بصورة مباشرة حقوق الإنسان الديمقراطية، أو هي في الواقع حقوق الإنسان الديمقراطية. ومن الناحية الأخرى يحدد التطور الديمقراطي مدى اتساع نطاق هذه الحقوق وعمقها وفعاليتها. وثمة اتفاق بين المفكرين العرب «غير الاعلاميين»، على تباين اتجاهاتهم الفكرية، على أن ثمة أزمة عربية خطيرة في مجال حقوق الإنسان وما تتضمنه من حريات، لدرجة أن بعضهم يقرّر أن الكوارث التي أصابت الشعب العربي وفرّقت شمله مردّها إلى حرمان الإنسان العربي من حرياته[٤٦]، وأن استمرار هذا الوضع سوف يحول دون تحقيق الحد الأدنى من الآمال الوطنية والقومية على المستويين القطري والقومي[٤٧]، وأن «حرية الرأي في المجتمع العربي أصبحت هي محور معركة الاستقلال والتبعية، بكلمة أخرى، المسألة الوطنية في عصر الهيمنة الإمبريالية»[٤٨].

بيد أنه على الرغم من هذا الاتفاق، يختلف الباحثون العرب في تحليل هذه الأزمة، وفي سبل معالجتها، فيذهب البعض مذهباً ليبرالياً في تفسيرها ومعالجتها[٤٩]، ويذهب آخرون إلى أقصى الطرف المقابل، ويرون أن النمط الغربي في الديمقراطية والحريات غير صالح، ولا يتعين نقله إلى الوطن العربي[٥٠]. وبينما يذهب فريق ثالث

---

(٤٦) عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان ضرورة قومية ومصيرية،» ص ٢١٦.

(٤٧) انظر تفصيل ذلك في: منذر عنتباوي، «دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ٢٧٧ و٢٧٩ وما بعدها.

(٤٨) انظر رأي غسان سلامة في: «الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي (ندوة)،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٤٩) انظر تعقيب جورج قرم في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥٠) انظر آراء الأخضر الابراهيمي واسماعيل صبري عبد الله في: المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ١٠٣، واسماعيل صبري عبد الله، «المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١١٢.

إلى حتمية الحل الإسلامي، يرى فريق آخر أن التراث الذي عاشه العرب في الألف عام الأخير هو السبب المباشر لأزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، من حيث فقدان العقل كسبيل للفهم والاجتهاد والتعامل المنطقي مع الكون ومع الظواهر والعلاقات الاجتماعية والسلطة، والاعتماد على القوالب الذهنية الجامدة ذات الجذور التاريخية والسلفية التي غرست قيماً وأساليب ومحددات للتفكير اللاعقلاني[51]. وهناك فريق أخير يرى أن الاختلافات المذهبية بين المفكرين العرب على هذا النحو هي أحد أسباب أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، و«لا يمكن أن يعفى من المسؤولية أي فريق من المفكرين العرب، فالجميع مشتركون - وإن بدرجات متفاوتة - في مذبحة حقوق الإنسان العربي وحرياته، إن لم يكن في صنعها، فعلى الأقل في تبريرها أو السكوت عنها»[52].

وإذا كان ثمة اتفاق نظري على حقوق الإنسان ذاتها، مع تباين تطبيقاتها، فإن حرية الإعلام التي تشكّل الممارسة العملية لعدد من هذه الحقوق تعاني من اختلاف شديد في تحديد مفاهيمها وتطبيقاتها. فكل النظم الايديولوجية في العالم تزعم توافر حرية الإعلام في بنائها الاتصالي الداخلي. ولا شك أنه من الصعب وضع تعريف محدد ومقبول عالمياً لحرية الإعلام يسري على هذه النظم الايديولوجية كلها، أو قابل للتطبيق عليها، وإن أية جهود في هذا الصدد، غالباً ما تبوء بالفشل بسبب تباين النظم الايديولوجية وتناقضها، بجوانبها المختلفة، علاوة على أن اصطلاح «حرية الإعلام» ذاته لا يسلم من الغموض الذي لا يسمح بدوره بوضع تعريف محدد ودقيق. وإذا كانت حقوق الإنسان وحرياته تتسم بالفردية حتى إذا نظر إليها في السياق الإجتماعي الذي تمارس فيه، فإن حرية الإعلام تعتبر حرية شخصية وجماعية في آن واحد، ولا يمكن فصل هذين الاعتبارين عن بعضهما البعض. وهذه الازدواجية في طبيعة حرية الإعلام كثيراً ما تعلن، ونسعى إلى تأكيدها في مواجهة التعقيد الكبير والتطور السريع في تقنيات وسائل الاتصال، وفي ضوء اعتبارات السوق التي تعامل الاتصال ومضمونه كسلطة تخضع لاعتبارات العرض والطلب والربحية، إذ لا شك أن اصطباغ وسائل الاتصال على نحو متزايد بالصبغة التجارية يعني أن العامل الاقتصادي يمارس تأثيراً كبيراً ومحدداً على الطريقة التي تمارس بها حرية الإعلام بالفعل، والتي يمكن أن تصطبغ هي الأخرى بالطابع الاقتصادي. وعلى هذا فمفهوم حرية الإعلام له جوانبه الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، التي ترتبط عضوياً بالايديولوجيا القائمة في مجتمع ما، بجوانبها المذهبية المختلفة.

---

(٥١) حسن حنفي، «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٨٩.

(٥٢) عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان ضرورة قومية ومصيرية،» ص ٢١٧.

ولما كان الوطن العربي يتبع في مجمله ايديولوجيات منقولة في معظمها ـ مع بعض الاستثناءات الهامشية في بعض الأقطار ـ فإن مفاهيم حرية الإعلام في أقطاره منقولة هي الأخرى، وإن تشابهت الممارسات وتطابقت في معظم الأحوال. وثمة أربعة أقطار على الأقل تقوم بمبدأ حرية الإعلام في إطار الشريعة الإسلامية، ولكنها مع ذلك تتشابه في الممارسات مع الأقطار الأخرى.

واختلاف المفاهيم مع تشابه الممارسات يطرح في ذهننا، دائماً، تساؤلاً محيراً: أيهما ينبغي أن ينسب أو يقوّم رجوعاً إلى الآخر: هل تقوّم الممارسات رجوعاً إلى المفاهيم، أو تقوّم المفاهيم وتفسّر في ضوء الممارسات الشائعة التي تعبّر في حقيقتها عن السياسات الاتصالية الجارية؟ ومهما كان الأمر، فالعبرة دائماً بالممارسات العملية، وليست بالمفاهيم والتعريفات الشائعة في الكتابات والمؤلفات العلمية أو الوثائق الرسمية، خاصة عندما تغيب هذه المفاهيم، تماماً، في أنماط الممارسات اليومية المتكررة التي أصبحت تشكّل قاعدة لحرية الإعلام، والتي أصبحت توحي بالتالي بأنها الأصل في مفاهيم السلطة لحرية الإعلام، وليست تلك الموجودة على الأوراق وعلى رفوف المكتبات. ومن الواضح أنه مع تعدد أشكال نظم الاتصال القطرية في الوطن العربي، فإن ممارسات حرية الإعلام تكاد أن تكون واحدة، ولكنها ترتبط ليس بصراع الحقوق المتضمنة لهذه الحريات مع الواجبات والمسؤوليات الإجتماعية، ولكن بصراع هذه الحريات مع المصالح، سواء مصالح قادة النظام الاتصالي ومالكيه، أو مصالح الصفوة المباشرة، أو المصالح الخارجية. ولما كانت هذه المفاهيم متغيرة بطبيعتها في الزمان والمكان والحجم والمتطلبات والتوجهات، مع ثبات المفاهيم العامة لحريات الإعلام، فقد بدت قيود الممارسات متشابهة، وشبه نمطية، في أقطار الوطن العربي كلها، وذلك على الرغم من أن بعض هذه الأقطار قد وافق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصادق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، وأصبحت سارية المفعول منذ آذار / مارس ١٩٧٦[٥٣].

---

(٥٣) انضمت إلى هاتين الاتفاقيتين وصادقت عليهما ثمانية أقطار عربية هي: تونس وسوريا (١٩٦٩)، وليبيا (١٩٧٠)، والعراق (١٩٧١)، ولبنان (١٩٧٢)، والأردن (١٩٧٥)، والمغرب (١٩٧٩)، ومصر (١٩٨٢). انظر: عنتباوي، «دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي،» ص ٢٨٦. وعن أسباب تدهور الديمقراطية في الوطن العربي، انظر: خالد الناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٤. وفي هذا السياق نودّ أن نشير إلى اتهام الصحافة اللبنانية للرئيس الراحل أنور السادات بأنه السبب في تقييد حرية الصحافة اللبنانية: «فصحافة لبنان أيها الأخوة، تعيش منذ العام ١٩٧٠ محنة لم تواجه مثلها منذ نصف قرن»، وقد جاءت بوادر هذه المحنة في كلام منسوب إلى الرئيس =

ونودّ في هذا الصدد التنويه إلى أنه مع تهافت النصوص الدستورية والضمانات القانونية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها حريات الإعلام أمام ممارسات السلطة ومبرراتها لقمع الحريات، اتجه الفكر العربي، باستثناء الفكر العربي في مجال الإعلام (؟) إلى المطالبة بضمانات دولية لحماية هذه الحقوق والحريات، إذ طالب الاتحاد العام للصحفيين العرب منذ عام ١٩٧٤ الأقطار العربية بالتصديق على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وإعادة النظر في القوانين الجزائية وقوانين المطبوعات في ما يتعلق بجرائم النشر والرأي والصحافة، بما يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الملحقة به، ومشروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان[٥٤]. واتجه الفكر السياسي العربي أيضاً إلى الدعوة إلى إيجاد ضمانات دولية ـ على المستويين القومي والدولي ـ لحماية حقوق الإنسان وحرياته، على اعتبار أن هذه القضية لا يمكن أن تكون مجرد عالمية بحتة، وإنما هي علاوة على ذلك قضية كلية، لا تتعارض مع ما تكون قضية حقوق الإنسان قد حققته من مكاسب على المستوى العالمي. وعلى هذا، فإن السعي إلى وضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان لا يمثّل رؤية عربية واضحة ومحددة لقضية حقوق الإنسان، لأنه لا تعارض بين محلية هذه الحقوق وعالميتها[٥٥]. وانطلاقاً في الاتجاه نفسه، وضع اتحاد الحقوقيين العرب عام ١٩٧٩ لائحة بحقوق الإنسان العربي المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية[٥٦]، واتجه بعض المفكرين إلى الدعوة إلى إنشاء محكمة عربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بعد إصدار اتفاقية

= المصري أنور السادات، يتهم الصحافة اللبنانية بأنها مسؤولة مباشرة عن الحرب الأهلية، وأهمية هذا الكلام، بالطبع تعود الى أنه قيل في قمة الرياض الأولى التي عقدت لمعالجة الأزمة اللبنانية، وفي دعوة علنية لقمع الصحافة اللبنانية ومنعها من أداء دورها، وفيه أيضاً تحريض على ضرب أحصن مواقع الديمقراطية في الوطن العربي. وقد تم تنفيذ هذه الرغبة الساداتية، وكان المرسوم الإشتراعي رقم (١) الصادر في أول العام ١٩٧٧ القاضي بفرض رقابة عسكرية على الصحف والمجلات، وهو المرسوم الذي ما لبث أن انهار بعد أشهر قليلة نتيجة المتغيرات السياسية والصمود المهني، وتكشّف الأهداف الحقيقية لحملة السادات ضد صحافة لبنان. «فقد كان السادات يرغب في تحطيم الصحافة في لبنان باعتبارها المنبر الذي يطل على العالم الغربي، بوجهة نظر موضوعية إلى حد ما، لقد أراد أن يستبق زيارته إلى القدس بضربة قاسية لأكبر المنابر معارضة وتأثيراً على الرأي العام العربي». انظر: وفد الصحافة اللبنانية، «تقرير حول الحريات الصحفية في لبنان،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، «الحريات الصحفية في الوطن العربي،» (تونس: الاتحاد، ١٩٨١)، ص ٨. (تقرير غير منشور).

(٥٤) انظر: قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في دمشق في الفترة من ٣٠ تموز/ يوليو إلى ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٤، في: صابر فلحوط وسجاد الغازي، **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**، تقديم سعد قاسم حمّودي؛ مراجعة حنا مقبل (بيروت: مؤسسة بترا للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

(٥٥) عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية ومصيرية،» ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٥٦) عنتباوي، «دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان،» ص ٣٠٨.

عربية بهذه الحقوق والحريات في ظل جامعة الدول العربية[٥٧]. بيد أن اتجاه الفكر العربي إلى البحث عن ضمانات اقليمية ودولية لحقوق الإنسان العربي وحرياته، لا يدل على تقاعسه في حماية هذه الحقوق والحريات والدفاع عنها على المستويات المحلية، إذ أنشئت في عديد من الأقطار العربية جمعيات لحقوق الإنسان، قامت كردّ فعل طبيعي للانتهاكات المستمرة لهذه الحقوق والحريات، وسعياً إلى إصلاح أوضاع الديمقراطية، قادها المحامون والقانونيون العرب[٥٨].

(٥٧) انظر ذلك بالتفصيل في: حسين جميل، «في سبيل انشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٥.

(٥٨) عن هذه الجمعيات، وما تعانيه من صعوبات، انظر: عصفور، «ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية ومصيرية،» ص ٢٤٠، وعنتباوي، المصدر نفسه، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

الفصل الثاني

سياسات الاتصال في الوطن العربي

تتطور البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية في إطار وسائل الاتصال المتاحة في المجتمع في زمن بعينه، ومن ثم تجعل هذه البنى الاجتماعية الجديدة والمتطورة، والتقانيات الجديدة، من الممكن ايجاد فرص وحقوق اجتماعية جديدة للفرد والمجتمع. وتتطلب الانفجارات والتطورات السريعة في وسائل الاتصال فلسفات واضحة وأساليب لمعالجة قضايا الاتصال بجوانبه المتعددة، وهو ما يعني ايجاد سياسات اتصال أكثر جدة لإعادة تشكيل العمليات الاتصالية على المستويين الوطني والدولي. ويمكن القول إن لكل المجتمعات سياسات اتصال قائمة، سواء كانت واضحة ومحددة في الدساتير والنظم القانونية، وغيرها من القواعد والاجراءات، أو متضمنة في الممارسات الشائعة، ومع ذلك غالباً ما تكون هذه السياسات مستترة أو غير معلنة، ومجزأة ولا تشكّل كياناً واحداً، ومفتقرة إلى التناسق والتناغم[1].

وفي ضوء ذلك، تعرّف السياسة الاتصالية بأنها مجموعة المبادىء والقواعد والتوجيهات والممارسات الواعية والسلوكيات الشائعة التي يقوم عليها النظام الاتصالي في زمن معين، والتي قد تكون مصاغة بدقة أو تظل ضمنية إلى حد كبير[2]. **ويعرّفها آخرون بأنها «الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل**

---

(1) John Lee, *Towards Realistic Communication Policies: Recent Trends and Ideas Compiled and Analysed*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 76 (Paris: UNESCO, 1976), p. 32.

(2) E. Lloyed Sommerlad, *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 74 (Paris: UNESCO, 1978), p. 7.

لـلامكانيـات، أو المصادر البشريـة والطبيعية المتـاحـة في المجتمـع»[٣]. بيـد أن هـذا التعريف يغفل الجانب الايديولوجي للسياسات الاتصالية، ويخلط بينها وبين التخطيط الاتصالي. وتعرّفها اللجنة العربية لدراسة مشكـلات الاتصال والاعـلام بأنها مجمـوعة المبـادىء والمعايـير التي تحكم نشاط الـدولة تجـاه عمليات تـنظيم، وادارة، ورقابـة، وتقييم، ومواءمة، نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجـماهيري، من أجـل تحقيق أفضل النتـائج الاجتـماعية الممكنـة، في إطـار النمـوذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولـة. ولا يعني هذا بـالضرورة أن تكون هذه السياسة معلنة أو مكتوبة في وثيقة ما، بل إن القليل من مكونات السياسـة هو الذي يـدوَّن. وطبيعي أن عدم وجـود هذه «الـوثيقة» لا يعني عـدم وجود سيـاسة اتصال، ولكنه يعني أن الصورة غامضـة غير واضحـة المعالم، وهـو ما ينبغي أن تبـذل الجهود لتفاديه[٤]. وواضح أنه لا توجد فروق جوهرية بين هذه التعريفـات كلها، وإن ثمة اتفاقاً على الخطوط العامة.

وعند تناول سيـاسات الاتصـال في الوطن العـربي، ينبغي أن نأخـذ في الاعتبار عدم امكانية وجود سياسة اتصالية نمطية، أو شبه نمطية، وعدم امكـانية تحقيق ذلـك؛ فـالنظام الاتصـالي الاعلامي لأيّ قـطرٍ عربي يتـوافق عضـويـاً مـع نـظامـه السيـاسي والاقتصـادي والاجتماعي، ويتّسق مـعَ قيمه الثقـافية. وعـلى الرغم من وجـود بعض السمات العامة التي قد تجمع نظم الاتصال القطريـة كلها، أو بعضهـا، فإن الأهـداف والوظائف والسياسات الاتصالية سـوف تختلف من قطر إلى آخـر، تبعاً لـدرجة تـطوُّر هـذا القطر ونمـوّه، وتبعاً لفلسفتـه السياسيـة[٥]. فالسيـاسة الاتصـالية تنبـع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصاديـة والثقافيـة والسياسيـة للبيئة الخـاصة بهـا[٦]. ولا يمكن إدراكها إلاّ في السياق العام لهذه الحقائق[٧]؛ وذلك على الرغم من المؤثـرات الخارجيـة المتشابهة، القومية والدولية التي تتعرض لها هذه النظم.

وتختلف الأقطار العربية في ما بينها في أسلوب وضع السياسات الاتصالية، فقـد لا توجد سياسة اتصالية مكتـوبة، ومن ثم لا تـوجد أجهـزة معنية بصيـاغتها، ويـترك

---

(٣) Lee, Ibid., p. 33, and

ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال في دول العالم الثالث (القاهرة: الطباعي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣.

(٤) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نـظام عربي جـديد لـلإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ٧٨، وانظر أيضاً: محمد مصالحة، **السياسة الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي** (لندن: دار شروق، ١٩٨٦)، ص ٣٥.

(٥) Sommerlad, *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options*, p. 7.

(٦) عبد المجيد، **سياسات الاتصال في دول العالم الثالث**، ص ٣.

(٧) مصالحة، **السياسة الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي**، ص ٣٥.

الأمر برمته للتشريعات والقوانين المختصة التي تحكم العملية الاتصالية الاعلامية بجوانبها المختلفة في إطار التوجهات العامة للنظام الاتصالي، الذي تحدده توجهات النظام السياسية. وقد تتولى الأجهزة البيروقراطية تحديد هذه السياسة في إطار التوجهات العامة للنظام الاتصالي. وقد تتولاها مجالس عليا متخصصة، إمّا على مستوى الإعلام ككل، أو خاصة بالصحافة. وقد تتبع هذه المجالس السلطات التشريعية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، أو تتبع السلطة التنفيذية مباشرة، وقد تتسع في تشكيلها لتضم الوزارات والهيئات المعنية، والأجهزة التشريعية والقانونية والتخطيطية والاتحادات والنقابات المهنية والهيئات الأكاديمية والبحثية ووسائل الاعلام وقادة الرأي ورجال الاقتصاد والاجتماع؛ أو قد تقتصر عضويتها على فئات محددة في المجالات الاعلامية والعسكرية والأمنية والخارجية. وطبيعي أن تختلف صلاحيات هذه المجالس ومجالات عملها من قطر إلى آخر، تبعاً للنظام السياسي ذاته وتطبيقاته في مجالات الاتصال والاعلام، وتبعاً للوعي السياسي والوعي الاجتماعي الذي يعدّ من حيث طبيعته ومستواه المدخل الرئيسي إلى تحديد، وتعريف الاحتياجات والامكانات، و «إن أولويات الاستثمار سواء المالي أو البشري تشكّل تجسيداً عملياً لهذا الوعي»[٨].

وسواء أكانت السياسات الاتصالية في الأقطار العربية معلنة ومصاغة أم يعبّر عنها فقط في الممارسات الشائعة، فإنها تجد في معظم الأحوال سندها التشريعي في الدستور والقانون الجنائي والقانون المدني أو القانون الاداري، وتعتبر اللوائح والمذكرات التفسيرية مكمِّلة للتشريعات الإعلامية، ويدخل في هذا الاطار، مجازاً، المواثيق المهنية[٩]. كل ذلك إلى جانب قوانين المطبوعات. وعلى الرغم من تعددية هذه التشريعات، التي تغطي جوانب العملية الاتصالية كلها والسياق العام الذي تمارس فيه، فإن عدداً من الأقطار العربية لا توجد فيها أية تشريعات أو قواعد قانونية، بالمعنى المتعارف عليه، تنظّم السياسة الاتصالية، ويترك الأمر برمّته للتوجهات العامة للنظام، وللسلطة التقديرية للأجهزة المعنية، التي تتركز في معظمها في الأجهزة الأمنية، أو الأجهزة البيروقراطية التابعة لوزارات الاعلام. وتكمن صعوبة دراسة هذه التشريعات في عدم تجميعها في قانون واحد، وتعرّضها للتعديل المستمر، وكثرة الأحكام القضائية المتصلة بها، تلك التي تعتبر مكمّلة للصورة التشريعية القائمة في

---

(٨) العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ - ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩، تحرير ابراهيم بدران (بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٣.

(٩) االلجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٩٠.

كل قطر، بالإضافة إلى أن هذه التشريعات كثيراً ما تتضمن عبارات تختلف دلالاتها من قطر عربي إلى قطر عربي آخر[١٠].

على أن الصعوبة الأكبر تكمن في عدم الالتزام في أحوال كثيرة بهذه التشريعات التي قد تعبّر في أحوال كثيرة عن ارادة قيادة النظام، وتتضمّن بنوداً مبهمة ذات تفسيرات عديدة، أو تتناقض مع بعضها البعض، أو لا تناسب أوضاعاً أو حالات معينة، مما يعثّر عملية أو محاولات تفسيرها على نحو ثابت، أو محاولة استقراء التطورات الاتصالية المستقبلية في ضوئها، خاصة عندما يعهد بتطبيق بعض بنود هذه التشريعات إلى جهات غير قضائية، تعالج كل حالة بمعزل عن السياق العام للمجتمع، أو طبقاً للتعليمات الصادرة من أعلى، حتى لو أدّى ذلك إلى الاخلال بروح النصوص القانونية ذاتها. ويمكن القول إن تطبيق هذه التشريعات كلها أو بعضها، ومدى الالتزام بها يخضع لاتجاهات السلطة، وأحياناً لمزاجها، إذ ترى ـ طبقاً لاعتبارات عديدة، بعضها اعتبارات شخصية ـ أن تتساهل أو تتشدد في التطبيق، أو تتغافل عن بعض القواعد أحياناً، أو تضرب بها عرض الحائط في أحيان أخرى. وهذه الاعتبارات ذاتها هي التي تقرر ما إذا كان يتم تطبيق هذه التشريعات من خلال الاجراءات القضائية أو من خلال اجراءات القمع. وعلى هذا فليس ثمة أشكال نمطية للتشريعات الإعلامية وتطبيقاتها في الوطن العربي، وإن تقاربت أشكال الممارسة.

وليست العبرة بالتشريعات والقواعد القانونية في كل الأحوال، ولكن العبرة بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات لصالح النظام الاتصالي ذاته، وتوفر لمكوناته امكانية التفاعل السليم لتحقيق أهداف النظام. فما قيمة الحريات الصحفية مثلاً في ظل الأحكام العرفية؟ وما قيمة الإقرار بحرية الفرد في التعبير مع حرمانه من حق إصدار الصحف؟ وما قيمة منح حق إصدار الصحف، وحرمان الفرد من إدارة العمل الصحفي؟ . . . إلخ.

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن القضايا التشريعية والقانونية الخاصة بالاتصال هي قضايا كلية غير قابلة للتجزئة، سواء بما تحتويه من حقوق أو التزامات. وأن الأهم من وضع التشريع أو القواعد هو تهيئة المناخ العام بجوانبه المختلفة لممارسة هذه الحقوق والواجبات على نحو متوازن بالنسبة إلى علاقات الفرد بالسلطة والمجتمع.

وتتناول السياسات الاتصالية النظام الاتصالي كله بمكوناته وهياكله ووظائفه وجوهره ومضمونه إلى جانب مجموعة من الاعتبارات المتنوعة الضابطة والموجهة للنظام مثل الاعتبارات السياسية والتشريعية والاجتماعية والأخلاقية والتقنية والاقتصادية

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

والادارية والقانونية والبحثية... إلخ. إن تداخل هذه الاعتبارات وتشابكها يؤدي إلى مجالات متداخلة ومعقدة للتخطيط الاتصالي على جانب كبير من الأهمية لأي قطر، وينبغي أخذها في الاعتبار حتى يعمل النظام الاتصالي على نحو منتظم وسليم(١١).

وعلى الرغم من حداثة مفاهيم السياسات الاتصالية ومجالاتها، فقد وفرت لنا الدراسات الأكاديمية بعض الأطر العامة التي تفيد كثيراً في دراسة السياسات الاتصالية العربية وتحليلها. وطبقاً لهذه الأطر والقواعد يتعين عند دراسة هذه السياسات البدء بالمنظور الذي تنبني من خلاله سياسات الاتصال في الوطن العربي، وهو منظور قطري أولاً وأخيراً، إلاّ في ما يتعلق بمضمون الاتصال في بعض الأحيان. كما يتعين الاهتمام بالجماهير المستهدفة بمضمون الاتصال. ولا ينبغي القول ان الشعب هو المستهدف بالنظام الاتصالي ومضمونه لأن الشعب ذاته جزء من النظام الاتصالي، فضلاً عن أن هذه المعالجة لا تخلو من بعض الأخطاء، إذ ينجم عنها في بعض الأحيان تجاهل الاحتياجات الاتصالية العديدة والمتنوعة لقطاعات مختلفة من المجتمع، لا تتوافر لها فرص الوصول إلى موارد الاتصال، مثل أولئك الذين يعيشون في مناطق نائية، أو الأميين، أو النساء، أو كبار السن، أو المعوقين... إلخ.

كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المبادىء والقواعد التي تشكّل طبيعة المجتمع ووظائفه واحتياجاته، وهي مبادىء وقواعد توجّه سلوك النظام الاتصالي. وقد ينظر إلى النظام الاتصالي لأيّ قطر عربي على أنه يتضمن توجهات قيمية في مجالين مختلفين. وتتضمن قيم **المجال الأول** تركيب النظام الاتصالي الذي يعكس في النهاية وظائف النظام من الناحية الاجتماعية، ومحتوى الرسائل الاتصالية. وهذه القيم واضحة في بعض المسائل، منها على سبيل المثال: هل يكون النظام الاتصالي في اتجاه واحد، أم يكون في اتجاهين؟ وهل ينمي امكانيات الحصول على ردّ فعل الجمهور، والاتصال الثنائي المتبادل؟ وما هي استقلاليته النسبية عن القيود والضغوط السياسية والاقتصادية؟ وما مدى استجابته للتحولات أو التغيرات التي تطرأ على الاهتمامات والآراء في المجتمع؟ هذا وتعالج قيم **المجال الثاني** تدفّق الرسائل الاتصالية في النظام الاتصالي، والمعايير التي يقوم عليها انتقاء الرسائل الاتصالية وصياغتها، أي مضمون الاتصال ذاته.

ومن ثم يتعينّ عند دراسة نظم الاتصال في الوطن العربي أن نتساءل عمّا إذا كانت القيم التي تحكم هياكل المؤسسات الاتصالية تمكّن أفراد الجمهور من أن يكونوا مصدراً للاتصال؟ وعمّا إذا كانت هذه القيم تحمي حق الفرد في الاتصال، وتوفر

(١١) Lee, *Towards Realistic Communication Policies: Recent Trends and Ideas Compiled and Analysed*, pp. 33- 34.

للنظام امكانيات معرفة ردّ فعل الجمهور؟ وأن نتساءل عن القيم التي تحدد الرقابة وتحكمها في نظم الاتصال والخدمات المتاحة التي يقدمها النظام للأقليات الكثيرة التي تشكل أغلبية آراء الناس واهتمامهم. وعلينا أن نبحث عن وظيفة حراس البوابات القائمين في المؤسسات الاتصالية، والذين يقررون نوعية المعلومات التي تنشر أو لا تنشر، وكيفية نشرها. وبديهي أن تمس سياسات الاتصال، فقط، تلك الرسائل الاتصالية المنتجة للاستهلاك العام أو ذات المنبع العام، كتلك المنقولة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية أو المتبادلة بين بنوك المعلومات، أمّا المراسلات الخاصة والمكالمات الهاتفية فهي لا تقع في دائرة سياسات الاتصال، ولا تسري عليها القيم التي توجّه مضمون الاتصال.

كما يتعين دراسة القيم المتعلقة بسياسات الاتصال في ضوء حقوق الانسان، وخاصة حقه في الاتصال. وفي هذا الصدد يتعين ملاحظة أن هذه القيم غير ثابتة، ولكنها تتغير مع التطورات والتغيرات التي تحدث استجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة وللرأي العام ذاته. وهذه القيم من ناحية ثانية ذات أبعاد أخرى في تحديد علاقة نظام الاتصال الوطني بنظم الاتصال الأجنبية، حيث تحدد هذه القيم الأساسية القيم الاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن يحملها تدفق المعلومات من النظام القطري إلى الخارج.

وينبغي أخيراً عند دراسة هذه القيم المعيارية مراعاة الوظيفة الاجتماعية لعملية الاتصال، أي تأثير الممارسات الاتصالية التي تحددها هذه القيم المعيارية على الأفراد وعلى المجتمع ككل. وطالما أن الوظائف الاجتماعية للاتصال تتضمن الاعتراف بمبدأ الحاجة إلى الاتصال، فإن دراسة القيم الخاصة بالنظام الاتصالي ينبغي أن تتضمن في الوقت نفسه القيم الاجتماعية والوظائف والاحتياجات الاجتماعية[١٢]. وفي هذا السياق يمكن القول ان المجتمع هو الذي يحدّد احتياجاته الاتصالية، وان النظام الاتصالي هو الذي يحدّد الوظائف والقيم الاجتماعية التي تشبع تلك الاحتياجات. ولكن يصح القول أيضاً ان النظام الاتصالي هو الذي يقوم في بعض الحالات بتحديد الاحتياجات الاتصالية للمجتمع في ضوء تصوره لمصالحه، وبالتالي تحديد الوظائف والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشبع تلك الاحتياجات.

وسوف تعالج الفصول التالية هذه القضايا المثارة كلها. وما يعنينا في سياق هذه المعالجة هو تبيان سلوك نظم الاتصال القطرية حيال هذه القضايا، وأوجه التشابه أو التنافر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذا السلوك، وتأثير العاملين القطري والقومي في هذا السلوك، والتوجهات الأساسية لهذه النظم.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦.

السمات العامة للسياسات القطرية في الوطن العربي: أوجه التشابه

على الرغم من اختلاف السياسات الاتصالية القطرية في الوطن العربي، واختلاف ما تعكسه من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن ثمة سمات عامة تشترك فيها هذه السياسات أدّت إلى تشابه بعض الأوضاع الاتصالية والاعلامية للعرب على المستويات القطرية. وبديهي فإن هذه السمات العامة لم تؤدّ ولا يمكن أن تؤدي إلى تطابق الأوضاع الاتصالية والإعلامية، ولكنها أدّت إلى تشابه في المشكلات القائمة، وتشابه مماثل في الحلول المطروحة. إن تشابه المشكلات والحلول إلى جانب تشابه الأوضاع يمكن أن يكون في المستقبل مدخلاً لوجود نظام إعلامي عربي. وفي هذا الصدد، نلاحظ أوجه التشابه الآتية:

١ ـ إن سياسات الاتصال والإعلام لم تدمج على النحو الملائم في سياسات التنمية القطرية، ولم تحتل الأولوية المناسبة، على الرغم من التصريحات المتكررة، والإدراك والوعي المتزايد لأهمية الاتصال والإعلام من أجل التنمية. وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في مظاهر عدة، أولها ضعف الاستثمارات التي يتلقاها قطاع الاتصال والإعلام. صحيح أن ثمة مؤشرات تشير إلى أن هذا القطاع يحصل في بعض الأقطار العربية على نسبة قد تصل إلى حوالى عشرة بالمئة أو أكثر من الموازنة العامة للقطر[١٣]، فإن الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات ـ على افتراض صحته ـ يتجه إلى تطوير، وتوسيع البنى والمرافق الأساسية وشبكات التوزيع، دون الاهتمام المناسب بتطوير قطاعات انتاج المضمون الذي يشبع الاحتياجات الاتصالية والإعلامية، ويبقي شر الاعتماد على استيراد المواد والبرامج الأجنبية، وحماية الثقافة الوطنية. وهكذا بينما تستهدف سياسات التنمية بصفة عامة دعم الاعتماد على النفس، تتجه سياسات الاتصال إلى إبقاء الاعتماد على الخارج، وهذا في حد ذاته دليل على الانفصام العملي بين سياسات التنمية الكلية وسياسات الاتصال. ومن الواضح في كثير من الأقطار العربية أن سياسات الاتصال توضع في مستوى أدنى من المستوى الذي توضع فيه سياسات التنمية عموماً، وان ثمة فجوة وفقداناً في التنسيق وفي الوعي بالاحتياجات والأولويات القائمة. إن تطوير، وتوسيع البنى الأساسية أمرٌ لا يمكن الاقلال من أهميته، إذ هو يكفل توسيع الخدمات الاتصالية والإعلامية بحيث تشمل إقليم القطر كله، ويغطي الكيان السكاني كله، بما يوفّر شكلاً من أشكال ديمقراطية الاتصال. ولكن ما ينبغي التحذير منه هو أن يظل الاهتمام بهذا القطاع على هذا النحو المستمر الذي يقابله قلّة، أو عدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى التي تساويه في الأهمية. ونحن لا نغفل هنا عن

---

(١٣) يحيى أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الإعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات**، تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ١١.

حقيقة اتجاه الأقطار العربية كلها إلى بسط سيادتها الإعلامية والاتصالية على ترابها كله، إلّا أن ذلك لا يبرر تجاهل المضمون، خاصة وأن التقدم التقاني جعل من السهل على أيّ دولة أن تخترق ـ بارسالها القوي، ومضمونها الأفضل ـ السيادة الاتصالية والاعلامية لأقطار مجاورة.

٢ ـ ويرتبط بالسمة السابقة، سمة أخرى على القدر نفسه من الأهمية والخطورة، تتمثل في عدم قدرة معظم الأقطار العربية على تحويل سياساتها الاتصالية إلى خطط طويلة المدى، تستهدف أهدافاً طموحة. وتبدو خطورة هذه النقطة بالنسبة إلى الأقطار العربية التي ليس لديها سياسات اتصال وإعلام مصاغة ومعلنة، وفي الحالات الشائعة من السياسات الاتصالية التي تحكمها الممارسات المقبولة، إذ يؤدي غياب التنسيق بين السياسات الاتصالية والتخطيط إلى التعارض والتضارب[١٤]، وإلى انفصام في شخصية النظام الاتصالي ذاته. ويؤكد عدد من الباحثين العرب أن عدم الاهتمام وعدم القدرة على التخطيط الاتصالي يعدّ ظاهرة واضحة في الأقطار العربية كلها، وسبباً أساسياً من أسباب سوء الأوضاع الاتصالية والإعلامية[١٥]. ويرجع البعض ذلك إلى غيبة الإحساس بأهمية عملية التخطيط الاتصالي وأهمية وضع سياسات اتصالية؛ «وربما كانت هناك سياسات إعلامية في بعض الدول العربية، ولكنها لا تغطي القطاعات كلها، ونادراً ما يتم التكامل بين سياسات القطاعات المختلفة. وقد لا تتفق السياسات للقطاعات المختلفة مع بعضها البعض، أو مع ميادين السياسة العريضة الموضوعة لقطاع الإعلام. والأخطر من ذلك، قد لا يتم ربط السياسة الاعلامية بخطط التنمية بشكل فعال»[١٦]. ويرى فريق آخر أنه في ما عدا ما يدخل بطبيعته في نطاق الخطة الاقتصادية للدولة من نشاط إعلامي يتسم بالطابع الصناعي، فإنه لا يمكن القول ان الدول العربية قد حقّقت خططاً إعلامية واضحة، سواء على المستوى القطري أو القومي و «كل ما نلحظه هو مجرد توجيه استشاري، أو تخطيط برنامجي قصير الأمد»[١٧].

---

(١٤) عبد المجيد، **سياسات الاتصال في دول العالم الثالث**، ص ٥.

(١٥) حسن محمد طوالبة، **نحو تخطيط استراتيجي للإعلام العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٥؛ جيهان رشتي، «تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، سلسلة دراسات؛ ٣١٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٦٨ ـ ٦٩، واللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٣٠.

(١٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٨٠)، ص ٩.

(١٧) جمال العطيفي، «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى الطويل،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٢٦.

ويرجع الباحثون العرب غيبة، أو ندرة التخطيط طويل المدى، في مجالات الاتصال والاعلام في الأقطار العربية كلها، إلى حداثة فكرة التخطيط الإعلامي ذاتها على المستوى العالمي، حيث كانت العناية تتجه إلى التخطيط في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن التخطيط الإعلامي قد تحدّدت معالمه بحيث ينظر إليه كجزء لا ينفصل عن التنمية الاجتماعية، وان مفهومه في بعض الأحيان ليس واضحاً تماماً للقائمين بوضع سياسات الاتصال، وإلى أن لجان التخطيط الإعلامي في الوطن العربي ـ إن وجدت ـ تشغل نفسها في معظم الأحيان بالأحداث السياسية والأوضاع الطارئة، بحيث يكاد يستحيل عليها أن تعطي اهتماماً عميقاً بموضوع التخطيط الاتصالي المتكامل بعيد المدى، وإلى عدم تقدير أبعاد الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري بالنسبة إلى خطط التنمية الاقتصادية من جانب المخططين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية، وعدم وجود التمثيل المناسب لأجهزة الاتصال الجماهيري في عملية التخطيط الاتصالي والاجتماعي، وإلى افتقار الأجهزة الحكومية المعنية بالتخطيط إلى روح التعاون الفعال[١٨]، وإلى النزعة البيروقراطية التي تغلب على عمل الأجهزة المعنية بالتخطيط الاتصالي.

٣ ـ وتفتقر عملية صنع سياسات الاتصال والتخطيط وصياغتها، في أقطار الوطن العربي كلها إلى أساس تبنى عليه من المعلومات والوثائق والبحوث النظرية والميدانية التي تتناول أبعاد العمليات الاتصالية كلها، وعناصرها وتأثيرها في السياق الذي تمارس فيه. وهذه المشكلة على درجة كبيرة من الخطورة تؤثر تأثيراً سلبياً على سياسات الاتصال والتخطيط الاتصالي والإعلامي. ويمكن للمرء أن يتصور خطورة، ومدى عشوائية وضع سياسات غير مبنية على فهم صحيح[١٩]. ومشكلة الندرة في المعلومات والأبحاث تشترك فيها الأقطار العربية مع بقية الدول النامية، وينجم عنها قلّة في المعلومات التي يلزم توافرها قبل اتخاذ القرارات. وهذا هو السبب في الصعوبات التي تواجه الدول النامية في مفاوضاتها مع الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية في الأسواق العالمية، إذ يعيق هذه الدول غياب المعلومات الضرورية. وهذا أحد المجالات التي يصبح فيها تدفق المعلومات، والحصول عليها بكثافة وكفاءة شرطاً لتخفيف درجة التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي العلاقات الاتصالية[٢٠].

---

(١٨) المصدر نفسه، وسعد لبيب، «اعتبارات أساسية في التخطيط الاعلامي على المدى البعيد في الوطن العربي،» في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٣٤.

(١٩) Lee, *Towards Realistic Communication Policies: Recent Trends and Ideas Compiled and Analysed,* pp. 24 - 25.

(٢٠) شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

وما ذهب إليه خبراء الإعلام العرب في هذا الشأن يبدو صحيحاً إلى حد كبير من أنه «حتى يمكن وضع خطط فعّالة للإعلام في الدول العربية، تبدو الحاجة ماسّة إلى جهد بحثي هائل، لا بفرط في التجريد النظري، وإنّما يعنى بتقديم معونة حقيقية لهؤلاء الذين يتخذون القرارات، وبدون هذا الجمع المنهجي للمعلومات في المنطقة وتحليلها، فسوف يترك تطور وسائل الإعلام للمصادفة، أو للظروف المواتية أو المعاكسة التي يمكن أن تنشأ من عوامل لا يمكن التنبؤ بها»(٢١).

إن ثمة مشكلات عديدة وعقبات شتى تعرقل عمليات جمع المعلومات وإعداد البحوث اللازمة لوضع السياسات الاتصالية والتخطيط لها، يرجع بعضها إلى اعتبارات سياسية واقتصادية، وبعضها الآخر إلى الافتقار إلى الكوادر اللازمة كمّاً وكيفاً، وإلى النقص الواضح في قنوات، ووسائل تدريب الباحثين، وإلى ضعف الشبكات الوطنية والقومية للمعلومات ومراكز التوثيق(٢٢). بيد أن تراكم هذه المشكلات ليس معناه إغفال أهمية هذه المعلومات والبيانات. وثمة مبادرات بدت في السنوات الأخيرة على المستويين القطري والقومي في هذا الصدد، إذ شرع العديد من المؤسسات الإعلامية والاتصالية العربية، خاصة المؤسسات الاذاعية والتليفزيونية، ينشيء أقساماً لبحوث المستمعين والمشاهدين، سواء في إطارها، أو في إطار وزارة الإعلام التي تتبعها، وذلك بمعاونة، في بعض الأحيان، من اتحاد اذاعات الدول العربية الذي أسس في بغداد عام ١٩٧٧ المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين. كما تقوم أقسام الإعلام ومراكز البحوث الاجتماعية بإسهام لا بأس به في توفير بعض متطلبات السياسة الاتصالية والإعلامية، من بيانات ومعلومات وأبحاث. واتجه بعض الأقطار العربية، مؤخراً، إلى إنشاء مراكز، وبنوك معلومات مركزية على مستوى القطر لتوفير قواعد المعلومات الأساسية اللازمة للتخطيط في مجالاته العديدة. ولا شك أن التعاون القومي العربي في هذا المجال من شأنه أن يوفر لكل الأقطار العربية بعض المستلزمات الأساسية لعملية التخطيط الاتصالي والإعلامي، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن أية سياسة اتصالية وإعلامية قطرية لها أبعادها وتداخلاتها القومية الملزمة.

٤ ـ وتتجه السياسات الاتصالية كلها، في الأقطار العربية، إلى دعم سلطة النظام القائم وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة، بصورة مباشرة، على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، فوسائل الاتصال والإعلام العربية هي بنت السلطة. ولما كانت السلطة مركزة أصلاً في العاصمة، فقد تركّزت وسائل الاتصال هي الأخرى في العواصم، وأصبحت تصطبغ بمركزية شديدة، سواء

(٢١) أبو بكر [وآخرون]، تطوير الإعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، ص ١٣.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات، انظر: عبد المجيد، سياسات الاتصال في دول العالم الثالث، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

في ادارتها أو ممارستها، أو الاشراف عليها، في الوقت الذي انعدمت، أو قلّت وسائل الاتصال التي تخدم الفئات التي تعيش خارج نطاق العاصمة. وكلما بعدت عن العاصمة، قلّ الاهتمام بها وباحتياجاتها الاتصالية. ومن ثم لا تتوافر وسائل الاتصال المحلية على نطاق ملحوظ سوى في عدد قليل من الأقطار العربية، منها مصر والسعودية والمغرب والإمارات العربية. كما نجم عن هذا الوضع أن اصطبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصبغة الدعائية المباشرة، التي تعزّز مصالح النظام وأهدافه، وتعزّز المصالح القطرية وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير. وعليه فإن السياسات الاتصالية العربية ذات توجه سياسي محدد، وهذا التوجه هو الذي أسّس أجهزة صنع هذه السياسات، وحدّد أهدافها وصلاحياتها. وهذا الوضع يسري على الأقطار العربية كلها، بما فيها تلك التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب، أو يسمح فيها للأفراد بإصدار صحف ومجلات. فرأس النظام الاتصالي، بحكم هيمنته على غالبية وسائل الاتصال، وعلى رأسها الاذاعة والتليفزيون والصحف القوية والمؤثّرة، هو صاحب الصوت الأقوى والأعلى، وربما الوحيد. وتعدّ هذه المركزية والتوجه الدعائي لسياسات الاتصال أحد الأسباب الأساسية لظاهرة الإعلام الرأسي الهابط من أعلى إلى أسفل، من مركز السلطة إلى بقية القطاعات، ومن العاصمة إلى المدن والقرى والمناطق النائية، وضعف تيار الاتصال العائد في الاتجاه الآخر[٢٣].

٥ ـ وتتسم السياسات الاتصالية والتخطيط لها في الوطن العربي بقلّة القطاعات المشاركة فيها، والانعزال الكلّي أو الجزئي للسياسات الاتصالية عن السياسات التعليمية والثقافية، أو فقدان التنسيق بين السياسات الاتصالية والسياسات الأخرى التي تشكّل مخرجاتها مضمون الاتصال، وذلك في المجالات الدينية والصحية والشبابية والرياضية والتقانية والتنموية عموماً. ومن ثم «فإذا كان التكامل على المستوى الوطني ضرورة تحتمها طبيعة العمل الإعلامي في علاقته بالأجهزة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن التكامل بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم (وكل قطاعات التنمية) لا بد أن يحظى بالأولوية في هذا المجال»[٢٤].

٦ ـ وتسعى سياسات الاتصال في الوطن العربي إلى المحافظة على/ أو تأكيد القيم

---

(٢٣) حول هذه النقطة، انظر على سبيل المثال: رشتي، «تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال،» ص ٥٣ ـ ٥٤؛ محمد مصالحة، «رأي في السياسة الإعلامية العربية،» الباحث العربي، العدد ٣ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ٧٩ ـ ٨١؛ اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٨٥، وأبو بكر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٤) أبو بكر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤، وطوالبة، **نحو تخطيط استراتيجي للإعلام العربي**، ص ٣٥.

الاجتماعية والثقافية السائدة، سواء كانت قيماً أصيلة أو مكتسبة من عهود الاستعمار، أو مزيجاً منها. ولذلك، فإنه نادراً ما تحاول هذه السياسات في الواقع المعاش تغيير القيم أو النظام القيمي القائم، أو تعديل بعض نواحيه، وهو ما يتضح في قلّة الاهتمام بمضمون الاتصال ذاته، وهو أيضاً ما يبرر إخفاق الإعلام العربي في تغيير بعض أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي السائد، إذ إن السياسات الاتصالية الكلّية تؤكدها وتدعمها، في الوقت الذي قد يعهد فيه إلى وسائل الاتصال بتغييرها على نحو جزئي. ويصح هنا أن نضرب مثلاً بموضوعات مثل ترشيد الاستهلاك، وتنظيم الأسرة، ومجموعة القيم الخاصة بوضعية المرأة في المجتمع... إلخ.

٧ ـ وتتجه سياسات الاتصال القطرية، أساساً، إلى الداخل سعياً إلى تأكيد الروح الوطنية، أو ما يمكن أن يعبّر عنه بالروح القطرية الغالبة على هذه السياسات. وهو ما يفسر قلّة الاهتمام بالسياسات القومية، وعدم التنسيق في إطارها إلّا في النواحي الشكلية، أو عدم الالتزام بما يتقرر في ثناياها، وتضارب هذه السياسات القطرية ذاتها أو إضرارها في بعض تطبيقاتها بأقطار عربية أخرى، باستثناء أقطار دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الحالات. وهذا ما يفسر، أيضاً، عدم وجود سياسات اتصال قومية فعّالة، وحرص الأقطار العربية على جعل الإعلام العربي المشترك محصوراً في الأنشطة الموجهة أو المتجهة إلى خارج الوطن العربي، واعتبارها الاتصال القطري من أعمال السيادة الداخلية. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن السياسات القطرية كثيراً ما تعمد إلى استثمار الأحداث القومية التي يتعيّن معالجتها في إطار سياسات قومية لدعم المصالح القطرية المباشرة. إن لهذا الوضع تفسيراته التي قد تكون منطقية في النظرة السريعة. فأقطار الوطن العربي كلها لديها مشكلاتها الاتصالية القطرية، فالدول العربية الجديدة التي ظهرت كدول في نصف القرن الأخير، وخاصة بعد منتصف هذا القرن تجعل من بناء الشخصية الوطنية في الداخل، حيث يقلّ الولاء لمفهوم الدولة على حساب ولاءات أخرى، قبلية أو دينية أو عرقية، على رأس قائمة الأولويات في التوجه العام في سياسات الاتصال. وبالطبع يختلف تقدير كل نظام اتصال قطري لحجم المشكلة ومتطلباتها وأساليب حلّها اتصالياً. فإذا أضيف إلى ذلك الخلافات القطرية ذاتها، والعجز العربي الواضح في معالجة القضايا القومية والخلافات القطرية، تبين إلى أي مدى تركز سياسات الاتصال القطرية على قضايا الداخل. ولكن الأمر في واقعه أكبر من ذلك، فالمشكلات الأساسية، حتى مشكلة الوحدة الوطنية القطرية تكاد أن تكون واحدة في الأقطار العربية كلها، والمشكلات الأساسية في مجالات الاتصال واحدة هي الأخرى، أو تكاد أن تتشابه وتتكرر في أقطار الوطن العربي كلها بصور متشابهة، وما تطرحه من إشكاليات، مع تباين الامكانات، يجعل التفكير في حلها على أساس قومي أمراً أكثر جدوى.

٨ ـ ويرتبط بما سبق أن الصراع العربي الاسرائيلي ليس عنصراً أساسياً في سياسات الاتصال والإعلام العربية، لا من حيث تطوير البنى الأساسية ولا من حيث التوجه السياسي أو الثقافي في ما يتعلق بمضمون الاتصال. وهذا ما يفسر أن الإعلام العربي في الغالب يعبّر عن رد الفعل، ولا يقوم بمبادرات في هذا الصراع، وما يفسّر أيضاً غلبة الطابع الدفاعي والدعائي على المضامين التي غالباً ما تطرح في قوالب إنشائية.

٩ ـ وتتجه سياسات الاتصال القطرية في أقطار عديدة إلى الاستثمار في مجالات البنى والمرافق الأساسية والأجهزة والمعدات، وتطويرها على نحو يفوق الاهتمام بالاستثمار في إعداد الكوادر البشرية أو تطوير القدرات الانتاجية. وثمة شواهد تدل على أن الحال لن يتغير في بعض الأقطار العربية لسنوات طويلة قادمة. ومن الناحية الأخرى تتشابه أقطار عربية أخرى في قدرتها على تقديم إنتاج اتصالي جيد، ولكنه يحتاج إلى السوق العربي. ويلعب المتغير السياسي الدور الأساسي في تحديد ما إذا كانت السياسة الاتصالية تسمح بنفاذ إنتاج عربي إلى نظامها الاتصالي أم لا؟ فالمتغير السياسي هو في الغالب الذي يحدد مدى قابلية سياسات الاتصال القطرية للتعاون القومي في مجال إشباع احتياجات نظم الاتصال القطرية. وهذه الملحوظة تسري على سياسات الاتصال القطرية كلها بدرجات متفاوتة. وهذا المتغير السياسي ودرجة حساسيته في بعض النظم الاتصالية القطرية هو ما يجعلنا نعتقد بأن غالبية هذه النظم شديدة الحساسية لاستقلاليتها التامة عن النظم الاتصالية العربية الأخرى، على الرغم من حاجاتها الشديدة إلى ما لدى النظم الأخرى.

الفصل الثالث

القائمون بالاتصال

حقوق القائمين بالاتصال وواجباتهم

تحدد السياسات الاتصالية القطرية حقوق القائمين بالاتصال، وواجباتهم، ومجال حركتهم، وكل ما يتعلق بذلك من ضوابط سياسية وتنظيمية وعقابية. ومع ذلك فالعبرة دائماً بالممارسة وليس بالنصوص المدونة. وإذا كانت النصوص في الأقطار الدستورية قد وضعت هذه الحقوق تاركة التفاصيل والضوابط، فإن القانون بضوابطه ونصوصه العامة التي تترك مجالات واسعة لتدخل السلطة التنفيذية، قد ضيّق في أحوال كثيرة من هذه الحقوق بما يتمشى مع الايديولوجيات القائمة على المستويات القطرية، وتوجهات أهداف النظام الاتصالي ذاته، وأهداف هياكله وتوجيهاته.

وتعتبر هذه الضوابط القانونية، وما يتبعها من قواعد إدارية وتنظيمية، وأساليب ممارستها التي تتخذ أشكالاً عديدة ومتباينة على المستويات القطرية «حسب الأحوال» ومصالح الصفوة، من الضوابط الأساسية التي تقيمها الايديولوجية للحفاظ على تماسك النظام الوطني الكلي، وتحديد حركته، وضمان استمراريته. وعلى هذا، فدراسة هذه الحقوق والواجبات وأساليب ممارستها يكشف عن القيم المعيارية، التي تضعها قيادة النظم القطرية، كأفراد أو كتنظيمات، لتوجيه سلوك القائمين بالاتصال والإعلام، أي لتوجيه سلوك نظم الاتصال القطرية.

وتنصب هذه الضوابط في الأساس على قطاعي الصحافة والنشر، (وعلى القائمين بالاتصال في محطة الإذاعة والتليفزيون في الأقطار التي تسمح باشتراك القطاع الخاص في هذا المجال)، أما غيرهم من القائمين بالاتصال في وسائل الاتصال الأخرى، فنادراً ما تمسّهم هذه الضوابط مسّاً مباشراً إلا من حيث مضمون الاتصال

الذي يقدم في إطار التوجيهات العامة لقيادة نظم الاتصال القطرية، بحكم كونهم موظفين حكوميين في أجهزة حكومية، أو تمسّهم القواعد التنظيمية والإدارية والمهنية في حال انتمائهم إلى وكالات الإعلان ذات الملكية الخاصة، ومجالات الأنشطة المشابهة. وينبغي ملاحظة أن «حساسية» قيادة النظم القطرية تجاه القائمين بالاتصال ترتبط بنوعية المضمون الذي يعالجه هؤلاء.

١ ـ حق الممارسة

تختلف الأساليب المنظمة لحق مزاولة العمل الصحفي في النظم الاتصالية والإعلامية العربية تبعاً لاختلاف الايديولوجيات القائمة، فثمة ستة أنظمة عربية تنحو منحىً ليبرالياً (مصر والسودان والعربية السعودية ولبنان وتونس والمغرب) من حيث إطلاق حق ممارسة العمل الصحفي للمواطنين جميعاً، دون أية قيود أو شروط مسبقة، في حين تشترط تسعة أنظمة عربية على من يريد ممارسة العمل الصحفي ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة، وهذه النظم، بعضها ذو منحى اشتراكي، أو تتسم بمركزية إدارة نظام الاتصال والإعلام ذاته. وهذه الأقطار، هي: الكويت والبحرين وقطر وعمان والعراق وسوريا واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) وليبيا والجزائر. ويوجد نظام عربي واحد يأخذ بأسلوب القيد المسبق لدى الأجهزة الحكومية قبل مزاولة العمل هو نظام الإمارات العربية المتحدة، ولا تتوافر معلومات عن بقية الأقطار العربية[1].

٢ ـ حدود الممارسة

وتحدد سياسات الاتصال في جوانبها القانونية حدود الممارسة الصحفية: ما هو مسموح وما هو محظور حفاظاً على تماسك النظام وايديولوجيته ومكوناته ذاتها. والقاعدة أن قوانين المطبوعات تحدد المحظورات تحديداً، وتترك ما وراء ذلك للممارسة المألوفة، أو للقواعد السلوكية المقبولة من قبل النظام ذاته. وقد تبين لـ (أبو زيد) من تحليل محتوى قوانين المطبوعات في ستة عشر قطراً عربياً أن ستة أنظمة اتصال عربية لا تحظر على الصحفيين نقد نظام الحكم، سواء في ما يتعلق بالنظام السياسي أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي، أي ايديولوجية النظام ذاته بجوانبها المتعددة. وهذه الأنظمة هي القائمة في مصر والسودان والكويت ولبنان وتونس والمغرب. وبالطبع، لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن قواعد الممارسة مطلقة إطلاقاً تاماً، فالواقع أن الممارسة محددة بما يراه مديرو النظام الاتصالي ذاته مقبولاً أو مرفوضاً. كما وجد الباحث نفسه

---

(١) فاروق أبو زيد، **الانظمة الصحفية في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦)، ص ٣٤ ـ ٣٨.

أن عشرة أنظمة اتصالية عربية تحظر على الصحف نقد نظام الحكم، كما هو الحال في البحرين وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية، وعُمان والعراق وسوريا واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) وليبيا والجزائر.

وتختلف المحظورات اتساعاً وضيقاً من قطر عربي إلى آخر، حتى بين الأقطار ذات النظم الاتصالية المتشابهة. فقد تقتصر على حظر تناول ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام، أو الدعوة إلى المبادىء الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة، أو بثّ الفرقة بين المواطنين، وقد تتجاوز هذه المحظورات إلى حظر نشر، أو تناول ما من شأنه الاضرار بالعملة الوطنية، أو ما يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي، أو حظر الطعن في أعمال الموظف العام أو شخص ذي صفة نيابية، أو مكلف بخدمة عامة، أو نشر أخبار إفلاس التجار أو المحال التجارية، أو المصارف أو الصيارفة إلا بإذن خاص من المحكمة المختصة[2].

ويرتبط بحدود الممارسة حق نقد رئيس الدولة ذاته، وهو حق مباح في قوانين المطبوعات في ستة أقطار عربية فقط، هي: مصر والسودان والكويت والعراق وسوريا وتونس. ولا تعني الإباحة القانونية لهذا الركن أنه ممارس بالفعل. أما بقية النظم الاتصالية العربية فتحظر تماماً هذا الركن، وبعضها يمده إلى رؤساء الدول الأخرى[3].

والملاحظ أن ثمة أنظمة اتصالية قطرية تحظر تماماً توجيه نقد مباشر أو غير مباشر لدول أخرى «صديقة»، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وبديهي لا يوجد نص بذلك، ولكن الممارسات العملية والشواهد اليومية تقدّم أنماطاً شاذة لحدود الممارسة الصحفية. وثمة حدود أخرى للممارسة تتعلق بمضمون الاتصال، سيأتي معالجتها في موضعها.

٣ ـ الجزاءات والعقوبات

تختلف طبيعة العقوبات والجزاءات الصحفية، ومستوياتها، بين الأنظمة الاتصالية العربية. وثمة، كمقدمة، ثلاثة أنواع من الجزاءات والعقوبات الصحفية، **أولاً**: تلك التي تسود الأنظمة الاتصالية ذات البناء أو التوجه الليبرالي، والتي تتولى فيها السلطة القضائية وحدها حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية، **وثانيها**: الجزاءات والعقوبات الإدارية، وهي التي تسود النظام السلطوي والنظام الاشتراكي، حيث يحق للسلطات الإدارية (الحكومة أو من يمثلها) حقّ توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية، **وثالثها**: الجزاءات والعقوبات القضائية والإدارية، وهي توجد أيضاً في

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٦٠.

كلٍ من النظامين السلطوي والاشتراكي، حيث تخوّل السلطات القضائية والإدارية، معاً، حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية.

ويوجد في الوطن العربي ستة أنظمة اتصالية تمنح السلطات الإدارية (الحكومة، أو من يمثلها) حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية، وذلك هو المتبع في كل من العربية السعودية وقطر وعُمان وسوريا واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) وليبيا. وتمنح هذه السلطات الإدارية، في الغالب، الحق في مصادرة أية مطبوعات محظورة أو غير مجازة واتلافها دون تعويض أو الاحتفاظ بها أو السماح بإعادة تصديرها إلى الخارج. ويسري الأمر ذاته على الصحف المحلية في حالة نشرها ما تعده هذه السلطات ماساً بالشعور الديني أو نقداً للأمن أو مخالفاً للآداب العامة أو النظام العام، مع معاقبة المسؤول طبقاً لأحكام النظام. وعلاوة على ما سبق، تعاقب الصحف في بعض هذه الأقطار، بقرار من السلطة الادارية، بالإلغاء أو التعطيل إذا رأت هذه السلطات أن سياسة الصحيفة تتعارض مع المصلحة الوطنية، أو تبين أنها تخدم مصالح دول أجنبية أو تحصل من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة بأية صورة كانت[٤].

وتقصر ثلاثة أقطار فقط، هي: مصر والسودان ولبنان حق معاقبة الصحف على السلطات القضائية وحدها، وتجمع سبعة أنظمة اتصالية عربية أخرى بين الجزاءات والعقوبات الإدارية والجزاءات والعقوبات القضائية، وهي الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة والعراق وتونس والجزائر والمغرب. وتجيز قوانين المطبوعات في بعض هذه الأقطار للسلطات الإدارية معاقبة الصحيفة سواء بالمصادرة أو الإيقاف، في حين تخوّل القضاء وحده معاقبة الصحفي، أو قد تعطي السلطات الإدارية والقضائية حق تعطيل الصحف[٥].

٤ ـ الحق في التنظيم المهني

تعتبر التنظيمات المهنية في مجالات الاتصال والإعلام أحد الأجهزة المشاركة في وضع السياسات الاتصالية والإعلامية في جوانبها المهنية والعملية. وأحياناً تشارك مشاركة كاملة في وضع هذه السياسة. وتعنى هذه التنظيمات أساساً بتنظيم حقوق القائمين بالاتصال وحمايتهم، وتحديد التزاماتهم المهنية ومسؤولياتهم وواجباتهم حيال المهنة، وحيال المجتمع، ووضع أخلاقيات ومواثيق الشرف المهنية، ومراقبة تطبيقها،

---

(٤) ويلاحظ أن بعض هذه الأقطار ليس لديها قوانين مدنية للعقوبات تحدد العقوبات والجزاءات المترتبة على جرائم النشر، والأمر متروك برمته لتقدير الأجهزة الإدارية (وزارتي الداخلية والإعلام)، ولسوابق الممارسة العملية.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٧.

إلى جانب الإشراف على الممارسة المهنية ذاتها. ويتباين شكل هذه التنظيمات المهنية وطبيعتها، تبعاً للايديولوجيّة القائمة التي تسمح بـ / أو تقوم هي بإنشاء التنظيم المهني. ففي الدول الليبرالية، يشترك أصحاب الصحف والقائمون بالاتصال على أساس تعاوني بتنظيم الممارسة المهنية في إطار نقابي، في الوقت الذي يتنافسون فيه داخل المؤسسات الاتصالية ذاتها. وفي الدول الاشتراكية تضطلع هذه التنظيمات المهنية بمهام ومسؤوليات مكثفة، فقد تتولى هذه التنظيمات إدارة المؤسسات، ومباشرة عمليات التدريب وإجراء البحوث(٦).

أما في الوطن العربي فبالرغم من المحاولات الجادة التي بذلت من جانب الصحافة والصحفيين لإنشاء نقابات أو اتحادات مهنية تضمهم في العقد الأول من هذا القرن، إلا أن هذه المحاولات ظلّت متعثرة، ولم تصدر أية تشريعات منظمة لمهنة الصحافة، في أي قطر عربي إلا في العقدين الرابع والخامس من هذا القرن. وبذلك تأخرت الحركة النقابية الصحفية عن غيرها من المهن الآخرى، وذلك بسبب عدم حماس السلطات أو عدم اعترافها أصلاً بالتنظيم النقابي. وينبغي هنا الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين ممارسة الحريات الصحفية وكفالة حق التشكيل النقابي للصحفيين(٧). ثم أخذ مبدأ الاعتراف للصحفيين بحقهم في تشكيل تنظيماتهم المهنية يأخذ طريقه في غالبية الأقطار العربية، حتى أصبح يوجد تنظيمات مهنية في ستة عشر قطراً عربياً. وتأخذ هذه التنظيمات تسميات مختلفة، فقد يطلق عليها نقابة أو اتحاد أو جمعية(٨). وتأخذ الأقطار العربية التي أقرّت تشريعاتها هذا المبدأ بفكرة التنظيم المهني الواحد للمهنة الواحدة، حيث ينضم عمال الصحافة إلى النقابات العمالية، في حين ينضم الصحفيون إلى النقابات المهنية(٩). ويأخذ لبنان بتنظيمين، أحدهما لملاّك الصحف، والآخر للمحررين.

---

(٦) E. Lloyed Sommerlad, *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 74 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 23 - 24.

(٧) انظر: «بيان الجزائر بشأن الحريات الصحفية الصادر عام ١٩٧٦» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، «الحريات الصحفية في الوطن العربي،» (تونس: الاتحاد، ١٩٨١)، ص ١٩ - ٢٠. (تقرير غير منشور).

(٨) وهذه الأقطار هي: مصر، السودان، تونس، الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، الجزائر، الكويت، اليمن الشمالية (قبل الوحدة)، فلسطين (الأرض المحتلة)، ليبيا، اليمن الجنوبية (قبل الوحدة)، العراق، الصومال وموريتانيا. انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ٩٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩١.

وتعنى هذه التنظيمات أساساً بترتيب، وتوفير، والإشراف على الضمانات اللازمة لمتطلبات الممارسة المهنية السليمة سواء ما يخص الاعتبارات الاقتصادية أو الاعتبارات المهنية والأخلاقية. وتشمل الضمانات الاقتصادية التي تسعى إليها هذه التنظيمات والتي أقرّت في بعض الأقطار العربية ـ التي يرجع الفضل فيها إلى هذه التنظيمات، وإلى الاتحاد العام للصحفيين العرب، الذي يضم هذه التنظيمات ـ حصول الصحفي على ضمانات أكثر من تلك التي تنص عليها قوانين العمل المتصلة بالأجور والمعاشات والإجازات الاعتيادية والمرضية والعلاج، وعدم نقله من عمله إلى أيّ عمل آخر غير صحفي، وحصوله على تخفيض يصل في بعض الأحيان إلى ٥٠ بالمئة بالنسبة إلى أجور السفر والفنادق والمؤسسات السياحية، وعدم جواز إيقاف راتب الصحفي في حالة اتهامه في جريمة من جرائم الرأي دفعا للاضطهاد أو العنف(١٠). وتقوم الضمانات الاجتماعية على تهيئة جو من الاستقرار للصحفيين يتيح لهم ممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم على نحو بنّاء، وضمان مستقبلهم ومستقبل أسرهم، واعتبار قضايا النشر ذات طبيعة خاصة، تختلف عن طبيعة القضايا الأخرى، ومعاملة الصحفيين معاملة خاصة أثناء التحقيق وخلال إجراءات المحاكمة(١١).

أما الضمانات المهنية التي تسعى إليها هذه التنظيمات فتشمل حق الصحفي في الاطلاع على الحقائق التي تعينه في كتاباته، فلا تحجب عنه الحقائق مهما كانت قاسية أو مريرة، وعدم جواز الضغط عليه لإفشاء أيّ سرٍ من أسرار المهنة، وحريته في الاحتفاظ بسرية مصادره كلها، وحقه الكامل في نقد تصرفات أيّ مسؤول في حدود القانون والمصلحة العامة، وعدم جواز محاكمته إلا في ظل القانون العام، وأمام القضاء العادي غير الاستثنائي، وعدم جواز اعتقاله أو حجزه أو توقيفه أو التحقيق معه بسبب المهنة إلا عن طريق السلطات القضائية غير الاستثنائية(١٢)، ومحاكمته أمام محكمة عادية غير استثنائية تضم في هيئتها ممثلاً عن نقابة الصحفيين لتأمين محاكمة عادلة وعلنية، وعلى نقابته أن تنيب أحد المحامين للدفاع عنه، وتأمين حرية انتقال

---

(١٠) انظر قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في القاهرة خلال شباط/ فبراير ١٩٦٨، وقرارات وتوصيات المؤتمر الرابع للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في دمشق خلال آب/ أغسطس ١٩٧٤، وقرارات وتوصيات اللجنة المهنية للمؤتمر الخامس للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، وقرارات وتوصيات المؤتمر السادس للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في بغداد في نيسان/ ابريل ١٩٧٩، في: صابر فلحوط وسجاد الغازي، **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**، تقديم سعد قاسم حمودي؛ مراجعة حنا مقبل (بيروت: مؤسسة بترا للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٢، ١٧٩ ـ ١٨٠، ١٩٥ و٢٣١ ـ ٢٣٢.

(١١) انظر قرارات وتوصيات المؤتمر الأول للاتحاد العام للصحفيين العرب المنعقد في الكويت في شباط/ فبراير ١٩٦٥، في: فلحوط والغازي، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

الصحفيين، وإلغاء القيود المفروضة عليهم باعتبارها حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان. وعدم جواز إجبار الصحفي على القيام بعمل يغيّر من طبيعة عمله الصحفي، مع عدم جواز توقيفه أو سؤاله بسبب ما يكتب أو ينشر، ووجوب إحالته إلى الهيئة التأديبية لنقابته أو منظمته في حالة ارتكابه مخالفة تتصل بالمهنة، والإقرار بحرمة مقارّ منظمات الصحفيين ودور الصحف، وعدم جواز تفتيشها إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة، وبحضور نقيب الصحفيين أو من يمثله. وعلاوة على ذلك، من حق الصحفي أن يرفض الأوامر المخالفة التي تسير عليها المؤسسة الصحفية التي ينتمي إليها، أو لا تتفق معها، ومن حقه أيضاً أن يكون في حلٍّ من أيّ ضغط يفرض عليه لتبني أراء تخالف معتقداته، أو لا يقرّها ضميره[١٣].

وتتفاوت هذه المكاسب التي تحققها التنظيمات المهنية لاعضائها من قطر إلى آخر. وتعكس هذه المكاسب في حدّ ذاتها تاريخ النضال الذي خاضه الصحفيون لإقرار حقوقهم المهنية، والتمتع بها كواقع معاش في تفاعلات النظم الاتصالية، والنظم القطرية المعقدة، وانتزاع الاعتراف بهم كفاعل مؤثر في تفاعلات بيئة النظم القطرية. فالواضح في تاريخ الصحافة العربية أن هذه الحقوق لا تمنح، وإنما تنتزع بعد كفاح مرير.

أما الأقطار العربية التي لا توجد بها تنظيمات مهنية، فلا يتوقع أن تشهد في المستقبل المنظور مثل هذه التنظيمات.

وتتضح أمامنا ثلاثة مشاهد، يسري واحد منها أو أكثر على هذه الأقطار، وهي: إما أن هذا القطر يحرّم التنظيمات بكل أشكالها المهنية وغير المهنية، أو أن الصحفيين غير واعين لأهمية وجود هذه التنظيمات ومغزاها، أو أن تطور التجربة الصحفية ذاتها لا تستدعي أو تتطلب بإلحاح وجود مثل هذه التنظيمات.

٥ ـ الأخلاقيات المهنية

تعد مواثيق الشرف أو مواثيق الأخلاق المهنية مكمِّلة للحقوق والضمانات المكفولة للقائمين بالاتصال، إذ تعكس وتحدد الحقوق والضمانات التي يتعين توفيرها للمجتمع أو للبيئة التي تمارس فيها العملية الاتصالية ذاتها، في مواجهة القائمين بالاتصال. ومن ثم، تبلور هذه المواثيق المسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية لرجال الإعلام حيال المجتمع الذي يعملون فيه، وحيال المجتمع العربي ككل، وحيال المجتمع الدولي ذاته. وتبنى على أساس أن الإعلام وإنْ كان حقاً للفرد، فهو أيضاً

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩ و١٧٣ ـ ١٧٤.

حق للمجتمع، وينبغي حماية حق المجتمع في الوقت الذي تحمى فيه حقوق الأفراد. وعلى ذلك فكلما نضج النظام الاتصالي والإعلامي، ارتفع المستوى المهني للعاملين فيه، وتزايدت الحاجة إلى تحديد هذه القواعد والالتزامات الاجتماعية لرجال الإعلام.

وتعرف نظم الاتصال والإعلام المختلفة على النطاق الدولي أشكالاً متعددة لهذه القواعد(١٤)، بيد أن هذه القواعد لا توجد في الوطن العربي سوى في الأقطار ذات التاريخ والخبرة الطويلة في مجال التنظيم المهني لرجال الإعلام. ومن ثم، ترتبط هذه القواعد بهذه التنظيمات وتنبع منها. وتعتبر التنظيمات مسؤولة عن تنفيذها ومراقبة مدى الالتزام بها، ومن ثم، فهي قواعد اختيارية تمثل التزاماً ذاتياً لرجال الإعلام. فطالما أن التنظيمات المهنية قد ضمنت لهم حقوقاً، فقد رتبت عليهم التزامات ومسؤوليات حيال المجتمع. وتتسم هذه القواعد في الغالب بالتزامات مهنية وأخلاقية. وقد شهد الوطن العربي ـ على المستوى القومي ـ وخلال العقدين الأخيرين، تطورات عدة في هذا المجال، تعتبر تجميعاً وتجسيداً للقواعد والالتزامات المهنية والأخلاقية على المستوى القطري. وهنا يتعينّ علينا أن نميّز بين القواعد والالتزامات المهنية والأخلاقية التي رتبها المهنيون أنفسهم كنوع من الالتزام الذاتي من خلال تنظيماتهم، والتي لعب الاتحاد العام للصحفيين العرب دوراً بارزاً في طرحها وتثبيتها على المستوى القومي، وبين القواعد والالتزامات التي أقرّها مجلس جامعة الدول العربية، وأعطاها بعداً قومياً يعد، تجاوزاً، تصوراً قومياً رسمياً لمسؤوليات رجال الإعلام حيال مجتمعاتهم، وحيال المجتمع العربي ككل.

فعلى المستوى المهني، اهتم الاتحاد العام للصحفيين العرب منذ نشأته الأولى بتحديد المسؤولية الاجتماعية للصحفيين العرب حيال مجتمعاتهم القطرية، وحيال المجتمع العربي ككل. فقد نصّ دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب الذي صدر عن الاجتماع التأسيسي للاتحاد في الحادي والعشرين من شهر شباط/ فبراير ١٩٦٤ على مسؤوليات الصحفيين العرب المهنية والأخلاقية حيال مجتمعهم. وهذه المسؤوليات تعد مُلْزِمة للصحفيين العرب بحكم التزامهم بالقواعد المهنية لنقاباتهم المكوّنة للاتحاد.

وقد أكد هذا الدستور أن على الصحفي العربي ـ أيّاً كانت الطريقة التي يتبعها في الكتابة والتعبير عن رأيه ـ أن يتوخى الأمانة والصدق في بسط هذا الرأي وتفسيره، وألّا يستهين بالتبعات التي يتحملها وهو يؤدي واجبه، وأن يراعي دائماً المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام، وأن يتحقق دائماً قبل النشر من صحة المعلومات التي يحصل عليها، وأن يكون حريصاً على ألا يشوّه أو يخفي بأية طريقة من الطرق عمداً

(١٤) انظر تفصيل ذلك في: ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال في دول العالم الثالث (القاهرة: الطباعي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣١ ـ ٤١.

الـوقائـع الصحيحـة[15]. وأن شرف مـزاولـة المهنـة الصحفيـة يحتم عليـه ألاّ يسعى، مطلقاً، وراء منفعة شخصية، فالافتراء أو التشهير المتعمد، أو التهم التي لا تستند إلى دليل، أو انتحال أقوال ونسبتها إلى الغير، أو إثارة الغرائز بالكتابة أو الرسوم، أو بأيـة طريقة أخرى، أو إشاعة الانحلال والابتذال والخروج عـلى الآداب والأخلاق العـامة، أو وصف الجـريمة بـطريقة تغـري على ارتكـابها، كـلّ هذا ممّـا يتنافى مـع شرف المهنة وأصولها، ومن حق الصحفي العربي ومن واجبه أيضـاً الاحتفاظ بسـريّة المصـادر التي يستقي منها، ولا يجوز الضغط عليـه لإفشائهـا. ومن واجبه أن يخـدم سمعة الأفـراد، ولا يجـوز له التعـرّض لحيـاتهم الخـاصـة أو المسـاس بسمعتهم، إلاّ إذا كـان في النشر مصلحة عامـة. ويجب عليه أن ينشر بنـاء على طلب ذوي المصلحـة تصحيحاً لما ورد ذكـره من الوقـائع، أو سبق نشره من تصريحـات في صحيفته، ولا يجـوز امتناعـه عن النشر إلا إذا تعارض ذلك مع الصالح العام.

كذلك، لا يحق للصحفي العربي أن يكتب عن الحوادث التي تقـع في بلاد غـير بلاده، أو أن يعقّب عليها إلا إذا حصل على معلومات صحيحة كافية تتيح له الكتـابة أو التعقيب بإنصاف وصدق.

ولم يكتف الـدستور المهني بـترتيب قواعـد المسؤولية الاجتـماعيـة تجـاه المجتمـع وأفراده ومؤسساته، وإنما مدّ هذه المسؤولية نحو المهنة ذاتها، إذ نصّ على أنه يقـع على الصحفي العربي مسؤولية الدفاع عن شرف المهنـة، وعدم التستّر على الـذين يسيئون بسلوكهم إلى شرف المهنـة، والدفـاع بالـوسائـل الممكنة جميعهـا عن حريـة الصحافـة والصحفيين، والنضال ضد كل اضطهاد لحرية الصحافة، وضد كل إجراء غير شرعي يوجّه ضد العاملين في هذه المهنة. ولا يجوز له تجريح زملائه، أو الحيلولة دون حق أدبي أو مادي تقرر لأحدهم، بمقتضى القواعد العملية للمهنـة، أو تكليفه بـأمور خـاصة أو عامّة تقلّل من شأنه، أو تعرّضه لمخالفة هذا الميثاق.

ورتب الدستور مسؤوليات الصحفيين العـرب حيال الصحـافة العـربية ككـل،

(15) لحسن طوالبة رأي في الأمانة الصحفية يتعين طرحه في هذا الصدد: «ولكن عنـدما يكـون التعامـل مع أنباء ومعلومات مستقاة من وكالات أنباء غـربية، ومعـروفة بـولائها للغـرب الذي استعمـرنا قـروناً، ونهب خـيرات بلادنـا ردحاً من الـزمن. . . فإن مبـدأ الأمانـة الصحفية لا يكـون واجباً بعفـوية كـاملة تصل إلى حـد السذاجة، ولا يمكن أن يكون الوفاء للأمانة الصحفيـة بهذا الشكـل قبل الـوفاء للوطن، وللقضيـة القوميـة على وجه الخصوص. وعندما تغلب وسائل الإعلام العربية والصحف بالذات مبدأ الأمانة في نقـل الأنباء والاستنـاد إلى مصادر نشك في مصداقيتها، فإن ذلك يدعونا لأن نجزم بأن هذا الوفاء والاخلاص لشرف المهنة الصحفية، ومن هذا المنطلق، ليس إلا خروجاً عن القيم والأصالة العربية، وليس إلا إسهـاماً مـع الأعداء في حـربهم ضد الأمـة العربيـة، والتي تستهدف الإنسـان العربي كـا أسلفنا. . .». انـظر: حسن محمد طـوالبة، **نحـو تخـطيط استراتيجي للإعلام العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٩٨.

فهم ملزمون، طبقاً لهذا الدستور، بالتعاون لرفع مستوى الصحافة العربية في توجيهها، وفي الأشخاص القائمين بالعمل فيها، وأن ينبذوا من بينهم كل ما يخل بشرف المهنة أو ينزل بمستواها في ما يكتب أو ينشر أو يعمل. وعليهم، جميعاً، أن يدافعوا عن كرامة المهنة وحقوق زملائهم دفاعاً مشتركاً بمختلف وسائلهم الصحفية، وأن يحافظوا على أسرار زملائهم المهنية، وأن يعملوا، مجتمعين، على إزالة الحدود والقيود التي تحدّ من جهودهم وأسباب نشاطهم في البلاد العربية كلها، وأن يراعوا المصالح القومية، بعيداً عن كل تأثير أو إيحاء أجنبي[١٦].

ثم أضافت اللجنة المهنية المتفرعة عن المؤتمر الثالث للاتحاد العام للصحفيين العرب مسؤوليات جديدة للنهوض بمستوى الصحافة العربية ذاتها، حيث ألزمت الصحفيين العرب باحترام الحقوق الأدبية للنشر، وعدم اقتباس أيّ أثر من آثار الغير دون إشارة إلى مصدره، وبضرورة التفرقة بين الرأي والإعلام، «فلا تندس على القارىء أراء وأفكار سياسية دعائية في صورة مواد تحريرية، ولا بد من النص في الجرائد والمجلات على هذه الإعلانات التحريرية بوضوح وتحديد». وحظرت نشر الإعلانات السياسية التي تقدمها الهيئات الأجنبية إلا بعد التحقق من أنها تتفق مع السياسة الوطنية والقومية، «ويكون تحديد أجور نشر هذه الإعلانات طبقاً للأسعار العادية المقرّرة، حتى لا يصبح الإعلان إعانة غير مباشرة من دولة أجنبية»[١٧].

أما ميثاق الشرف الإعلامي الذي أقرّه مجلس الجامعة العربية بقراره رقم ٣٧٦٧ في دورته السبعين بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، تمهيداً لإصداره من قبل «أول» مؤتمر للقمة العربية، فقد جاء تنفيذاً لميثاق التضامن العربي، الصادر عن مؤتمر القمة بالدار البيضاء عام ١٩٦٥، وانطلاقاً من قرارات مؤتمرات القمة العربية، والأجهزة المعنية في الجامعة العربية التي استهدفت إيجاد سياسة إعلامية عربية بنّاءة على المستويين القومي «والإنساني»، والتزاماً بتوصيات اللجنة الدائمة للإعلام العربي بضرورة وضع ميثاق شرف إعلامي عربي وقومي؛ «وإيماناً بالدور الكبير للإعلام في تعبئة الرأي العام في

---

(١٦) انظر: «دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب،» في: فلحوط والغازي، **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**، ص ١٢ - ١٤. ونص الدستور في مادته رقم (١٥) على أن يؤدي الصحفي العربي اليمين التالية أمام جهة الاختصاص، «أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالأمانة والشرف والصدق، وأن أحافظ على سر المهنة، وأن أحترم قوانينها وتقاليدها، وأدافع عن كرامتها ملتزماً ميثاق اتحاد الصحفيين العرب». وانظر أيضاً قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني للصحفيين العرب المنعقد في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٦٨، في: فلحوط والغازي، المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(١٧) انظر قرارات وتوصيات اللجنة المهنية للمؤتمر الثالث للاتحاد العام للصحفيين العرب، في: فلحوط والغازي، المصدر نفسه، ص ١٢٤ - ١٢٥. وانظر أيضاً ميثاق العمل الصحفي الذي أقره المؤتمر المذكور في بغداد في ١٧ - ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٢، في: فلحوط والغازي، المصدر نفسه، ص ١٠٧ - ١٠٩.

الوطن العربي لتقرير المصائر القومية في هذه المرحلة الدقيقة الحاسمة من تاريخ العرب المعاصر، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية».

والحقيقة أن هذا الميثاق ـ في تقديرنا ـ فاق من الناحية النظرية طموحات الإعلاميين العرب كلها، لأنه من ناحية أكد المبادىء والمفاهيم الأساسية المتضمنة في المواثيق المهنية التي وضعها الصحفيون أنفسهم على المستويين القومي والقطري، ولأنه من ناحية ثانية أضاف إليها أربعة مبادىء أساسية في مواده الخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة، حيث نصت المادة الخامسة على أن «تحرص وسائل الإعلام العربي على مبدأ التضامن العربي في كل ما تقدمه للرأي العام، في الداخل والخارج، وتسهم بإمكاناتها، جميعاً، في تدعيم التفاهم والتعاون بين الدول العربية، وتتجنّب نشر كل ما من شأنه الإساءة إلى التضامن العربي، وتمتنع عن توجيه الحملات ذات الطابع الشخصي». ونصّت المادة السادسة على أن «تحرص وسائل الإعلام على رفض مبادىء التمييز العنصري، والعصبية الدينية والتعصّب بجميع أشكاله، وهي تناضل في سبيل المبادىء العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الأفراد في الحرية والكرامة»، «وكذلك تلتزم وسائل الإعلام العربية بالنضال ضد الاستعمار بجميع أشكاله، والعدوان بمختلف أساليبه، وبمساندة الشعوب النامية، ودول عدم الانحياز، وبالتنسيق مع أصدقاء العرب من رجال الإعلام للتأثير على مراكز القوة في الرأي العام العالمي، لما فيه خير العرب وخير أصدقائهم».

واهتمت المادتان التاسعة والعاشرة بلغة الاتصال ومضمونه ومصدره، إذ نصّت المادة التاسعة على أن «يحافظ الإعلاميون العرب على سلامة اللغة العربية وبلاغتها، ويصونونها من مزالق العامية والعجمية، ويعملون على نشرها بين الأمة العربية لتحل، تدريجياً، محل اللهجات العامية، وذلك دعماً للتفاهم بينهم». وأكدت المادة العاشرة على أنه «يتعين على وسائل الإعلام العربي أن تعطي أهمية خاصة للأخبار والمواد الإعلامية العربية عامة، وللأخبار والمواد الإعلامية التي تقدمها وكالات الأنباء العربية والصديقة خاصة».

والأهم من كل ما سبق، أن هذا الميثاق رتّب التزامات على الحكومات العربية حيال العمل الصحفي وممارسيه لم يشهده الواقع العربي في أقطار عديدة منه، قبل وضع الميثاق وبعده. والواضح أن واضعي مشروع الميثاق قد حرصوا على ما ينبغي أن يكون، وأن موافقة الأقطار العربية عليه في مجلس الجامعة العربية كان من قبيل الحرص على «نفي التهمة». وان الواقع العربي لو شهد الحدّ الأدنى من هذه «الالتزامات الحكومية»، لكان واقع العمل الصحفي وممارسيه غير ما هو عليه الآن، فقد نصّت المادة الثانية عشرة على أن «تكفل الحكومات العربية حرية الضمير المهني للعاملين في حقل الإعلام العربي، وتسهّل لهم أمر القيام بواجبهم في نطاق روح هذا الميثاق، وعلى ضوء الأهداف العربية الكبرى المتفق عليها» (؟!)، ونصت المادة الثالثة عشرة على أن «تكفل الحكومات العربية حرية تنقل الإعلاميين العرب في مختلف أرجاء الوطن العربي، كما تكفل لهم حرية العمل والتنظيم المهني»، ونصّت المادة الرابعة عشرة على أن «تسهل الحكومات العربية حرية انتقال

وتداول الصحف العربية، وسريان الأخبار المذاعة، ولا تلجأ إلى المصادرة أو الرقابة إلا عند الضرورة القصوى»، ونصّت المادة الخامسة عشرة على أن «حق المؤلف يكفله القانون، ويتعين وضع التشريعات اللازمة لحماية هذا الحق في الدول العربية كافة»[18].

٦ ـ الممارسات

يعاني الإعلاميون العرب، وخاصة الصحفيون منهم، ممارسات شتى، تتوافر في أنحاء الوطن العربي، على الرغم من الضمانات الدستورية والقانونية المنصوص عنها في بعض الأقطار العربية، وعلى الرغم من التنظيمات المهنية وما تضمنه من حقوق وضمانات للصحفيين. وتواتر هذه الممارسات مع اختلاف الأطر الايديولوجية لنظم الاتصال العربية يؤدي في النهاية إلى الاعتقاد الجازم أن العقلية التي تحكم نظم الاتصال وتديرها في الوطن العربي عقلية واحدة على الرغم من هذه الاختلافات التي تبدو جذرية. ويدل من ناحية أخرى على أن مشكلات رجال الإعلام العرب واحدة في كل مكان، وأن مشكلات الديمقراطية، بالتالي، واحدة، مهما تعددت الصور التي تظهر؛ وفي النهاية تؤدي، كلها، إلى القول إن مشكلات حقوق الإنسان في الوطن العربي واحدة أيضاً.

وأبسط تصوير لواقع الصحفي العربي أنه فاقد لحريته في التعبير عن رأيه أمام رئيس التحرير، وإذا ما أصرّ على رأيه فسيعني ذلك تعرضه للفصل أو النقل، وهو فاقد لحريته أمام قوانين المطبوعات والسلطات، وهو فاقد لمدافع حقيقي عنه إذا ما فصل من عمله أو تعرض للاعتقال. وحتى النقابات الموجودة في بعض الأقطار العربية عاجزة، في أكثر الأحوال، عن تقديم أي عون حقيقي له[19]. و «إذا كنا نريد أن نكون دقيقين في تسمية صحيحة للحريات الصحفية في الوطن العربي، فعلينا أن نسميها بلا تردّد حرية القمع»[20]. وتمثّل أشكال الممارسات التعسفية، كلها، ضد الإعلاميين ردّ فعل مباشر من قبل قادة النظام الاتصالي ومديريه، لممارسة الإعلاميين حقهم في التعبير. ولهذا

(١٨) انظر النص الكامل لمشروع هذا الميثاق، في: «مشروع ميثاق الشرف الإعلامي،» **شؤون عربية**، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٣).

(١٩) «وليس من حاجة للتأكد من جديد أن انتشال الصحافة من هاويتها يمكن أن يتم فقط بعملية انتشال عامة للوضع العربي، مثلما كان سقوطها مظهراً من مظاهر سقوط الوضع العربي بشكل عام. لكن الأمر لا يتنافى في الوقت نفسه مع ضرورة اتخاذ اجراءات توقف تدهور الصحافة وتدفعها للقيام بدورها الأصيل، وهو المساهمة في إخراج الوضع العربي من مأزقه، وذلك بمد دورها الجماهيري والإعلامي والثقافي على أرضية وطنية وقومية تقدمية». انظر: سامي أحمد المنيسي، «ملاحظات على الوضع الصحفي العربي،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، «الحريات الصحفية في الوطن العربي،» ص ١١ ـ ١٢.

(٢٠) حنا مقبل، «حرية القمع،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٥.

يلاحظ تصاعد عمليات القمع والقهر مع اشتداد وتصاعد القضايا الوطنية والقومية التي تتطلب من الإعلاميين ابداء آرائهم ومعالجة القضايا المطروحة. فصراع الحقوق المتعارضة، وحق قادة النظام الاتصالي ومديريه في استخدام الإعلاميين كأدوات للنظام في بسط رأيهم ومواقفهم، وحق الإعلاميين في مباشرة حرياتهم الصحفية، هو المدخل لفهم عمليات ترويض الإعلاميين العرب.

ويبدو من استعراض هذه الممارسات أن قادة نظم الاتصال القطرية ومديريه يفهمون حقوق الإعلاميين على أنها «حقهم في التعامل مع الواقع بأدب»، وهم بالتالي الذين يحدّدون الواقع، وحدود التعامل معه في أدب. وأيّ خروج في التعامل المؤدب مع هذا الواقع يقابل بمجموعة من السلوكيات الجاهزة والمحددة، والمعروفة سلفاً من تواتر العمل بها، تبدأ بالطرد أو الفصل أو الحرمان من ممارسة العمل الإعلامي بالنقل إلى عمل إداري آخر، ثم تنتقل في بعض الأقطار العربية إلى التعذيب بأشكال متعددة، منها الاعتقال والضرب، والسحل أو التعذيب بالصدمات الكهربائية، أو تركه عارياً للكلاب المتوحشة الجائعة، وايداعه إحدى مصحات القوى العقلية لرأي كتبه، ليدخلها سليماً ويخرج منها بعد سنوات عدة وقد جُنَّ فعلاً، أو تحديد إقامته، أو إبعاده، أو خطفه ليختفي قسراً، أو نسف الدور الصحفية بمن فيها، أو هتك عرضه وعرض زوجته وبناته القصّر أمام عينيه. وقد يحدث ما هو أسهل من ذلك: قتله بطرق مختلفة وتقييد الحادثة ضد مجهول، سواء بإطلاق النار عليه، أو باختطافه ثم قتله، أو ضربه بسيارة مسرعة في الطريق العام، أو بتفجير مكتبه أو مسكنه. ومن السهل إيراد أمثلة بأحداث وأسماء محددة، كنماذج لمثل هذه الممارسات المتواترة. وقد ورد في وثيقة للاتحاد العام للصحفيين العرب عام ١٩٨١ أن «عدد الصحفيين العرب الذين قتلوا في العامين الماضيين يفوق عدد الصحفيين العرب الذين قتلوا في أيّ وقت مضى، كما أن عدد شهداء الصحافة العربية يفوق عدد شهداء الصحافة في أيّ مكان من العالم. . إن الصحفيين العرب يفقدون صحفياً كلّ شهرين. .»[٢١].

ويمتد مبدأ التعامل مع الواقع في أدب، في بعض الأقطار إلى الجوانب المهنية ذاتها، ويشمل علاوة على رجال الإعلام الوطنيين، المراسلين العرب والأجانب المقيمين، أو الذين يأتون لتغطية أنباء أحداث جارية. وتشمل هذه الممارسات فرض قيود على دخول هؤلاء المراسلين، أو قيود تحول دون وصولهم إلى مصادر الأنباء

(٢١) انظر بيان اللجنة الدائمة للحريات الصحفية، تونس، ٧ ـ ١٨ أيار/ مايو ١٩٨١، في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦، وانظر أيضاً توصيات لجنة الحريات الواردة ضمن توصيات المؤتمر الخامس للصحفيين العرب المنعقد في الجزائر في الفترة من ١٣ ـ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، في: فلحوط والغازي، **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**، ص ٢١١، وانظر أيضاً: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ١ ـ ٧.

ومواقعها، وقد تكون هذه القيود مباشرة في شكل فرض رقابة على برقياتهم أو في شكل إجراءات غير مباشرة، وأكثر صرامة، تجعل من الصعب، إن لم يكن المستحيل، أن يؤدوا عملهم بكفاءة، وأن يوفروا الأنباء التي يسعون إليها. وتأخذ هذه الإجراءات أشكالاً عديدة مثل العنف البدني أو السجن أو الاغتيال، وإدراج المراسلين في القوائم السوداء، وحظر دخولهم إلى البلاد، وحظر النشر، وتأخير اصدار تأشيرات دخولهم إلى البلاد حتى تنتهي الأحداث التي يرغبون في تغطيتها، والتسويف في الترخيص بافتتاح مكاتب للوكالات المحلية، وعدم منح تصاريح لتغطية مهام خاصة، وطرد المراسلين، وتقييد حريتهم في الانتقال، وفرض قيود على وصولهم إلى مصادر الأنباء، وفرض السرية على بعض الأمور التي لا تتطلب السرية، وفرض رقابة على اتصالاتهم التليفونية والبريدية، وعلى إرسال صورهم وأفلامهم والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو، ووضع المراسلين العرب والأجانب تحت رقابة أجهزة الأمن. وتشبه أوضاع الممارسات المهنية في الوطن العربي مثيلاتها في بقية الدول النامية، على الرغم من أن الممارسات الإعلامية في أقطار عربية عدة، قد قطعت شوطاً بعيداً يفوق كثيراً مثيلاتها في هذه الدول[٢٢].

وتمتد هذه الممارسات إلى المؤسسات الصحفية ذاتها في بعض الأقطار، «كذلك دخلت أجهزة القمع حرم المؤسسات الصحفية، فأصبحت هي الأخرى معرّضة للنسف، وأصبح إغلاق الصحف ومعاقبتها بالمصادرة والتعطيل من الأمور العادية في كثير من الأقطار العربية»[٢٣]، وإلى التنظيمات النقابية، التي بات التعامل معها في بعض الحالات، وكأنه «حالة حرب»، واتخذت الممارسات أشكالاً شتى، كالسعي، مثلاً، إلى تحويلها إلى مجرد نادٍ اجتماعي[٢٤]، أو حلّ مكتبها التنفيذي المنتخب، وإحالة بعض أعضائه إلى التقاعد والحرمان من الممارسة المهنية، وتعيين مكتب تنفيذي «حكومي»[٢٥]. وقد لاحظت لجنة

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الممارسات، انظر على سبيل المثال:

AFP, «Correspondents Face Obstacles,» in: Jim Richstad and Michael H. Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects* (New York: Columbia University Press, 1981), pp. 269 - 270; R. Bernstein, «Journalists Find Difficulty Getting into Third World,» *New York Times* (27 July 1984), and «The World of News Agencies,» CIC Document; no. 11 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 10 and 21. (mimeo).

(٢٣) انظر: «بيان اللجنة الدائمة للحريات التابعة للاتحاد العام للصحفيين العرب،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٤) انظر: «مذكرة من نقابة الصحفيين المصرية،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٨.

(٢٥) انظر تقرير عن الأوضاع الصحفية في السودان، في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٩٩.

الدفاع عن الحريات التابعة للاتحاد العام للصحفيين العرب في تقرير لها (١٩٨١) «أن الهجمة على الحريات الصحفية في الوطن العربي قد اشتدت في عقد السبعينيات تمشياً مع السياسة الأمريكية لزيادة السيطرة على المنطقة العربية، مع انهيار حلف السانتو بخروج إيران منه في أعقاب الثورة الإيرانية، واتجاهها لتشكيل قوة دفاع سريعة للتدخل في المنطقة، وبعد اشتراكها كطرف فاعل في معاهدة السلام في المنطقة التي تعتبر جزءاً من سياستها في المنطقة»[٢٦].

ويتعينّ التنويه في هذا السياق، إلى أن هذه الممارسات تزداد في ذات الوقت الذي يسعى فيه العرب بالاشتراك مع بقية الدول النامية لإقرار قواعد لحماية الصحفيين في مشروع النظام الإعلامي العالمي الجديد الذي تناضل من أجله منذ منتصف عقد السبعينيات، وترى مع غيرها من الدول النامية، أن «حماية الصحفيين تشكل عنصراً أساسياً في النظام العالمي للاتصال والإعلام، وأنه ينبغي توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل العلاقات بين الصحفيين وأصحاب المؤسسات التي يعملون فيها، وأن تمكن الصحفي من صون حرية تفكيره وتحليله إزاء أية ضغوط محتملة، وأن تحميه أثناء تأديته واجباته المهنية، سواء كان يعمل في الخارج أو في دولته، وسواء كان يؤدي مهام صحفية خطيرة، أو كان يعمل في ظروف طبيعية»[٢٧].

وينبغي في ختام هذا الفصل التنويه بالدور الذي يقوم به الاتحاد العام للصحفيين العرب، في الدفاع عن الحقوق والحريات الصحفية، على مستوياتها وبأشكالها المختلفة، وتوفير الحماية للصحفيين العرب، والارتقاء بمستوى المهنة.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٢٧) Mostafa Masmoudi, «The New World Information Order,» CIC Document; no. 31 (Paris: UNESCO, 1978), paragraph 48. (mimeo).

الفصل الرابع

البنى الاساسية ووسائل الاتصال في الوطن العربي

تتفاوت الأوضاع القائمة في الوطن العربي تفاوتاً ملحوظاً، ومثيراً في بعض الأحيان، في أشكال البنى الأساسية كلها، وفي مرافق الاتصال والإعلام ووسائلها. وهذا التفاوت يعكس في بعض مجالاته التفاوت «المالي» بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة، أو التفاوت بين امكانات العرب الذين يملكون، واحتياجات إخوانهم الذين لا يملكون. كما يعكس في مجالات أخرى تفاوت المستويات التقنية والاجتماعية والثقافية من قطر إلى آخر.

وعلينا أن نذكر في البداية أن البنى الأساسية، ومرافق الاتصال والإعلام ووسائلها في الوطن العربي تطورت في أقطاره كلها، ولكن تم هذا التطور بمعدلات متباينة جداً، وفي مجالات مختلفة. فلدى بعض الأقطار على سبيل المثال قدرات مالية سمحت بتطوير البنى الأساسية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلامية على نحو أسرع من احتياجاتها، وأكبر من قدرات أقطار عربية أخرى، ولكنها عجزت عن تطوير مضمون الاتصال ذاته، في الوقت الذي طوّرت فيه أقطار أخرى بعض أشكال مضمون الاتصال، ولكن معدلات نمو البنى الأساسية كان أبطأ كثيراً من غيرها، ويكاد لا يشبع احتياجاتها الأساسية. وأشكال التفاوت هذه تعكس أساساً تفاوتاً في القدرات المختلفة، وتكشف عن امكانات ايجاد حلول توفيقية تشبع احتياجات الجميع بإمكانات الجميع. ولكن يتوقف ذلك على رغبة الجميع في تطبيق هذه الحلول.

ونود قبل تناول هذه البنى والوسائل تفصيلياً، تقديم الملاحظات التالية:

١ ـ تتوزع هذه البنى والوسائل على المستويات القطرية على نحو متفاوت وغير عادل في أغلب الأحيان، حيث تتركز في العاصمة، ثم تقل في المدن الكبرى، وتظل

تقل تدريجياً إلى أن تندر أو تنعدم في القرى الصغيرة والمناطق النائية. وعلى الرغم من التفسير الذي يمكن أن يقدم بأن العاصمة، والمدن الكبيرة من بعدها هي الأكثر ازدحاماً بالسكان، والأعلى في نسبة التعليم، وتجمع المراكز الحكومية والاقتصادية الكبيرة، فإن هذا التوزيع غير المتكافىء يعدّ سبباً جوهرياً في الاختلال في تدفق المعلومات من العاصمة والمدن الكبيرة في اتجاه بقية اقليم الدولة وبالعكس، ويعدّ من ناحية أخرى سبباً مباشراً في هجرة السكان من الريف والمناطق النائية إلى العاصمة والمدن الكبرى، مع ما يخلقه ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأعباء على مرافق النقل والمواصلات.

٢ ـ تتسم هذه البنى والمرافق والوسائل بمركزية التخطيط والإدارة والتوجيه، حيث تدار من العاصمة لإشباع الاحتياجات المباشرة للصفوة التي تقطن العاصمة، وبالتالي، فكلما اتسعت الدائرة، وازداد ابتعاد محيطها عن العاصمة، قلّ الاهتمام بإشباع احتياجات ساكنيها من بُنى الاتصال ومرافقه.

٣ ـ لم تتطور هذه البنى والوسائل على المستوى القطري على نحو شامل ومتكامل؛ فقد طوّرت بعض الأقطار العربية، على سبيل المثال، مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية دون أن تطور مرافق توليد الطاقة الكهربائية بالمستوى نفسه، الذي يخدم متطلبات هذه الاتصالات، وبعضها زاد من طاقة البث الإذاعي أو التليفزيوني دون الاهتمام بمد التغطية لتشمل اقليم القطر كله، وهكذا. وتعكس هذه الظاهرة حقيقة تعدد السياسات الموضوعية لتطوير هذه البنى والمرافق وتفاوت أولوياتها، وأحياناً تعدد الأجهزة البيروقراطية المخطِّطة لها. وبمعنى آخر، **تفتقر الأقطار العربية كلها إلى سياسات اتصال شاملة ومتكاملة**، بالنسبة إلى تطوير هذه البنى على نحو متوازن.

٤ ـ أقيمت هذه البنى والمرافق كلها بتقانيات مستوردة، وتعتمد في استمرارها في أغلب الأحوال على موارد تقانية مستوردة (تجهيزات اضافية ـ قطع غيار ـ متطلبات التجديد والإحلال. . . إلخ).

وقد وضعت اليونسكو في عقد الستينيات ما عرف بالمعايير الدنيا التي يتعين على الدول النامية تحقيقها في مجال بنى الاتصال والإعلام ومرافقهما، وحددتها بعشر نسخ على الأقل من الصحف اليومية وخمسة أجهزة راديو ومقعدين بدور السينما لكل مئة من السكان. ولكن ذلك المعيار عقيم لأسباب عديدة، منها صعوبة حصر وسائل الاتصال بالنسبة إلى عدد السكان، فضلاً عن كونه معياراً يسقط المتغيرات الأخرى المرتبطة به كمتوسط دخل الفرد، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى الاجتماعي والتعليمي والثقافي، وكيفية توزيع هذه الوسائل ذاتها ديمغرافياً وجغرافياً على اقليم الدولة. . . وغيرها من

المتغيرات التي تجعل هذه المعايير عديمة المغزى. ويرى البعض أن توفير الأجهزة الاعلامية ليس كافياً، وإنما الأهم مضمون الرسالة الإعلامية واتجاهها، ومشاركة الجماهير والدول في وسائل الإعلام وموارده، وانتفاعهم به[1]. وبمعنى آخر، ليست العبرة بعدد وسائل الاتصال التي تخصّ عدداً معيناً من الأفراد، وإنما العبرة بقدرة النظام الاتصالي ذاته على اشباع احتياجات أفراده الاتصالية والإعلامية على النحو الذي يكفل تحقيق أهداف التنمية والتفاعل الاجتماعي والثقافي.

ويقدم هذا الفصل عرضاً تفصيلياً إلى حد ما عن بنى، ومرافق، ووسائل الاتصال والإعلام في الوطن العربي.

أولاً: الاتصالات السلكية واللاسلكية

تدل التطورات التقانية السريعة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي بدأت باختراع أول تلغراف كهربائي عام ١٨٣٧ وحتى الآن على أن هذه الاتصالات وشبكاتها هي بالفعل الشبكة العصبية لأيّ تجمع إنساني، مهما كان شكله، ومكانه، ومستوى تقدمه وطموحه، وبالنسبة إلى الجنس البشري ذاته، ومستقبله على الأرض، وخارجها[2].

ويقصد بالاتصالات السلكية واللاسلكية ـ حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات ـ ((International Telecommunications Unions (I T U)) «أنه عملية تساعد المرسل على إرسال المعلومات ـ أيّاً كان أصلها وبأيّ صورة ممكنة سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة أو صور ثابتة أو متحركة أو أحاديث أو موسيقى أو اشارات مرئية أو مسموعة.. إلخ، إلى واحد أو أكثر من المستقبلين، بأي وسيلة من وسائل النظم الكهرومغناطيسية: التراسل السلكي واللاسلكي، أو الضوئي، أو باستخدام بعض هذه النظم أو كلها معاً»[3]. وأشهر وسائل الاتصال والإعلام

---

(١) حمدي قنديل، «الجوانب الفلسفية والقانونية للحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، سلسلة دراسات؛ ٣١٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) عن التقدم التقاني في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، انظر على سبيل المثال:
Gaston Franco, *World Communications: New Horizons, New Power, New Hope* (Navara, Italy: Le Mondi Economique Publications, 1983), pp. 51-60 and 100-108, and S. Leinwall, *From Spark to Satellite: A History of Radio Communication* (New York: Charles Scribner's Sons, 1979).

(٣) ميسر حمدون سليمان، «الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٣٣٧.

التي تستخـدم هـذه الاتصـالات هي الـبرق والهـاتف والتلكس، والبث الإذاعي والتليفزيوني، وتشمل العمليات التي وردت في التعريف إرسال الإشارات سلكياً ـ عبر شبكات الكوابل الأرضية والبرية، وفي الجو عبر ترددات الطيف الكهرومغناطيسي، أو عبر الفضاء باستخدام الأقمار الصناعية.

ونظراً إلى أهمية هذه الوسائل يتزايد وعي الدول كافة، بغضّ النظر عن توجهها الايديولوجي ومستوى نموها الإقتصادي، بالـدور الذي تلعبه الاتصالات بـاعتبارهـا المطلب الأساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، والمكون الأسـاسي في البنية الأسـاسية الـلازمة لإدارة الـدولة. وقـد أجريت في السنـوات الأخيرة دراسـات عـديـدة لتقـويم وضعية بنى الاتصالات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، وأظهرت هذه الدراسات كلها، سواء تلك التي أجرتها الشركات المنتجة لنظم الاتصـالات أو الجهات المعنيـة بالتنميـة الدولية: البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، أن ثمة ارتباطـاً كبيراً بـين تطور نـظم الاتصالات الوطنية والتقدم الإقتصادي. وأظهرت دراسات أخرى أن ثمة ارتباطـاً بين النمو الإقتصادي والكثافة الهـاتفية، حيث اتضـح أن نظم الاتصـالات تنمو عـلى نحو أسرع من معـدل نمو النـاتـج القـومي في كـل الـدول التي تتسم بـالنمـو الاقتصـادي السريع(٤).

أمّا الآثار الاجتماعية لتطور الاتصالات فمن الصعب قيـاسها. ويصبـح القياس أكثر تعقيداً عنـدما نحـاول البحث في التفاعـلات التي تتم بين وسـائل الاتصـال هذه والظواهر الاجتماعية الكبيرة، مثل الهجرة من الريف إلى المدن، أو المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية، أو المشاركـة في عمليات التغيـير في نظم تقـانية مـا. كما يصعب في مثل هذه الحالات تحديد العلاقات السببية التي تـربط بينها. ولكن الشيء الـذي يمكن قوله في هذا السياق هو أن لهذه الاتصالات تأثيراً ما على الظواهر الاجتماعية(٥).

وقـد استطاعت الأقـطار العربيـة النفطيـة أن تطوّر في العقـدين الماضيـين نـظم اتصالات كبيرة متطورة تقنياً، تفـوق في بعض الأحيان الاحتيـاجات الفعليـة للتنمية، وتتجاوز احتياجات سكانها القليلي العدد. وشمل هذا التـطور تغطيـة التراب الـوطني بشبكـات كاملة من الكـابلات الأرضيـة وشبكات الاتصـالات اللاسلكيـة باستخـدام الميكـروويف، واستئجار قنـوات قمريـة في الشبكة الـدوليـة لـلاتصـالات الفضـائيـة (أنتلسات) أو في شبكة الأنـترسبوتنيـك. ولا شك أن الانفجـارات المتواليـة في أسعار النفط، وحاجة هـذه الأقطار إلى وسـائل أكـثر تقدمـاً لربط اقليمهـا الوطني، وإشبـاع

---

(٤) Franco, Ibid., p. 38.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

احتياجات التنمية، جعلها تعطي أولوية خاصة لنظم اتصالاتها. وتأتي العربية السعودية على رأس الأقطار العربية التي تمتلك شبكات اتصالات وطنية متقدمة، توصف بأنها من أكبر الشبكات في العالم وأحدثها[٦].

أما الأقطار العربية غير النفطية، فتنقسم بدورها إلى قسمين: **قسم يضم دول المواجهة**، وهذه أخذت في تطوير بناها الاتصالية منذ عقد مضى، بالاستعانة، بقروض ومساعدات دولية، لتعويض تراكمات الحروب العربية الإسرائيلية التي استنفدت مواردها الاقتصادية، ولم توفر لها فرصة لالتقاط الأنفاس، لتجديد شبكاتها الاتصالية أو تطويرها. **وقسم آخر يضم أقطاراً عربية ذات شبكات اتصال متواضعة** إلى حد كبير، لا تملك لأسباب اقتصادية قدرة تجديدها أو تطويرها أو توسيعها. «وقد تضطر إلى جلب نظم أقل حداثة لانخفاض أسعارها، أو عندما تجدّد شبكاتها، تُواجَه بنقص الخبرة الذي ينجم عنه غياب التخطيط السليم، وقد تضطر إلى استيراد قروض لشراء معدات مستوردة، ثم تجلب معها خبرات وادارة مستوردة أيضاً ويتم تنفيذ هذه المشاريع بما يحقق الربح المادي للشركات الأجنبية دون فائدة تذكر للدولة»[٧].

وتكمن المشكلات الأساسية بالنسبة إلى الأقطار العربية غير النفطية في قلّة الاستثمارات المتاحة لتطوير بنى الاتصالات، وهي مشكلة عامّة للدول النامية غير النفطية كلها، فنادراً ما يحظى هذا القطاع بالاستثمارات اللازمة، علاوة على الارتفاع النسبي لتكلفة مد هذه الشبكات إلى الريف والمناطق النائية[٨]، والقيود المؤسسية والتنظيمية، والافتقار إلى القوى البشرية المدربة والقادرة على تركيب التجهيزات والتشغيل والصيانة، وإلى الفهم السياسي ذاته لأهمية هذه الشبكات والاعتقاد بأن قطاعات أخرى أولى بالاهتمام، ومن ثم، أولى بالاستثمار.

ومع التسليم بأن الفكر الذي يخطط ويدير النظام الاتصالي لأي قطر عربي هو جزء من الفكر الاقتصادي والسياسي الوطني، وأن لكل قطر عربي مزيجه الخاص من الاحتياجات والأولويات، المستمدة من رؤية النظام لمتطلبات النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي ينبغي معالجتها في ضوء ما يتاح له من موارد،

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ ـ ٢٥٨.

(٧) أسامة أحمد عصفورة، «التدفق الاعلامي من الناحية التقنية،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد: **الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٨) وفرت التقانة إمكانات التغلب على هذه المشكلة من خلال استخدام شبكات الميكروويف، ونظم الأقمار الصناعية القادرة على إرسال اشاراتها إلى هوائيات صغيرة رخيصة الثمن نسبياً، ويمكن تركيبها في القرى والمناطق النائية وهي تتكلف أقل كثيراً من الشبكات والتجهيزات الأرضية.

فإنه ينبغي هنا التحذير من معالجة موضوعة تطوير بنى الاتصالات من منظور اقتصادي بحت، يقيس عائد الاستثمار في هذا القطاع في ضوء تكلفته، غافلاً عن الفوائد غير المنظورة لهذا الاستثمار، والتي تعد حافزاً للتنمية. فعلى الرغم من عدم وفرة الدراسات التي تتناول بشكل مباشر علاقة بنى الاتصال بالتنمية الوطنية، خاصة في الأقطار العربية، فإن الدراسات التي أجريت حول علاقة الاستثمار في هذا القطاع بالتنمية الوطنية في الدول النامية قد أظهرت ثلاثة فروض جديرة بالاعتبار، على الرغم من أنها لم تختبر على نطاق واسع، يجعلها قابلة للتعميم، أولها: أن تحسين هذه الاتصالات يؤدي إلى تحسين عائد تكاليف توزيع الخدمات الإجتماعية في الريف والمناطق النائية، وثانيها أنها ترفع عائد تكلفة الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق، **وثالثها**: أنها تكفل توزيعاً أكثر عدالة ومساواة للناتج القومي. وهذه الفروض تأتي على عكس ما هو شائع في الدول النامية، ومنها الأقطار العربية، حيث تحدد الاستثمارات اللازمة لهذا القطاع، أو التي تتاح للإنفاق عليه، بعد أن تكون الأنشطة والبرامج التي على الاتصالات أن تدعمها قد أنشئت بالفعل[9].

ومن ناحية أخرى، يتعين على الأقطار العربية ذات الإمكانات المحدودة أن تراجع قبل الشروع في الاستثمار التأثيرات الاجتماعية والمستقبلية للنظم التي تسعى لإقامتها، خاصة وأن هذه النظم تتسم بمقاومتها الكبيرة للتغيير بعد إقامتها، في الوقت الذي تتطور فيه هذه النظم تكنولوجياً على نحو سريع[10].

وقد سعى بعض الأقطار العربية - نفطية وغير نفطية - إلى دعم شبكاته الوطنية باستئجار قنوات قمرية في شبكة الأنتلسات الدولية، (الجزائر - السعودية - السودان - عُمان - المغرب - مصر)، سواء لإشباع احتياجاته من الاتصالات التقليدية، أو لمد البث الإذاعي والتليفزيوني ليغطي كل ترابه الوطني[11]. وعلى المستوى القومي، وعلى الرغم من استمرار وجود بعض الثغرات في الاتصالات بين الأقطار العربية، فإن الوضع أخذ في التحسن، ومن المتوقع معالجة هذه الثغرات في خلال سنوات قليلة.

---

(٩) Heather Hudson, «Toward a Model for Predicting Development Benefits from Telecommunications Investment,» in: Meheroo Jussawalla and D. M. Lamberton, eds., *Communication Economics and Development* (Honolulu, Hawaii: East-West Center, 1982), pp. 159-160.

(١٠) Bernard Webster, «The Elements of Communication Technology,» in: John Middleton, ed., *Approaches to Communication Planning* (Paris: UNESCO, 1980), pp. 171-172.

(١١) عبد الله شقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٤٥٧، ووليام هاوزر ونيل هلم، «الاتصالات والبث المباشر بواسطة الأقمار الصناعية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية بالرياض، ٧ - ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ٤.

أما الثغرات التي كانت قائمة، وما زال بعضها قائماً، فيلخصها أحد خبراء الاتصالات العرب في:

ـ افتقار بعض الأقطار العربية إلى أي اتصال مباشر معتمد في الأقطار الأخرى، مثل موريتانيا والصومال وجيبوتي، واليمن العربية واليمن الديمقراطية، وإن وجدت اتصالات لهذه الأقطار بأقطار عربية أخرى، فهي من الأنماط القديمة، وذات السعات المحدودة جداً.

ـ ثمة اتصالات مباشرة محدودة إلى حد كبير على الرغم من أهميتها، مثل الربط بين مصر والسودان، ومصر والمشرق العربي (باستثناء الاتصال الفضائي)، ومثل الربط بين قطر والبحرين، والعراق والسعودية.

ـ الربط التليفزيوني يكاد أن يكون مفتقداً بين بعض الأقطار العربية، مثلاً بين العراق والأردن، وعُمان وبقية أقطار الخليج العربي، والسودان ومصر... إلخ.

ـ كثيراً ما تعتمد الاتصالات بين أي قطرين عربيين على وسيلة اتصال واحدة تتعطل في حالة حدوث أي عطل فني، وهو ما يستدعي ايجاد أكثر من وسيلة ومسار مختلف، لضمان استمرار الاتصالات عند حدوث عوارض.

ـ لا تكفي سعات شبكات الاتصالات القومية لتلبية احتياجات النمو الحاصل أو المتوقع.

لا تزال اتصالات معظم الأقطار العربية غير المتجاورة تتم عبر دول أجنبية[12].

أما التحسن الذي طرأ على شبكة الاتصالات القومية في العقدين الماضيين، أو الذي يجري تنفيذه الآن فقد أخذ ثلاثة أشكال مختلفة.

أولها تطوير شبكات الاتصالات الأرضية بين العديد من الأقطار العربية، وبينها وبين العالم الخارجي.

وثانيها زيادة الاعتماد على نظم الفضاء الدولية لتطوير الاتصالات القومية والدولية. وقد بدأ هذا الاتجاه بتحول الأقطار العربية من استخدام الموجات القصيرة لتوفير الاتصالات القومية إلى استخدام إمكانات الاتصالات التي توفرها الأقمار الصناعية. وقد بدأ في هذا الإتجاه كل من البحرين ولبنان والكويت، في عقد الستينيات، ثم تبعتها بقية الأقطار الأخرى في العقد التالي. وثمة خمسة عشر قطراً عربياً يستخدم أقمار شبكة الأنتلسات (Intelsat) الدولية، وهي أعضاء في المنظمة، وتقسم إلى أربع مجموعات، لكل منها مقعد في مجلس إدارة المنظمة. وتستخدم هذه

(١٢) سليمان، «الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي،» ص ٣٤٩.

الأقطار هذا النظام لتوفير احتياجاتها من الاتصالات التقليدية، ولدعم احتياجات الخدمات الإذاعية والتليفزيونية[13]. وهناك أقطار أخرى تستخدم «الأنترسبوتنيك» (Intersputnik) وهو النظام الفضائي التابع للكتلة الشرقية، وتعتبر سوريا واليمن الديمقراطية من الأعضاء المؤسسين لهذا النظام، وتشترك معهما في الاستفادة بخدماته كل من الجزائر والعراق[14].

ولا شك أن النظام الفضائي العربي ـ عربسات، وهو ما سيرد الحديث عنه تفصيلياً في فصل كامل ـ يوفّر إمكانات كبيرة للوطن العربي لإشباع احتياجاته الاتصالية على المستويات القطرية، والقومية والدولية. ولكن الاتصالات القومية، وبين الأقطار العربية والعالم الخارجي ما زالت تعتمد كثيراً على الخدمات الفضائية التي توفرها شبكة «أنتلسات»، على الرغم من ارتفاع تكلفتها نتيجة غياب التنسيق الذي

---

(١٣) تأسست المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية «انتلسات» في عام ١٩٧١، ولكنها لم تخرج إلى حيّز الوجود الفعلي إلا بعد ذلك بعامين بعد ان بلغ عدد الدول الموقعة على إتفاقيتها ثمانين دولة، وهي في الأساس منظمة تعمل على أساس تجاري، وتغطي حالياً حوالى ثلث الاتصالات الدولية بكل أشكالها، وتشترك في خدماتها ١٤٤ دولة في ست قارات، وتتصل أقمارها بـ ٣٠٠ محطة أرضية في هذه الدول. والجيل العامل الآن من أقمار الشبكة هو الجيل الخامس الذي أطلق إلى الفضاء منذ عام ١٩٨١، ويضم تسعة أقمار طاقة كل منها ١٢,٠٠٠ دائرة هاتفية وقناتين تلفزيونيتين، وعمر الأقمار حوالى سبع سنوات. وفي عام ١٩٨٣ أطلق الجيل الخامس المعدل من هذه الأقمار والمعروف باسم «انتلسات ف ـ ٥»، وضم ٦ أقمار لها ذات طاقة أقمار الجيل الخامس. ويجري الآن تصميم أقمار الجيل السادس المتوقع إطلاقها إلى الفضاء مع أوائل العقد القادم. وهذه الأقمار في الواقع صناعة أمريكية، ويتم إطلاقها أيضاً بصواريخ أمريكية من طراز دلتا، وسنتور. لمزيد من التفاصيل عن هذا النظام الفضائي، انظر على سبيل المثال: حمدي قنديل، اتصالات الفضاء ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٨٣ ـ ٩٨؛ شقرون، المصدر نفسه، ص ٤٥٧، و

Burton Edelson, «Satellite Communication in the Age of Space Shuttle,» in: Indu Bhushan Singh, ed., *Telecommunications in the Year 2000: National and International Perspectives*, Communication and Information Science (Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, ‹1983), pp. 85-86.

(١٤) يضم هذا النظام أساساً دول أوروبا الشرقية، وتأسس عام ١٩٦٨ بهدف توفير الخدمات الخاصة بتبادل برامج الراديو والتلفزيون، ووصلات الهاتف والبرق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. ولم يدخل النظام إلى حيز التنفيذ إلا في عام ١٩٧١. ونظراً لأن عضويته مفتوحة لأية دولة ترغب في الانضمام إليه، فقد بلغ عدد أعضائه في عام ١٩٨٢ ثلاث عشرة دولة، منها: أفغانستان، وبلغاريا، وكوبا، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، واليمن الديمقراطية، والمانيا الديمقراطية، ولاوس، وسوريا، وكوريا الشمالية. وتتيح اتفاقية المنظمة لأي من أعضائها الانضمام إلى الشبكات الفضائية الأخرى، أو اقامة نظام فضائي محلي خاص به. وتتكون الشبكة أساساً من قمرين سوفياتيين هما ستاسيوتار ٤، ٥، وهما قمران يقعان في المدار الثابت، أحدهما فوق المحيط الأطلنطي، والآخر فوق المحيط الهندي، وكلاهما أكثر قوة من أقمار الجيل الخامس لشبكة الانتلسات، ومن ثم فالمحطات الأرضية المتصلة بها أقل تكلفة وأصغر حجماً. انظر: قنديل، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧ و١٠٢ ـ ١٠٥، وشقرون، المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩. ويلاحظ أن المراجع الأجنبية تتعمد التعتيم العلمي على هذا النظام.

يسمح باستخدام الوصلات الأرضية بكفاءة[١٥]. وثالث هذه الأشكال، هو ربط الأقطار العربية بعضها ببعض، وبالعالم الخارجي بشبكة من الكابلات البحرية. وهو النظام الذي على وشك الانتهاء، ويسمى «ميد - أرب تل» (Med Arab Tel)، وهو اختصار «لشبكة اتصالات الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط». وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الشبكة منذ عام ١٩٧٣، وبعد إجراء الدراسات الفنية، ودراسات الجدوى الإقتصادية وقعت اتفاقية المشروع الذي يضم الأقطار العربية كلها، وسبع دول أوروبية مطلة على البحر المتوسط. ويشارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة كبيرة في رأس مال المشروع (٤٠ بالمئة) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بدعم فني من الاتحاد الدولي للاتصالات. وقد صممت هذه الشبكة بحيث ترتبط بالمحطات الأرضية، والشبكات الفضائية الدولية والعربية من أجل تحقيق التكامل القومي في مجال الاتصالات، وتوفير إمكانات أكبر لربط الشبكة القومية بالشبكات الدولية[١٦]. ولا شك أن وجود اسرائيل الذي يمثّل هوّة في الامتداد الجغرافي العربي يبرز أهمية هذه الشبكة البحرية.

إذن، فالشبكات الاتصالية القومية تتطور لتحقيق الترابط القومي. ومع ذلك تظل هناك مشكلتان بارزتان على الساحة العربية، المشكلة الأولى يمكن حلّها على النطاق القومي، والثانية لا يمكن حلّها إلاّ على النطاق الدولي، إذ نحن نشترك فيها مع بقية الدول النامية، ولا يمكن حلّها إلا باتفاقات دولية مرضية.

وتكمن **المشكلة الأولى في فقدان التنسيق في مجال الاتصالات بين الأقطار العربية**، ممّا يؤثر في القدرات الاتصالية لبعض الأقطار ذات القدرات المالية والتقنية المتواضعة، إذ يطغى البثّ الإذاعي خاصة للدول ذات التقانيات الحديثة على مثيله الخاص بقطر مجاور ذي قدرات تقانية متواضعة، ويتداخل معه حتى في نطاق إقليمه الوطني.

وعلى الرغم من أن ثمة اتفاقات دولية وعربية تحدد لكل دولة نطاق ترددات معينة خاصة في مجال البثّ الإذاعي، فإن الأقطار العربية كثيراً ما تتجاهل هذه القواعد، وتسعى لاستغلال طاقات مرسلاتها الإذاعية إلى أقصى حد، حتى لو نجم عن ذلك الإضرار بقطر آخر. وتبدو خطورة هذه المسألة في شكل آخر يتعلق بإقدام أقطار عربية على التشويش على بثّ أقطار عربية مختلفة معها سياسياً. وبالطبع لا توجد على النطاق الدولي، أو القومي العربي قواعد أو اجراءات رادعة في هذه

---

(١٥) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ٥٤ - ٥٦.

(١٦) Franco, *World Communications: New Horizons, New Power, New Hope*, pp. 80-81.

الحالات، ويكتفي القطر المتضرر بإبلاغ شكواه إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، أو الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية[١٧]، الذي يقوم بإبلاغه للقطر المخالف، أو يقوم القطر المتضرر بإبلاغ شكواه مباشرة إلى الأخير، دون أيّ التزام بعدم تكرار مثل هذه المخالفات، أو معالجتها.

وقد دفع فقدان التنسيق هذا، مع ما يترتب عليه من تجاوزات، عدداً من الباحثين العرب إلى المطالبة بوضع خطة هندسية عربية، تقرر مجالات التنسيق المختلفة على المستوى القومي بين الأقطار العربية، وبينها وبين العالم الخارجي، وتتضمن إجراء الدراسات التي يمكن في ضوئها تحديد مستلزمات الإرسال لكل قطر، وحجم التجهيزات اللازمة[١٨]، وقدراتها ومواصفاتها الفنية، وتعنى بتدريب الكوادر الفنية اللازمة على المستويين القطري والقومي. وبالطبع ليس من المنطقي أن تظهر هذه التجاوزات بين الأقطار العربية، في الوقت الذي تشكو فيه من تجاوز الترددات الخاصة بالدول المتقدمة لحدودها القطرية، والذي تعتبره مع غيرها من الدول النامية غزواً حقيقاً لأراضيها، وشكلاً من أشكال انتهاك العقول[١٩].

وتتعلق المشكلة الثانية بالتوزيع غير العادل لترددات الطيف الكهرومغناطيسي اللازمة للبثّ الإذاعي والتليفزيوني والاتصالات التقليدية بالموجات ذات الأطوال المختلفة. ولمّا كانت مصادر الطيف الكهرومغناطيسي محددة، فقد تمّ توزيعها بين الدول في اتفاقيات دولية أبرم معظمها في غياب الدول النامية، التي لم تكن قد استقلت بعد، ومن ثم لم يترك لها إلاّ «الفتات» الذي لا يُشبع احتياجاتها الاتصالية على مستوياتها وبأشكالها المختلفة. وقد نصّت هذه الاتفاقات على أمور مجحفة، منها على سبيل المثال، ما عرف بالحق المكتسب، أي أحقية الدولة التي بث على تردد معين أن تحتفظ به، ولو كان من حق دولة أخرى، وهو أمر ظلّت الدول النامية تشجبه[٢٠]، ومن أجله تصف أوضاع الاتصال الدولي بأنها ذات إطار قانوني معيب.

---

(١٧) تأسس الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية كمنظمة متخصصة تابعة للجامعة العربية عام ١٩٥٣، بيد أنها لم تباشر عملها إلا في عام ١٩٧٥، وتضم في عضويتها الأقطار العربية كلها، وتهدف المنظمة إلى دعم التعاون بين الأقطار العربية في مجال تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية العربية وتطويرها، وتنمية هذه الوسائل وتحسينها وتيسير استخدامها، وتوحيد المواقف العربية أمام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، . . . الخ.

(١٨) عصفورة، «التدفق الاعلامي من الناحية التقنية،» ص ١٠٣ و١١٥ ـ ١١٩، واللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ و١٧٤ ـ ١٧٦.

(١٩) Mostafa Masmoudi, «The New World Information Order,» CIC Document; no. 31 (Paris: UNESCO, 1978), paragraph 25. (mimeo).

(٢٠) المصدر نفسه، الفقرة ٥٥.

وقد جاهدت الدول النامية من أجل إصلاح هذا الخلل في توزيع مصدر طبيعي ملك للبشرية جمعاء، واستطاعت عقد المؤتمر الإداري لإعادة توزيع الترددات على الموجات الطويلة والمتوسطة عام ١٩٧٧ ثم جاهدت بعد ذلك بعامين في المؤتمر الإداري الدولي للراديو (World Administrative Radio Conference (WARC). وعلى الرغم من أن الدول النامية، والأقطار العربية استطاعت أن تحقق بعض المكاسب مثل إلغاء قاعدة الحق المكتسب، وإعادة توزيع بعض مجالات الطيف الكهرومغناطيسي، فإن المواقع الجغرافية للأقطار العربية، وتباين قدراتها المالية، وافتقار بعضها إلى التخطيط الهندسي السليم، قد أدى في كثير من الأحيان إلى تضارب كثير من طلبات المجموعة العربية مع بعضها البعض[٢١]، وإلى عدم التزام هذه الأقطار بموقف موحد في هذه المؤتمرات، «فكانت النتائج في كثير من الأحيان غير مرضية».

وعموماً، لم تحلّ هذه المؤتمرات، ولا المؤتمرات اللاحقة والتي عقد معظمها على مستويات اقليمية، المشكلة سوى حلول جزئية كانت مجرد استجابة لبعض مطالب الدول النامية. أمّا قراراتها الأساسية المرتبطة بجوهر المشكلة فهي في العادة قرارات توفيقية مبهمة لم تنصف الدول النامية على نحو عادل، ولم تحدّ من احتكار الدول المتقدمة لترددات الطيف، على الرغم من أنها أقرّت بأن الوضع القائم في مجال توزيع الترددات غير مرضٍ، ونصّت على ضمان الحقوق الحرّة والمتساوية لجميع الدول. أما المؤتمرات الإقليمية التي عقدت بعد ذلك فلم تحلّ المشكلة أيضاً، إذ اتفقت الدول على ضرورة التخطيط تفصيلياً لكثير من الخدمات الاتصالية، خاصة في مجالات الإذاعة والتليفزيون، قبل النظر في إعادة توزيع ترددات الطيف على المستوى الدولي[٢٢].

ويرتبط بهذه المشكلة، مشكلة أخرى على الدرجة نفسها من الأهمية، وربما أكثر، تتعلق بحقوق الدول على المدارات الفضائية المتزامنة، التي توضع عليها أقمار الاتصالات، والتي ازدحمت بالأقمار الصناعية التابعة للنظم الدولية، ولعدد قليل جداً من الدول المتقدمة، وبأشلاء الأقمار التي انتهت أعمارها، أو التي تعطّلت بعد وصولها إلى مدارها. ولما كانت هذه المدارات محدودة، وبمثابة ملكية عامة لجميع الدول[٢٣]،

---

(٢١) عصفورة، المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢٢) Richard Buttler, «Policy Issues in International Telecommunications,» in: Singh, ed., *Telecommunications in the Year 2000: National and International Perspectives*, pp. 60-70.

وتقع الأقطار العربية ضمن المنطقة الأولى من المناطق الثلاث الموزع عليها ترددات الطيف طبقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

(٢٣) تطلق أقمار الاتصالات إلى مدار ثابت فوق خط الاستواء على ارتفاع ٣٥,٨٠٠ كلم (٢٢,٣٠٠ ميل) بما يضمن دورانها مع الأرض بنفس سرعة دورانها وفي الاتجاه نفسه. ومن ثم تعتبر في مواقع ثابتة نسبياً =

وفي الوقت الذي احتكرتها دول قليلة بأقمارها، فقد نشب الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية التي ترى أن لها حقوقاً متساوية في هذه المدارات تستغلها الدول الكبرى لمصالحها. وتبدو خطورة هذه المشكلة بالنسبة إلى العرب في أن بعض الأقطار العربية لديها نوايا وبرامج لإطلاق أقمار صناعية وطنية، وبعضها قام بالفعل بحجز مدار لقمره الوطني (السعودية). ومن الصعب، وقد يكون من المستحيل في بعض الحالات، أن تجد هذه الأقطار مدارات صالحة لإطلاق أقمار تغطي اشاراتها كامل ترابها الوطني، بعد أن ازدحم المدار الثابت بأقمار الدول الكبرى وبأشلائها وبقاياها.

وفي هذا الخلاف، تجد كل من الدول المتقدمة والنامية سندها القانوني لتبرير مواقفها ودعمها في قرارات الأمم المتحدة، ولجنتها الفرعية المعنية باستخدامات الفضاء في الأغراض السلمية. وهذه القرارات تضمنت شيئاً من التناقض. فمن ناحية أقرّت قرارات الأمم المتحدة مبدأ استخدام الفضاء بما يحقق مصالح الدول، وهو ما تتمسك به الدول المتقدمة، وأكّدت من ناحية أخرى أن استخدام الفضاء ينبغي أن يخدم مصالح الانسانية جمعاء، وهو ما تطالب به الدول النامية[٢٤].

وجاءت القرارات الصادرة بعد ذلك في هذا الشأن عن المؤتمر الإداري الدولي للراديو لتؤكد هذا التناقض عندما أكدت الحقوق المتساوية للدول جميعاً في الوصول إلى المدارات، وحقوقها المتساوية في الترددات المخصصة لخدمات الفضاء[٢٥]، وهو قرار غامض لم يحلّ المشكلة على نحو صريح. ويرى بعض الباحثين أن القرارات الصادرة عن المؤتمر الاداري في هذا الشأن قرارات غامضة قصد بها مجرد تأجيل الصراع، إذ نصّت على أن تسجيل الترددات المخصصة واستخدامها لخدمة اتصالات الفضاء ينبغي ألا يخول أية أولوية دائمة لبلد ما، في الوقت الذي أكدت فيه أن ذلك ينبغي ألا يعرقل إنشاء شبكات فضائية من جانب بلدان أخرى[٢٦]، ولا يتوقع أن تأتي المؤتمرات الدولية القادمة بأيّ حلٍّ لهذه المشكلة طالما أن الدول المتقدمة قادرة على فرض الأمر الواقع.

= بالنسبة إلى أي نقطة على الأرض. ويسمى هذا المدار بالمدار الثابت (Geostationary Orbit) أو بالمدار المتزامن (Synchronous). وحتى لا يحدث تداخل بين الاشارات التي تتلقاها الأقمار، وتعيد بثها إلى الأرض بعد تقويتها، يتعين أن تكون المسافة بين كل قمر وآخر ٦ خطوط طول، وهو ما يجعل هذا المدار محدوداً.

(٢٤) جان دارسي، «الأمم المتحدة والرأي العام العالمي،» في: يوغوسلافيا، جامعة ليوبليانا، كلية الصحافة والعلوم السياسية، الحلقة النقاشية حول وسائل الاتصال والتفاهم الدولي (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص ٤٠٥.

(٢٥) Buttler, Ibid., p. 70.

(٢٦) محمد عبده يماني، أقمار الفضاء: غزو جديد، سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية؛ ٩ (الرياض: جهاز تلفزيون الخليج، ١٩٨٤)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

وعلى الرغم من أن التطور التقاني في السنوات الأخيرة جعل من الممكن تقليل المسافات بين أقمار الاتصالات بحيث تبعد عن بعضها البعض مسافات تقل عن ٦ خطوط طول، وعلى الرغم من الأبحاث الجارية لتطوير طرق أكثر فعالية للاستفادة من ترددات الطيف(٢٧)، فإن ذلك لن يحل المشكلات هذه، بل سيزيدها تعقيداً لأن هذا التقدم العلمي والتقاني سيزيد من قدرة الدول المتقدمة على استغلال الترددات والمدارات، وسيزيد الفجوة بينها وبين الدول النامية.

وفي مثل هذه المشكلات لا يستطيع أيّ قطر عربي أن يساوم أو يتفاوض مع تكتلات دولية بمفرده. وليس من مصلحته، ولا من مصلحة العرب ككل أن يتم ذلك. وهنا تبرز من جديد أهمية وضرورة وجود سياسات اتصالية قومية تحمل في داخلها توافيق السياسات الاتصالية القطرية. وتتأكد مرة أخرى ضرورة أن تشتمل هذه السياسات على سياسات فرعية في المجالات الهندسية والقانونية.

وتكمن مشكلات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى القومي حالياً في ما يلي:

- التأثير المباشر للخلافات القطرية على هذه الاتصالات.
- عدم وجود أسس وقواعد تحدد تعريفات الاتصالات القومية(٢٨).

ثانياً: وكالات الأنباء

يوجد في الوطن العربي عشرون وكالة أنباء، توالى ظهورها بشكلها الحالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقبل ذلك عرفت بعض أقطار الوطن العربي أشكالاً مختلفة من وكالات الأنباء التي اتسمت بمحدودية خدماتها، وتواضع إمكانياتها الفنية والمالية. وقد تأسست وكالة الأنباء السودانية (سونا)، عام ١٩٤٦، ووكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) المصرية عام ١٩٥٦، ووكالة أنباء المغرب العربي (م. ع) عام ١٩٥٩، ووكالة الأنباء العراقية (واع) عام ١٩٥٩، ووكالة تونس افريقيا للأنباء (و. أ. ت) عام ١٩٦١، ووكالة الأنباء الجزائرية (واج) في العام نفسه. وفي عام

---

(٢٧) قنديل، إتصالات الفضاء، ص ٢٩٣.

(٢٨) «لم تتفق البلاد العربية حتى الآن على أسس وقواعد تحدد سياسة قومية خاصة في مجال تعريفات الإعلام والاتصال. ويلاحظ أن سياسة التعريفات الحالية لا تأخذ في اعتبارها لا العامل الاقتصادي ولا الضرورات الاعلامية والثقافية والقومية، لأنها غير محكومة بأسس موضوعية أو إطار موضوعي يستوعب الواقع ويسد الحاجة. ويمكن القول ان سياسة التعريفات في الأقطار العربية لم توظف حتى الآن في خدمة الاقتصاد الوطني والاعلام والثقافة والمصالح القومية». انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي، ص ١٦١.

١٩٦٥ ظهرت ثلاث وكالات أنباء عربية في كل من الأردن (بترا)، وسوريا (سانا) وليبيا (جانا). وفي العام التالي ظهرت وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية (ن. ن. أ). وفي عام ١٩٦٨ أنشئت وكالة أنباء عدن (أنا)، وفي عام ١٩٧١ أنشئت وكالة الأنباء السعودية (واس)، ووكالة سبأ للأنباء باليمن الشمالية. ثم ظهرت في العام التالي وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وفي عام ١٩٧٥، ظهرت ثلاث وكالات للأنباء هي: وكالة الأنباء القطرية (ق. ن. أ)، ووكالة الأنباء العُمانية، والوكالة الموريتانية للأنباء (ومب). وفي العام التالي ظهرت وكالتان في كل من الكويت والبحرين هما وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ووكالة أنباء الخليج (واخ). وفي عام ١٩٧٧، أنشئت وكالة أنباء الإمارات (وام). ولا يتوافر لدينا أية معلومات عن وكالات الأنباء في كل من الصومال وجيبوتي[٢٩].

وتتفاوت قدرات هذه الوكالات من مختلف النواحي، خاصة بالنسبة إلى تغطية الأنباء غير المحلية، وإن كان لبعضها قدرات واسعة، وأنشطة واضحة في تغطية الأنباء العربية. وتعتبر غالبية هذه الوكالات المصدر الرئيسي لأنباء الأقطار التي تنتمي إليها، حيث تقوم بجمعها وتحريرها وإعادة بثّها إلى الصحف المحلية، وإلى مكاتب الوكالات غير المحلية. وبعضها يحتكر هذه الأنباء، ولا يسمح بالحصول على أنباء هذا القطر أو ذاك إلّا من خلال الوكالة المحلية. كما يعتبر بعضها أيضاً المصدر الأساسي، وأحياناً الوحيد لأنباء العالم الخارجي بالنسبة إلى الصحف ووسائل الاتصال المحلية، حيث تقوم بتلقي أنباء الوكالات الدولية، والعربية، وغيرها، وغربلتها في ضوء القيم والمعايير التي يحددها النظام الإعلامي الذي تنتمي إليه، ثم تنتقي ما تراه مناسباً، وتوزعه على هذه الوسائل بعد ترجمته وإعادة تحريره. وعلى هذا فهي القناة الوحيدة «الشرعية» التي تحكم تدفّق الأنباء من وإلى القطر المعني.

ولا تتوافر تحت أيدينا بيانات حديثة عن عدد العاملين في هذه الوكالات، أو عن مكاتبها الخارجية، أو حجم أنشطتها الفعلية. وكل البيانات المتوافرة ترجع إلى عقد مضى[٣٠]. وأشهر الوكالات العربية، وأكثرها كفاءة، واتساعاً في الأنشطة والتغطية

---

(٢٩) لمزيد من المعلومات عن وكالات الأنباء العربية، انظر: راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري (جدة: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص ٩١ - ٩٤؛ محمد علي العويني، الاعلام العربي الدولي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص ٤٥ - ٥٩؛ محمد فريد عزت، وكالات الأنباء في الوطن العربي (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣)، و
«The World of News Agencies,» CIC Document; no. 11 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 7-8. (mimeo).

(٣٠) الجمال، المصدر نفسه؛ العويني، المصدر نفسه، وعزت، المصدر نفسه.

الإخبارية هي وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تعدّها إحدى الدراسات واحدة من أكبر وكالات الأنباء التي تلي الخمس الكبار. وفي عام ١٩٧٨، كانت الوكالة تخدم ٢٥ دولة، ويشترك في خدماتها ١٣ وكالة وطنية و١٢ وكالة مصورة، و٤٠٠ مشترك معظمهم من وسائل الاتصال المصرية والعربية والأجنبية، وتقوم بتغطية ٣٥ دولة، ولها بالتالي ٣٥ مراسلاً خارجياً، وتبث يومياً ١٨٥ ألف كلمة ومئتي صورة، ويعمل فيها ٥٠ من المتفرغين(٣١). ويعتبرها باحثون آخرون أكبر وكالة أنباء افريقية شمال الصحراء الكبرى، في مقابل وكالة أنباء غانا التي تعدّ أكبر وكالة أنباء افريقية جنوب الصحراء(٣٢).

وتتميز وكالات الأنباء العربية باتساع نطاق التعاون والتبادل في ما بينها على نحو يفوق التعاون والتبادل القائم بين الوكالات الوطنية في أماكن أخرى من العالم، لثلاثة أسباب رئيسية، هي: اللغة المشتركة، والعلاقات الخاصة بين الأقطار العربية، والوضع في منطقة الشرق الأوسط والقضايا المصيرية التي يثيرها، إلى جانب توافر الإمكانات والمرافق التقنية لدى العديد منها(٣٣). ومع ذلك ما زال بعض وكالات الأنباء يعاني مشكلات فنية تحدّ من فاعليته في نقل أنبائه إلى الخارج، أو بثّها في الخارج على الوجه المناسب والسرعة اللازمة(٣٤)، وما زال بعضها يعاني ضعف ميزانياته وقلّة كوادره البشرية.

ثالثاً: وسائل الاتصال الجماهيرية

نقدّم في هذا الجزء وصفاً كميّاً لوضعية وسائل الاتصال الجماهيرية على المستويين القومي والقطري، وبالطبع لا نؤرخ هنا لهذه الوسائل. وسوف نأتي في نهاية الفصل على تحليل لهذه الوضعية.

١ ـ الصحافة

لا يوجد في واقع الصحافة العربية حقائق قابلة للتعميم المطلق، وإن وجدت فلا مناص من أن تسري عليها استثناءات كثيرة تخل بقابليتها للتعميم.

---

(٣١) «The World of News Agencies,» p. 5.

والوكالات الكبرى التي تلي الوكالات الدولية هي: د. ب. أ. (المانيا الغربية) وأنساء الايطالية، وأ. ف. ف. الاسبانية، وكيودو اليابانية، وتانيوج اليوغوسلافية، وانتربرس سرفيس الدولية، وأ. ش. أ. المصرية.

(٣٢) Olav Stokke, «The Mass Media in Africa and Africa in International Mass Media,» in: Olav Stokke, ed., *Reporting Africa* (New York: Africana Publishing Corporation, 1971), p. 12.

(٣٣) «The World of News Agencies,» p.5.

(٣٤) عصفورة، «التدفق الاعلامي من الناحية التقنية،» ص ١١٥.

ويتضح من الجدول رقم (٤ ـ ١) الذي يقدم صورة كلية عن وضعية الصحافة العربية اليومية على المستوى القومي في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٦ أن عدد الصحف اليومية في الوطن العربي يمثل نسبة هزيلة جداً مقارنة بعدد الصحف اليومية التي تصدر على المستوى العالمي، إذ لم يتجاوز عددها في ١٩٧٥ و ١٩٨٦ نسبة ١,٤ بالمئة من إجمالي عدد الصحف اليومية على مستوى العالم (١١٠ صحف يومية للعرب من إجمالي ٧٩٠٠ صحيفة يومية على مستوى العالم في عام ١٩٧٥، و ١٢٠ صحيفة للعرب من إجمالي ٨٥٧٠ صحيفة على مستوى العالم في عام ١٩٨٦). كذلك فإن نسبتها هزيلة أيضاً إذا قورنت بعدد الصحف اليومية التي تصدر في الدول النامية، إذ لم تتجاوز هذه النسبة ٣,٤ بالمئة من إجمالي الصحف التي تصدر في الدول النامية عام ١٩٧٥ (١١٠ صحف يومية للعرب من إجمالي ٣٢٠٠ صحيفة تصدر في الدول النامية) وهبطت هذه النسبة إلى ٢,٩ بالمئة في عام ١٩٨٦ (١٢٠ صحيفة للعرب من إجمالي ٤١٨٠ صحيفة يومية تصدر في الدول النامية).

جدول رقم (٤ ـ ١)

عدد الصحف اليومية التي تصدر في الوطن العربي مقارنة بالإجمالي العالمي، وبما يصدر في الدول النامية

عدد الصحف / العوالم	عدد الصحف اليومية		أرقام التوزيع التقديرية			
			الإجمالي (بالمليون)		عدد النسخ لكل ١٠٠٠ فرد	
	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٦
الإجمالي العالمي	٧٩٠٠	٨٥٧٠	٤٥١	٥٥٣	١١٠	١١٠
الدول النامية	٣٢٠٠	٤١٨٠	٩٦	١٦٣	٣٢	٤٣
الوطن العربي	١١٠	١٢٠	٣	٨	٢٣	٣٨

المصدر: UNESCO. *Statistical Yearbook, 1989* (Paris: UNESCO, 1989), table no.(6 - 2).

ويرتبط بقلة عدد الصحف التي تصدر في الوطن العربي قياساً بالإجمالي العالمي وبما يصدر في الدول النامية، انخفاض نصيب العرب من إجمالي توزيع الصحف اليومية على المستوى العالمي، إذ بلغ ٠,٧ بالمئة في عام ١٩٧٥ (٣ ملايين نسخة يومياً من إجمالي ٤٥١ مليون نسخة على المستوى العالمي، وظل نصيبهم هزيلاً أيضاً في عام ١٩٨٦ على الرغم من أنه تضاعف وبلغ ١,٤ بالمئة من الإجمالي العالمي (٨ ملايين نسخة من إجمالي ٥٥٣ مليون نسخة على المستوى العالمي). ويصدق الأمر ذاته إذا قارنّا نسبة توزيع الصحف اليومية العربية إلى إجمالي الصحف اليومية التي تصدر في

الدول النامية، حيث بلغت نسبتها كما يشير الجدول رقم (٤ ـ ١) في عام ١٩٧٥ حوالى ٣,١ بالمئة من إجمالي توزيع الصحف اليومية في الدول النامية (٣ ملايين نسخة للعرب من ٩٦ مليون نسخة للدول النامية مجتمعة). وبلغت هذه النسبة في عام ١٩٨٦ حوالى ٤,٩ بالمئة (٨ ملايين نسخة من إجمالي ١٦٣ مليون نسخة يومياً).

وبالطبع، ارتبط ذلك بتدني ما يخص الفرد العربي على المستوى القومي من عدد نسخ الصحف اليومية قياساً بالمتوسط العالمي، إذ تجاوزت حصته في عام ١٩٧٥ حوالى ١/٥ متوسط ما يخص الفرد على المستوى العالمي بقليل أي بنسبة ٢٠,٩ بالمئة (٢٣ نسخة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي مقابل ١١٠ نسخ لكل ١٠٠٠ فرد على المستوى العالمي). وتحسّن هذا الوضع نسبياً في عام ١٩٨٦ حيث تجاوزت حصة الفرد العربي بقليل ثلث المتوسط العالمي بنسبة بلغت ٣٤,٥ بالمئة (٣٨ نسخة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي في مقابل ١١٠ نسخ لكل ١٠٠٠ فرد على مستوى العالم). ومع ذلك لم يبلغ ما يخص الفرد العربي على المستوى القومي في العامين متوسط ما يخص الفرد في الدول النامية، إذ حصل المواطن العربي في عام ١٩٧٥ على حوالى ٧١,٩ بالمئة من المتوسط الذي يخص الفرد من أبناء الدول النامية (٢٣ نسخة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي مقابل ٣٢ نسخة متوسط ما يخص كل ١٠٠٠ فرد من أبناء الدول النامية)، وعلى ٨٨,٤ بالمئة في عام ١٩٨٦ (٣٨ نسخة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي مقابل ٤٣ نسخة لكل ١٠٠٠ من أبناء الدول النامية).

أما وضعية الصحف اليومية على المستويات القطرية فيشير الجدول رقم (٤ ـ ٢) انه على الرغم من عدم توافر بيانات عن بعض الأقطار العربية بالنسبة إلى بعض السنوات، وعدم اتساق المعلومات ذاتها، فإن الصورة العامة لهذه الوضعية توضح حقائق عدة هامة، **أولها** أن بعض الأقطار العربية لم يعرف الصحف اليومية طوال عقد السبعينيات (البحرين وعُمان)، **وثانيها** أن لبنان هو أكثر الأقطار العربية من حيث عدد الصحف اليومية، على الرغم من أن عدد صحفه استمر في الانخفاض منذ عام ١٩٧٥ نتيجة الحرب الأهلية. ومع هذا يظل لبنان صاحب أكبر عدد من الصحف اليومية إذا أُخذ في الاعتبار الصحف اللبنانية المهاجرة نتيجة أوضاع الحرب وهو ما سيأتي تناوله في موضع لاحق. ويلي لبنان فئتان من الأقطار العربية، تضم **الفئة الأولى** مصر والمغرب وهي الأقطار ذات التعددية الحزبية، وبالتالي تتعدد الصحف التي تعبّر عن اتجاهات سياسية متباينة، وتضم **الفئة الثانية** أقطار الخليج العربي وخاصة الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وتثير أعداد الصحف اليومية وغيرها من الدوريات في هذه الأقطار قضية حقيقة التطور الصحفي فيها، وهو ما سيأتي تناوله أيضاً. وتسري القضية ذاتها على بقية أقطار الخليج العربي. وتأتي سوريا في المرتبة الثالثة من حيث عدد صحفها في عام ١٩٨٦ (٧ صحف يومية)، وتأتي الجزائر وتونس

والعراق في المرتبة الرابعة بواقع ٦ صحف يومية لكل منها، ويحتل السودان المرتبة الخامسة بواقع ٥ صحف يومية. أما بقية الأقطار العربية فتتسم بتواضع عدد صحفها اليومية كما تشير بيانات الجدول رقم (٤ - ٢).

جدول رقم (٤ - ٢)

الصحف اليومية ذات الاهتمامات العامة على المستوى القطري، أعدادها وأرقام توزيعها التقديرية وما يخص كل ١٠٠٠ من السكان

(١٩٧٠ - ١٩٨٦)

الصحف وتوزيعها / القطر	العدد				أرقام التوزيع التقديرية							
					الاجمالي (بالآلاف)				عدد النسخ التي تخص كل ١٠٠٠ فرد			
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٦
الأردن	٥	٤	٥	٤	٥٦	٥٨	٥٩	١٥٥	٢٤	٢٢	٢٠	٤٢
الإمارات العربية المتحدة	...	٢	٣	١٣	...	٢	٢٨	٢٧٦	...	...	...	...
البحرين	-	-	-	٢	-	-	-	١٩	-	-	-	٤٣
تونس	...	٤	٥	٦	...	١٩٠	٢٧١	٢٧٢	...	٣٤	٤٤	...
الجزائر	٤	٤	٤	٦	٢٧٥	٢٨٥	٤٢٥	٨١٢	٢٠	١٨	٢٣	٣٦
السعودية	٥	...	١٢	١٣	٦٠	...	...	٦٦٣	١٠	...	...	...
السودان	...	٤	...	٥	...	...	...	٢٢٠	...	...	...	...
سوريا	٥	٦	٦	٧	...	...	١٠٤	١٦٣	...	...	١٢	١٥
الصومال	٢	...	١	٢	٥	...	...	...	١	...	...	...
العراق	٤	٧	٥	٦	...	١٩٢	٣٢٥	٥٧٢	...	...	...	...
عُمان	-	-	-	٣	-	-	-	٥١	-	-	-	٤٠
قطر	-	١	٣	٤	-	...	...	٦٠	-	...	...	١٩٥
الكويت	٥	٨	٧	٨	٢٠	...	...	٣٦١	٢٧	...	...	...
لبنان	...	٣٣	٢٥	١٣	...	٢٨٣	...	٢٣٤	...	...	...	...
ليبيا	٨	٢	...	٣	...	٤١	...	٤٠	...	١٧	...	...
مصر	١٤	١٢	٩	١٢	٧٤٥	١٠٩٥	٢٤٧٥	٢٣٨٣	٢٣	٣٠	...	٥٠
المغرب	١٤	٧	٩	١٤	٢٤٣	٢٤٥	٢٣٠	٣١	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	٣	٣	...	...	١٢	١٢	...	...	...	...
اليمن الشمالية	٦	...	...	١	٥٦	...	...	١١٠	١٢	...	...	١٥

● لم يتضمن الجدول أية بيانات عن موريتانيا وجيبوتي.

● (...) لا تتوافر بيانات

● (-) لا يوجد.
● الإمارات العربية المتحدة: تشير أرقام توزيع عام ١٩٧٥ إلى أرقام توزيع صحيفة يومية واحدة فقط، وتشير أرقام عام ١٩٧٩ إلى أرقام توزيع صحيفتين، وتشير أرقام توزيع عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٩ صحف يومية.
● تونس: تشير أرقام توزيع عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٥ صحف يومية فقط.
● السعودية: تشير أرقام توزيع عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٩ صحف يومية فقط.
● السودان: تشير أرقام توزيع عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٤ صحف يومية فقط.
● العراق: تشير أرقام توزيع عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٦ إلى توزيع خمس صحف يومية فقط، بينما تشير أرقام عام ١٩٧٩ إلى ٤ صحف يومية فقط.
● الكويت: تشير أرقام توزيع عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٧ صحف يومية فقط.
● لبنان: تشير أرقام توزيع عام ١٩٧٥ إلى توزيع ١٧ صحيفة يومية فقط، بينما تشير أرقام عام ١٩٨٦ إلى توزيع ٥ صحف يومية فقط.
● مصر: تشير بيانات توزيع عام ١٩٧٩ إلى توزيع ٨ صحف يومية فقط، وأرقام عام ١٩٨٦ تخص عام ١٩٨٥.
● المغرب: تشير بيانات توزيع عام ١٩٧٠ إلى توزيع ١٠ صحف يومية فقط، وتشير أرقام عام ١٩٧٥ إلى توزيع ٦ صحف، وأرقام ١٩٧٩ إلى ٨ صحف يومية فقط، وأرقام ١٩٨٦ إلى توزيع ١١ صحيفة يومية.
● اليمن الديمقراطية: تشير أرقام توزيع عامي ١٩٧٩ و١٩٨٦ إلى توزيع صحيفتين فقط.
المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (٧ ـ ١٧).

وعلى الرغم من عدم اتساق البيانات الخاصة بتقديرات توزيع الصحف في الوطن العربي، وعدم توافرها بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية، فإن بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٢) يمكن أن تعطي صورة عامة توضح حقيقتين الأولى أن بعض الأقطار العربية يتطور إجمالي توزيع صحفها اليومية تدريجياً مع ازدياد عدد السكان. وتضم هذه الأقطار مصر التي تأتي في المرتبة الأولى، تليها الجزائر فالعراق فالمغرب، ثم تأتي تونس ومن بعدها الأردن. والثانية أن صحف الأقطار الخليجية النفطية قد حققت قفزات كبيرة في إجمالي أرقام توزيعها. وهذه القفزات ترجع جزئياً إلى ارتفاع دخل الفرد منذ عام ١٩٧٥، وترجع في جزء منها إلى أسلوب توزيع الصحف اليومية الذي يعتمد إلى حد ما، وبتفاوت نسبي من قطر إلى آخر، على الاشتراكات الحكومية. وبالطبع لا تدل بيانات الجدول بأي حال على أرقام توزيع الصحف اللبنانية الفعلية.

أما في ما يتعلق بعدد النسخ التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان، فيشير الجدول رقم (٤ ـ ٢) إلى أن مصر هي القطر الأكبر غير النفطي من حيث حصة كل ١٠٠٠ فرد من عدد نسخ الصحف اليومية (٥٠ نسخة)، وهو أمر منطقي إلى حد كبير في ضوء توزيع الصحف المصرية وعدد السكان، وأن قطر هي أكثر الأقطار النفطية (١٩٥ نسخة) وذلك في ضوء قلّة عدد السكان.

ولا تتوافر بيانات عن وضعية الصحف غير اليومية والدوريات الأخرى في الأقطار العربية كلها، وكل البيانات المتاحة تخص تسعة أقطار عربية فقط، كما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٣)، وفي سنوات مختلفة، وإن كانت متقاربة. وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول يشير إلى أن مصر تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة إلى الصحف الأسبوعية، تليها العراق ثم اليمن الشمالية. وانها تحتل أيضاً المرتبة الأولى بالنسبة إلى الصحف التي تصدر من مرة إلى ثلاث مرات أسبوعياً تليها اليمن الشمالية ثم السودان. أما بالنسبة إلى الصحف الأقل انتظاماً في الصدور فتأتي العراق في المرتبة الأولى تليها مصر. ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٣) أيضاً إلى أن مصر تحتل المرتبة الأولى بالنسبة إلى إجمالي توزيع هذه الصحف غير اليومية، وكذلك بالنسبة إلى عدد النسخ التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان.

أما بالنسبة إلى الدوريات الأخرى، والتي تتضمن أنواع المجلات كلها، سواء العامة منها أو الخاصة، أو التي تصدرها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة بتعدد أهدافها ووظائفها، فتأتي مصر في المرتبة الأولى، ويتفوق عدد دورياتها على عدد الدوريات التي تصدر في سبعة أقطار عربية مجتمعة (٢٧٧ دورية لمصر في مقابل ٢٦٩ دورية لسبعة أقطار عربية). والملاحظة ذاتها تسري على إجمالي توزيع هذه الدوريات. ومع ذلك تتفوق الأقطار العربية النفطية (قطر والكويت وعُمان) والأردن من حيث عدد النسخ التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان، وذلك نظراً لقلة سكان هذه الأقطار العربية.

ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٤) أن العرب ليسوا من منتجي ورق الصحف، وانهم بلا استثناء يعتمدون في إنتاج صحفهم على واردات الورق من الأسواق العالمية. ويشير الجدول ذاته إلى أن حصة العرب من استهلاك ورق الصحف كانت هزيلة جداً في عام ١٩٨٧ مقارنة بإجمالي الاستهلاك العالمي، وإجمالي استهلاك الدول النامية. فلم تتجاوز نسبة استهلاك العرب من ورق الصحف في عام ١٩٨٧، ٠,٢ مليون طن متري، أي بنسبة تصل إلى حوالى ٠,٧ بالمئة من إجمالي الاستهلاك العالمي في ذلك العام (٣٠,٣ مليون طن متري)، وحوالى ٥,٦ بالمئة من إجمالي استهلاك الدول النامية (٣,٦ مليون طن متري). ومع ذلك ظل استهلاك الفرد العربي على المستوى القومي من ورق الصحف في التصاعد التدريجي على الرغم من انخفاض الاستهلاك العالمي عام ١٩٧٥، وثبات إجمالي استهلاك الدول النامية في العام ذاته، ثم انخفاضه في عام ١٩٨٧ بعد أن كان قد ارتفع في عام ١٩٨٠. ولكن على الرغم من هذا الارتفاع التدريجي لاستهلاك الفرد العربي على المستوى القومي من ورق الصحف، فإن نسبة استهلاكه متواضعة جداً قياساً بمتوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي، فقد بلغ متوسط استهلاكه في عام ١٩٧٠ حوالى ٠,٤ كغم أي

حوالى ٦,٩ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي من ذلك العام (٥,٨ كغم). وبلغ هذا المتوسط في عام ١٩٧٥ حوالى ٠,٦ كغم، أي بنسبة ١١,٣ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي في ذلك العام (٥,٣ كغم). ووصل في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٠,٧ كغم أي بنسبة ١١,٩ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي في ذلك العام (٥,٩ كغم). ثم وصل في عام ١٩٨٧ إلى ٠,٩ كغم أي ما نسبته ١٥ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي (٦,٠ كغم). أما مقارنة استهلاك الفرد العربي على المستوى القومي باستهلاك نظيره من أبناء الدول النامية، فيشير الجدول رقم (٤ ـ ٤) إلى أن معدل استهلاك الفرد العربي ازداد تدريجياً منذ عام ١٩٧٠ إلى أن وصل إلى متوسط استهلاك أبناء الدول النامية في عام ١٩٨٧.

جدول رقم (٤ ـ ٣)

الصحف غير اليومية والدوريات الأخرى التي تصدر في تسعة أقطار عربية، العدد وتقديرات التوزيع، وعدد النسخ التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان

الصحف غير اليومية والدوريات / القطر	السنة	الصحف غير اليومية					الدوريات الأخرى		
		العدد			التوزيع التقديري		العدد	التوزيع التقديري	
		أسبوعية	١ ـ ٣ مرات في الأسبوع	أقل انتظاماً	الإجمالي (١٠٠٠)	ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان		الإجمالي (١٠٠٠)	ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان
الأردن	١٩٨٤	٤	٤	-	٢	١	٤١	٢١١	٦٢
السعودية	١٩٨٤	٧	٤	٣	...	...	٥٨	...	...
السودان	١٩٨٤	٩	٦	٣	١٢١	٦	٢٥	١٩٥	٩
العراق	١٩٨٦	٢٢	٣	١٩	...	...	...	...	...
عُمان	١٩٨٦	٢	١	١	١٠	٨	١٩	١١٧	٩١
قطر	١٩٨٦	١	١	-	٦	٢٠	١٣	٣٢٠	١٠٤٢
الكويت	١٩٨٦	...	...	...	...	...	٧٣	٢٥٧	١٤٦
مصر	١٩٨٥	٢٩	١٥	١٤	٢٦١٧	٥٥	٢٧٧	٢٤٨١	٥٢
اليمن الشمالية	١٩٨٤	١٥	١٢	٣	...	...	٤٠	...	...

(...) لا تتوافر بيانات.

(-) لا يوجد.

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (٧ ـ ١٨).

جدول رقم (٤ ـ ٤)

إنتاج واستهلاك ورق الصحف على المستوى العالمي وحصة الدول النامية والأقطار العربية

إنتاج واستهلاك الورق / العوالم	الإنتاج (بملايين الأطنان المترية)	الاستهلاك					
		الإجمالي (بملايين الأطنان المترية)	استهلاك كل فرد من السكان (كغم)				
	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	٣٠,٠	٣٠,٣	٥,٨	٥,٣	٥,٩	٦,٠
الدول النامية	٢,١	٣,٦	٠,٩	٠,٩	١,١	٠,٩
الأقطار العربية	-	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٩

المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٣).

كذلك يمثل استهلاك الوطن العربي من الأنواع الأخرى من ورق الطباعة المستخدم في إنتاج الدوريات بكل أنواعها وتعدد وظائفها ومن إنتاج الكتب. . . إلخ وورق الكتابة نسبة متواضعة من الاستهلاك العالمي، فكما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٥) لم يتجاوز حجم إنتاج الوطن العربي من هذه الأنواع من الورق في عام ١٩٨٧ نسبة ٤,٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي (٢,٠ مليون طن متري للعرب من إجمالي الإنتاج العالمي الذي بلغ في ذلك العام ٥٤,٣ مليون طن متري). كذلك كان إنتاج العرب متواضعاً قياساً بإجمالي إنتاج الدول النامية الذي بلغ في هذا العام حوالى ٣,٨ بالمئة من إجمالي إنتاج الدول النامية (٢,٠ مليون طن متري للعرب من إجمالي ٥,٢ مليون طن متري للدول النامية). ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٥) أيضاً أن العرب استهلكوا في عام ١٩٨٧ ضعف إنتاجهم من هذه الأنواع من الورق. ومع ذلك كانت نسبة استهلاكهم من إجمالي الاستهلاك العالمي نسبة هزيلة جداً، إذ بلغت حوالى ٠,٧ بالمئة فقط (٠,٤ مليون طن متري للعرب من ٥٣,٧ مليون طن متري إجمالي الاستهلاك العالمي). وكذلك كان استهلاكهم متواضعاً بالقياس إلى إجمالي استهلاك الدول النامية حيث لم يتجاوز في ذلك العام ٦,٨ بالمئة من إجمالي استهلاك الدول النامية (٠,٤ مليون طن متري للعرب من إجمالي ٥,٩ مليون طن متري للدول النامية).

وقد ظل متوسط استهلاك الفرد العربي من هذه الأنواع من الورق متواضعاً قياساً بمتوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي طوال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام

جدول رقم (٤ ـ ٥)
إنتاج واستهلاك الأنواع الأخرى من ورق الطباعة وورق الكتابة وحصص الدول النامية والأقطار العربية منها

إنتاج واستهلاك الورق / العوالم	الإنتاج (بملايين الأطنان المترية)	الاستهلاك				
		الإجمالي (بملايين الأطنان المترية)	ما يخص كل فرد من السكان (كغم)			
	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	٥٤,٣	٥٣,٧	٧,٣	٧,٠	٩,١	١٠,٧
الدول النامية	٥,٢	٥,٩	١,١	١,٤	١,٩	١,٥
الأقطار العربية	٠,٢	٠,٤	١,٣	١,٥	٢,٣	٢,٢

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٤).

١٩٨٧ . فقد بلغ متوسط استهلاك المواطن العربي في عام ١٩٧٠ حوالى ١٧,٨ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم (١,٣ كغم للمواطن العربي مقابل ٧,٣ كغم للفرد على المستوى العالمي) وبلغ في عام ١٩٧٥ حوالى ٢١,٤ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي (١,٥ كغم للمواطن العربي مقابل ٧ كغم متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم). ووصل في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥,٣ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم (٢,٣ كغم للعرب مقابل ٩,١ كغم للفرد على المستوى العالمي) ثم هبط في عام ١٩٨٧ إلى ٢٠,٦ بالمئة من متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي. ومع هذا ظل متوسط استهلاك المواطن العربي طوال هذه الفترة أعلى من متوسط استهلاك الفرد من مواطني الدول النامية، كما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٥)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ازدياد الاهتمام في هذه الفترة بتطوير العملية التعليمية والانتاج المعرفي في مجالات التربية والتعليم المختلفة في العديد من الأقطار العربية التي استقلت في عقد الستينيات وعقد السبعينيات وفي الأقطار العربية النفطية على وجه الخصوص، والطفرة التي شهدتها صحافة المجلات في الوطن العربي في هذه الفترة.

أما استهلاك ورق الصحف على المستويات القطرية فيشير الجدول رقم (٤ ـ ٦) إلى حقيقتين أساسيتين، الأولى إن بعض الأقطار العربية يتزايد استهلاكها من ورق الصحف على نحو مطرد، وأغلبها أقطار نفطية، ومعها الأردن (الجزائر وليبيا والعراق

وعمان والسعودية). أما الكويت فقد انخفض استهلاكها في عام ١٩٨٥ ثم عاود الارتفاع. والثانية أن بعض الأقطار العربية يتذبذب استهلاكها من ورق الصحف. والملاحظ على بيانات الجدول رقم (٤ - ٦) أن بعض الأقطار العربية قد انخفض استهلاكها من ورق الصحف في عام ١٩٨٥، ثم عاد إلى الارتفاع في عام ١٩٨٧، فإلى جانب الكويت، تسري هذه الملاحظة على كل من مصر والمغرب واليمن الجنوبية. وفي المقابل انخفض استهلاك بعض الأقطار العربية في عام ١٩٨٧ عمّا كان عليه في عام ١٩٨٥، كما يتضح من حالات السودان وتونس وسوريا. أما الصومال ولبنان فقد توالى استهلاكهما في الانخفاض في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧. وبالطبع لا تدل الأرقام الخاصة بلبنان في الجدول السابق على حجم استهلاكه الفعلي من ورق الصحف نظراً لهجرة عدد كبير من الصحف اللبنانية إلى خارج لبنان كما سيأتي بيانه.

ويوضح الجدول رقم (٤ - ٨) ترتيب الأقطار العربية بالنسبة إلى استهلاكها من ورق الصحف في ضوء متوسط استهلاكها في الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧، وبناء على عدد السنوات التي توافرت عنها بيانات في الجدول رقم (٤ - ٦). وكما يوضح الجدول احتلت مصر المرتبة الأولى وبفارق كبير عن الكويت في المرتبة الثانية، ويكاد أن يقترب هذا الفارق من ثلاثة أضعاف استهلاك الكويت؛ وذلك نتيجة كثرة عدد الصحف المصرية وسعة انتشارها (عدد النسخ المطبوعة) وكثرة عدد صفحاتها (شمول الفن الصحفي). وقد احتلت أربعة أقطار عربية نفطية المراتب من الثانية إلى الخامسة هي الكويت والعراق والسعودية والجزائر. أما أقل الأقطار العربية استهلاكاً لورق الصحف فهي عُمان واليمن الديمقراطية والصومال على التوالي.

أما بالنسبة إلى استهلاك كل ١٠٠٠ من السكان على المستويات القطرية من ورق الصحف، فيوضح الجدول رقم (٤ - ٧) حقائق عدة **الأولى** أن بعض الأقطار العربية يتزايد فيها متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ من السكان (الجزائر والعراق وعُمان). **والثانية**: أن السودان يتذبذب متوسط استهلاك مواطنيه من ورق الصحف على نحو واضح. **والثالثة**: أن بعض الأقطار العربية يتوالى انخفاض متوسط استهلاك مواطنيه كما هو الحال بالنسبة إلى الصومال. ويندرج لبنان في هذه الفئة في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ نتيجة لهجرة الصحافة اللبنانية. والرابعة أن بعض الأقطار العربية انخفض متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ فرد من مواطنيها في عام ١٩٨٥ وارتفع في عام ١٩٨٧ (مصر والكويت والمغرب). والخامسة: أن ثمة فئة أخيرة من الأقطار العربية انخفض متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ من مواطنيها في عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٥ (ليبيا وتونس واليمن الديمقراطية والأردن والسعودية وسوريا).

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٨) إلى أن الكويت كانت أكثر الأقطار العربية من حيث متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ من مواطنيها من ورق الصحف. وذلك راجع علاوة على انخفاض عدد السكان إلى كثرة عدد الصحف اليومية قياساً بعدد السكان، وإلى انتشار الصحف الكويتية في بقية أقطار الخليج العربي. ويأتي لبنان بعد الكويت. ومع هذا فالمتوسط الوارد في الجدول لا يعبّر عن الواقع الفعلي لأن عدداً كبيراً من الصحف اللبنانية المهاجرة تطبع خارج لبنان، وبالتالي لا يحتسب استهلاكها من الورق في متوسط استهلاك أفراد الشعب اللبناني. أما أقل الأقطار العربية من حيث متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ من السكان من ورق الصحف فهي الصومال.

وبالنسبة إلى استهلاك الأنواع الأخرى من ورق الطباعة وورق الكتابة على المستويات القطرية، فيوضح الجدول رقم (٤ ـ ٦) أن ثمة بعض الأقطار العربية التي يطّرد استهلاكها من هذه الأنواع من الورق، وبنسب مختلفة. وتشمل هذه الفئة دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) وبعض أقطار الخليج النفطية (البحرين وقطر والسعودية) إلى جانب الأردن. أما بقية الأقطار العربية فيتسم استهلاكها من هذه الأنواع من الورق بالتذبذب وعدم الاستقرار. ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٨) أن مصر كانت أكثر الأقطار العربية من حيث متوسط استهلاكها خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٧ الذي بلغ ١١٠٦٢٠ طن متري في المتوسط في العام، وان متوسط استهلاكها يفوق كثيراً إجمالي متوسط استهلاك الأقطار الثلاثة التي تليها في الترتيب (الجزائر والسعودية ولبنان). ويوضح الجدول ذاته أن البحرين واليمن الديمقراطية والصومال على التوالي كانت أقل الأقطار العربية استهلاكاً لهذه الأنواع من الورق.

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٧) إلى عدم ثبات أو اطّراد استهلاك الأقطار العربية من هذه الأنواع من الورق، وإلى تذبذب هذا الاستهلاك صعوداً أو هبوطاً خلال هذه الفترة. وكانت الكويت أكثر الأقطار العربية من حيث متوسط استهلاك كل ١٠٠٠ من السكان من هذه الأنواع من الورق خلال هذه الفترة، يليها قطر ثم لبنان فالبحرين فعُمان، في حين كانت الصومال واليمن الديمقراطية والسودان على التوالي هي أقل الأقطار العربية استهلاكاً. ومع هذا فتنبغي الإشارة إلى أن حصة كل ١٠٠٠ فرد من استهلاك هذه الأنواع من الورق لا يعبّر عن الواقع الفعلي، بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية، حيث تصدّر هذه الأقطار نسبة كبيرة من انتاجها من المجلات والمواد الثقافية والمعرفية المطبوعة إلى الأقطار العربية الأخرى. وقد تفوق هذه النسبة كثيراً جداً على النسبة التي تستهلكها هذه الأقطار محلياً. ويمكن أن نضرب أمثلة على ذلك بمجلة «**العربي**» الكويتية، وسلسلة «**عالم المعرفة**» الكويتية، ومجلة «**الدوحة**» التي كانت

جدول رقم (٤ ـ ٦)

استهلاك الأقطار العربية من ورق الصحف وورق الطباعة الأخرى وورق الكتابة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)

الاستهلاك / القطر	استهلاك ورق الصحف (بالطن المتري)					استهلاك الأنواع الأخرى من ورق الطباعة وورق الكتابة (بالطن المتري)				
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
الأردن	٦٠٠	٧٠٠	٢٦٠٠	٨٤٠٠	٨٩٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٧١٠٠	٧٧٠٠	٨٨٠٠
البحرين	...	...	...	...	...	٤٠٠	١٥٠٠	١٧٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
تونس	...	٢٩٠٠	٥٥٠٠	٩٩٠٠	٩٣٠٠	...	١١٢٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٧٠٠	٢٦٣٠٠
الجزائر	٦٢٠٠	٨٩٠٠	١٢٠٠٠	١٥٦٠٠	١٥٦٠٠	٤٢٠٠	٢٥٢٠٠	٢٩٢٠٠	٥٦٥٠٠	٦٦٥٠٠
السعودية	٥٠٠	٢٣٠٠	١٣٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٦٧٠٠	١٢٢٠٠	٤٥٢٠٠	٥١٢٠٠	٥١٢٠٠
السودان	٢٧٠٠	٣٤٠٠	١٥٠٠	٥٠٠٠	٢٣٠٠	٣٧٠٠	٥٠٠٠	٧٢٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
سوريا	١٥٠٠	٩٠٠	٣٧٠٠	٥٦٠٠	٤٦٠٠	٧٢٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٤٥٠٠	٢٤٥٠٠
الصومال	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٠٠	١٠٠	١٠٠
العراق	٣١٠٠	٤٩٠٠	١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	١١١٠٠	١٣٦٠٠	١٠٥٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠
عُمان	...	...	...	٧٠٠	١٠٠٠	...	...	...	٥٩٠٠	٤٩٠٠
قطر	...	...	...	...	...	٦٠٠	١٤٠٠	٣٤٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
الكويت	...	٤٨٠٠	١٩٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٤٠٠	١٠٨٠٠	٢٢٧٠٠	١٤٨٠٠	١٤٨٠٠
لبنان	٥١٠٠	٦٣٠٠	٧٠٠٠	٤٧٠٠	٣٩٠٠	٢٣٥٠٠	٢٥٤٠٠	٣٣٢٠٠	٢٠٩٠٠	٢١٠٠٠
ليبيا	٨٠٠	١٠٠	٨٠٠	٢٠٠٠	١٤٠٠	٢٠٠٠	٨٧٠٠	٣٥٠٠	٧٤٠٠	٧٤٠٠
مصر	٣٢٩٠٠	٤٠٢٠٠	٦٧٠٠٠	٣٥٣٠٠	٤٢٨٠٠	٤٥٠٠٠	٥٨٠٠٠	١١٩٦٠٠	١٨١٠٠٠	١٤٩٥٠٠
المغرب	٣١٠٠	٢٨٠٠	٥٤٠٠	٤٨٠٠	٧٢٠٠	١٢٠٠٠	١٧٨٠٠	٢٨٢٠٠	٢٨٠٠٠	٢٩٠٠٠
اليمن الديمقراطية	...	١٠٠	٥٠٠	...	٣٠٠	٤٠٠	١٨٠٠	١٠٠٠	...	٣٠٠

(...) لا تتوافر بيانات. ولم تتضمن الجداول الاحصائية لليونسكو بيانات عن بقية الأقطار العربية.

المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (٧ ـ ١٩).

تصدر في قطر. وعلى هذا تستهلك هذه الأقطار المستوردة لهذا الناتج الإعلامي والمعرفي والثقافي نسبة كبيرة من الورق المنسوب إلى الدول المصدرة لهذا الناتج. وتصدق هذه الملحوظة أيضاً على لبنان باعتباره مصدراً رئيسياً للمجلات والثقافة على المستوى القومي العربي، وبنسبة أقل على مصر كمصدر للناتج المعرفي والثقافي. وعلاوة على ما سبق يلجأ كثير من الناشرين العرب إلى طبع إنتاجهم المعرفي والثقافي في لبنان لجودة الإنتاج الطباعي في هذا القطر العربي وانخفاض تكلفته قياساً بالإنتاج المحلي في أقطارهم، ومن ثم ينسب إلى لبنان والمواطن اللبناني استهلاك كميات من الورق التي لم يستهلكها، وإنما يستهلكها بالفعل مواطنو أقطار عربية أخرى.

جدول رقم (٤ ـ ٧)

استهلاك كل ١٠٠٠ من السكان من ورق الصحف وورق الطباعة وورق الكتابة

(١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)

الاستهلاك / القطر	استهلاك كل ١٠٠٠ فرد من ورق الصحف (كلغ)					استهلاك كل ١٠٠٠ فرد من ورق الطباعة وورق الكتابة (كلغ)				
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
الأردن	٢٦١	٢٦٩	٨٨٩	٢٣٩٦	٢٣٤٦	٢١٧	٧٦٩	٢٤٢٩	٢١٩٦	٢٣١٩
البحرين	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٦٢٦	٥٥١٥	٤٩١٣	٤٨٨٤	٤٦٢٦
تونس	٠٠٠	٥١٧	٨٦٢	١٣٦٣	١٢٢٢	٠٠٠	١٩٩٦	٤٥٤٣	٤٢٢٨	٣٤٥٥
الجزائر	٤٥١	٥٥٦	٦٤٣	٧١٩	٦٧٥	٣٠٥٥	١٥٧٣	١٥٦٤	٢٦٠٤	٢٨٧٨
السعودية	٨٧	٣١٧	١٣٨٧	٢٤١٥	٢٢٤٠	١١٦٦	١٦٨٢	٤٨٢٣	٤٤١٦	٤٠٩٧
السودان	١٩٥	٢١٢	٨٠	٢٢٩	١٠٠	٢٦٧	٣١٢	٣٨٥	١٣٨	١٣٠
سوريا	٢٤٠	١٢١	٤٢٠	٥٣٥	٤٠٩	١١٥١	١٦١٣	٣٤٠٩	٢٣٤٣	٢١٧٩
الصومال	١٣٦	٧٢	٣٧	١٦	١٥	٢٧	٢٤	٢٤٣	١٦	١٥
العراق	٣٣١	٤٤٥	١٠٥٣	١٢٥٨	١٩٩٣	١١٨٦	١٢٣٤	٧٩٠	٢٢٦٤	٢١١٠
عُمان	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٦٤	٧٥٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٤٧٥٠	٣٦٩٥
قطر	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٤٠٥	٨١٨٧	١٤٨٤٧	١١٧٠٦	١٠٩٣٨
الكويت	٠٠٠	٤٧٦٢	١٣٨١٨	١٠٥٢٦	١٠٨٩٣	٨٥٩١	١٠٧١٤	١٦٥٠٩	٨٦٥٥	٨٠٦١
لبنان	٢٠٦٦	٢٢٧٧	٢٦٢١	١٧٦٢	١٤٠١	٩٥١٨	٩١٨٠	١٢٤٣٠	٧٨٣٤	٧٥٤٣
ليبيا	٤٠٣	٤١	٢٦٣	٥٢٨	٤٩٢	٧٠٥	٣٥٥٤	١١٥٠	١٩٥٥	١٨١٩
مصر	٩٩٥	١١٠٨	١٦١٤	٧٤٢	٨٥٥	١٣٦١	١٥٩٨	٢٨٨٠	٣٨٠٤	٢٩٨٧
المغرب	٢٠٢	١٦٢	٢٧٩	٢١٧	٣٠٩	٧٨٤	١٠٢٩	١٤٥٥	١٢٦٦	١٢٤٥
اليمن الديمقراطية	٠٠٠	٦٠	٢٦٩	٠٠٠	١٣٢	٢٦٧	١٠٨٧	٥٣٨	٠٠٠	١٣٢

المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه.

٢ ـ الكتاب

وعلى الرغم من قلة البيانات الكمية الحديثة المتاحة عن إنتاج الكتب في الوطن العربي، فإنها تشير بجلاء إلى تواضع إنتاج العرب من الكتب. وعلى الرغم من أن هذا الانتاج ظل يتصاعد تدريجياً من ٢,٢٠٠ عنوان في عام ١٩٥٥ إلى أن وصل إلى ٧٠٠٠ عنوان في عام ١٩٨٧، فإن نسبة الإنتاج العربي إلى الإنتاج العالمي كان في عام ١٩٥٥ حوالى ٠,٨ بالمئة فقط، ثم ارتفع إلى ١,١ بالمئة في عام ١٩٦٠، ثم هبط إلى ٠,٩ في عام ١٩٦٥. وظل هكذا إلى أن عاد كما كان ٠,٨ بالمئة في عام ١٩٨٧، كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٩). وبمعنى آخر كانت النسبة المئوية لإنتاج

جدول رقم (٤ ـ ٨)

ترتيب الأقطار العربية طبقاً لاستهلاكها من ورق الصحف والأنواع الأخرى من ورق الطباعة وورق الكتابة. وحصص كل ١٠٠٠ من السكان

استهلاك ورق الصحف			حصة كل ١٠٠٠ من السكان			استهلاك الأنواع الأخرى من الورق			حصة كل ١٠٠٠ من السكان		
الترتيب	القطر	المتوسط	الترتيب	القطر	المتوسط	الترتيب	القطر	المتوسط	الترتيب	القطر	المتوسط
١	مصر	٤٣٦٤٠	١	الكويت	٩٩٩٩,٨	١	مصر	١١٠٦٢٠	١	الكويت	١٠٥٠٦,٠
٢	الكويت	١٥٤٥٠	٢	لبنان	٢٠٢٥,٤	٢	الجزائر	٤٣٨٨٠	٢	قطر	١٠٢١٦,٦
٣	العراق	١٥٢٠٠	٣	السعودية	١٢٨٩,٢	٣	السعودية	٣٣٣٠٠	٣	لبنان	٩٣٠١,٠
٤	السعودية	١٤٣٦٠	٤	الأردن	١٢٣٢,٢	٤	لبنان	٢٤٨٠٠	٤	البحرين	٤٣١٢,٨
٥	الجزائر	١١٦٦٠	٥	مصر	١٠٦٢,٨	٥	تونس	٢٤٣٠٠	٥	عمان	٤٢٢٢,٥
٦	تونس	٦٩٠٠	٦	العراق	١٠١٦,٠	٦	المغرب	٢٣٠٠٠	٦	تونس	٣٥٥٥,٥
٧	لبنان	٥٤٠٠	٧	تونس	٩٩١,٠	٧	العراق	٢١٤٤٠	٧	السعودية	٣٢٣٦,٨
٨	المغرب	٤٦٦٠	٨	عمان	٦٥٩,٠	٨	سوريا	١٩٦٤٠	٨	مصر	٢٥٢٦,٠
٩	الأردن	٤٢٤٠	٩	الجزائر	٦٠٨,٨	٩	الكويت	١٣٩٠٠	٩	الجزائر	٢٣٣٤,٨
١٠	سوريا	٣٢٦٠	١٠	ليبيا	٣٤٥,٤	١٠	ليبيا	٥٦٨٠	١٠	سوريا	٢١٣٩,٠
١١	السودان	٢٩٨٠	١١	سوريا	٣٤٥,٠	١١	عُمان	٥٤٠٠	١١	ليبيا	١٨٣٦,٦
١٢	ليبيا	١١٤٠	١٢	المغرب	٢٣٣,٨	١٢	الأردن	٥٢٢٠	١٢	الأردن	١٥٨٦,٠
١٣	عُمان	٨٥٠	١٣	السودان	١٦٣,٢	١٣	السودان	٤٣٨٠	١٣	العراق	١٥١٦,٨
١٤	اليمن الديمقراطية	٣٠٠	١٤	اليمن الديمقراطية	١٥٣,٧	١٤	قطر	٢٤٨٠	١٤	المغرب	١١٥٥,٨
١٥	الصومال	٢٤٠	١٥	الصومال	٥٥,٢	١٥	البحرين	١٥٦٠	١٥	الصومال	٦٥٠
						١٦	اليمن الديمقراطية	٨٧٥	١٦	اليمن الديمقراطية	٥٠٦
						١٧	الصومال	٣٤٠	١٧	السودان	٢٤٦,٤

الملاحظات: ـ متوسط استهلاك الورق على مستوى الأقطار محسوباً بالطن المتري، أما حصة كل ١٠٠٠ من السكان فهي محسوبة بالكيلوغرام.
ـ تم حساب المتوسط بناء على عدد السنوات التي توافرت عنها بيانات في الجدولين رقمي (٤ ـ ٦) و (٤ ـ ٧).

جدول رقم (٤ ـ ٩)
عدد عناوين الكتب المنشورة: الاجمالي العالمي
وحصص الدول النامية والأقطار العربية
(١٩٥٥ ـ ١٩٨٧)

العوالم	إنتاج الكتب: عدد العناوين						
	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الاجمالي العالمي	٢٦٩,٠٠٠	٣٣٢,٠٠٠	٤٢٦,٠٠٠	٥٢١,٠٠٠	٥٧٢,٠٠٠	٧١٥,٠٠٠	٨٣٥,٠٠٠
الدول النامية	٤٤,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠
الوطن العربي	٢,٢٠٠	٣,٧٠٠	٤,٠٠٠	٤,٧٠٠	٤,٩٠٠	٦,٥٠٠	٧,٠٠٠
	عدد العناوين لكل مليون من السكان						
الاجمالي العالمي	١٣١	١٤٤	١٦٨	١٨٧	١٨٤	١٦١	١٦٦
الدول النامية	٣٨	٣٥	٤٠	٤١	٤٥	٤٤	٥٨
الوطن العربي	٢٧	٤٠	٣٨	٣٨	٣٥	٤٠	٣٥
	النسب المئوية للعوالم من إنتاج الكتب						
الاجمالي العالمي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الدول النامية	١٦,٤	١٤,٢	١٤,١	١٣,٤	١٥,٤	٢٠,٣	٢٦,٧
الوطن العربي	٠,٨	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨
	النسب المئوية لانتاج الكتب إلى عدد السكان						
الاجمالي العالمي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الدول النامية	٥٦,٠	٥٨,٤	٥٩,٥	٦١,٥	٦٣,١	٧٣,٨	٦٧,١
الأقطار العربية	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٣,٧	٤,٠

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ١).

العرب من عناوين الكتب إلى الإجمالي العالمي في عام ١٩٨٧ هي نسبتهم المئوية ذاتها في عام ١٩٥٥.

وتشير بيانات الجدول نفسه إلى أن كل مليون عربي كان يخصهم ٢٧ عنواناً في عام ١٩٥٥ في مقابل المتوسط العالمي ١٣١ لكل مليون شخص، وفي الوقت الذي كان متوسط ما يخص سكان الدول النامية ٣٨ عنواناً لكل مليون فرد. وإن هذا المتوسط ارتفع إلى ٤٠ عنواناً لكل مليون عربي في عام ١٩٦٠، ثم انخفض بعد ذلك

إلى ٣٨ عنواناً في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ثم انخفض إلى ٣٥ عنواناً في عام ١٩٧٥، ولم يعد إلى ما كان عليه في عام ١٩٦٠ سوى في عام ١٩٨٠، أي بعد عقدين من الزمن، وانخفض بعد ذلك إلى ٣٥ عنواناً في عام ١٩٨٧، في الوقت الذي ارتفع فيه المتوسط العالمي إلى ١٦٦ عنواناً لكل مليون فرد على المستوى، وفي الدول النامية إلى ٥٨ عنواناً لكل مليون فرد. ومن ناحية أخرى كانت النسبة المئوية لإنتاج الكتب إلى عدد السكان في الوطن العربي في عام ١٩٥٥ حوالى ٤,٠ بالمئة، وظلت هذه النسبة في الارتفاع الطفيف إلى أن وصلت إلى ٤,٦ بالمئة في عام ١٩٧٥، ثم هبطت إلى ٣,٧ بالمئة في عام ١٩٨٠، ووصلت إلى ٤,٠ بالمئة في عام ١٩٨٧، وهي النسبة المئوية ذاتها لعام ١٩٥٥.

أما البيانات التي تخص إنتاج الكتب على المستويات القطرية فهي تخص عدداً قليلاً من الأقطار العربية، وفي سنوات قليلة ومختلفة ولا تسمح بعقد مقارنات دقيقة[٣٥].

٣ ـ الإذاعة المسموعة

ظهرت الإذاعة المسموعة في الوطن العربي في فترات مختلفة وفي ظروف وأوضاع متباينة، ففي بعض الأقطار، ظهرت الإذاعة بمبادرات فردية من قبل بعض المهتمين بهندسة الراديو، وظهرت في بعض الأقطار على يد القوى الاستعمارية التي أوجدتها أساساً لتحقيق أهداف عسكرية أو استراتيجية، في حين لم تظهر في أقطار أخرى إلا غداة استقلالها.

وتعتبر الجزائر ومصر أولى الأقطار العربية التي عرفت الإذاعة المسموعة في حوالى عام ١٩٢٥، وظهرت في الحالتين على يد أفراد، وإن اختلفت بالطبع، ففي الأولى على يد مستوطنين فرنسيين، وتم بثّ إرسالها باللغة الفرنسية، وفي الثانية على يد مواطنين مصريين، وبثّت موادها باللغة العربية.

وفي عام ١٩٢٨ عرفت المغرب الإذاعة المسموعة على يد الاحتلال الفرنسي. وفي النصف الثاني من عقد الثلاثينيات توالى ظهورها في عدد من الأقطار العربية: في تونس عام ١٩٣٥، والعراق عام ١٩٣٦، ولبنان عام ١٩٣٨، وليبيا عام ١٩٣٩. ثم شهد عقد الأربعينيات انتشار الإذاعة المسموعة في عدد من الأقطار العربية، خدمة لأوضاع الحرب وتطوراتها، وتطورات الأوضاع الدولية ذاتها، حيث عرفت سوريا الإذاعة المسموعة عام ١٩٤١، والصومال عام ١٩٤٣، واليمن الشمالية عام ١٩٤٧، والسعودية عام ١٩٤٩. وبدأت تظهر في بقية أقطار شبه الجزيرة العربية مع بداية عقد

(٣٥) انظر على سبيل المثال: UNESCO, *Statistical Yearbook, 1989* (Paris: UNESCO, 1989), tables no. (7-5), (7-11) and (7-12).

الخمسينيات، في الكويت عام ١٩٥١، واليمن الديمقراطية ١٩٥٤، وموريتانيا في أقصى المغرب العربي عام ١٩٥٦، وقطر عام ١٩٦٨ والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩. وتعتبر عُمان التي عرفت الإذاعة عام ١٩٧٠، آخر الأقطار معرفة بها. وهكذا يتضح أن بعض الأقطار سبقت بعضها الآخر في معرفة هذه الوسيلة الاتصالية واستخدامها بحوالى أكثر من أربعة عقود ونصف، وهذه الفجوة الزمنية تمثّل تفاوتاً في كم ونوعية الخبرات والقدرات البشرية والفنية العربية المتاحة حالياً في مجال العمل الإذاعي على المستويات القطرية.

ويمكن القول إجمالاً ان وضعية الإذاعة المسموعة على المستوى القومي العربي هزيلة جداً من حيث عدد المرسلات الإذاعية وعدد أجهزة الاستقبال الإذاعي إذا قورنت بالإجمالي العالمي، ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ١٠) الذي يتناول تطور عدد المرسلات الإذاعية على المستوى العالمي وحصة الدول النامية والأقطار العربية منها أن حصة العرب مع هذه المرسلات كانت حوالى ١,٠ بالمئة من إجمالي عدد المرسلات على المستوى العالمي في أعوام ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٥، وان هذه النسبة ارتفعت إلى ١,٣ بالمئة في عام ١٩٨٠ ثم إلى ١,٧ بالمئة في عام ١٩٨٧. وكلها وكما سبق القول نسب هزيلة إذا قورنت بالإجمالي العالمي.

جدول رقم (٤ ـ ١٠)

عدد أجهزة المرسلات الإذاعية: الإجمالي العالمي وحصص الدول النامية والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

المرسلات / العوالم	اجمالي عدد المرسلات الإذاعية				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	١٦٤٠٠	٢٢١٠٠	٢٥٨٠٠	٢٨٤٨٠	٣٧٨٥٠
الدول النامية	٤٧٣٠	٥٩٠٠	٦٧٠٠	٧٤٨٠	١٢٠٠٠
الأقطار العربية	١٦٠	٢٢٠	٢٥٠	٣٦٠	٦٤٠
النسبة المئوية للعرب إلى العالم	٠,١	٠,١	٠,١	١,٣	١,٧
النسبة المئوية للعرب إلى الدول النامية	٣,٤	٣,٧	٣,٧	٤,٨	٥,٣

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٨).

ويوضح الجدول نفسه مدى تواضع عدد المرسلات الإذاعية على المستوى القومي العربي مقارنة بما لدى الدول النامية من مرسلات إذاعية، إذ بلغت نسبة

المرسلات العربية في عام ١٩٦٥ حوالى ٣,٤ بالمئة من إجمالي عدد المرسلات الإذاعية في الدول النامية، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣,٧ بالمئة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥، وارتفعت بعد ذلك إلى ٤,٨ بالمئة في عام ١٩٨٠، وبلغت في عام ١٩٨٧ حوالى ٥,٣ بالمئة. ولكنها ما زالت تعتبر نسبة متواضعة جداً إذا قيست بإجمالي ما لدى الدول النامية، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن معظم الأقطار العربية تسعى إلى بسط سيادتها الاتصالية على كل ترابها الوطني، وحيث تعتبر الإذاعة المسموعة هي الوسيلة الأساسية لذلك.

أما على المستويات القطرية، فيعطي الجدول رقم (٤ ـ ١١) مؤشرات عدة هامة، أولها أنه يوجد تفاوت كبير بين الأقطار العربية من حيث عدد مرسلاتها الإذاعية وقوتها، وثانيها: أن ثمة اعتماد على المرسلات ذات الترددات المتوسطة والعالية، وبنسبة أقل على المرسلات ذات الترددات العالية جداً. وثالثها ومع عدم توافر بيانات عن مصر، تأتي السعودية في المرتبة الأولى، تليها الجزائر، فالعراق، ثم المغرب، فليبيا من حيث عدد المرسلات الإذاعية ذات الترددات المتوسطة. أما من حيث قوة هذه المرسلات، فتأتي السعودية في المرتبة الأولى تليها العراق، ثم الإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة إلى المرسلات الإذاعية ذات الترددات العالية وقوتها فتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، تليها العراق، ثم الكويت. وأخيراً يأتي لبنان في المرتبة الأولى من حيث عدد المرسلات ذات الترددات العالية جداً، تليه السعودية فسوريا.

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ١٢) إلى مدى تواضع حصة العرب من إجمالي عدد أجهزة الراديو على المستوى العالمي، إذ لم تتجاوز نسبتهم ١,٠ بالمئة من الإجمالي العالمي في منتصف عقد الستينيات، على الرغم من أن الراديو كان آنذاك وسيلة الاتصال الأساسية بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية التي لم يكن قد دخلها التليفزيون بعد، وفي ظل ارتفاع معدلات الأمية. ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع التدريجي إلى أن وصلت في عام ١٩٨٧ إلى ٢,٧ بالمئة من الإجمالي العالمي. ومع ذلك ما تزال هذه النسبة هزيلة إلى حد كبير. أما بالنسبة إلى حصة العرب من إجمالي عدد أجهزة الراديو في الدول النامية فهي متواضعة أيضاً. والملاحظ على بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١١) أن حصة العرب وصلت إلى حوالى ٨,٠ بالمئة من إجمالي عدد أجهزة الراديو في الدول النامية في عام ١٩٦٥ وان هذه النسبة ظلت ترتفع تدريجياً إلى أن وصلت في عام ١٩٨٠ إلى ٩,١ بالمئة ثم هبطت في عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٧,٦ بالمئة فقط، أي إلى ما دون حصتهم في عام ١٩٦٥. وقد يكون سبب هذا الانخفاض هو شيوع أجهزة التسجيل المتضمنة أجهزة راديو أكثر من انتشار أجهزة الراديو المستقلة.

جدول رقم (٤ ـ ١١)
عدد المرسلات الإذاعية على المستويات القطرية والمستخدمة في البث الإذاعي الداخلي إلى الجمهور العام (١٩٨٧)

بيانات المرسلات / الأقطار	الملكية	الترددات الإذاعية							
		منخفضة		متوسطة		عالية		عالية جداً	
		عدد المرسلات	قوة المرسلات	عدد المرسلات	قوة المرسلات	عدد المرسلات	قوة المرسلات	عدد المرسلات	قوة المرسلات
الأردن	حكومية	-	-	٤	٢٢٢٠	٤	٤٠٠	٧	٣٣
الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	-	-	١٣	٤٣٤٠	٣٢	٢١٠٠	٥	٤
	حكومية	-	-	١٢	٤٣٢٠	٣٢	٢١٠٠	٤	٢
	تجارية	-	-	١	٢٠	-	-	١	٢
البحرين	حكومية	-	-	٢	١٠١	-	-	٣	٣
تونس	حكومية	-	-	٧	٢٤٦١	٦	٦٠٠	٨	٢٥٢
الجزائر	حكومية	٣	٥٥٠٠	٢٢	٢٩٦٠	١٠	٨٠٠	...	...
جيبوتي	حكومية	-	-	٢	٢٠	١	٢٠	١٠	٦٠٠
السعودية	حكومية	-	-	٤٣	١٣٥٣١	-	-	٢٢	٣٦١
السودان	حكومية	-	-	١١	٢٠٣٢	٢	...	١	صفر
سوريا	حكومية	-	-	١٠	٢٣٠٠	٤	٢٠٠٠	١٥	١٥٠
الصومال	حكومية	-	-	٢	٤٥٠	٢	١٠٠	-	-
العراق	حكومية	-	-	١٦	١٣١٤٠	١٦	٨٠٠٠	٧	...
عُمان	حكومية	-	-	٢	٣٠٠	٦	٣٠٠	٧	صفر
قطر	حكومية	-	-	٩	١٧٥١	١	٢٥٠	٦	١٠٠
الكويت	حكومية	-	-	٣	٣٢٥٠	١٣	٤٧٥٠	٤	٢٩
لبنان	الإجمالي	-	-	١٢	...	٤	...	٣٩	...
	حكومية	-	-	١٢	...	٤	...	٩	...
	تجارية	-	-	-	-	-	-	٣٠	...
ليبيا	حكومية	-	-	١٧	٢٠٥١	١١	...	٣	٤
المغرب	حكومية	١	٨٠٠	٢١	٣١٩٠	٣	٤٠٠	٦	٢١٨
موريتانيا	حكومية	-	-	١	٢٠	٣	٣٠٠	-	-
اليمن الديمقراطية	حكومية	-	-	٣	١١٥١	١	١٠٠	-	-
اليمن العربية	حكومية	-	-	٤	٦٧٠	٤	٤٢٠	-	-

ملاحظة: لم تتوافر بيانات عن مصر، وبيانات سوريا تخص عام ١٩٨٥.

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (١٠ ـ ١).

جدول رقم (٤ ـ ١٢)
عدد أجهزة الراديو وعدد الأجهزة التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان الاجمالي العالمي وحصص الدول النامية والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

عدد أجهزة الراديو / العوالم	عدد أجهزة الراديو (بالملايين)					عدد أجهزة الراديو التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الاجمالي العالمي	٥٧٣	٧٤٤	١٠٣٢	١٢٩٣	١٨٦٠	١٧٠	٢٠٤	٢٥٥	٢٩٢	٣٧٠
الدول النامية	٧٥	١١٢	١٩١	٣٠٧	٦٥٥	٣٢٠	٤٣	٦٦	٩٤	١٧١
الأقطار العربية	٦	١٠	١٧	٢٨	٥٠	٥٦	٨١	١٢١	١٧٢	٢٤٨
النسبة المئوية للعرب من الإجمالي العالمي	١,٠	١,٣	١,٦	٢,٢	٢,٧	٣٣,٠	٣٩,٧	٤٧,٥	٥٨,٩	٦٧,٠
النسبة المئوية للعرب من إجمالي الدول النامية	٨,٠	٨,٩	٨,٩	٩,١	٧,٦	١٧٥	١٨٨,٤	١٨٣,٣	١٨٣,٠	١٤٥,٠

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٩).

ومع ذلك تعطي مقارنة متوسط حصة كل ١٠٠٠ من العرب من أجهزة الراديو بالمتوسط العالمي مؤشرات مختلفة، إذ كانت هذه الحصة في عام ١٩٦٥ حوالى ثلث متوسط حصة كل ١٠٠٠ فرد على المستوى العالمي، وظل هذا المتوسط في التصاعد إلى أن بلغ في عام ١٩٨٧ حوالى ثلثي متوسط حصة كل ١٠٠٠ فرد على المستوى العالمي. ومن الناحية الأخرى، وكما تشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١٢) يفوق نصيب كل ١٠٠٠ عربي من أجهزة الراديو مثيله بالنسبة إلى كل مواطن في الدول النامية طوال الفترة التي تغطيها بيانات الجدول السابق.

ويقدم الجدول رقم (٤ ـ ١٣) بيانات عن تطور عدد أجهزة الراديو على المستويات القطرية من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٧. ويتضح من هذه البيانات أن مصر طوال هذه الفترة كانت أكثر الأقطار العربية حيازة لأجهزة الراديو، وبفارق كبير عن الأقطار التي تليها، وان أقلها كانت جيبوتي. كما توضح بيانات الجدول ذاته أن لبنان كان أكثر الأقطار العربية من حيث عدد الأجهزة التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان، في حين كانت اليمن الشمالية في المرتبة الدنيا.

جدول رقم (٤ ـ ١٣)

تطور عدد أجهزة الراديو في الأقطار العربية وعدد الأجهزة التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

بيانات أجهزة الراديو / القطر		عدد أجهزة الراديو المستخدمة و/أو المرخص بها (بالآلاف)					عدد أجهزة الراديو المستخدمة و/أو المرخص بها (لكل ١٠٠٠ من السكان)				
		١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الأردن	ت	٢٦٩	٣٧٠	٤٥٠	٥٣٧	٩٠٠	١٣٧	١٦١	١٧٣	١٨٣	٢٣٧
الامارات العربية المتحدة	ت	...	...	٥٢	٢٤٠	٤٥٠	...	...	١٠٣	٢٣٦	٣١٩
البحرين	ت	...	٥٦	٨٥	١٢٥	٢٣٥	...	٢٥٦	٣١٣	٣٦١	٥١٨
تونس	ت	...	٣٨٨	٨٠٨	١٠٠٠	١٣٠٠٠	...	٧٦	١٤٤	١٥٧	١٧١
	م	...	...	٢٨٨	...	...	...	...	٥١	...	...
الجزائر	ت	...	...	٣٠٠٠	٣٧٠٠	٥٢٥٠	...	...	١٨٧	١٩٨	٢٢٧
	م	٤٨٠	٨٧٠	-	-	-	٤٠	٦٠	-	-	-
جيبوتي	ت	...	...	١٣	٢١	٣٣	...	...	٥٤	٦٩	٨٩
السعودية	ت	...	...	٩٥٠	٢٥٠٠	٣٤٠٠	...	...	١٣١	٢٦٧	٢٧٢
السودان	ت	...	...	١١٥٠	٣٥٠٠	٥٣٠٠	...	...	٧٢	١٨٧	٢٢٩
سوريا	ت	...	١١٧٠	...	١٧٠٠	٢٦٠٠	...	١٨٧	...	١٩٣	٢٣١
الصومال	ت	٣٥	٥٠	٦٨	١١٢	٢٦٠	١١	١٤	١٦	٢١	٣٨
العراق	ت	٧٩٣	١٠٢٦	١٢٥٢	٢١٠٠	٣٤٠٠	٩٩	١١٠	١١٤	١٥٨	١٩٩
عُمان	ت	...	...	١٥	٣٠٠	٨٦٠	...	...	٢٠	٣٠٥	٦٤٩
قطر	ت	...	٢٥	...	١٠٠	١٦٥	...	٢٢٥	...	٤٣٧	٥١٦
الكويت	ت	...	١٠٥	...	٣٦٠	٦٠٠	...	١٤١	...	٢٦٢	٣٢٧
لبنان	ت	...	٦٠٠	١٣٢١	٢٠٠٠	٢١٥٠	...	٢٤٣	٤٧٧	٧٤٩	٧٧٢
ليبيا	ت	٥٠	٨٥	١١٠	٢٠٠	٩٠٠	٣١	٤٣	٤٥	٦٦	٢٢١
مصر	ت	٢٧٠٠	٤٤٠٠	٥١٢٠	٦٠٠٠	١٥٥٠٠	٩٢	١٣٣	١٤١	١٤٥	٣١٠
المغرب	ت	٧٠٠	٩٣٥	١٤٠٠	٣٠٠٠	٤٨٠٠	٥٣	٦١	٨١	١٥٥	٢٠٦
موريتانيا	ت	...	٥٥	٨٢	١٥٠	٢٦٠	...	٤٥	٦٠	٩٧	١٣٩
اليمن الديمقراطية	ت	...	...	٩٦	١١٨	٣٥٠	...	...	٥٨	٦٣	١٥٤
اليمن العربية	ت	...	...	٨٧	١١٠	٢٥٠	...	...	١٦	١٨	٣٤

ملاحظات: ت = بيانات تقديرية. م = عدد الأجهزة المرخص بها.

المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (١٠ ـ ٢).

٤ ـ الاذاعة المرئية

دخل التليفزيون الجزائر والعراق في عام ١٩٥٦، ولبنان في عام ١٩٥٩، ومصر وسوريا في عام ١٩٦٠، والكويت والمغرب والسودان في عام ١٩٦٢، واليمن الديمقراطية في عام ١٩٦٤، والسعودية عام ١٩٦٥، وتونس عام ١٩٦٦، والأردن عام ١٩٦٨، والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) عام ١٩٦٩، وقطر عام ١٩٧٠، والبحرين عام ١٩٧٣، وعُمان عام ١٩٧٤، واليمن الشمالية عام ١٩٧٥. وحتى عام ١٩٨٢ لم يكن يوجد بثّ تليفزيوني في كل من الصومال وجيبوتي، في حين كانت موريتانيا تجري تجارب البث التليفزيوني.

والملاحظ أن ثمة اختلافاً بين بعض الباحثين حول بداية الإرسال التليفزيوني في بعض الأقطار العربية، وذلك راجع إلى إغفال بعضهم لتجارب البث التجريبي والتجاري الذي يسبق الإرسال المنتظم. وعموماً، فالملاحظ أن بعض الأقطار العربية قد عرفت البث التليفزيوني قبل استقلالها الذي أدخلته وأدارته اليد المستعمرة لإشباع احتياجات رعاياها المستوطنين، وترويض القيم الثقافية للمواطنين.

ويمكن القول من المنظور القومي ان قدرات البث الإذاعي العربي، على الرغم من تواضعه، يعد أفضل من قدرات البث التليفزيوني. فكما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ١٤) لم يصل عدد أجهزة البث التليفزيوني على المستوى القومي في عام ١٩٦٥ إلى ١,٠ بالمئة من الإجمالي العالمي، فقد كانت حصة العرب حوالى ٠,٩ بالمئة من إجمالي عدد أجهزة البث التليفزيوني على مستوى العالم في عام ١٩٦٥، ثم هبطت هذه النسبة إلى ٠,٧ بالمئة في عام ١٩٧٠، وقد يمكن تبرير ذلك بأن عدداً من الأقطار العربية لم يدخلها البث التليفزيوني في عقد السبعينيات. ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٠,٦ بالمئة عام ١٩٧٥ من الإجمالي العالمي على الرغم من ازدياد عدد أجهزة البث في الوطن العربي. وارتفعت قليلاً إلى ٠,٨ بالمئة في عام ١٩٨٠ ثم هبطت إلى ٠,٧ بالمئة في عام ١٩٨٧ على الرغم من أن عدد أجهزة البث تضاعف في هذا العام عن مثيله في عام ١٩٨٠ (٦١٠ في عام ١٩٨٧ في مقابل ٣١٠ في عام ١٩٨٠).

ويصدق الأمر إلى حد ما عند مقارنة عدد أجهزة البث التليفزيوني في الوطن العربي بإجمالي عددها في الدول النامية. فعلى الرغم من اطّراد ازدياد عدد أجهزة البث التليفزيوني في الوطن العربي طوال الفترة التي تغطيها بيانات الجدول، بلغت نسبة ما لدى العرب في عام ١٩٦٥ حوالى ١٦,٧ بالمئة من إجمالي ما لدى الدول النامية، مع ملاحظة أن عدداً كبيراً من الدول النامية لم يكن قد استقل، ومع أخذ ارتفاع تكلفة البث التليفزيوني في الاعتبار بالنسبة إلى عدد كبير من الدول النامية. ثم هبطت هذه النسبة إلى ١٥,٠ بالمئة في عام ١٩٧٠ ثم إلى ١٢,٧ بالمئة في عام

١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ١٥,٥ بالمئة عام ١٩٨٠، وعادت إلى هبوط فبلغت ٤,٤ بالمئة في عام ١٩٨٧، على الرغم من هبوط ما لدى الدول النامية في عام ١٩٨٧ عن مثيله في عام ١٩٨٠، وارتفاع ما لدى العرب إلى الضعف تقريباً في الفترة نفسها.

أما بالنسبة إلى عدد أجهزة التليفزيون على المستوى القومي العربي، فيلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١٥) أنه على الرغم من ارتفاع عدد أجهزة التليفزيون في الوطن العربي من ٠,٩ مليون جهاز في عام ١٩٦٥ إلى ١٨ مليون جهاز في عام ١٩٨٧، فإن نسبة ما لدى العرب إلى الإجمالي العالمي ظلت طوال هذه الفترة نسبة هزيلة، إذ كانت في عام ١٩٦٥ حوالى ٠,٥ بالمئة وظلت ترتفع تدريجياً إلى أن بلغت ٢,٤ بالمئة في عام ١٩٨٧. ويتضح من بيانات الجدول نفسه أن إجمالي ما لدى الأقطار العربية مقارنة بإجمالي ما لدى الدول النامية لم يتجاوز في عام ١٩٦٥ نسبة ٨,٢ بالمئة، وأن هذه النسبة ظلت توالي ارتفاعها التدريجي حتى وصلت في عام ١٩٨٧ إلى ١١,٤ بالمئة وهي في كل الأحوال نسبة متواضعة.

ومع ذلك فإن مقارنة ما يخص كل ١٠٠٠ مواطن عربي من أجهزة التليفزيون بالمتوسط العالمي يعطي نتائج مخالفة إلى حد ما. فكما يشير الجدول رقم (٤ ـ ١٥) كان متوسط ما يخص كل ١٠٠٠ عربي من أجهزة التليفزيون حوالى ١٤,٧ بالمئة من متوسط ما يخص كل ١٠٠٠ فرد على المستوى العالمي في عام ١٩٦٥، وان هذه النسبة ظلت ترتفع إلى أن بلغت ٥٩,٢ بالمئة في عام ١٩٨٧. أما مقارنة متوسط ما يخص كل ١٠٠٠ مواطن عربي بما يخص كل ١٠٠٠ فرد من سكان الدول النامية فتدل بيانات الجدول نفسه على أن العرب كانوا أفضل بكثير من أبناء الدول النامية إذ كان متوسط ما يخص كل ١٠٠٠ مواطن عربي من أجهزة التليفزيون يعادل في عام ١٩٦٥ حوالى ١٧٨,٤ بالمئة بالنسبة إلى نصيب كل ١٠٠٠ من أبناء الدول النامية، وإن هذه النسبة انخفضت في عام ١٩٧٠ ثم عادت إلى الارتفاع إلى أن وصلت في عام ١٩٨٧ إلى ٢١٢,٢ بالمئة.

أما على المستويات القطرية، فتشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١٦) إلى أن السعودية كانت في عام ١٩٨٧ أكثر الأقطار العربية من حيث عدد مرسلات البث التليفزيوني، وأن المغرب كانت في المرتبة الثانية من حيث ما كان لديها في عام ١٩٨٥، تليها عُمان ثم سوريا فمصر في المرتبة الخامسة. أما من حيث قوة المرسلات التليفزيونية فكانت تونس في المرتبة الأولى، تليها مصر ثم السعودية في المرتبة الثالثة والإمارات العربية في المرتبة الرابعة، والجزائر في المرتبة الخامسة. وتشير بيانات الجدول بوضوح إلى مدى تفاوت قدرات البث التليفزيوني بين الأقطار العربية، وإلى أن بعض الأقطار العربية ما تزال عاجزة عن تغطية ترابها الوطني ببثها التليفزيوني.

جدول (٤ ـ ١٤)
عدد أجهزة البث التليفزيوني: الإجمالي العالمي وحصص الدول النامية والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

تطور عدد أجهزة البث / العوالم	عدد أجهزة البث التليفزيوني (المنتظمة التشغيل)				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	٨٥٥٠٠	١٧٧٠٠	٢٩٠٠٠	٣٨٨٠٠	٨٧٨١٠
الدول النامية	٤٥٠	٨٠٠	١٤٢٠	٢٠٠٠	١٣٨١٠
الأقطار العربية	٧٥	١٢٠	١٨٠	٣١٠	٦١٠
النسبة المئوية للوطن العربي إلى الإجمالي العالمي	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٠,٧
النسبة المئوية للوطن العربي إلى إجمالي الدول النامية	١٦,٧	١٥,٠	١٢,٧	١٥,٥	٤,٤

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ١٠).

جدول رقم (٤ ـ ١٥)
عدد أجهزة التليفزيون: الإجمالي العالمي وحصص الدول النامية والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

تطور عدد أجهزة التليفزيون / العوالم	عدد أجهزة التليفزيون (بالملايين)					عدد الأجهزة التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	١٩٢	٢٩٠	٤١٤	٥٤٧	٧٣٦	٥٧	٧٩	١٠٢	١٢٣	١٤٧
الدول النامية	١١	٢٣	٤١	٧٦	١٥٨	٤,٧	٩	١٤	٢٣	٤١
الأقطار العربية	٠,٩	١,٩	٣,٤	٩,٧	١٨	٨,٤	١٥	٢٤	٦٠	٨٧
النسبة المئوية للعرب من الإجمالي العالمي	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,٨	٢,٤	١٤,٧	١٩,٠	٢٣,٥	٤٨,٨	٥٩,٢
النسبة المئوية للعرب من إجمالي الدول النامية	٨,٢	٨,٣	٨,٣	١٢,٨	١١,٤	١٧٨,٧	١٦٦,٧	١٧١,٤	٢٦٠,٨	٢١٢,٢

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ١١).

جدول رقم (٤ ـ ١٦)
عدد مرسلات البث التليفزيوني وقوتها في أقطار الوطن العربي
(١٩٨٧)

عدد المرسلات وقوتها / الأقطار	الإجمالي	
	عدد المرسلات	قوة المرسلات
الأردن	٨	١٢٣٤
الامارات العربية المتحدة	١٩	٤٠٠٧
البحرين	٢	١٧٥
تونس	١٩	٨٩٣٨
الجزائر	١٨	١٣١٩
جيبوتي	٧	٠,٦
السعودية	١٢٥	٤١٤٨
سوريا	٥٢	١٩٦٠
الصومال	١	١
عُمان	٥٧	٩٥١
قطر	٤	١٠٠
الكويت	٦	٣١٥
لبنان	٢٣	٣٠٨
ليبيا	١٣	١٠٠
مصر	٥١	٦٢١٢
المغرب	٧٧	١٧١٨
موريتانيا	٢	٢
اليمن الديمقراطية	٥	١,٤
اليمن العربية	٢٦	٣٢

ملاحظات: لم يتضمن الجدول بيانات عن السودان، وبيانات المغرب تخص عام ١٩٨٥، ويعبر عن قوة المرسلات بوحدة «قشف» (الحد الأقصى للقوة الإشعاعية الفعلية) (Maximum ERP)
المصدر: احتسبت هذه البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (١٠ ـ ٣).

ويقدم الجدول رقم (٤ ـ ١٧) بيانات تفصيلية عن تطور عدد أجهزة التليفزيون في الأقطار العربية من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٧. ويتضح من الجدول أنه في عام ١٩٨٧ كانت مصر في المرتبة الأولى من حيث عدد أجهزة التليفزيون، تليها السعودية فالجزائر ثم المغرب، في حين كانت السودان في المرتبة الخامسة. وكانت موريتانيا أقل الأقطار العربية. أما ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان من أجهزة التليفزيون فيوضح الجدول نفسه أن أقطار الخليج العربي النفطية احتلت خمساً من المراتب الست الأولى، وهي على التوالي عُمان فقطر فالبحرين، (ولبنان في المرتبة الرابعة)، ثم السعودية

جدول رقم (٤ - ١٧)
عدد أجهزة التليفزيون في الأقطار العربية، وما يخص كل ١٠٠٠ من السكان (١٩٦٥ - ١٩٨٧)

عدد أجهزة التليفزيون / القطر	عدد أجهزة التليفزيون المستخدمة و/ أو المرخص بها (بالآلاف)					عدد أجهزة التليفزيون المستخدمة و/أو المرخص بها لكل ١٠٠٠ من السكان				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الأردن	-	٤٦	١٢٠	١٧١	٢٦٠	-	٢٠	٤٦	٥٩	٦٩
الامارات العربية المتحدة	-	-	٢٥	٩٣	١٥٠	-	-	٥٠	٩٢	١٠٦
البحرين	...	١٣	٣٠	٩٠	١٨١	...	٥٩	١١٠	٢٦٠	٣٩٩
تونس	...	٧٢	١٩١	٣٠٠	٥٢٠	...	١٤	٣٤	٤٧	٦٨
الجزائر	...	...	٥٠٠	٩٧٥	١٦٠٧	...	...	٣١	٥٢	٧٠
جيبوتي	...	١	٣	٥	١٨	...	٦	١٣	١٧	٤٨
السعودية	...	...	...	٢١٠٠	٣٣٥٠	...	...	...	٢٢٤	٢٦٨
السودان	١٠	٤٥	١٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	٠,٨	٣,٢	٦,٢	٤٣	٥٢
سوريا	٦٥	١١٦	٢٢٤	٣٨٥	٦٥٠	١٢	١٩	٣٠	٤٤	٥٨
الصومال	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	٠,٤
العراق	١٧١	٣٥٠	٤١٠	٦٥٠	١١٠٠	٢١	٣٧	٣٧	٤٩	٦٤
عُمان	...	...	٣	٣٥	٩٨٠	...	...	٣,٣	٣٦	٧٣٩
قطر	...	...	٢٠	٨٠	١٣٤	...	...	١١٧	٣٤٩	٤١٩
الكويت	...	١٠٠	...	٣٥٣	٤٨٠	...	١٣٤	...	٢٥٧	٢٦١
لبنان	١٣٥	٢٦٠	٤١٠	٧٥٠	٨٤٠	٦٣	١٠٥	١٤٨	٢٨١	٣٠٢
ليبيا	-	١	٨٥	١٦٥	٢٥٥	-	٠,٥	٣٥	٥٤	٦٣
مصر	٣٢٣	٥٢٩	٦٢٠	١٤٠٠	٤١٥٠	١١	١٦	١٧	٣٤	٨٣
المغرب	٣٣	١٧٤	٤٤٨	٧٤٩	١٣٠٠	٢	١١	٢٦	٣٩	٥٦
موريتانيا	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	٠,٨
اليمن الديمقراطية	١٣	٢١	٣١	٣٥	٤٨	١٠	١٤	١٩	١٩	٢١
اليمن العربية	-	-	-	٥	٥٥	-	-	-	٠,٨	٧,٥

ملاحظات: البيانات تقديرية فيما عدا المغرب التي تعبّر أرقامها عن عدد التراخيص الممنوحة. وقد تكون بعض الأقطار ذات الأرقام التقديرية ما زالت تأخذ بنظام الترخيص، ولكن لا تتوافر بيانات عن ذلك.

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول من: المصدر نفسه، جدول رقم (١٠ - ٤).

فالكويت في المرتبة السادسة. وكانت الصومال في المرتبة الأخيرة من حيث ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان من أجهزة التليفزيون بنسبة بلغت ٤,٠ جهاز لكل ١٠٠٠ من السكان.

٥ ـ السينما

لا تختلف وضعية السينما في الوطن العربي كثيراً عن وضعية وسائل الاتصال، وإن كانت تتسم بالتركيز الشديد من حيث الإنتاج كما سيتضح فيما بعد. وكما يشير الجدول رقم (٤ ـ ١٨) كان إنتاج الوطن العربي من الأفلام الطويلة في عام ١٩٦٥ حوالى ١,٨ بالمئة من الإجمالي العالمي، هبط بعدها إلى ١,٧ بالمئة في عام ١٩٧٠ نتيجة لثباته عند ٧٠ فيلماً وارتفاع إجمالي الإنتاج العالمي من ٣٨٥٠ فيلماً في عام ١٩٦٥ إلى ٤١٧٠ فيلماً في عام ١٩٧٠. ثم ارتفاع الانتاج العربي إلى ٢,٧ بالمئة من الإنتاج العالمي نتيجة لارتفاع الإنتاج العربي بنسبة ٥٠ بالمئة (من ٧٠ فيلماً في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٥ أفلام في عام ١٩٧٥) وهبوط الإنتاج العالمي إلى ٣٩٢٠ في عام ١٩٧٥. وعاد الإنتاج العربي إلى الهبوط في عام ١٩٨٠ حيث وصل إلى ١,٨ بالمئة نتيجة لهبوطه إلى ٦٠ فيلماً مع هبوط الإنتاج العالمي إلى ٣٦٣٠ فيلماً في ذلك العام. ثم ارتفع الإنتاج العربي قليلاً إلى ٢,٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي في عام ١٩٨٧ نتيجة لارتفاعه إلى ٨٠ فيلماً، وارتفاع الإنتاج العالمي إلى ٤٠٤٠ فيلماً في ذلك العام.

وتدل مقارنة الإنتاج السينمائي العربي بمثيله في الدول النامية على مدى تواضع الإنتاج العربي من حيث الكم، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ضخامة الإنتاج السينمائي في بعض الدول النامية، وخاصة الصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية. وتوضح بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١٨) أن نسبة الإنتاج السينمائي العربي من إجمالي إنتاج

جدول رقم (٤ ـ ١٨)
انتاج الأفلام الطويلة: الانتاج العالمي وحصص الدول النامية والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

تطور الانتاج السينمائي / العوالم	الانتاج التقديري للأفلام الطويلة				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الاجمالي العالمي	٣٨٥٠	٤١٧٠	٣٩٢٠	٣٦٣٠	٤٠٤٠
الدول النامية	٢٠١٠	٢١٧٠	٢٠٦٠	١٨٨٠	٢١٤٠
الأقطار العربية	٧٠	٧٠	١٠٥	٦٥	٨٠
النسبة المئوية للعرب من الانتاج العالمي	١,٨	١,٧	٢,٧	١,٨	٢,٠
النسبة المئوية للعرب من اجمالي انتاج الدول النامية	٣,٥	٣,٢	٥,١	٣,٥	٣,٧

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٥).

الدول النامية لم يتجاوز ٣,٥ بالمئة في عـام ١٩٦٥، هبطت بعـدها إلى ٣,٢ بـالمئة في عـام ١٩٧٠، ثم ارتفعت إلى ٥,١ بالمئـة في عام ١٩٧٥، مـع ارتفاع الإنتـاج العربي بنسبة ٥٠ بالمئة عما كان عليه في عام ١٩٧٠، ولكنه عاد إلى ٣,٥ بالمئة من جملة إنتاج الدول النامية في عام ١٩٨٠، وارتفع قليلاً في عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٣,٧ بـالمئة عـلى الرغم من ارتفاع إجمالي إنتاج الدول النامية من ١٨٨٠ فيلماً في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٤٠ فيلماً في عام ١٩٨٧.

والأمر على المستـوى نفسه من التـواضع بـالنسبة إلى عـدد دور السينما الثـابتـة وقدراتها الاستيعابية، فكما تشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١٩) كانت حصة العرب من دور السينما في عام ١٩٧٠ مقارنة بالإجمالي العالمي حوالى ٠,٦ بالمئة، وظلت عـلى هذا النحـو في عام ١٩٨٧، عـلى الرغم من هبـوط عدد دور السينـما في الوطن العـربي من ١,٦ ألف دار سينما إلى ١,٤ ألف دار؛ وذلك نتيجة هبوط المستـوى العالمي ذاتـه من ٢٦١ ألف دار سينما في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤٢ ألف دار في عام ١٩٨٧. وكانت حصـة العـرب إلى إجمالي مـا لدى الـدول الناميـة من دور العرض السينـمائي في عـام ١٩٧٠ حوالى ٥,٩ بالمئة، ثم هبطت هذه النسبة إلى ٤,١ بالمئة نتيجة هبوط عدد دور السينما في الوطن العربي كما أسلفنا، وارتفاع عددها في الدول النامية من ٢٧ ألف دار في عام

جدول رقم (٤ ـ ١٩)

عدد دور السينما وقدراتها الاستيعابية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)

تطور دور السينما / العوالم	السينما الثابتة: العدد (بالآلاف) ١٩٧٠	السينما الثابتة: العدد (بالآلاف) ١٩٨٧	القدرة الاستيعابية لدور السينما: الإجمالي (بالملايين) ١٩٧٠	القدرة الاستيعابية لدور السينما: الإجمالي (بالملايين) ١٩٨٧	القدرة الاستيعابية لدور السينما: ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان ١٩٧٠	القدرة الاستيعابية لدور السينما: ما يخص كل ١٠٠٠ من السكان ١٩٨٧
الإجمالي العالمي	٢٦١	٢٤٢	٧٢	٨١	٢٥	٢١
الدول النامية	٢٧	٣٤	١٦	٢٠	٩	٧
الوطن العربي	١,٦	١,٤	٠,٩	٠,٩	٧	٤,٣
النسبة المئوية للعرب إلى الإجمالي العالمي	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,١	٢٨	٢٠,٥
النسبة المئوية للعرب إلى إجمالي الدول النامية	٥,٩	٤,١	٥,٦	٤,٥	٧٧,٨	٦١,٤

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٦).

١٩٧٠ إلى ٣٤ ألف دار في عام ١٩٨٧. وينبغي أن يؤخذ في الإعتبار في هذا السياق أن بعض الأقطار العربية لا توجد بها دور للعرض السينمائي، كما هو الحال في السعودية على سبيل المثال، وأن انتشار أجهزة الفيديو في بعض الأقطار العربية قد حدّ من عدد دور السينما فيها خلال هذه الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧).

وبناء على ما سبق، تتسم القدرة الاستيعابية لدور العرض السينمائي في الوطن العربي (إجمالي عدد المقاعد) بالمحدودية الشديدة مقارنة بالإجمالي العالمي، إذ كانت في عام ١٩٧٠ حوالى ١,٣ بالمئة، وهبطت في عام ١٩٨٧ إلى ١,١ بالمئة. ويصدق الأمر ذاته عند مقارنة القدرة الاستيعابية لدور العرض السينمائي في الوطن العربي بالقدرة الاستيعابية لدور السينما في الدول النامية، إذ كانت في عام ١٩٧٠ حوالى ٥,٦ بالمئة ثم هبطت في عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٤,٥ بالمئة. ومن ناحية أخرى كان عدد مقاعد السينما التي تخص كل ١٠٠٠ عربي متواضعة قياساً بالمتوسط العالمي إذ بلغ هذا المتوسط في عام ١٩٧٠ حوالى ٢٨ بالمئة من المتوسط العالمي (٧ مقاعد لكل ١٠٠٠ فرد في الوطن العربي مقارنة بـ ٢٥ مقعداً كمتوسط عالمي). ثم هبط هذا المتوسط إلى ٢٠,٥ بالمئة من المتوسط العالمي في عام ١٩٨٧ (٤,٣ مقعد لكل ١٠٠٠ فرد عربي مقارنة بـ ٢١ مقعداً كمتوسط عالمي). وكذلك كان متوسط عدد المقاعد التي تخص كل ١٠٠٠ عربي أقل من مثيله في الدول النامية (٧ مقاعد لكل ١٠٠٠ عربي في مقابل ٩ لأبناء الدول النامية أي بنسبة ٧٧,٨ بالمئة). ثم هبط هذا المتوسط في عام ١٩٨٧ (٤,٣ مقاعد لكل ١٠٠٠ عربي مقابل ٧ مقاعد لكل ١٠٠٠ من أبناء الدول النامية أي بنسبة ٦١,٤ بالمئة).

أما بالنسبة إلى التردد على دور السينما، فيشير الجدول رقم (٤ ـ ٢٠) إلى أن التردد على دور السينما ظل يتصاعد في الوطن العربي منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥، من ١٩٥ مليون مرة في عام ١٩٦٥ أي ما يعادل ١,٣ بالمئة من الحضور السنوي على المستوى العالمي إلى ٣٠٠ مليون مرة في عام ١٩٧٥ أي بما يعادل ٢,٣ بالمئة من الحضور السنوي على المستوى العالمي، على الرغم من هبوط متوسط الحضور على المستوى العالمي تدريجياً منذ عام ١٩٧٠ كما تشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٢٠)، ثم انخفض معدل الحضور في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٠ مليوناً في العام نفسه، الذي انخفض فيه الحضور على المستوى العالمي من ١٣١٠٠ مليون عام ١٩٧٥ إلى ١٢٩٠٠ مليون عام ١٩٨٠، وبلغت نسبة الحضور في الوطن العربي ٢,٠ بالمئة من اجمالي الحضور على المستوى العالمي. وواصل انخفاضه إلى ٢٠٠ مليون في عام ١٩٨٧ على الرغم من ارتفاع معدل الحضور على المستوى العالمي في ذلك العام إلى ١٤٢٠٠ مليون، وبلغت نسبة حضور السينما في الوطن العربي في ذلك العام ١,٤ بالمئة من الإجمالي العالمي.

جدول رقم (٤ ـ ٢٠)
الحضور السنوي للسينما: الإجمالي العالمي وحصص الدول النامية
والأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

تطور الحضور السنوي / العوالم	الحضور السنوي للسينما (بالملايين)				
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
الإجمالي العالمي	١٤٧٠٠	١٣٣٠٠	١٣١٠٠	١٢٩٠٠	١٤٢٠٠
الدول النامية	٤٠٦٠	٤٦٦٠	٤٧٠٠	٥٤٠٠	٧٦٧٠
الأقطار العربية	١٩٥	٢٥٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٠٠
النسبة المئوية للعرب من الإجمالي العالمي	١,٣	١,٩	٢,٣	٢,٠	١,٤
النسبة المئوية للعرب من إجمالي الدول النامية	٤,٨	٥,٤	٦,٤	٤,٨	٢,٦

المصدر: احتسبت البيانات الأساسية من: المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ٧).

وبالمثل ظل معدل الحضور السنوي للسينما على المستوى القومي يمثّل نسبة متواضعة من إجمالي الحضور السنوي لأبناء الدول النامية حيث كان في عام ١٩٦٥ حوالى ٤,٨ بالمئة من الحضور السنوي لأبناء الدول النامية، وارتفع إلى ٥,٤ بالمئة في عام ١٩٧٠، على الرغم من ارتفاع معدل الحضور السنوي لأبناء الدول النامية من ٤٠٦٠ مليوناً في عام ١٩٦٥ إلى ٤٦٦٠ مليوناً في عام ١٩٧٠، وارتفع إلى ٦,٤ بالمئة على الرغم من ارتفاع حضور أبناء الدول النامية إلى ٤٧٠٠ مليون في عام ١٩٧٥، ولكنه انخفض في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٨ بالمئة نتيجة انخفاض الحضور على المستوى القومي إلى ٢٦٠ مليوناً وارتفاع معدل حضور أبناء الدول النامية إلى ٥٤٠٠ مليون في ذلك العام. ومع استمرار ارتفاع معدل حضور أبناء الدول النامية إلى ٧٦٧٠ مليوناً في عام ١٩٨٧ وهبوط معدل حضور العرب، انخفضت نسبتهم إلى ٢,٦ بالمئة.

أما بالنسبة إلى الإنتاج السينمائي على المستويات القطرية، فيوضح الجدول رقم (٤ ـ ٢١) حقائق عدة، أولها قلة البيانات المتاحة حول الإنتاج السينمائي على المستويات القطرية. والثانية أن ثمة تسعة أقطار عربية فقط منتجة للأفلام السينمائية الطويلة. والثالثة أنه في ضوء هذه البيانات تعدّ مصر المنتج والمصدّر الرئيسي للأفلام العربية يليها لبنان. والرابعة أن النسبة الكبيرة من الأفلام المعروضة في دور السينما العربية هي أفلام أجنبية مستوردة وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٢٢).

جدول رقم (٤ ـ ٢١)
إنتاج الأقطار العربية من الأفلام الطويلة
(١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

القطر		عدد الأفلام المنتجة				
		١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
تونس	الإجمالي	...	٣	...	...	١
الجزائر	الإجمالي	٥	٣	٣	...	٢
	إنتاج مشترك	١	٢	٢	...	-
السودان	الإجمالي	...	...	...	١	...
	إنتاج مشترك	...	...	...	١	...
سوريا	الإجمالي	...	...	...	١	١
العراق	الإجمالي	...	...	...	٢	١
قطر	الإجمالي	...	...	١	...	...
لبنان	الإجمالي	١٥	٦	...	...	...
ليبيا	الإجمالي	...	...	٢	...	...
	إنتاج مشترك	...	...	١	...	...
مصر	الإجمالي	٤٧	٤٧	٩٠	...	...
	إنتاج مشترك	٥	١	-	...	...

ملاحظات: تشير البيانات الخاصة بمصر إلى الأفلام مقاس ٣٥ فقط. وبيانات العراق لعام ١٩٨٧ تخص عام ١٩٨٥.

(...) لا تتوافر بيانات

المصدر: المصدر نفسه: جدول رقم (٩ ـ ١).

وينبغي قبل تحليل بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٢٢) الذي يتناول استيراد الأفلام الطويلة والدول المصدرة، الإشارة إلى أن هذه الأفلام تشمل الأفلام التي تعرض في دور السينما، والتي تطرح في الأسواق للعرض بواسطة أجهزة الفيديو، أو التي يقوم التليفزيون بعرضها. وعلى الرغم من عدم اتساق بيانات الجدول من حيث السنوات التي تغطيها البيانات، فإن هذه البيانات تعطي مؤشرات عدة هامة، أولها أن الولايات المتحدة تعتبر المورِّد الرئيسي للأفلام الطويلة لستة أقطار عربية هي الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب (في عام ١٩٨٣) وتونس والأردن. وأنها تعتبر المورِّد الثاني بالنسبة إلى ستة أقطار عربية هي المغرب (في عام ١٩٨٢) والسودان والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية. وثانيها أن الهند تعد المورد الأول للأفلام الطويلة لسبعة أقطار هي الصومال (في عام ١٩٨٢) والسودان والبحرين والكويت وقطر وسوريا (في عام

١٩٨٥) والإمارات العربية. وأنها كانت المورِّد الثاني لثلاثة أقطار هي الجزائر والمغرب والصومال (في عام ١٩٨٣). وثالثها أن إيطاليا تعتبر المورِّد الثاني للأفلام الطويلة لكل من مصر والأردن، وأنها كانت في عام ١٩٨٣ المورد الأول للصومال. ورابعها، أن فرنسا كانت المورِّد الثاني لموريتانيا وتونس، في حين كانت المورِّد الثالث للجزائر، وللمغرب (في عام ١٩٨٣) والرابع للمغرب في عام ١٩٨٣. وهنا يجوز القول ان العلاقات التاريخية الثقافية لا تلعب دوراً قوياً في تجارة الأفلام الطويلة على المستوى العربي.

أما بريطانيا فليست من الموردين الرئيسيين للأقطار العربية. وأعلى نسبة ورّدتها للأقطار العربية كانت للسودان في عام ١٩٨٢، وبلغت ١٠,٩ بالمئة من إجمالي وارداته من الأفلام، واحتلت المرتبة الثالثة في قائمة الدول الموردة للأفلام للسودان في ذلك العام.

ويعتبر الاتحاد السوفياتي من أقل الموردين للأفلام الطويلة إلى الأقطار العربية، وبلغت صادراته الفيلمية للجزائر في عام ١٩٨٥ حوالى ٧,٩ بالمئة، وللسودان في عام ١٩٨٢ حوالى ٧,٣ بالمئة، ولسوريا في عام ١٩٨٥ حوالى ٦,٦ بالمئة (وهي أكثر الأقطار العربية استيراداً للأفلام السوفياتية كما تشير بيانات الجدول السابق). ولا يستورد بعض الأقطار العربية أفلاماً سينمائية من المانيا الغربية واليابان، في حين يستورد بعض الأقطار الأخرى أعداداً قليلة منها.

والملاحظ على بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٢٢) أن ثمة اعتماداً كبيراً بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية على الموردين غير الرئيسيين للأفلام السينمائية. وقد يصل هذا الاعتماد إلى نسبة ١٠٠ بالمئة كما هو الحال بالنسبة إلى سوريا في عام ١٩٨٤. وتدخل واردات الأفلام العربية وواردات دول أوروبا الشرقية في هذه الفئة. كما يلاحظ شيوع أفلام هونغ كونغ في بعض الأقطار العربية وخاصة في المغرب، حيث كانت المورِّد الرئيسي له في عام ١٩٨٢، والرابع في عام ١٩٨٣.

ولا تتوافر بيانات عن عدد دور السينما وطاقاتها الاستيعابية على المستويات القطرية سوى بالنسبة إلى تسعة أقطار فقط. وعلى الرغم من عدم اتساق البيانات التي يقدمها الجدول رقم (٤ ـ ٢٣) في هذا الصدد بالنسبة إلى السنوات التي تغطيها البيانات، فإن هذه البيانات تشير إلى أن المغرب كان أكثر الأقطار العربية من حيث عدد دور السينما التي تعرض الأفلام مقاس ٣٥ مم، تليه الجزائر، وأن سوريا كانت أكثر الأقطار العربية من حيث عدد دور السينما التي تعرض الأفلام مقاس ١٦ مم، وأن مصر كانت أكثر الأقطار العربية من حيث القدرة الاستيعابية لدور السينما بها في حين كان المغرب هو الأكثر من حيث الحضور السنوي تليه مصر. أما من حيث عدد مقاعد دور السينما التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان، فتشير البيانات إلى أن قطر على

جدول رقم (٤ ـ ٢٢)

الأفلام المستوردة في الأقطار العربية والموردين الرئيسيين (نسبة مئوية)

القطر	العام	نوعية البيانات	الاجمالي	المصدرين الرئيسيين (نسبة مئوية) أمريكا	فرنسا	ايطاليا	الهند	الاتحاد السوفياتي	انكلترا	المانيا الغربية	اليابان	هونغ كونغ	دول أخرى (نسبة مئوية)
الجزائر	١٩٨٤	٣	١١١	٣٥,١	٩,٠	٤,٥	٢٠,٧	٠,٩	٢,٧	-	٠,٩	-	٢٦,١
	١٩٨٥	٣	١٤٠	٣٢,١	١٥,٠	٠,٧	١٧,٩	٧,٩	٤,٣	-	-	١,٤	٢٠,٧
مصر	١٩٨٣	١	٢٤٨	٧٥,٤	١,٢	١٠,٥	٠,٨	-	٦,٥	-	-	٠,٤	٥,٢
	١٩٨٤	١	٢٤٣	٣٨,٧	٣,٣	٣٢,٥	١,٢	١,٢	٢,٥	٠,٨	٠,٨	-	١٨,٩
موريتانيا	١٩٨٤	...	٦٠٠	٥١,٠	٢٥,٠	...	٢٤,٠	...	...	...	...	...	...
	١٩٨٥	...	١٢٠٠	٥١,٠	٢٥,٠	...	٢٤,٠	...	...	...	...	...	...
المغرب	١٩٨٢	٢	٣٨٠	١٩,٢	١٣,٩	٥,٥	٢١,٨	٢,٦	٥,٥	٠,٣	٢,٦	٢٣,٢	٥,٣
	١٩٨٣	٢	٣٠٢	٢١,٢	١٧,٢	٩,٣	١٨,٩	٢,٠	٧,٩	١,٠	٢,٦	١٥,٩	٤,٠
الصومال	١٩٨٢	٣	٣١٧	-	-	٤٥,٤	٥١,١	-	-	-	-	-	٣,٥
	١٩٨٣	٣	٤٤٩	-	-	٧٤,٤	٢٥,٦	-	-	-	-	-	-
السودان	١٩٨٢	٢	١٣٧	١٨,٢	٧,٣	٣,٧	٢٥,٥	٧,٣	١٠,٩	٣,٧	-	٧,٣	١٦,١
تونس	١٩٨٦	٢	١٦٠	٥١,٣	١٠,٦	٨,١	٧,٥	-	٠,٦	٠,٦	-	٤,٤	١٦,٩
	١٩٨٧	٢	١٦٥	٥٧,٠	٩,٧	٤,٢	٦,١	-	٦,٧	٠,٦	-	٤,٨	١٠,٩
البحرين	١٩٨٤	...	٢٩٨	٣٣,٩	...	-	٥٥,٧	...	-	...	...	-	١٠,٤
	١٩٨٥	...	٢٨١	٢٠,٦	...	-	٦٢,٦	...	-	...	...	-	١٦,٧
الأردن	١٩٨٥	٣	٣٩٧	٣١,٥	١,٣	١٨,٩	١١,٣	-	٠,٥	-	-	٦,٣	٣٠,٢
	١٩٨٣	٣	٤٣٨	٣٠,٨	١,١	١٩,٤	١١,٤	-	٠,٧	-	-	٦,٨	٢٩,٨
الكويت	١٩٨٦	٣	٢٧٥	٢٦,٢	٠,٧	١,٥	٥١,٦	-	٠,٤	-	-	٠,٧	١٨,٩
	١٩٨٧	٣	٣١٩	٢١,٣	٠,٣	٢,٢	٦٠,٢	-	٠,٣	٠,٣	٠,٩	٠,٣	١٤,١
قطر	١٩٨٢	...	٨٩٦	٢٩,٥	-	-	٤٤,٣	-	-	-	-	-	٢٦,٢
	١٩٨٣	...	٨٨٧	٣١,٩	-	-	٣٩,٥	-	-	-	-	-	٢٨,٦
سوريا	١٩٨٤	...	٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠,٠
	١٩٨٥	...	٩١	-	-	-	٢٦,٤	٦,٦	-	-	-	-	٦٧,٠
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٦	٢	٦٧٠	١٣,٩	-	٠,١	٧٧,٠	-	-	-	-	-	٩,٠
	١٩٨٧	٢	٩١٨	١١,٩	٠,٢	٠,٤	٨١,٢	-	-	-	٢,٣	-	٤,٠

ملاحظات: لم تتوافر بيانات عن بقية الأقطار العربية. ١ ـ استوردت في العام المشار إليه. ٢ ـ وافقت الرقابة على العرض العام في العام المشار إليه.

المصدر: احتسبت هذه البيانات من:المصدر نفسه، جدول رقم (٩ ـ ٢). ٣ ـ عرض كاملاً لأول مرة في العام المشار إليه.

جدول رقم (٤ ـ ٢٣)

عدد دور السينما والقدرة الاستيعابية لها والحضور السنوي بالنسبة الى بعض الأقطار العربية

القطر	العام	السينما الثابتة				وحدات متحركة		سينما السيارات			الاجمالي	
		٣٥ مم فأكثر العدد	١٦ مم	عدد المقاعد (١٠٠٠)	الحضور السنوي (بالمليون)	٣٥ + ١٦ العدد	الحضور السنوي (بالمليون)	العدد	السعة (١٠٠٠)	الحضور السنوي	عدد المقاعد لكل ١٠٠٠ فرد	الحضور السنوي لكل فرد
تونس	١٩٨٧	٨١	-	١٧,٦	...	٢٥	...	...	...	...	٢,٣	...
الجزائر	١٩٨٥	٢١٦	-	١١٠,٠	٢٠,٥	...	...	...	...	...	٥,١	٠,٩
السودان	١٩٨٣	٥٦	-	٩٧,٢	٣,٠	٣٠,٠	١٠,٠	-	-	-	٤,٧	٠,٦
سوريا	١٩٨٥	٨٠	٦٠	٤٧,٨	١٢,٠	-	-	-	-	-	٤,٦	١,١
قطر	١٩٨٣	٤	-	٣,٨	٠,٥	...	...	...	...	...	١٤,٣	١,٩
الكويت	١٩٨٧	١٢	-	١٥,١	٠,٩	-	-	٢	٢,١	...	٩,٤	٠,٥
مصر	١٩٨٤	١٨٠	٥	١٦٤,٠	٣١,٩	-	-	-	-	-	٣,٥	٠,٧
المغرب	١٩٨٣	٢٦٧	-	١٦١,٥	٣٩,٠	١٧	...	-	-	-	٧,٧	١,٩
اليمن الديمقراطية	١٩٨٢	٢٤	-	٢٤,٢	٣,٩	...	...	-	-	-	١٢,٣	٢,٠

المصدر: احتسبت البيانات من: المصدر نفسه، جدول رقم (٩ ـ ٣).

الرغم من وجود أربعة دور سينما فقط بها في عام ١٩٨٣ تضم ٣٨٠٠ مقعد فقط، فإن عدد المقاعد التي تخص كل ١٠٠٠ من السكان بلغ ١٤,٣ مقعداً، وهو أعلى نسبة، وذلك نظراً لقلة عدد السكان. وكانت قطر والمغرب أكثر الأقطار العربية من حيث متوسط الحضور السنوي لكل فرد (١,٩ مرة في العام).

رابعاً: أنماط الملكية والإدارة والتمويل

يحدد شكل نظام الاتصال بأبعاده الايديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجموعة الوظائف والتوجهات التي يتعيّن على مكونات النظام أن تؤديها أو تتجه نحوها مباشرة لتحقيق أهداف النظام ذاته. وبالتالي، فإن المعايير القيمية التي لدى قادة النظام الاتصالي هي التي تحدد شكل الإدارة والسيطرة، والتحكم في مكونات النظام، وتحدد بالتالي أشكال الملكية والإدارة والتنظيم والإشراف والتمويل. وهنا يتعين على النظام وقادته أن يحددوا ما إذا كانت السلطة المنشئة للنظام الاتصالي الإعلامي هي التي ستقوم مباشرة بالإدارة والتوجيه، أو ستقوم بتوجيه النظام بصورة غير مباشرة من خلال القواعد التشريعية والقانونية، تاركة لأعضاء النظام، من أفراد ومؤسسات، مهمة الملكية والإدارة والتمويل في إطار هذه القواعد[٣٦].

---

(٣٦) «ولا ينكر هنا انه لولا الحكومة لما أمكن سد هذه الاحتياجات، بل ولا كان ممكناً أساساً في معظم الأحوال أن تقوم أجهزة اعلامية عديدة في المنطقة، ولا ان تبلغ ما بلغته من تقدم، فقد أصبحت وسائل الاعلام هذه بالنسبة لعديد من الدول العربية ليس فقط وسائل للتطوير الاجتماعي والاقتصادي، ولكن هدفاً في حد ذاتها، ورمزاً للاستقلال والمكانة». انظر: يحيى أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات**، تقارير ودراسات في مجال الإتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ١١. «تظهر الصورة العالمية لوسائل الاتصال، وبالأخص في مجال الملكية وأنماط التمويل والادارة ألواناً مختلفة من الممارسات، وصوراً متعددة الجوانب بحق. فقد انتهجت الدول المختلفة أنظمة شتى تعمل معاً في وقت واحد، وتسفر عن نتائج متباينة. ولا تحبذ اللجنة أياً من العمليات القائمة على حساب غيرها أو توصي بشكل موحد من أشكال الملكية أو نماذجها ولكنها مستعدة لتلقيَ المقترحات، بل وتميل إلى اقتراح النظر بجدية في التدابير التي ينبغي أن تقود في ظل أي نظام قائم خاص أو عام إلى تلافي أوجه التحريف عن طريق تحسين الاستقلال الذاتي للاعلام من ناحية ومسؤوليتها تجاه المجتمع من ناحية أخرى». انظر: شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٢٢٨. «تحمل الحكومات مسؤوليات كبيرة في قطاع الاتصال بشكل عام، انطلاقاً من انها أحياناً ما تكون المؤسسة الوحيدة القادرة على إنشاء وتشغيل مرافق الاتصال، ومن اقتناعها بأن هذه المرافق ان هي إلا أجهزة حكومية للأخبار والتوجيه والتثقيف والترفيه، شأنها شأن المرافق العامة الأخرى التي تتولاها الدولة كمرافق الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها بل هي لديها أكثر أهمية لأنها هي التي تصوغ عقل المواطن ووجدانه وتشكل الرأي العام. أما في حالة الملكية الخاصة فإن سيطرة الحكومة لا تكون بعيدة إلا في حالات محددة جداً وهي تزاول هذه السيطرة عن طريق سلطاتها القانونية في المنح والمنع أو عن طريق التوجيه أو الدعم المالي أو الرقابة». انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٨٥.

وعلى الرغم من وجود أكثر من توجيه ايديولوجي لنظم الاتصال العربية القطرية فإنه يتضح لنا صورة واحدة لملكية وإدارة وتمويل بنى ومرافق الاتصالات التقليدية (البرق - البريد - الهاتف)، وهو الملكية والإدارة والإشراف والتمويل من قبل الدولة مباشرة وبصورة مركزية. ويبدو ذلك أمراً طبيعياً معقولاً إلى حد كبير، فالدولة وحدها هي القادرة على الاستثمار في هذا القطاع، وعلى توفير خدمات متنوعة بتكلفة اقتصادية معقولة، وهي القادرة على الإدارة والإشراف والتمويل والصيانة، واستيراد المعدات والتدريب. وبديهي أن القطاع الخاص - مهما كان شكله - لا يستطيع في الغالبية العظمى من أقطار الوطن العربي أن يحل محل الدولة في هذا القطاع، وأن يستثمر مثل استثماراتها، وأن يوفر خدماتها بالتكلفة الاقتصادية ذاتها، التي تضع القيمة الاجتماعية والثقافية لهذه المرافق فوق قيم الربحية. ومع ذلك، قد يصبح القول إن المرحلة الحالية، من حيث احتكار الدولة لهذه المرافق - على ضرورتها - قد تعتبر مرحلة تاريخية، قد يعقبها ظهور أشكال أخرى من الملكية والإدارة والتمويل لهذه المرافق.

أما بالنسبة إلى وسائل الاتصال الجماهيري، فالأمر يختلف نسبياً وتظهر ملكية الدولة وإدارتها، وإشرافها، بأشكال مختلفة تتفاوت ما بين السيطرة الكاملة والمباشرة، والسيطرة غير المنظورة. وعلى هذا، فنحن نثق بأن العبرة ليست بأشكال الملكية والإدارة أو التوجيه، وإنما العبرة بالتوجه الايديولوجي للنظام الاتصالي ذاته، وما إذا كان يتيح للأفراد والجماعات والمؤسسات القائمة في المجتمع حقوقها الاتصالية لإشباع احتياجاتها ومتطلباتها الاتصالية أم لا، وبما إذا كان يوفر الضمانات الأساسية لحقوق الاتصال، وما تتطلبه من حريات أساسية[٣٧]. فالملكية الفردية لوسائل الاتصال والإعلام لا تضمن بالضرورة حقوقاً أوسع من تلك التي توفرها الملكية الحكومية أو الملكية العامة، وقد تكون شكلاً مزيفاً من أشكال الديمقراطية أو الحريات الشخصية في إطار التحكم غير المنظور للسلطة. وقد تنجو من سيطرة جهاز الدولة لتوضع تحت سيطرة رأس المال المستثمر أو المعلنين، أو المصالح الخارجية... إلخ.

وبالنسبة إلى ملكية الصحف (وتشمل الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات بأنواعها) يوجد نظام اتصالي واحد في الوطن العربي يأخذ بمبدأ الملكية الخاصة للصحافة، هو النظام اللبناني، حيث ينص قانون المطبوعات اللبناني على عدم منح

(٣٧) - يؤكد بعض الباحثين العرب على العلاقة بين ملكية وسائل الاتصال، وبين حق الاتصال: ان من يملك وسيلة الاتصال هو الذي يوجهها، سواء كان المالك نظاماً سياسياً أم هيئة اجتماعية أم علمية أم مؤسسة تجارية أم غير ذلك، ومن الصعب تصور وسيلة اتصال حيادية لا هدف لها إلا نقل المعرفة والوصول إلى الحقيقة، وباعتبار ان ملكية وسائل الاتصال لها دور أساسي في حق الاتصال وممارسته، فإن التفاوت في ملكية وسائل الاتصال يصبح عائقاً أمام حق الاتصال بمعناه المطلق... وهكذا نلاحظ في الحالات جميعها، ان الأنظمة السياسية هي صاحبة التأثير الأساسي على وسائل الاتصال وتوجهها والسيطرة عليها، ان لم تكن صاحبة التأثير المطلق. وتمارس الدولة ذلك غالباً من خلال ادارتها.

ترخيص بإصدار صحف إلا للصحفيين اللبنانيين، أو للشركات الصحفية بمختلف أنواعها التي يكون كل الشركاء فيها من اللبنانيين. وتوجد خمسة نظم اتصالية تأخذ بمبدأ الملكية العامة للصحف هي العراق وسوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر، وتتخذ الملكية العامة للصحافة في هذه النظم أشكالاً متعددة منها ملكية الدولة للصحف، ومنها ملكية الحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة في حالة وجود جبهة حاكمة تضم مجموعة أحزاب مؤتلفة، كما هو الحال في كل من العراق وسوريا. وتأخذ عشرة نظم اتصال عربية بمبدأ الملكية المختلطة، أي التي تجمع الشكلين السابقين، وهي: مصر، والسودان، والسعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وتونس، والمغرب. وفي هذه الأنظمة يسمح للأفراد والدولة أيضاً بحق تملك الصحف. وبعض هذه النظم تأخذ بمبدأ الملكية الخاصة للصحف، ولكنها تمنع الأفراد من تملكها إلا أن يكونوا في شكل أشخاص اعتباريين أو أحزاب سياسية (مصر)، أو في شكل مؤسسات صحفية تأخذ بشكل الشركات المساهمة (السعودية)[٣٨].

وكل وكالات الأنباء في الوطن العربي تعتبر ملكية عامة للدولة، بعضها يتبع وزير الإعلام مباشرة، ولبعضها الآخر شخصية اعتبارية مستقلة، أما ملكية الإذاعة (المسموعة والمرئية) فقد بدأت في بعض الأقطار العربية ملكية خاصة، بيد أن الأمر انتهى إلى ملكية الدولة لها في جميع الأقطار العربية باستثناءات محددة جداً. فلا يوجد إذاعات تجارية إلا في لبنان والإمارات، ولا يوجد تليفزيون تجاري سوى في دبي[٣٩]، والمغرب[٤٠]، ، وفي لبنان، انضمت شركتا التليفزيون في شركة واحدة عام ١٩٧٨ تساهم فيها الحكومة مع القطاع الخاص في رأس المال[٤١]. وهي في حالات قليلة تتبع وزير الإعلام مباشرة، وتعد جزءاً من الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الإعلام[٤٢]، وفي الأغلب تعد مؤسسات ذات شخصية اعتبارية، وتتمتع بقدر من الاستقلالية في تدبير أمورها الإدارية والمالية تحت إشراف وتوجيه وزير الإعلام.

---

(٣٨) فاروق أبو زيد، **الأنظمة الصحفية في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦)، ص ٢٣ - ٢٨.

(٣٩) ماجي الحلواني وعاطف العبد، **الأنظمة الاذاعية في الوطن العربي** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٨١ - ٨٣.

(٤٠) أنشىء في المغرب عام ١٩٨٢، إذاعة تجارية باسم «إذاعة المتوسط الدولية». انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ٤٢.

(٤١) أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات**، ص ١٧.

(٤٢) مثال ذلك حالة الامارات العربية المتحدة والسعودية. انظر: محمد أحمد صبيحي، **تلفزيون المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره** (جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٦٦.

وتمول هذه المؤسسات أساساً من الميزانية العامة للدولة، ومن حصيلة الإعلانات ومن تسويق انتاجها الفني. ويوجد قطران عربيان فقط يحصلان رسوماً على حيازة أجهزة التليفزيون، أحدهما يحصلها بصورة مباشرة (تونس)، والآخر يحصلها بصورة غير مباشرة من خلال رسوم استهلاك التيار الكهربائي (مصر).

وتحصل الصحف على دعم مالي حكومي، حتى الصحف المعارضة في بعض الأقطار العربية ذات النظام الحزبي، يتمثل في الدعم المالي المباشر، وفي الإعلانات الحكومية وبصورة غير مباشرة من خلال دعم أسعار الورق، وتوفير احتياجاتها من العملات الأجنبية اللازمة لشراء متطلبات الإنتاج الإعلامي. . . إلخ.

خامساً: وضعية وسائل الاتصال في الوطن العربي

١ ـ الصحف والدوريات

لا يمكن القول بدأة ان ثـمة ما يمكن أن يطلق عليه صحافة عربية، أو حتى صحيفة عربية، حتى لو نعتت بعض الصحف العربية نفسها بأنها صحيفة العرب، لتباين الأوضاع الصحفية على المستويات القطرية تبايناً شديداً من حيث الكم والكيف والانتشار والمستوى والضوابط التي تخضع لها الصحف التي تصدر في الأقطار العربية. ويصبح الأصح هو الحديث عن الصحف العربية في أطرها القطرية، لأنه الأساس الذي يحكم وضعية الصحافة على المستوى القومي العربي[٤٣]، ويكفي الاشارة لدعم

(٤٣) عن تطور الصحافة المصرية، انظر على سبيل المثال: ابراهيم عبده، **تطور الصحافة المصرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٥١**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥١)، وخليل صابات، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩). وعن تطور الصحافة الجزائرية، انظر على سبيل المثال: عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر: دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨). وعن الصحافة العراقية، انظر على سبيل المثال: حميد جاعد محسن، **التنمية والتخطيط الاعلامي في العراق**، سلسلة دراسات؛ ١٧٩ (بغداد: دار الرشيد للنشر؛ منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩)، ص ٩٩ ـ ١١٠، وسجاد الغازي، «مسيرة الصحافة في العراق،» في: المركز العربي للدراسات الاعلامية، **الصحفيون الموريتانيون والتدريب المهني**، أعمال الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين بنواكشوط، ٢٩ أيار/ مايو ـ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٥ (دمشق: المركز، ١٩٧٥)، ص ١٦٩ ـ ١٩٢. وعن تطور الصحافة السودانية، انظر: فيصل محمود خضر، «أثر الاعلام في دينامية الجماهير السودانية: دراسة ميدانية في قرية سودانية بمحافظة الجزيرة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٩)، ص ١٥٣ ـ ١٦٢. (غير منشورة). وعن تطور الصحافة الأردنية، انظر: أميمة بشير شريم، **الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر، ١٩٢٠ ـ ١٩٨٣** (عمان: دار الفرقان، ١٩٨٤). وعن تطور الصحافة اللبنانية، انظر على سبيل المثال: ميشال الغريب، **الصحافة اللبنانية والعربية** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٤). وعن تطور الصحافة اليمنية، انظر: عبد الله يحيى الزين، **اليمن ووسائله الاتصالية، ١٨٧٢ ـ ١٩٧٤** (القاهرة: مطابع الطوبجي، ١٩٨٥)، ومحمد عبد الله المتوكل، **الصحافة اليمنية: نشأتها وتطورها** (القاهرة: مطابع الطوبجي، ١٩٨٣). وعن تطور الصحافة في دول الخليج، انظر: عزة علي =

هذا التوجه إلى ارتباط الصحف أكثر من غيرها من وسائل الاتصال بتوجهات السلطة السياسية والنظام الاتصالي الكلي، حتى ولو سمح للأفراد والمنشآت الخاصة بإصدار الصحف، فالصحف ما زالت على مستوى الوطن العربي كله الأداة الأساسية للتعبير وللتوجيه السياسي وادارة التوجهات السياسية للرأي العام، وما زالت وسائل الاتصال المسموعة والمرئية الوسائل الترفيهية الأساسية لدى معظم النظم الاتصالية القطرية، والوسائل التوجيهية والتثقيفية في الأمور غير السياسية. ولئن قيل بأن هذه الوسائل أكثر فعالية في الوطن العربي لانتشار الأمية، فإن الرأي العام الواعي الذي تستهدفه السلطة بتوجهاتها السياسية هو بطبيعته واع، ومتعلم وقارىء للصحف وغيرها من الدوريات، وهو في الأغلب الفاعل أو المستهدف بالفعل أو برد الفعل من قبل السلطة. وهذه الحقيقة هي التي تفسّر لنا حرص السلطة السياسية في الأقطار العربية كلها على تحديد من الذين يحق لهم اصدار الصحف، ومن الذين لا يحق لهم، والتحكم في الظروف والأحوال اللازمة لاصدار الصحف وطباعتها، وتحديد الشروط والمواصفات التي ينبغي ان تتوافر في من يزاول العمل الصحفي، في حين لا تحدد مثل هذه الشروط والمواصفات بالنسبة إلى بقية وسائل الاتصال الجماهيري التي تعتبر في الغالبية العظمى من الأقطار العربية البنت الشرعية للسلطة التي ولدتها ورعتها وتكفّلت بها.

وعلى الرغم من أن كل الدساتير العربية في الأقطار ذات الدساتير تنص على مبدأ حرية التعبير وحرية النشر وحرية الصحافة والإعلام بعبارات متشابهة، فإنها جميعاً قد قيدت هذا المبدأ بعبارة في «حدود القانون»، على النحو الذي أسلفنا في مواضع سابقة من هذا الكتاب. وفي «حدود القانون» هي العصا التي تسوق بها السلطة عملية حق ممارسة العمل الصحفي، وحق إصدار الصحف ذاتها.

وقد أظهرت دراسة أبو زيد التحليلية التي سبقت الاشارة إليها في موضع سابق من هذا العمل أيضاً، انه لا يوجد أي نظام اتصالي عربي يسمح بإطلاق حرية إصدار الصحف دون شروط مسبقة، وان النظام الاتصالي المصري هو النظام الوحيد الذي يقوم على مبدأ إخطار السلطات الحكومية المختصة بالرغبة في إصدار الصحيفة، مع حفظ حق هذه السلطات في الاعتراض خلال فترة زمنية حددها القانون بأربعين يوماً،

= عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، مراجعة سنان سعيد (بغداد: مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣)، ج ١: الكويت ـ البحرين ـ الامارات العربية ـ قطر ـ عُمان، ومحمد علي العويني، **الاعلام الخليجي: دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي: الامارات ـ البحرين ـ السعودية ـ عُمان ـ قطر ـ الكويت** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤). وعن الصحافة القطرية، انظر: حسين أحمد محمد وأسامة سيف الدين، **الصحافة القطرية: نشأتها وتطورها** (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٤).

ويعتبر عدم الرد على الإخطار بمثابة عدم اعتراض من الحكومة على إصدار الصحيفة، ويجيز القانون في حالة صدور قرار برفض إصدار الصحيفة لذوي الشأن الطعن فيه أمام محكمة القيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بالرفض.

وفي المقابل، يصرّ خمسة عشر نظاماً إتصالياً قطرياً على ضرورة الحصول على ترخيص حكومي مسبق بالموافقة على الاصدار، وهي نظم كل من السودان والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعُمان والعراق وسوريا ولبنان واليمن الديمقراطية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

ولا تأخذ هذه النظم بأسلوب واحد في تحديد من له حق إعطاء الترخيص، فيعطي قانون المطبوعات الكويتي هذا الحق لدائرة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام، في حين تعطي قوانين المطبوعات السعودية والقطرية والبحرينية هذا الحق لوزير الإعلام، ويعطي قانون مطبوعات دولة الامارات العربية المتحدة هذا الحق لمجلس الوزراء، ويعطيها القانون اللبناني لوزير الإعلام، إلا أنه يضيف إليه عبارة «بعد استشارة نقابة الصحافة». ويعطي قانون المطبوعات الجزائري هذا الحق لوزارة الإعلام، ولكنه يستثني من ذلك صحف الحزب والمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية الذي يملك الحق حيالها حزب جبهة التحرير[٤٤].

ولا شك ان الإصرار على الحصول على ترخيص مسبق قبل إصدار الصحف يُعَدّ انتهاكاً واضحاً وعلنياً لحق الاتصال نصاً وروحاً، وافتآتاً على حرية الصحافة إصداراً ومادة. فالمقصود بحرية الإصدار الا تُستأذن السلطة مقدماً قبل ظهور الصحيفة، وإنما قد يقضي القانون بضرورة إخطار السلطة العامة بالصدور، وأما حرية مادة الصحافة فتعني عدم وجود نوع من الرقابة، وممارسة حرية الرأي والعقيدة عملاً[٤٥].

وتشترك الصحف والدوريات العربية ـ باستثناء حالة لبنان والصحف الحزبية في الأقطار ذات التعددية الحزبية ـ بأنها بنت السلطة أو ربيبتها. وتكاد أن تكون هذه السمة هي الوحيدة التي تشترك فيها الصحف والدوريات العربية. وحتى في بعض الأقطار ذات التعددية الحزبية، تظل الصحف الحزبية خاضعة بأشكال عدة لتوجهات السلطة التي تحكم الضغط، أو تستطيع أن تحكم الضغط على هذه الصحف من خلال

(٤٤) أبو زيد، الأنظمة الصحفية في الوطن العربي، ص ٢٩ ـ ٣٣.

(٤٥) اسماعيل صبري عبد الله، «المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١١١.

التحكّم في الورق الذي تطبع عليه، والذي تدعمه الدولة بمبالغ لا يستهان بها من العملات الحرة. وعلى هذا فالسلطة إما أنها مالكة فعلية للصحف والدوريات، أو مالكة لها من خلال التنظيمات السياسية المكوّنة للسلطة، أو مهيمنة عليها هيمنة فعلية من خلال احتكار حق تعيين رؤساء التحرير، أو من خلال الدعم المالي المباشر أو غير المباشر.

أما ما وراء ذلك فتتباين وضعية الصحف والدوريات تبايناً شديداً على المستوى القومي، وتبدأ تتلاشى تدريجياً مظاهر التشابه، إلا في بعض الحالات الخاصة، ويصبح أمامنا عوالم متعددة للصحف والدوريات العربية.

وتتباين الأوضاع والملابسات التاريخية التي نشأت الصحف والدوريات العربية في ظلها، أو نشأت كرد فعل لها. فإن كانت الصحف والدوريات قد صدرت في عدد كبير من الأقطار العربية في ظل موجات الفوران الوطني ضد الاحتلال، وكجزء من تطور الحركة الوطنية، فإنها قد نشأت في أقطار أخرى كعامل من عوامل البناء الوطني والتكوين الايديولوجي، ونشأت في حالة ثالثة كمظهر من مظاهر التطور واستكمال مقومات الدولة الحديثة، التي بدأ الاهتمام بها نتيجة الانفجارات المتتالية في أسعار النفط. ولهذا يلاحظ ان عدد، ونوعيات الصحف والدوريات في هذه الأقطار تتجاوز بكثير، ولا تتناسب مع عدد سكان هذه الأقطار، ولا مع مستوياتهم التعليمية والثقافية. ومع هذا فنحن نعتقد ان هذه الظاهرة في حقيقتها ظاهرة تاريخية مؤقتة ملازمة لانتعاش أسعار النفط، وانها ستنكمش تدريجياً مع انكماش أسعار النفط؛ ولكن الحال لا يعود بالضرورة إلى ما كان عليه قبل ثورة الأسعار نتيجة ثبات، واستقرار عدد من الصحف والدوريات، في هذه الأقطار، ولكن الذي لا شك فيه ان هذه الصحف والدوريات سوف يقل عددها، خاصة الممولة مباشرة من الدولة، وسوف ينكمش المستوى الفني للبعض الآخر نتيجة انكماش الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، أيضاً. وقد بدأنا في السنوات الأخيرة نشهد اختفاء دوريات عربية ناجحة نتيجة مباشرة لانكماش أسعار النفط، وانكماش الانفاق على الصحف والدوريات.

وتثير صحافة الخليج تساؤلاً يتجاهله الكثيرون، يتعلّق في ما إذا كانت تعتبر صحافة وطنية أم لا؟ والتساؤل هنا لا يتعلق بتوجهات المضمون، ولكن بإصدار الصحيفة أو الدورية. فالقوة الأساسية المنتجة للصحيفة أو الدورية تخطيطاً وتحريراً وإخراجاً وتوزيعاً. وحتى في النواحي الفنية إما أنها وافدة أو مستوردة، في حين ان القوة الوطنية هامشية لا تتجاوز بعض الأحيان المناصب العليا في التحرير والادارة، وفي حالات أخرى وجودها شكلي في العمل الصحفي بجوانبه المتعددة.

وفي سياق مناقشة وضعية نشأة الصحف والدوريات العربية، يتعين ملاحظة ان الصحف والدوريات العربية في بعض الأقطار العربية هي صحف ودوريات الدرجة الثانية بالنسبة إلى الصحف التي تصدر بلغات أخرى، سواء من حيث المستوى أو الانتشار نتيجة اعتبارات تاريخية وثقافية، ولا يوجد صحف ودوريات عربية في بعض الأقطار العربية «الجديدة».

وتتفاوت وضعية الصحف والدوريات العربية تفاوتاً شديداً في مستواها التحريري والفني، وفي معدلات انتشارها. وتعكس هذه الوضعيات الخبرات والتقاليد الصحفية المتوارثة في عوالم الصحافة العربية. ووراء الصحف والدوريات في بعض الأقطار العربية خبرات وتقاليد صحفية متوارثة ومتطورة عبر عقود كثيرة، وربما أكثر من قرن، في حين لا يتوافر لصحف ودوريات أقطار أخرى سوى خبرات وتقاليد سنوات قليلة تجاوزت العقد بقليل. وتنعكس هذه الخبرات والتقاليد على محتوى صحف ودوريات غارق في المحلية، ومن صحف ودوريات متنوعة المضمون وتتسم بوفرة المادة الصحفية، إلى صحف ودوريات لا تتجاوز عمل الهواة. ومن صحف ودوريات ذات مستوى فني راقٍ، إلى صحف ودوريات هزيلة في مستواها الفني إلى درجة الرداءة. ويتعين في هذا السياق إيراد ملاحظتين هامتين **الأولى**: ان صحافة ودوريات أقطار الخليج العربي لا تعكس كلها بالضرورة خبرات متراكمة أو تقاليد صحفية ومهنية متوارثة، فبعضها لم يتجاوز عمره العقد الواحد، وإنما تعكس فقط قدرات مالية قادرة على جذب الخبرات الصحفية من أقطار عربية أخرى. والثانية ان تواضع الصحف والدوريات في بعض أقطار الوطن العربي لا يعكس بالضرورة الافتقار إلى الخبرات والتقاليد الصحفية بقدر ما يعكس تواضع الامكانات المادية والفنية، وتواضع البنى الأساسية اللازمة للعمل الصحفي والتوزيع.

والملاحظ ان الخبرات والتقاليد الصحفية في بعض النُظم الصحفية القطرية تنعكس آثارها المباشرة على انتشار صحف هذا القطر ودورياته على المستوى القومي. فالملاحظ مثلاً ان أكثر الصحف والدوريات العربية انتشاراً على المستوى القومي هي الصحف والدوريات المصرية واللبنانية، وبقدر أقل الكويتية. وبعض هذه الصحف والدوريات أوسع انتشاراً على بعض المستويات القطرية من صحافة ودوريات القطر ذاته. وهذا التباين في وضعية الصحف والدوريات العربية يتجاهله البعض كسبب مباشر لعدم التوازن في تدفق الصحف العربية داخل الوطن العربي[٤٦].

(٤٦) علي شمو، «التداول الاعلامي والحق في الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ - ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

والطابع العام لصحف بعض الأقطار العربية هو الصحافة الخبرية، في حين ما زالت صحافة بعض الأقطار صحافة مقال، وبالطبع ليس كل مقال حاملاً لرأي في قضية ما، ولهذا فمن الأفضل أن يطلق عليها صحافة المقال بدلاً من صحافة الرأي. وهذا الطابع غالب في عدد كبير من صحف دول الخليج العربي، واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وليبيا، وتونس.

وينبغي التنويه في هذه المعالجة، إلى تطور المجلات العربية في العقدين الأخيرين، وهو ما اتضح في موضع سابق من هذا الفصل. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من هذه المجلات يغلب عليها الطابع السياسي والاجتماعي، فقد شهدت الصحافة العربية نمواً وازدهاراً في المجلات الأدبية والفكرية التي كان لها، وما زال لبعضها، حضور وانتشار على المستوى القومي. ومع ذلك شهدت الفترة ذاتها تدهوراً واضحاً في وضعية عدد من المجلات الأدبية والثقافية ذات التاريخ الطويل والحافل مثل «الهلال» و«الآداب». ولا ينبغي على أية حال التهوين من القيمة الأدبية والثقافية للمجلات ذات الانتشار القومي رغم اعتقاد بعض الباحثين العرب بأنها محازبة أو معبرة عن الاقليمية الأدبية[٤٧]، فهذه الاقليمية الأدبية أقلّ ظهوراً في هذه المجلات من المجلات المماثلة التي ظهرت على الساحة الثقافية في نصف القرن المنصرم.

وقد لعبت الوضعية السياسية والفكرية للبنان دوراً كبيراً في عدد دورياته ومضمونها، والتي جعلته أكثر الأقطار العربية في عدد دورياته وتنوعها بغير منازع، وجعلته المصدّر الأول للصحف العربية إلى داخل الوطن العربي.

ويذكر أحد الباحثين اللبنانيين ان عدد الصحف اللبنانية اليومية المرخصة يبلغ ٥٣ صحيفة يومية، تمثّل كل الاتجاهات السياسية والطائفية والفكرية، منها ٤٢ صحيفة باللغة العربية، و٦ باللغة الفرنسية و٣ باللغة الأرمنية، و٢ باللغة الانكليزية، ويبلغ عدد الصحف الأسبوعية السياسية ٤٢ صحيفة ومجلة، منها ٣٩ باللغة العربية، و٢ باللغة الفرنسية، وواحدة باللغة الأرمنية، علاوة على خمس صحف ومجلات شهرية سياسية. وبذلك يكون عدد الدوريات السياسية اللبنانية قد وصل إلى مئة دورية[٤٨]، ناهيك عن الدوريات غير السياسية.

والأمر المثير للدهشة ان يجد كل هذا العدد من الدوريات مصادر للتمويل، وأسواقاً للتوزيع، وصحفيين للتحرير، وعمالاً وفنيين للطبع. وتزداد الدهشة إذا

(٤٧) خليفة محمد التليسي، «نحو استراتيجية للنشر العربي،» **الناشر العربي**، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٨.

(٤٨) الغريب، **الصحافة اللبنانية والعربية**، ص ١٦٤ ـ ١٩٥.

علمنا انه صدر، وما يزال يصدر، في السبع السنوات الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨١) حوالى ٦٦ صحيفة سياسية دون ترخيص، بعضها يومي، والآخر أسبوعي أو نصف شهري، أو فصلي، تعبر عن اتجاهات ومواقف كل الفرقاء المتخاصمين، علاوة على الدوريات السياسية المرخصة(٤٩)، وإذا كان لهذه الدوريات غير المرخصة مصادر تمويلها الداخلية أو الخارجية، فكيف استطاعت أن توفر لنفسها مستلزمات العمل من الانتاج الصحفي في ظل أوضاع الحرب الأهلية؟ انها ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصحافة العربية، وأقل ما يقال بشأنها انها تستحق الدراسة والتأمل.

أما الصحافة العربية المهاجرة فمن الخطأ أن نضع كل الصحافة العربية التي تصدر خارج الوطن العربي في سلة واحدة، نضع عليها لافتة «الصحافة العربية المهاجرة»(٥٠)، لتعدد أسباب هذا التوجه الصحفي وبواعثه إلى الخارج. كذلك قد لا يكون من الصواب اعتبار الصحفيين العرب الذين يمارسون أعمالاً صحفية لفترات زمنية معينة في أقطار عربية أخرى مهاجرين(٥١)، لانتفاء عنصر الهجرة أصلاً وشكلاً ومضموناً، اللهم إلّا إذا اعتبرنا كل عربي انتقل إلى قطر عربي آخر ليمارس عملاً مهنياً مؤقتاً، لسنوات عدة، أو لأشهر عدة، من المهاجرين إلى ذاك القطر.

وينبغي في تقديرنا التفرقة بين ثلاثة أنواع من الصحافة العربية التي صدرت أو تصدر خارج الوطن العربي، وذلك على النحو التالي:

النوع الأول: ويشمل صحف العرب الذين هاجروا واستقروا فعلاً خارج الوطن العربي لعشرات السنين، وكوّنوا مجتمعاتهم الخاصة، أو تجمّعاتهم التي كانت في حاجة إلى نوع من الاتصال المنظم في ما بينهم، والكفيل بحفظ تماسكهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالوطن الأم. وهذه الصحف في الغالب ليست ذات توجهات سياسية معينة أو ذات ارتباط بنظم وتوجهات قطرية، وإنما يغلب عليها الطابع الاجتماعي والثقافي، وأحياناً الديني. وإذا كانت لها بعض التوجهات السياسية فهي في الغالب توجهات عامة نابعة من كيان الجماعة وانتمائها للوطن الأم. ويمكن أن نضرب مثالاً على هذا النوع من الصحف والدوريات بتلك التي أصدرها اليمنيون في أندونيسيا وسنغافورة طوال ما يقرب من نصف قرن أو يزيد(٥٢)، وتلك التي أصدرها المهاجرون

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٥٠) فاروق أبو زيد، **الصحافة العربية المهاجرة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥).

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٩٢.

(٥٢) انظر عرضاً لهذه الدوريات وتطورها في: الزين، **اليمن ووسائله الاتصالية، ١٨٧٢ ـ ١٩٧٤**، ص ١٦٣ ـ ١٩٧.

اللبنانيون في العديد من دول أمريكا اللاتينية[٥٣].

النوع الثاني: ويشمل الصحف والدوريات التي تصدرها أو تموّلها الأنظمة الاتصالية القطرية في الخارج كشكل من أشكال الإعلام الخارجي أو الدعاية الخارجية. وهذه ليست صحافة مهاجرة، ولكنها صحافة موجهة تابعة بشكل أو بآخر لنظم اتصال قطرية. ويمكن أن نضرب مثلاً بالصحف التي تصدر في باريس ولندن وقبرص حالياً، وذات ارتباطات عضوية بنظم اتصال قطرية، مثل: «**التعاون الخليجي**» و«**المجالس**» و«**الشرق الجديد**» و«**شؤون الساعة**» و«**الأفق**» و«**البلاد**» و«**العرب الدولية**» و«**اليوم السابع**» و«**الوطن العربي**» و«**الدستور**» و«**الطليعة العربية**» و«**جريدة العرب**» و«**الموقف العربي**»[٥٤].

ويرتبط بهذا النوع من الصحف تلك التي صدرت في الخارج لأسباب مهنية وفنية وتسويقية كصحف «**الشرق الأوسط**»، و«**المسلمون**»، ومجلتي «**المجلة**» و«**سيدتي**»، وهي دوريات سعودية.

أما **النوع الثالث** فيشمل الصحف التي اضطرتها الأوضاع السياسية والأمنية إلى الهجرة إلى خارج وطنها لتعذّر أو استحالة استمرارها، أو استمرار أصحابها في التعبير عن آرائهم، أو ممارسة نشاطهم الصحفي، وهو النوع الوحيد الذي ينبغي اعتباره صحافة مهاجرة. ومن ثم تعتبر الصحف اللبنانية التي اضطرتها أوضاع الحرب الأهلية إلى الهجرة إلى باريس ولندن ونيقوسيا صحفاً مهاجرة، وتعتبر الصحف المصرية التي أصدرها الصحفيون المعارضون لحكم الرئيس الراحل أنور السادات خارج مصر صحفاً مهاجرة.

ومن الصحف اللبنانية التي هاجرت إلى باريس مجلات «**الوطن العربي**»، و«**المستقبل**» ومجلة «**النهار العربي والدولي**» ومجلة «**كل العرب**»، وإلى لندن «**الدستور**» و«**الحوادث**» و«**التضامن**»[٥٥]. وقد بدأت بعض هذه المجلات منذ عام ١٩٨١ في مرحلة هجرة ثانية من باريس ولندن إلى نيقوسيا نظراً لغلاء الأيدي العاملة الأوروبية، وكثرة اضرابات العمال التي تؤثر على صدورها، وسهولة المواصلات، وقرب المسافة بين نيقوسيا والعواصم العربية. وفي عام ١٩٨٢ كانت خمس مجلات لبنانية قد هاجرت فعلاً إلى قبرص، وهي «**الموقف العربي**»، و«**الأفق**» و«**العصر**» و«**المصباح**» و«**عالم**

---

(٥٣) الغريب، **الصحافة اللبنانية والعربية**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٥٤) انظر عرضاً لهذه الصحف والدوريات في: أبو زيد، **الصحافة العربية المهاجرة**، ص ٢٠٩ ـ ٢٣٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٣٤.

الرياضة»[٥٦]. أما الصحف المصرية التي صدرت خارج مصر معارضة لحكم أنور السادات فهي «٢٣ يوليو»، وصدرت في لندن، ومجلة «الدعوة»، وصدرت في النمسا بعد أن أغلقها السادات في القاهرة[٥٧].

٢ ـ الكتاب

تطورت صناعة النشر بدرجات متفاوتة في غالبية الأقطار العربية في العقود الثلاثة الأخيرة، واتضح هذا التطور في ما يلي:

ـ الاهتمام الحكومي بقطاع النشر.

ـ اهتمام الكثير من المؤسسات العلمية بالنشر والترجمة لخدمة الأغراض التعليمية، ومن أجل إثراء المعرفة البشرية.

ـ تعدد ألوان النشر في العالم العربي (ناشرون غير متخصصين، ناشرو الكتب الجامعية ـ ناشرو الكتب المدرسية ـ ناشرو كتب التراث ـ ناشرو الكتب المتخصصة).

ـ تعدد نظم النشر (القطاع العام ـ القطاع الخاص ـ دور نشر مشتركة على المستوى المحلي والعالمي والقومي ـ دور نشر مساهمة ـ مراكز إصدار الكتب المدرسية والجامعية ـ مراكز تحقيق التراث).

ـ زيادة الحاجة إلى مواد القراءة لمختلف المراحل التعليمية.

ـ ازدياد عدد المطبوعات والمجلات والصحف العامة.

ـ انتشار المكتبات الأكاديمية والمتخصصة على نحو دعم حركة النشر.

ـ التشريعات المتعلقة بقوانين المطبوعات والطباعة وحقوق التأليف، وتبادل المطبوعات.

ـ إدخال تقانة الطباعة المتقدمة في كثير من الأقطار العربية[٥٨].

ولكن على الرغم من هذا التطور، فإن وضعية الكتاب العربي ما زالت غير

---

(٥٦) الغريب، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٥٧) أبو زيد، المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٦٩.

(٥٨) عبد الله محمد الشريف، «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٣، العدد ٤ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٢٧ ـ ٢٨. وانظر أيضاً: «واقع الكتاب العربي على ضوء تقرير المستشارين والخبراء العرب،» **الناشر العربي**، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

مرضية إلى حد كبير[٥٩]. ولا شك ان ثمة أقطاراً عربية ما زالت بمنأى عن تطور حركة التأليف والنشر العربيتين.

والحقيقة أن كل الأقطار العربية ما زالت تعاني مشكلات مختلفة في مجال النشر على الرغم من التقدم الذي أحرز في كثير منها. والمشكلة بطبيعتها ـ وكما تظهر على المستويات القطرية ـ تتفرع في أصلها إلى عناصرها الأساسية المرتبطة بعملية النشر ذاتها، وهي الكاتب والقارىء والناشر، علاوة على السياق العام الذي تتم في إطاره صناعة النشر بمكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية والتسويقية. ولا شك أن هذه العناصر الثلاثة متشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض ومع السياق العام الذي تتم فيه صناعة النشر، ولا شك أيضاً أن لكل من هذه العناصر تفريعاته ومشكلاته الخاصة. وإذا كان الناشر هو السيد في عالم النشر على المستويين القطري والقومي، فإن السياق العام بجوانبه السياسة والاجتماعية والثقافية واعتبارات السوق والربحية هي التي تحكمه هو الآخر.

إن الانطلاق من المعالجات الانشائية والتوجهات الايديولوجية في معالجة قضية النشر في الوطن العربي الذي يشهد تصاعداً في النزعات القطرية والاقليمية الحساسة لمشكلة النشر ومضامينه، لن يغني كثيراً في تشخيص مشكلة الكتاب العربي. كذلك

---

(٥٩) «واقع الكتاب العربي على ضوء تقارير المستشارين والخبراء العرب،» ص ١٥٧ ـ ١٥٨. ويعتقد بشير الهاشمي ان وضعية الكتاب العربي ونشره قد تدهورت عما كانت عليه منذ عقد الستينيات. فهو يرى ان الكتاب العربي المعاصر قد شهد فترة ازدهار منذ الحرب العالمية الثانية وحتى هزيمة عام ١٩٦٧، وان هذا الازدهار ما زال يعكس ظلاله على عالم النشر العربي حتى اليوم. ويرجع هذا الازدهار إلى نمو الوعي الوطني والقومي واشتداده مع ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ المصرية، وآثارها السياسية والاجتماعية والفكرية على المستوى القومي، والذي دعمه في مرحلة لاحقة الازدهار الثقافي والفكري في مصر الناصرية، علاوة على الصراع الفكري بين مختلف النظريات والمدارس الأدبية، والذي صاحب ظهور القطاع العام في ميدان النشر في مصر، والذي استطاع أن يوجه حركة التأليف والنشر إلى مضامين فكرية وقومية حيوية، وإلى نشر وإحياء الكثير من مصادر التراث العربية والاسلامية. بيد أن هزيمة مصر في عام ١٩٦٧، وانشغالها في أعقاب ذلك ببناء قوتها العسكرية، وإزالة آثار العدوان، والتطورات الأخرى على الساحة العربية قد أبقى الكتاب المصنع في مصر عند حدود إمكانياته المحدودة يواجه مشكلته المباشرة في التصدير والتوريد وقوانين تبادل العملة وغيرها من المشاكل الأخرى المرتبطة بتقنية الكتاب، وافتقد بالتالي مؤثره القومي على الساحة العربية (؟)، وذلك في الوقت الذي انتعشت فيه صناعة النشر في لبنان. وقد حدث هذا في الوقت الذي بدأت تقل فيه القيمة النوعية للكتاب، وترتفع فيه قيمة العامل التجاري. ثم ما لبث الكتاب المصري ان انعزل وخفّ صوته، وضعف تأثيره على الساحة القومية كنتيجة حتمية لمرحلة الردّة والنكوص التي صاحبت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (؟)، ونتيجة حتمية للحصار القوي الذي فرضه النظام المصري على الانتاج المصري الأصيل وضد الأقلام النظيفة والشريفة (؟). انظر: بشير الهاشمي، «واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٣، العدد ٤ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ١٠١ ـ ١١٦.

فإن معالجة المشكلة من منطق الالتزام الثوري على المستوى القومي لن يفيد أيضاً إن لم يعطل[60].

ويمكن القول بأن أوضاع النشر في العالم العربي تتسم بالخصوصية القطرية ولا يوجد في هذه الأوضاع ما يسمح سوى بقدر ضئيل من التعميم. وبديهي ان وضعية النشر في كل من مصر ولبنان غير قابلة للقياس عليها بالنسبة إلى بقية أقطار الوطن العربي.

كما لا يجوز وضع صناعة النشر في هذين القطرين في ميزان واحد لوجود اختلافات جوهرية بينهما تكمن في الأساس في وجود قطاع عام ناشر إلى جانب القطاع الخاص في مصر، وبالتالي وجود كتاب مدعم يباع بسعر يتجاوز بقليل سعر التكلفة، وهو ما لا يوجد في لبنان، وخضوع صناعة النشر المصرية لضوابط قانونية مخالفة إلى حد ما لضوابط لبنان، واتساع سوق النشر اللبناني عن مثيله المصري.

ولا خلاف على ان ثمة أنظمة اتصالية قطرية تعاني من مجاعة فعلية في الكتاب، وتقع في زمرة الدول النامية التي تعاني هذه المجاعة[61]. وتبدو حساسية هذه المشكلة من عدم إحساس هذه الأقطار ذاتها بالمشكلة، فهي بطيئة في إدراكها للحاجة الماسة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة حصيلتها من الكتب، إما بالاستيراد أو بتطوير صناعة النشر فيها؛ على الرغم من ان التوسع في برامج التعليم قد خلق حاجة ماسة إلى توفير الكتب المدرسية على وجه الخصوص. وعلينا ان نعترف بأن هذه الأقطار تواجه مثل غيرها من الدول النامية ـ خاصة في افريقيا ـ المشكلات الأساسية للنشر والتي تشتمل على الافتقار إلى المؤلفين ذوي الخبرة، خاصة في مجالات العلوم ومجالات التأليف غير التقليدية (التراث، والدين، والأدب)، وندرة الورق، وعدم كفايته، وقصور إمكانيات الطباعة والافتقار إلى الناشرين وشبكات التوزيع، وقصور التمويل. وبعض هذه الأقطار يعتمد في المواد الدراسية على إنتاج أقطار أخرى، وتسهل هذه الأوضاع توحيد المقررات الدراسية في بعض الأقطار العربية؛ وبعضها الآخر ينتج مواده الدراسية لدى دور النشر في أقطار أخرى، وبل يعتمد على تمويل قطر آخر لإنتاج مواده الدراسية في قطر ثالث.

ولدينا أقطار عربية أخرى لا تعاني تدهور صناعة النشر، ولكنها تعاني أزمة

---

(٦٠) كمثال لهذه المعالجات، انظر: بشير الهاشمي: «محاولة طرح لقضية الكتاب العربي،» الناشر العربي، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٢٣ ـ ٣١، و«الكتاب العربي بين ظاهرتين،» الناشر العربي، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٣١.

(٦١) عن مجاعة الكتب في الدول النامية، انظر على سبيل المثال: دينا ماهوترا، «مجاعة الكتب في الدول النامية،» ترجمة شعبان خليفة، مجلة اليونسكو للمكتبات، السنة ١، العدد ٣ (أيار/ مايو ١٩٧١)، ص ٨ ـ ١٧.

القارىء أو ما يطلق عليه «عدم وجود الـوعي القرائي». فـالنظام الاجتـماعي والثقافي وأنماط الحياة المعاشة تـورث أنماطـاً من السلوك لا تحبذ القـراءة، علاوة عـلى ان تطور وسائل الاتصال والترفيه الأخرى في هذه الأقطار، مع عدم الاهتمام بالمكتبـات العامـة، وارتفاع أسعار الكتب يضخّم من هذه المشكلة[٦٢].

وتوجد أقطار عربية تقتصر حركة النشر فيها عـلى الكتب التراثيـة، أو الدعـائية للنظام القطري. وأقـطار أخرى تعـاني وهن حركـة التأليف رغم مـا يتوافـر لديهـا من إمكانيات النشر المتطور.

وثمة أقطار عربية تعتمد في صناعة النشر إلى حد كبير على القطاع العام، ولكن على الرغم من أن القطاع العام قد نجح إلى حد كبير في تجاوز سلبيات القطاع الخاص من حيث احترام حقوق الكـاتب، واحترام احتيـاجات واهتـمامات القـارىء والمجتمع وان يقدم الفكر والثقافة المطلوبة بالأسعار المعقولة في ضوء الأهداف المحددة، فإنه قد سقط في مستنقع البيروقراطية، وعجز في أحوال كثـيرة عن توسيـع سوق الكتـاب على النطاق القومي[٦٣].

كما توجـد أقطار عـربية تخضـع فيها دور النشر لـلإشراف الذاتي للمؤلفـين[٦٤]. وهنـاك أقطار عـربية مـا زال الكتاب العـربي فيها يحتـل المرتبـة الثـانيـة بعـد الكتـاب الفرنسي، وتظل مشكلة الكتاب العربي فيها مرهونة بمشكلة التعريب.

وفي كل الأقطار العربية باستثناء لبنان الذي يحوز قدرات وخـبرات فنية عـالية، وبعض أقطار الخليج النفطية المستـوردة للقدرات والخـبرات الفنية في مجـالات النشر، يعـاني الكتـاب العـربي مشكـلات المـواصفـات والشكـل التي تهبط بمستـواه الفني. وتتخذ المشكلة بعداً آخر في مصر، باعثه الحرص عـلى تخفيض سعر طـرح الكتاب في السوق أحياناً. وعموماً يعاني الكتاب العربي من حيث الشكل مـا يأتي:

---

(٦٢) الشريف، «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي،» ص ٢٩ ـ ٣١.

(٦٣) التليسي، «نحو استراتيجية للنشر العربي،» ص ٥ ـ ٦.

(٦٤) «وجوهر القضيـة ومنطلقهـا يتمثل في غيـاب صاحب الحق عن حقـه، وابتعاده عن مـوقع الممارسة والادارة الفعلية لوسائل النشر وإشرافه عليها. وفي الجـماهيريـة على سبيـل المثال كـان لا بد من التصـدي لهذه القضية بحل جذري وحاسم وكانت المبادرة الثورية الهامة بدعوة رابـطة الأدباء والكتـاب بالـزحف على منشـآت النشر والتـوزيع والاعـلان وتولي ادارتهـا والاشراف على تسيـيرها. ومثـل هذا الحـل الجـذري يتـوجب حضـور صاحب الحق الغائب عن حقه، وتحوله من موقـع الوسيلة والأداة التي بيـد الناشر إلى المسـاهم الفعلي والايجـابي والمبادر الى تحمل مسؤولياته الفكرية والثقافية. وبفـرضية أن الأدبـاء والكتّاب هم القـوة البشرية المنتجـة في هذا الخصـوص، فمن حقهم إدارة وسائـل إنتاجهم». انـظر: الهاشمي، «محـاولة طـرح لقضية الكتـاب العـربي،» ص ٢٩.

ـ عدم وجود مواصفات علمية موحدة يتبعها الناشرون.

ـ يتحاشى كثير من الناشرين إعداد تصاميم لكتبهم تحاشياً لزيادة كلفة الكتاب.

ـ يعاني الكتاب العربي من رداءة نوعية الورق والرسوم والألوان، وعدم تواؤم أشكال الحروف المستخدمة مع نوعية الكتاب.

ـ نقص الكوادر المتخصصة في تصميم الكتاب.

ـ تعاني الكتب العلمية المتخصصة وجميع كتب الأطفال سوء المظهر والشكل والطباعة.

ـ يعاني الكتاب مشكلات تسويقية نتيجة لعجز أو عدم اهتمام الناشرين بالإعلان والترويج لمنشوراتهم، علاوة على عدم أو قلة اهتمام وسائل الاتصال بالتعريف بالإصدارات الجديدة(٦٥).

ولا شك ان هناك أوضاعاً متشابهة في عالم النشر في الوطن العربي، ولكنها تظل رغم التشابه متفاوتة في حدتها، وفي ظهورها، ويظل النشر في الوطن العربي يتسم بالخصوصية القطرية. ومن مظاهر التشابه على سبيل المثال، انه رغم وجود الكفاءات العربية القادرة على التأليف والإبداع، فإنها عازفة لأسباب مادية وبعضها يعاني مشكلات النشر(٦٦)، وعدم مراعاة حقوق المؤلف المادية والأدبية. وبعض الأقطار العربية لا توجد بها الى الآن قوانين تحفظ الملكية الفكرية، وضعف حركة الترجمة(٦٧)،

---

(٦٥) للاستزادة، انظر: الشريف، «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي،» ص ٤٢ ـ ٤٥.

(٦٦) يرى البعض أن جوهر مشكلة الكتاب العربي تكمن أساساً في الضعف النوعي للكتاب ومحدوديته، أي أن للمشكلة شقين هما: أولاً ـ ضعف الكفاءة الابداعية والفكرية المنسحبة على الكتاب العربي في السبعينيات وبداية الثمانينات إزاء التراكم الكمي للكتب الهزيلة المضمون حتى أن التساؤل قد ارتفع عالياً عن إمكانيات الابداع العربي في المرحلة الراهنة، وأين هو الكتاب المبدع؟ ثانياً ـ فتور العلاقة بين القارىء والكتاب وقد افتقدت الكثير من حميميتها الخاصة، وكيفية البحث عن عوامل جديدة لتقوية هذه العلاقة وتدعيمها. انظر: الهاشمي، «واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات،» ص ٢٤.

(٦٧) يمكن إبداء الملاحظات التالية على حركة الترجمة في الوطن العربي في السبعينيات:

أ ـ لم تف هذه الحركة بالحاجات الملحة والمتنوعة للمجتمع العربي، ولم تراع تماماً تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وآفاق هذا التطور في المستقبل.

ب ـ لم تلتزم هذه المؤسسات بمعايير دقيقة من ناحية الأداء اللغوي واستخدام المصطلح. ولذا نجد إلى جانب المؤلفات والترجمات المتقنة العديد من الترجمات التي تفتقر إلى الدقة العلمية واللغوية وتعوزها أبسط الشروط الواجب توافرها من حيث الشكل والمضمون.

جـ ـ يغلب على مؤسسات الترجمة الطابع القطري تخطيطاً وتنفيذاً وتمويلاً وتوزيعاً. وما زال التعاون العربي في هذا المجال في حده الأدنى أحياناً ويكاد ينعدم في أحيان أخرى. انظر: شحادة الخوري، «الكتاب المترجم،» المجلة العربية للثقافة، السنة ٣، العدد ٤ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

وضعف حركة تحقيق التراث[68]، وقلة التأليف والنشر في مجالات العلوم البحتة والتطبيقية[69].

أما وضعية النشر من المنظور القومي فتبرز من نوع آخر، لأن توزيع الكتاب على المستوى القومي معناه عند بعض الأنظمة القطرية نقل ثقافة قطرية من قطر إلى آخر؛ وهنا يتدخل المتغير السياسي وذريعة المحافظة على الهوية الثقافية القطرية لتفرض أنماطاً صارمة من الرقابة تشمل الكتاب والكاتب والناشر والقطر الذي تم فيه النشر. وتمتد هذه الرقابة لتشمل الكتب السياسية والعلمية، وحتى كتب الأطفال. وبعض الأقطار العربية تحظر دخول كتب الصوفية. هذا علاوة على ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الكتاب، وقيود الاستيراد والتصدير، وارتفاع أجور نقل وشحن المطبوعات[70].

وقد بذلت في العقود الثلاثة الماضية جهود على المستوى القومي لتحسين وضعية الكتاب وصناعة النشر، إما في إطار جامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية) أو في إطار منظمتها المتخصصة المعنية بالكتاب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). وتشير البيانات المتاحة إلى أن هذه الجهود بدأت في بيروت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ في حلقة دراسية حول الكتاب العربي وتيسير تداوله. وكانت المشكلة آنذاك متمثلة بوضوح في عدم تقنين صناعة النشر تخطيطاً وتنظيماً وتمويلاً وتسويقاً. ومع هذا، فإن الحلقة انتهت إلى توصيات ذات طبيعة تسويقية بحتة، تتعلق في معظمها بسعر تداول الكتاب. ثم تطور الاهتمام بالكتاب العربي على المستوى القومي في الندوات التالية التي عقدت في كل من الجزائر وتونس ثم طرابلس (١٩٧٦)، وركزت كلها تقريباً على تنظيم عملية النشر وتطويره على المستوى القومي، دون التطرق إلى حقوق المؤلف والقارىء[71].

بيد أن الاجتماع الاستشاري للخبراء العرب في مجال النشر (تونس: نيسان/ ابريل ١٩٨٤) قد تبنّى توصيات وإعلان لندن الصادر عن الندوة الدولية للكتاب (لندن: حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، واستطاع وضع خطة عمل لتطوير صناعة النشر بمكوناتها الكلية، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي حددتها ندوة لندن، وهي:

- وضع استراتيجية وطنية للكتاب.
- الإعتراف بأن صناعة الكتاب صناعة حيوية.

---

(٦٨) للاستزادة، انظر: الشريف، «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي،» ص ٣٢ - ٤١.

(٦٩) للاستزادة، انظر: محمد السويسي، «واقع الكتاب العلمي العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٣، العدد ٤ (آذار/ مارس ١٩٨٣).

(٧٠) الشريف، المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٨، وشريف جيوسي، «نشر وتوزيع الكتاب العربي: إشكالات وحلول،» **الناشر العربي**، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٦٤ - ٦٨.

(٧١) الهاشمي، «محاولة طرح لقضية الكتاب العربي،» ص ٢٨ - ٢٩.

ـ دمج التقانة الجديدة في مختلف مراحل إنتاج الكتاب.
ـ تهيئة بيئة مؤاتية للقراءة في جميع المجتمعات وعلى جميع المستويات.
ـ الحث على التعاون الدولي من أجل إقامة قدرات وطنية لإنتاج الكتب.
ـ تكثيف تداول الكتب على الصعيدين الدولي والقومي[٧٢].

وسوف يظل تطوير الكتاب العربي ونشره مرهوناً في الوطن العربي بوعي نظم الاتصال القطرية باحتياجاتها، وقدرتها على التخطيط والاستثمار في هذا القطاع.

٣ ـ الإذاعة المسموعة

سيظل للإذاعة في الوطن العربي أهميتها البارزة على الرغم من المخاوف التي يبديها بعض الباحثين العرب من تفوق التليفزيون أو اجتياحه الإذاعة، وحصوله على الاهتمام الأول من قبل النظم الاتصالية القطرية، ومن الجماهير[٧٣]. فما زالت الإذاعة هي الوسيلة الاتصالية للتكامل الوطني والقومي، والأداة الأساسية للتلقين الايديولوجي في عدد من الأقطار العربية التي ترتفع فيها معدلات الأمية، وعدم قدرة الوسائل الأخرى على التوسع لتغطية كل التراب الوطني، وعدم تأثرها المباشر بضعف البنى الأساسية في عدد من الأقطار العربية (شبكات الطرق أو النقل والشحن والتوزيع وقوة التيار الكهربائي... إلخ). علاوة على أنها ما زالت الأقدر على إشباع الاحتياجات والاهتمامات الخاصة بفئات نوعية عديدة من الجمهور. ولئن كانت الإذاعة المسموعة في بعض الأقطار العربية قد دخلت في طور الفتور ومحدودية التأثير، فهذا الفتور نتيجة مباشرة لواقع الإنتاج التليفزيوني[٧٤]، والإخفاق في أحيان كثيرة في توظيف الإذاعة ايديولوجياً في خدمة متطلبات النمو.

وكما اتضح من قبل في سياق هذا الفصل، تتفاوت قدرات الإذاعات العربية المسموعة تفاوتاً كبيراً لا يسمح أيضاً سوى بالقليل من التعميم سواء من حيث البرامج، أو عدد ساعات البث، أو من حيث التغطية الجغرافية، أو من حيث إشباع احتياجات المثقفين واهتماماتهم. وعلى الرغم من محلية مضمون الإذاعات العربية، فإن لبعضها اهتمامات قومية (مصر والعراق وليبيا وسوريا).

وتتعلق الملاحظة الأخيرة التي نود طرحها في ما يخص الإذاعة المسموعة في الوطن العربي بالإذاعات المحلية. فعلى الرغم من أهمية هذه الإذاعات في إشباع الاحتياجات المحلية في القطر الواحد، والتي لا تستطيع الإذاعات المركزية في الغالب

---

(٧٢) «واقع الكتاب العربي على ضوء تقرير المستشارين والخبراء العرب،» ص ١٥٧ ـ ١٦٨.

(٧٣) انظر على سبيل المثال: عبد القادر بن شيخ ويوسف بن رمضان، «واقع الاذاعة الصوتية في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٧٤) المصدر نفسه.

تغطيتها، فإن بعض الأقطار العربية ما زالت تبدي مخاوفها من الاتجاه نحو الإذاعات المحلية. وبالطبع فإن للاعتبارات القطرية التي تطرحها نظم الاتصال القطرية في هذا الصدد مبرراتها ومغزاها خاصة في ما يتعلق منها بالمحافظة على الوحدة الوطنية، وسيادة اللغة العربية أمام اللهجات المحلية[٧٥].

ولا شك ان التجربة المصرية في مجال الإذاعات المحلية تتسم بالخصوصية، ولا تواجه المحاذير التي تواجهها نظم اتصال قطرية أخرى. ولكن مع ذلك لا ينبغي أن تقوم اعتبارات الوحدة الوطنية وسيادة اللغة العربية عائقاً أمام انتشار الإذاعات المحلية التي ينبغي أن تكون هي الأخرى باللغة العربية، وتستهدف تحقيق الوحدة الوطنية. فهذه الإذاعات المحلية هي أداة أولية لدعم حق الاتصال للفرد والجماعات الصغيرة، والمجتمعات المحلية، علاوة على انها أداة أساسية لإصلاح عدم التوازن في سريان المعلومات من العواصم إلى المحليات والمناطق النائية[٧٦].

٤ ـ الإذاعة المرئية

تتشابه أوضاع التليفزيون في الوطن العربي كثيراً مع أوضاع الإذاعة، وان كانت الإذاعة بالطبع أفضل حالاً بكثير بالنسبة إلى العديد من الأقطار العربية، حيث يتجاوز ثمن الجهاز دخل الأسرة المتوسطة، وحيث لا يسعد به سوى سكان المدن لعدم توافر الطاقة الكهربائية في الريف، وحيث لا يمتد بثه ليشمل التراب الوطني كله لهذه الأقطار.

وتتعلق أولى الملاحظات على وضعية التليفزيون في الوطن العربي بأنه ربيب السلطة، حتى بالنسبة إلى الأقطار التي توجد فيها محطات تجارية. **والثانية** ان الأقطار العربية تتفاوت تفاوتاً شديداً من حيث قدرتها على إنتاج المواد الإعلامية والثقافية والترفيهية اللازمة. **والثالثة** غلبة طابع المحاكاة على ما يقدم إلى الجمهور بحيث يصعب القول في بعض الحالات ان ما يقدم إلى الجمهور ناتج المجتمع المحلي وقيمه الثقافية والاجتماعية. **والرابعة** انه الوسيلة الأكثر عرضة للنقد الاجتماعي والأخلاقي والديني، **والخامسة** انه الوسيلة الاتصالية الأكثر جماهيرية الآن وفي المستقبل المنظور. **وسادسها** أنه الوسيلة الأكثر حساسية لمشكلات البيئة الخارجية خاصة مشكلات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية[٧٧].

---

(٧٥) رشيد خشانة، «ندوة الاذاعة الصوتية: حاضرها ومستقبلها،» **شؤون عربية**، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٧٦) عن التطور الاذاعي في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: بدر أحمد كريم، **نشأة وتطور الاذاعة في المجتمع السعودي**، سلسلة كتب العربي السعودي؛ ٦٢ (جدة: تهامة للنشر، ١٩٨٢)، والحلواني والعبد، **الأنظمة الاذاعية في الوطن العربي**.

(٧٧) عن تطور التلفزيون في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: الرياض، جهاز تلفزيون الخليج، =

٥ ـ السينما

لا يمكن القول بوجود سينما عربية، ولا يوجد ملامح لسينما عربية، ولهذا كانت أكثر محاولات التأريخ للسينما العربية ـ ان لم نقل كلها ـ تنطلق في التقديم من منظور قطري محدد حتى أصبحت تسمية سينما مصرية أو سينما سورية وسينما جزائرية تطغى على تسمية سينما عربية[٧٨]. وهذا صحيح، ويطابق وضعية السينما في الوطن العربي. وما زال لمصر ولبنان الريادة في السينما من حيث الكم، على الرغم من ان السينما في كل من سوريا والعراق والجزائر والمغرب وتونس قد قدمت تجارب سينمائية جيدة على المستويين القومي والدولي. والذي لا خلاف عليه ان السينماتين المصرية واللبنانية تسيطران على سوق الأفلام العربية في الوطن العربي، بغضّ النظر عن مضمون بعض الأفلام التجارية التي لا تستهدف سوى الربح على حساب المضمون الهادف.

ولا شك أن اتساع السوق وقابليته لامتصاص أي إنتاج بعد انتشار الفيديو قد ساعد على هبوط مستوى نسبة عالية من الأفلام المصرية واللبنانية. وهذه الوضعية تشير إلى ان مشكلات السينما في الوطن العربي ترتبط أساساً بمضمون ما ينتج.

ويعاني الفيلم العربي في مجمله مجموعة مشكلات، نعرضها في ما يلي، نقلاً عن أحد مؤرخي السينما في الوطن العربي:

ـ اكتساح الأفلام الأجنبية دور العرض وعدم استطاعة الإنتاج العربي ـ المحلي بصورة خاصة ـ مزاحمة هذه الأفلام، أو أن يكون البديل لها.

ـ سيطرة القطاع الخاص في جميع الأقطار العربية باستثناء الجزائر ـ على دور العرض السينمائية، الأمر الذي جعل مستوردي وموزعي ومستثمري الأفلام يفضلون الأفلام التجارية ذات الرواج الجماهيري الواسع على غيرها.

ـ محدودية سوق التوزيع أمام الفيلم العربي. ويعدّ الفيلم المصري بما له من تاريخ طويل مختلفاً في هذا المجال، فما تزال أكثر الأسواق العربية شبه مغلقة أمام الأفلام العربية المنتجة في أكثر أقطار الوطن العربي، إلاّ في بعض المناسبات النادرة مثل المهرجانات أو الأسابيع السينمائية المتبادلة.

= التلفزيون في دول الخليج العربي (الرياض: الجهاز، ١٩٧٩)؛ عبد الحميد حيفري، التلفزيون الجزائري: واقعه وآفاقه (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥)؛ الحلواني والعبد، المصدر نفسه، وصبيحي، تلفزيون المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره.

(٧٨) جان الكسان، السينما في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٩ ـ ١٠.

ـ شيوع اللهجات المحلية في الأفلام العربية التي يصعب استيعابها في أقطار عربية أخرى وبصورة خاصة بين أقطار المغرب العربي وشرقه.

ـ الصدام التقليدي بين العقلية الادارية البيروقراطية وعقلية الفنّان السينمائي، خاصة إذا كان من الشباب الذي يحاول تقديم سينما جديدة تخرج عن الأطر المتوارثة للأفلام التقليدية، علاوة على الصدام مع الرقابة التي كثيراً ما تتشبث بجزئيات تراها هامة.

ـ قلّة الكوادر والإمكانات الفنية، مع ملاحظة ان بعض مؤسسات السينما تقدم الدعم المادي والفني للسينمائيين.

ـ الاتجاهات المتباينة في السينما العربية بين القطاعين العام والخاص من جهة، وفي إنتاج القطاع العام ذاته على المستوى القومي من جهة أخرى. وتنبع هذه الاتجاهات المتباينة من طبيعة النظر إلى السينما، وهل هي جزء من التوجيه الملتزم كبقية وسائل الاتصال، أم هي مشروعات فنية تخضع لاعتبارات السوق[٧٩].

والملاحظ، انفصام العلاقة بين السينما والتليفزيون في الأقطار التي لديها صناعة سينما، فغالباً ما ينتج التليفزيون أفلامه، أو يعرض الأفلام السينمائية بعد أن يكون السوق قد تشبّع بها، إلاّ في حالة السينما الجزائرية التي ترتبط بالتليفزيون الجزائري بعلاقات تكاملية وثيقة في عمليات الإنتاج. ولا شك ان ملكية الدولة للقطاعين وفر إمكانيات التخطيط المشترك لهما معاً[٨٠].

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٨.

(٨٠) للاستزادة عن هذه التجربة، انظر: أحمد بيجاوي، «التعاون بين التلفزيون والسينما من خلال التجربة الجزائرية،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد إذاعات الدول العربية، الأمانة العامة، **قضايا الانتاج التلفزيوني في الدول العربية**، ندوة عقدت في تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٣٦ (تونس: الاتحاد، ١٩٨٣)، ص ١٠٧ ـ ١٢٠، وصلاح دهني، «السينما والتلفزة: فراق أم لقاء؟» **شؤون عربية**، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

الفصل الخامس

مضمون الاتصال في الوطن العربي

تتجمع سلوكيات نظم الاتصال القطرية كلها، عند مضمون الاتصال، الذي يُعدّ في جوهره المشكلة الأساسية للإعلام العربي على المستويين القطري والقومي. وتتضح حساسية الموضوع من أنه، بمفرده، قادر على التعبير عن السياسات الاتصالية الشائعة، وتوجهات النظم الاتصالية حيال بيئة النظام الداخلية والخارجية، وحيال الجمهور.

والموضوع بطبيعته شامل ومعقد، وسوف نكتفي، في هذا الفصل، بمعالجة التوجهات العامة لمضمون الاتصال بصفة عامة، والقيود الرقابية المحددة لمضمون الاتصال، وما يخص المرأة والطفل فيه.

أولاً: التوجهات العامة لمضمون الاتصال

تدور وظائف الاتصال القطرية في إطار الوظائف التقليدية للاتصال حول الاعلام، والتعليم والتثقيف، والتنمية، والتعبئة السياسية والاجتماعية، والإعلان[1]. وسوف يعالج هذا الفصل مضمون الاتصال في ضوء الوظائف الأولى والثانية والرابعة، وسيعالج الفصل السابع موضوع الإعلام التنموي. أما الإعلان فسيرد ضمن الفصل التاسع الذي يتناول اقتصاديات الاتصال.

تنبع مضامين وسائل الاتصال القطرية من منبع واحد هو التعبئة السياسية

(١) عن وظائف الاتصال، انظر على سبيل المثال:

E. Lloyed Sommerlad, *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 74 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 8-10.

والاجتماعية والفكرية لصالح النظم القطرية وقادته، وتوجهاتهم الايديولوجية. ويفيض هذا المنبع على وظائف نظم الاتصال القطرية كلها، ويسري ذلك على نظم الاتصال القطرية كلها مع تباين ايديولوجياتها. وقد تعالج النظم القطرية موضوع التعبئة السياسية والاجتماعية والفكرية بصورة مباشرة ومعلنة، كما هو الحال في الأقطار العربية ذات التوجه الاشتراكي، أو قد يعالج بصورة غير مباشرة وغير صريحة، كما هو الحال في بقية الأقطار العربية. وفي الحالتين يسعى النظام الاتصالي إلى قولبة الفرد في أطر معينة يحددها قادة النظم القطرية الذين يعتبرون في الواقع قادة النظم الاتصالية، وذلك في ضوء الأهداف التي يتصور قادة النظم القطرية أن فيها «مصلحة النظام القائم ذاته». وعلى هذا فاحتياجات النظم القطرية، وليست احتياجات الجمهور، هي الأساس، وليس معنى ذلك إغفالاً تاماً لهذه الاحتياجات، ولكن معناه أنها تأتي في مرتبة لاحقة على مقربة، أو بعيدة أحياناً، عن احتياجات النظام الاتصالي ذاته. والغالب أن تكون احتياجات الجمهور مجرد تصور نابع من رؤية قادة النظم الاتصالية لمصلحة النظام، وليست الاحتياجات الفعلية لهذا الجمهور.

وقد سبقت الإشارة إلى عدم الاهتمام ببحوث الاتصال التي يمكن من خلالها دراسة احتياجات الجمهور وردّ فعله إزاء المضمون المقدّم. وقد يكون لدى بعض النظم الاتصالية ادراك بأن المضمون المقدّم لا يخدم احتياجات الجمهور واهتماماته، ولكن اعتبارات التعبئة والشحن الايديولوجية أكبر وأهم من الاحتياجات الفعلية للجمهور.

صنّف «وليم رو»(٢)، ونقل عنه آخرون(٣)، وضعية الصحف العربية عام ١٩٧٩ على النحو التالي:

- **صحافة الولاء**، وهي التي تدين بولائها، كلياً، لنظم الحكم في أقطارها، وتشمل صحف البحرين وقطر والإمارات والأردن والسعودية وتونس.

- **صحافة التعبئة**: وهي صحف الأقطار العربية ذات التوجه الاشتراكي: الجزائر ومصر والعراق وليبيا واليمن الديمقراطية والسودان وسوريا.

---

(٢) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World* (London: Croom Helm, 1979).

(٣) محمد علي العويني، الاعلام العربي الدولي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص ١٩ - ٣٤، و Paul Underwood, «Europe and the Middle East,» in: John Calhoun Merrill, ed., *Global Journalism: A Survey of World Mass Media*, Longman Series in Public Communication (New York: Longman, 1983), pp. 105-107.

ـ **صحافة التعددية**: وتشمل صحف لبنان والمغرب والكويت.

وقد استبعد «رو» من تصنيفه عُمَان واليمن الشمالية التي كانت وسائل اتصالهما في نهاية العقد الماضي بعدُ صغيرة.

وعلى الرغم من خروج مصر من صحافة التعبئة بعد أخذها بالتعدد الحزبي منذ حوالى عقد من الزمن، فإن تصنيف «رو» غير دقيق من أساسه، لأن الصحف العربية كلها، باستثناء الصحف اللبنانية، تعتبر في مواجهة نظمها القطرية صحفَ ولاءٍ وتعبئة في آن واحد. أما الصحف الحزبية المعارضة في الأقطار العربية ذات التعددية الحزبية، فإنها تعتبر من صحف الولاء، ولكنها لا تعتبر من صحف التعبئة للنظام القطري، وتوجهاته الايديولوجية.

أما وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى، الراديو والتليفزيون، فهما الأدوات الأساسية للتعبئة السياسية والاجتماعية والفكرية للنظم القطرية، نظراً لملكية النظم القطرية وادارتها لها، ولا يستثنى من ذلك سوى الاذاعة والتليفزيون اللبناني منذ عام ١٩٧٥، أي منذ نشوب الحرب الأهلية.

ان وسائل الاتصال في الوطن العربي ـ باستثناء وضعية لبنان والصحف الحزبية المعارضة ـ هي بنت السلطة أو ربيبتها، وهي الأدوات الأساسية للتعبئة السياسية، أو للشحن العاطفي والنفسي.

وكما سبق القول، فإن مصالح النظم القطرية أو قياداتها، هي المحدد الأساسي للمضامين الاتصالية التي تنقل إلى داخل النظام القطري، أو يسمح بخروجها منه. وهذه المصالح ذاتها هي التي تحدد سلوكيات النظام الاتصالي برمته، والسلوكيات الواجب اتباعها من لدن القائمين بالاتصال، وأشكال المضمون المقدّم وكيفية صياغته، وتحديد أولوياته... الخ.

وفي معظم الأحوال يعتبر المواطن العربي مجرد هدف للاتصال الذي يستهدف قولبته في قوالب ذهنية معينة، ذات أبعاد محددة، تزيد من سلبيته، وقلّة مشاركته في الحياة السياسية، هذا إن كانت مشاركته السياسية مطلوبةً أصلاً أو مرغوباً فيها من قبل النظم الاتصالية القطرية.

إن مضمون الاتصال ـ سواء كان اعلامياً، أو جارياً في اطار التثقيف العام ـ لا يحتوي، في الغالب، على ما يحتاجه الجمهور، أو على ما يمكن أن يساعد في تكوين شخصية الانسان الواعي بمشكلاته وقضاياه، أو قضايا وطنه، إلاّ في حالات استثنائية ترى قيادة النظم الاتصالية ان من مصلحة النظام اطلاع المواطن عليها أو حثّه على المشاركة فيها. وثمة تجاهل أو عدم اهتمام بالاحتياجات الأساسية لفئات كثيرة من

المواطنين. وهناك الطرح الأحادي البعد للمسائل الحيوية في السياسات القطرية، الذي لا يعبر في بعض الأحيان عن الواقع. وهناك التجاهل التام للقضايا والمشكلات الحيوية، والانغماس في القضايا التافهة لتحويل الانتباه وتغييب الوعي، وهناك الإسراف المبالغ فيه في الاهتمام بالرياضة وخاصة كرة القدم لقولبة الاهتمامات.

ان الخوض في معالجة مضمون الاتصال في الوطن العربي فيه الكثير من الحساسية لكاتبه وقارئه وناشره، ولكن ثمة ما لا يمكن إغفاله مهما كانت الحساسية؛ ثمة نظم اتصال قطرية تعاني حالة انفصام في الشخصية فتبيح مثلاً: نشر الاعلانات التليفزيونية التي تظهر فيها النساء، ولكنها تحرّم ظهور المرأة في الإعلان الصحفي. وتنسب الانجاز الذي يحرزه أي مواطن عربي إلى العرب، أمّا سيئاته فتنسبها إلى قطره، وتتغنى بالعروبة وقيمها، ولكنها تنعت العرب المقيمين على أرضها من غير رعاياها بأنهم أجانب.

وهناك نظم اتصال قطرية تحظر نشر أنباء الجريمة كدليل على الأمن والأمان الذي تنعم به. وهناك نظم أخرى تبالغ في نشر ذلك، كدليل على يقظة الشرطة وكفاءة اجراءات الأمن. وهناك نظم اتصال قطرية تغرس الكراهية في مواطنيها تجاه أقطار عربية أخرى.

ومن المألوف في عدد من الأقطار العربية صياغة الأنباء دون أن تتضمن عنصري ماذا جرى ولماذا؟ وكثيراً ما يصاغ النبأ بأن فلاناً استقبل فلاناً، و«جرى تبادل الأحاديث الودية». ومن المألوف أيضاً في العديد من الأقطار العربية المبالغة في صياغة الأنباء باستخدام أفعل التفضيل وما يقاس عليها لإبراز انجازات النظم القطرية مما نجم عنه تضخيم الأنا الوطنية لرعاية هذه النظم، ويصبح من الصواب مقارنة منطلقات هذه الرسائل الاتصالية بشعر الحماسة في العصر العباسي. ان نظم الاتصال القطرية، لاعتبارات شتى، غير موضوعية، ولا تستجيب على نحو سليم لاحتياجات شعوبها، وهي، ان استجابت الاستجابة السليمة فإنها لا تعبّر عنها بالأسلوب السليم.

والملاحظ على كثير من نظم الاتصال القطرية انها تستثمر القضايا القومية لتحقيق مصالح قطرية. وبعض هذه النظم يحرّم فيها ذكر الوحدة العربية، وأقصى ما تسمح به تعبير التضامن العربي. فهل يحق للبنانيين أن يعتبوا لأن وسائل الاتصال القطرية لم تهتم كما يجب بالاجتياح الاسرائيلي لبيروت[٤].

---

(٤) رضوان مولوي، «الاعلام العربي والاجتياح الاسرائيلي للبنان،» شؤون عربية، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ٩٢ - ٩٣.

وكنتيجة منطقية، يتجه الجمهور الواعي أو شبه المثقف إلى وسائل الاتصال الخارجية للحصول على المعلومات التي يحتاجها، ومصادر هذه المعلومات والأنباء معروفة: صوت أميركا، وهيئة الاذاعة البريطانية، واذاعة مونت كارلو، وصوت اسرائيل.

ولا جدال في أن هذه السلوكيات كلها تستهدف تطويع المواطن العربي في الاتجاه المرغوب بأساليب واضحة وجلية، تسعى إلى تزييف وعيه، «وتتلخص سياسة تطويع المواطن بافساح المجال له بشكل عام في أن يعمل ويأكل ويلهو وينام ويسافر أينما يشاء، على أن يترك للنظام أن يفكر عنه ويقرّر سياسة الدولة نيابة عنه». هذه هي الصورة العامة الشائعة في بعض الأقطار، وقد يسمح النظام الاتصالي في بعض الأقطار الأخرى للمواطن بالتنفيس من خلال إتاحة قدر من حرية التعبير[٥]. وعلينا ان نعترف بنجاح بعض النظم القطرية في تزييف وعي المواطن، بواقعه المعاش في يومه وغده. ومع ذلك فإن النخبة المثقفة واعية جيداً بأن وسائل الاتصال لا تعبر عن احتياجاتها واهتماماتها[٦]، ولا شك أن سلوكيات نظم الاتصال القطرية على هذا النحو تُعَدّ سبباً ومظهراً في الوقت ذاته لأزمة الديمقراطية في الوطن العربي[٧].

---

(٥) منذر عنتباوي، «دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢. «إن الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع ـ وحده ـ أن يقدم دليلاً لمسيرة المجتمع، فلا بد لمثل هذا الوعي لكي يتبلور وينضج من ان يتصاعد حتى يصبح قادراً على الوصول إلى وعي وضمير قطاعات المجتمع وقواه الفاعلة. وإذا لم يتسنَّ لهذا الوعي أن يصبح وعياً جماعياً قادراً على خلق معاناة، ومؤدياً إلى قلق اجتماعي يصبح معه الواقع المتخلف همّاً يجب إزاحته، لا تستلذ الحياة مع وجود أسبابه، ولا يطمئن إلى المستقبل مع استمرار وجوده، فإنه لا يخلق ـ في مثل هذه الحالة ـ الضغط الكافي لعملية التغيير المنشود.»

ومما نود التأكيد عليه في هذا الصدد، أن الوعي الفردي لا يترك لتصاعده سبيلاً بل يخنق في المهد ويسفّه، ويحل محلّه في الغالب وعي زائف بديل تتاح له الوسائل والامكانيات ويتلقى الدعم والتعضيد. فهناك من يستفيد من الواقع المتخلف وما يسبّبه من تخبط في المجتمع فيحاول تثبيته، بل يفرضه بالوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل تشويه وتزييف وعي الأفراد، تمكيناً من السيطرة والسيادة عليهم». انظر: علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ١٢.

(٦) انظر على سبيل المثال: عزة علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، مراجعة سنان سعيد (بغداد: مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣)، ج ١: **الكويت ـ البحرين ـ الامارات العربية ـ قطر ـ عُمان**، ص ٩٦.

(٧) للاستزادة، انظر: خالد الناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣ و ٥١ ـ ٥٣.

ثانياً: الرقابة على مضمون الاتصال

تشكل أنماط الرقابة على مضمون الاتصال قضية جدلية في الفكر الاتصالي بصفة عامة. فعلى الرغم من الاقرار بضرورتها في ما يخص الأمن القطري والقومي، والمسائل الدينية والأخلاقية وما شابهها، فإن البعض يعتبرها مناقضة بكل أشكالها لنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الخاصة بحرية الرأي[٨]، وينظر إليها البعض استناداً إلى تطورها التاريخي في بريطانيا على أنها ظاهرة تاريخية متطورة[٩]. ويعتبرها البعض معوقاً أساسياً أمام التدفق الحر والمتوازن للأنباء، وهو ما سيرد تناوله تفصيلياً في الفصل التالي. والحقيقة أن كل هذه التفسيرات صحيحة، فالرقابة ضرورة في موضوعات محددة، لا ينبغي التوسّع فيها لتصبح عائقاً أمام التدفق الحرّ والمتوازن، وأمام تبادل الآراء والأفكار داخل الأقطار العربية، أو في ما بينها وبين العالم الخارجي.

وتخضع وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في الوطن العربي كله لأشكال عدة من الرقابة التي تختلف شدتها من قطر إلى آخر، وكلها تبرر بدواعي الأمن. وبالطبع تشتد هذه الرقابة أو تخف في كل قطر عربي في مواجهة الأقطار الأخرى تبعاً لمتغيرات المد والجزر في العلاقات القطرية الثنائية.

وقد كشفت دراسة (أبو زيد) التحليلية للأنظمة الصحفية في الوطن العربي التي أجريت على ستة عشر نظاماً صحفياً قطرياً أنها جميعاً تفرض الرقابة على الصحف، وان اختلفت أنواعها وأشكالها وأساليبها من قطر إلى آخر.

وتنص قوانين المطبوعات في قطرين عربيين (العربية السعودية ولبنان) على عدم جواز فرض الرقابة على الصحف المحلية إلا في الحالات الاستثنائية، وبفرضها على الصحف والمطبوعات الخارجية. وتنص قوانين المطبوعات في ثلاثة من الأقطار العربية صراحة على الرقابة على الصحف، سواء أكانت محلية، أو واردة من الخارج (قطر والامارات العربية المتحدة والكويت). وهناك أنظمة صحفية قطرية تفرض الرقابة على الصحف تحت مسميات أخرى (الجزائر). ولا يشير قانون المطبوعات المصري في نصوص إلى الرقابة على الصحف، ولكن تستند الحكومة إلى قوانين أخرى لتفرض

---

(٨) جان يوركوين، «وسائل الاتصال الجماهيري وحرية الرأي،» في: يوغوسلافيا، جامعة ليوبليانا، كلية الصحافة والعلوم السياسية، الحلقة النقاشية حول وسائل الاتصال والتفاهم الدولي (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص. ٤٢٠.

(٩) Antony Smith, «Technology and Control: The Interactive Dimensions of Journalism,» in: James Curran [et al.] eds., *Mass Communication and Society* (London: Edward Arnold Publishers, 1977), pp. 174-176.

عن طريقها الرقابة على الصحف والمطبوعات الواردة من الخارج. أما بالنسبة إلى الصحف المحلية فعلى الرغم من أن قانون المطبوعات لا ينص على الرقابة، فإن استمرار العمل بقانون الطوارىء يعطي السلطة التنفيذية حق فرض الرقابة على الصحف المحلية. وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية لم تستخدم هذا الحق حتى الآن إلا أن هذا الحق في جيبها، يمكنها أن تخرجه متى شاءت[10].

ولا شك أن عدم النص على فرض الرقابة، أو جواز فرضها إلّا في حالات استثنائية لا يدل على ان ممارسات النظم الاتصالية القطرية، حيال مضمون الاتصال الذي تنشره الصحف، تُعَدّ ممارسات سليمة. والعبرة كما سبق أن أوضحنا ليست بالنصوص المدونة، ولكن بالممارسات الشائعة التي تعبّر عن ذهنية قادة النظم الاتصالية ومديريها؛ فعلى سبيل المثال يعتبر إلزام الصحف استقاء الأنباء الرسمية والخارجية من الوكالة القطرية الحكومية وحدها، واصدار تعليمات حكومية عن كيفية معالجة الموضوعات المتصلة بأحداث أو قضايا معينة، وحظر النشر في بعض المسائل، وفرض رقابة صارمة على برقيات المراسلين الأجانب قبل ارسالها، وغيرها من مظاهر السلوك غير المعلنة، أشد خطراً على مضمون الاتصال من الرقابة القانونية. وتمتد هذه السلوكيات لتشمل مضمون الدراما التليفزيونية والسينمائية والمسرحية[11].

ثالثاً: المرأة في مضمون الاتصال

على الرغم من اتفاق الفكر العربي على تدني وضعية المرأة العربية، وإلحاحه على أنها طاقة معطّلة ينبغي دمجها في التنمية، إلا أن هذا الفكر قد اتجه وجهات شتى في تفسير هذه الوضعية المتدنية. وتفسّر بعض الاجتهادات هذه الدونية رجوعاً إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، والظروف التاريخية والاجتماعية التي مرّت بها، في حين ترجعها اجتهادات أخرى إلى اعتبارات عدم المساواة مع الرجل، وترجعها اجتهادات ثالثة إلى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتفسرها اجتهادات رابعة أنها قضية سياسية. و«باختصار فإن قضية المرأة في اطارها السياسي والانمائي إنما هي تمكينها بالحق والواجب والمسؤولية من المشاركة في صناعة المصير القومي، معرفة ودراية وتعبيراً وتأثيراً وجهداً واستمتاعاً»[12].

---

(١٠) للاستزادة، انظر: فاروق أبو زيد، **الأنظمة الصحفية في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦)، ص ٤٨ - ٥٤.

(١١) للاستزادة عن الرقابة السينمائية في الوطن العربي، انظر: جان الكسان، **السينما في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٤١٤ - ٤٢٩.

(١٢) أميرا الدرا، «واقع المرأة الريفية في الريف وسبل وإمكانيات تطويرها: القطر العربي السوري نموذجاً،» **الاعلام العربي**، السنة ٤، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ٩٢؛ حامد عمار، «الاطار العام

لقد وقعت، هذه المعالجات ـ على وجاهتها كلها ـ في المحظور، من حيث معالجة وضعية المرأة في الوطن العربي، ككل واحد، ولا نستطيع أن نزعم، أو أن يزعم غيرنا أن ثمة ما يمكن أن نطلق عليه «المرأة العربية». فالتباين الشديد في وضعية المرأة في الوطن العربي، من النقيض إلى النقيض، هو الأساس الذي لا يسمح سوى بالقليل من التعميم، ومجالات التعميم كلها، تنصب على سلبيات الواقع المعاش بالنسبة إلى القطاع الكبير من النساء في الوطن العربي.

ومن الأمور التي لا جدال فيها أن الواقع الاجتماعي والثقافي ـ وهو ما يعنينا هنا ـ الذي تعيشه المرأة العربية يختلف كثيراً من قطر إلى آخر، من حيث القيم والتقاليد المعاشة والمقبولة أو المسلّم بها في السياق الاجتماعي المعاش، ومن حيث الإقرار بحقوق ما، أو عدم الاقرار أو الاهتمام بحقوق ما. ومن الأمور التي لا جدال فيها ان التطور الاجتماعي في الوطن العربي مختلف كثيراً من قطر إلى آخر، وان ما يعتبر مقبولاً يعد في أقطار أخرى مذموماً، وما يعتبر خطوة إلى الأمام في بعض الأقطار العربية، يعتبر عودة إلى الخلف في أقطار أخرى.

وهذا التباين الشديد على المستوى القومي بالنسبة إلى وضعية المرأة، على الرغم من بعض أوجه التشابه، يماثله تماماً وضعية المرأة على المستوى القطري. ويظهر التباين الشديد بين وضعية المرأة في العواصم والمدن الكبرى، ووضعيتها في الريف والهجر والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، بل ويبدو التناقض الشديد في هذه الوضعية بين نساء القبائل ذاتها في الأقطار العربية القبلية.

إن من الخطأ الفادح الحديث عن مضمون الاتصال الموجه إلى المرأة باعتباره مضموناً واحداً. ومن الواضح أن ثمة مضموناً اتصالياً مناسباً للصفوة من النساء من سكان العواصم والمدن الكبرى، الأكثر تعليماً، والأعلى في مستوى المعيشة، وان ثمة مضامين اتصالية يغلب عليها طابع التسلية لفئة أكبر من النساء، وان القاعدة الأساسية التى تمثّل الغالبية لا توجد لها أيّة مضامين اتصالية.

لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ١٠ ـ ١٨؛ خضر زكريا، «في الاعلام والمرأة والتنمية،» **الاعلام العربي**، السنة ٤، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ١٩ ـ ٤١؛ عبد الباسط عبد المعطي، «المرأة في السياق البنائي للقرية العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٤٢ ـ ٤٥؛ قاسم ياغي، «الصعوبات التي تحول دون قيام المرأة العربية بدورها الكامل في العملية الاعلامية بشكل عام وفي المجال الصحفي بشكل خاص،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، **وقائع الحلقة النقاشية الأولى: مشاكل الصحفيات العربيات** (بيروت: الاتحاد، ١٩٨١)، ص ٦٢، ومحمد طلال، «صورة المرأة في الاعلام العربي،» **الاعلام العربي**، السنة ٤، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ٤٢ ـ ٦٠.

وهذا التوصيف يسري على المستويات القطرية أساساً، ولكن ثمة أوجه تشابه ليس باعثها تشابه وضعية المرأة في الأقطار العربية، أو تشابه التوجهات الاعلامية القطرية بالنسبة إلى المرأة، ولكن باعثها الحقيقي تشابه أوضاع نظم الاتصال القطرية من حيث عدم اهتمامها وعجزها شبه التام في أحوال كثيرة في انتاج المضمون الاتصالي المناسب وتقديمه. ان ثمة حالة من عدم أو قلّة الاهتمام، أو من اللاوعي باحتياجات المرأة الاتصالية. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن نظم الاتصال القطرية في الوطن العربي لديها، أو لدى بعضها، فلسفات أو استراتيجيات خاصة بمضمون الاتصال الذي يستهدف المرأة، على الرغم من كثرة التصريحات، والاجتماعات واللجان، فما أكثر الكلام وما أقل العمل في هذا الجانب.

ولا جدال أيضاً في أن المضامين الاتصالية السائدة في وسائل الاتصال القطرية هي المضامين التي يمكن أن تستقطب اهتمامات الصفوة من النساء من سكان العواصم، فالسمة الغالبة على صفات المرأة في الصحف العربية، هي التي تغطي أحدث خطوط «الموضة» و«المكياج» والعطور في باريس ولندن وروما، وأحدث «الطبخات» وكيفية اعدادها، وموضوعات الديكور والنساء البارزات في الفن والأدب والعلوم والنظافة المنزلية، وأحياناً موضوعات تخص الحوامل والأمومة، ونادراً ما تغطي بعض القضايا الاجتماعية، علاوة على الموضوعات الطريفة عن المرأة. ومعظم هذه المضامين منقولة نقلاً كاملاً أو جزئياً من المجلات الأجنبية. والملاحظ أن القائمات بالاتصال في الصحف العربية هنّ في الغالب من مجتمع الصفوة، ذوات الاهتمامات المحددة، والقدرات المهنية المحدودة.

ولا تخرج المجلات النسائية وبرامج الاذاعة والتليفزيون النسائية في الغالب عن هذا الاطار، وان كانت تضيف في بعض الأحيان تعليم النساء بعض المهارات المنزلية، ومعالجة بعض مشكلات المرأة العاطفية والأسرية والصحية. أما المشكلات الأساسية المتعلقة بوضعية المرأة في المجتمع، والتي يمكن أن تخطو بها، ولو خطوات في السياق الاجتماعي والثقافي المعاش، فلا أثر لها في الغالب، وإنْ وجدت، غلب عليها الطابع الانشائي والحماس العاطفي.

أما احتياجات النساء واهتماماتهن خارج نطاق مجتمع الصفوة، فهي اما منعدمة أو هامشية إلى حد كبير. ومع الاقرار بندرة الدراسات التي تتناول مضمون الاتصال الموجه للنساء خارج مجتمع الصفوة، فإن الدراسات المقامة على قلّتها تؤكد هذه الحقيقة(١٣).

(١٣) كنموذج لهذه الدراسات تلك الدراسة التي أصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة والتي أظهرت أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يحتل المرتبة الأولى في البرامج الاذاعية الموجهة الى الريف =

أما الأعمال الدرامية التي تعرض من خلال السينما والتليفزيون والفيديو فهي أسوأ حالاً وأشد خطراً، لأنها تنقل المشكلة من اطارها القطري إلى الاطار القومي. فالأعمال الدرامية السائدة في السوق العربية ووسائل اتصاله أغلبها مصري التوجه، حتى ولو لم يكن انتاجاً مصرياً، فالملاحظ في السنوات الأخيرة ظهور انتاج خليجي لأعمال فنية مصرية. أما الانتاج الدرامي في بقية الأقطار العربية فما زال محدوداً في سوقه، إمّا لاعتبارات سياسية، أو لاعتبارات نابعة من محدودية اللهجات المحلية المستخدمة، أو لاعتبارات تسويقية.

والملاحظ ان غالبية المسلسلات التليفزيونية الدرامية تعالج قضايا الأسرة والعلاقات التي تربط أفرادها مع بعضهم البعض، أو مع العالم الخارجي. فتتحدث عن واقع الأسرة بما يشتمل عليه من مشكلات فردية وجماعية، إلى جانب بعض الأعمال الدرامية التاريخية القليلة[14]، وهذه المعالجات الدرامية - سواء أكانت مصرية أو غير مصرية - تدعم القيم السائدة تجاه المرأة في المجتمعات القطرية، وهي بهذا لا تكتفي بتكريس الواقع، وإنما تنقله إلى أقطار أخرى. وبغضّ النظر عن جودة الانتاج الدرامي أو عدم جودته، فإن هذا الاتجاه يمكن على المدى الطويل أن يولد أنماطاً ثقافية واجتماعية شبه موحدة تنمط وضعية المرأة على المستوى القومي.

ولا يمكن القول ان شيوع انتاج درامي نمطي على المستوى القومي يمكن ان ينمط قيماً ايجابية تخص المرأة على المستوى القومي، لأن طبيعة الانتاج الدرامي التليفزيوني ونوعيته لا تشجع على قبول هذا الرأي. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة أجريت لتحليل مضمون ستة مسلسلات تليفزيونية من انتاج مؤسسات اعلامية في أقطار عربية عدة، ما يلي:

- تأتي المسلسلات الاجتماعية في مقدمة أنواع المسلسلات المذاعة في تليفزيونات الأقطار العربية، وتعتمد بالدرجة الأولى على الرواية المصرية.

= المصري، ومع ذلك أظهرت الدراسة أن الموضوعات التي تهم المرأة الريفية تكاد تكون هامشية جداً، فمثلاً: بلغت نسبة الموضوعات الخاصة بتربية الأطفال والشؤون المنزلية ٠,٥٤ بالمئة من جملة عدد الموضوعات التي قدمت وبلغت نسبة الموضوعات التي عالجت العادات والقيم ٤,٣٥ بالمئة ونسبة الموضوعات التي عالجت تنظيم الأسرة ١ بالمئة تقريباً. انظر: القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، «تقويم وسائل الاعلام في الريف: البرامج الريفية في الاذاعة،» (١٩٨٠)، (دراسة). للاستزادة، انظر: مختار التهامي، «المرأة الريفية وبحوث الاعلام في مصر والوطن العربي،» الاعلام العربي، السنة ٤، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ٨٨ - ٩٠.

(١٤) رفيق الصبان، «البناء الدرامي في التلفزيون،» ورقة قدّمت إلى: إتحاد اذاعات الدول العربية، الأمانة العامة، قضايا الانتاج التلفزيوني في الدول العربية، ندوة عقدت في تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٣٦ (تونس: الاتحاد، ١٩٨٣)، ص ٦٣ - ٦٦.

ـ وتـأتي مؤسسات الانتـاج المصريـة في مقـدمـة المصـادر المنتجـة للمسلسـلات العربية.

ـ وتعتمد هذه المسلسلات على اللهجة العاميـة (المصرية) بنسبـة أكبر من اللغـة العربية الفصحى.

ـ تخاطب هذه المسلسلات المجتمع العـام في الريف والحضر بـالدرجـة الأولى، يليها المسلسلات التي تخاطب مجتمع الحضر، في حين أخذت المسلسـلات التي تخاطب مجتمع الريف نسبة ضعيفة.

ـ تعلو نسبة الذكور في المسلسلات نسبة الاناث (٦٣,٧ بـالمئة مقـابل ٣٦,٧٣ بالمئة)، أي أن المرأة لا تحظى بدرجة الاهتمام نفسها التي يحظى بها الرجل.

ـ تظهر معظم شخصيات المسلسـلات في صورة اقتصـادية مـرتفعة لا تتفق مـع واقـع المجتمعات العـربية كلهـا، وأنها في معظمهـا حـاصلة عـلى تعليم عـالٍ، يليهـا شخصيات أميّة لا تقرأ ولا تكتب.

ـ ركّزت هذه المسلسلات على مهن الموظف الحكومي ورجل الأعمال والـطبيب، وقدّمت المرأة على أنها ربّة بيت بالدرجة الأولى.

ـ وركّزت على القيم الاجتماعية الايجابية حيث شغلت نسبـة ٨٦,٣٦ بالمئـة من اجمالي القيم الايجابية، بينما جاءت القيم الاقتصادية الايجابيـة في المركـز الثاني (٨,٣٥ بالمئة)، وأخيراً القيم السياسية الايجابية (٥,٣٩ بالمئـة)، وذلك لأن المسلسـلات ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى.

ـ وجاءت القيم الاجتماعية السلبية على رأس القيم السلبية (٨٣,٨٨ بـالمئة) ثم القيم الاقتصادية السلبيـة (١٠,٨٤ بالمئـة)، وأخيراً القيم السلبيـة السياسيـة (٥,٢٨ بالمئة).

ـ وأخيراً كانت نسبة القيم السلبية أعلى من نسبة القيمة الايجابيـة، حيث بلغت نسبة الأولى ٥٩,٧١ بالمئة، والثانية ٤٠,٢٩ بالمئة[١٥].

والأمر أكثر سوءاً بالنسبة إلى صورة المرأة المقدّمة من خلال السينما، والتي تنتشر من خلال أجهزة الفيـديو، حيث لا تكتفي السينما بتجسيد القيم السـائدة وتـدعيمها لـدى المرأة، وعنهـا، وإنما تـزيد في مسخهـا. وقد أوضحـت احـدى الـدراسـات التي

(١٥) سعد لبيب، «مضمون عينة من المسلسلات التلفزيونية،» ورقة قـدّمت إلى: إتحاد اذاعات الدول العربية، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ١٠٤.

أجريت على ٤١٠ أفلام مصرية، عُرضت في الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ ان عدد شخصيات المرأة الريفية تبلغ ٢٥ شخصية من اجمالي الشخصيات النسائية في هذه الأفلام، والتي بلغت ٤٢٠ شخصية، أي بنسبة ٥,٤ بالمئة. كما أظهرت الدراسة ان اهتمام السينما المصرية بالمرأة المنحرفة يتساوى مع اهتمامها بالمرأة الريفية(١٦).

إذن، فالمضمون الاتصالي والدرامي المقدم للمرأة وعن المرأة في وسائل الاتصال المختلفة يدعم القيم السائدة وينميها بوعي أو بلا وعي، وبلا ادراك للمسؤولية التي يطغى عليها عامل الربح. والمزعج في الأمر عدم ادراك مديري نظم الاتصال القطرية لهذا الواقع، والتزامهم بحدود رقابية ذات توجهات معينة للحفاظ على وضعية السلطة والأخلاقيات العامة والقيم الدينية التي تنتهك صراحة من الأبواب الخلفية.

وعلى الرغم من أن وسائل الاتصال ليست السبب الرئيسي لأوضاع المرأة، إذ تعود هذه الأوضاع إلى جذور عميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن وسائل الاتصال القطرية ما كانت لتدعم هذه الأوضاع لولا توجهات السياسات الاتصالية القطرية، وعدم اهتمام السياسات الاتصالية بهذه السلوكيات من جانب وسائل الاتصال يُعد في حد ذاته توجهاً ملفتاً للانتباه في هذه السياسات الاتصالية التي ترفع شعارات التنمية والتقدم. ويبدو لنا في بعض الحالات ان توجهات السياسات الاتصالية القطرية في هذا الصدد توجهات مقصودة، خشية محاربة القديم والمألوف، أو استثماره لصرف الانتباه عن قضايا معينة في مجالات أخرى(١٧).

وأهم ما يلفت الانتباه في معالجة اللجنة العربية لهذا الموضوع اعتبارها أن مسؤولية وسائل الاتصال العربية تجاه الموضوع مسؤولية محدودة «باعتبار ان المسؤولية الأولية تعود أساساً لأجهزة الاعلام الكبرى من وكالات أنباء وشركات انتاج البرامج»(١٨). ولا نعرف نحن ولا غيرنا أيّ دور محسوس لوكالات الأنباء الكبرى في هذا الموضوع. أمّا شركات الانتاج الأجنبية فهي تنتج أساساً لأسواقها المحلية ما يناسب قيمها ومفاهيمها

---

(١٦) منى الحديدي، «دراسة تحليلية لصورة المرأة المصرية في الفيلم المصري والآثار الاجتماعية والاعلامية المترتبة على ذلك،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٧)، صفحات متفرقة. (غير منشورة). وانظر أيضاً: التهامي، «المرأة الريفية وبحوث الاعلام في مصر والوطن العربي،» ص ٨٨.

(١٧) للاستزادة عن صورة المرأة في وسائل الاعلام العربية، انظر: طلال، «صورة المرأة في الاعلام العربي،» ص ٦٤ - ٦٦، وناهد رمزي، «المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغير الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي،» شؤون عربية، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٧٦ - ٨٥.

(١٨) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ١٥٢.

الاجتماعية والثقافية، ولا تنتج لنا في الأصل. ويقع على نظم الاتصال القطرية العاجزة مسؤولية دعوة هذه القيم الأجنبية إلى وسائل الاتصال العربية. والثابت ان هذه النظم استطاعت أن تطوّر إلى حد ما شبكات توزيع مضمون الاتصال على النطاق القطري، ولكن بقي معظمها عاجزاً عن انتاج مضمون الاتصال ذاته، ومعتمداً على ما يتسوّقه من الخارج.

رابعاً: الأطفال في مضمون الاتصال

تعتبر وضعية الأطفال في الوطن العربي امتداداً طبيعياً لوضعية المرأة العربية، وان كانت وضعية الأطفال أكثر سوءاً من وضعية أمهاتهم. وهذه المقولة تسري على الأطفال العرب جميعهم باستثناء أبناء الحظوة وسعيدي الحظ من أبناء الأسر ذات الدخل المرتفع من سكان العواصم والمدن الكبرى. وتنسحب هذه المقولة حتى على أطفال بعض الدول النفطية. فالأطفال العرب يعيشون في أوضاع متخلّفة، وبعضهم لا يحصل سوى على الحد الأدنى، أو أقل منه في بعض الحالات من المتطلبات الأساسية للنمو السليم، من حيث الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والتوجيهية[١٩]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويات القطرية للنهوض بوضعية الطفل، فإنه يمكن، في هذا الصدد، ايراد ملاحظة أساسية تشير إلى افتقار غالبية الأقطار العربية، أو عدم اهتمامها، بوضع استراتيجيات خاصة بثقافة الطفل، واشباع احتياجاته الاتصالية.

وعلاوة على ما سبق، فإن المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وغيرها لا تعطي أدب الطفل وثقافته العناية الواجبة، بل قد يكون النظام التعليمي ذاته في بعض الأحيان معوقاً أمام اقبال الطفل على القراءة. ويبدو إلى حد كبير صحة المقولة التي مؤداها أن البيئة العربية لا تعترف بشيء اسمه أدب الأطفال، أو لديها وعي بحاجة الأطفال إلى نمط محدد من الكتابة يتناسب مع نمو الطفل في مراحله السنية المختلفة.

وثمة مفهومان لأدب الأطفال، أولهما حضاري عام، ينطلق من شمولية مدلول مصطلح الثقافة. ووفق هذا المفهوم يعني أدب الأطفال كل ما يكتب للطفل، وعن الطفل في آن واحد، في مختلف فروع الثقافة الانسانية. ويركّز المفهوم الثاني على

---

(١٩) للاستزادة، انظر على سبيل المثال: الياس زين، «الطفل العربي والانماء بمناسبة السنة العالمية للطفل ١٩٧٩،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٨ - ١٣٩، وأحمد عبد الحليم، «حقوق الطفل العربي،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٨٦ - ٩٠.

النص الأدبي الذي يكتب للأطفال بفنونه المختلفة، وقد يشمل أيضاً ما يكتب للكبار ويناسب الصغار في الوقت ذاته[20]. وعلى هذا فليس في التراث الأدبي العربي ما يمكن اعتباره أدب أطفال. ولم تظهر الارهاصات الأولى لهذا الأدب سوى مع مطلع القرن الحالي، عندما قدّم عدد من الشعراء والكتّاب بعض المنظومات الشعرية، وبعض قصص الأطفال (أحمد شوقي، ومحمد عثمان جلال، وابراهيم العرب، ومحمد الهراوي، ومعروف الرصافي، وكامل كيلاني، وغيرهم)، ولم يظهر، هذا الأدب، كحركة أدبية، ولكن كمحاولات وتجارب فردية، معتمداً على الاقتباس والترجمة من التراث الأجنبي في معظمه، وعلى التراث العربي في حالات قليلة، كما اتسم خلال النصف الأول من هذا القرن بالطابع الوعظي. ولم ينشأ هذا الأدب ويتطور نتيجة وعي تربوي اجتماعي، ولم يتحرر في بعض جوانبه من الطابع المدرسي وايراد المعلومات، «وبوجه عام فإن أدب الأطفال لا يزال صغير الحجم ضمن ما يقدم للأطفال، وان حركة التأليف لا تزال غير نشيطة»[21].

ولا شك أن صعوبة الكتابة للأطفال، وقلّة البحوث العلمية في مجال ثقافة الطفل، وقلّة الكتّاب المجيدين في هذا المجال، وأوضاع البيئة العامة التي لا توفر سبل القراءة أمام الطفل، وأوضاع النشر في هذا المجال الذي يغلب عليه الطابع التجاري[22]، كلها قد أثّرت بشكل أو بآخر على مضمون كتاب الطفل. والملاحظات التي يطرحها المتخصصون في هذا المجال كثيرة، منها ان الكثيرين من المؤلفين للأطفال على قلّتهم تنقصهم الدراسة أو حتى الدراية التربوية التي تؤهلهم لمخاطبة الأطفال على اختلاف أعمارهم التربوية، من حيث الادراك والمدركات، ومن حيث عدد المفردات اللغوية، حيث تتأرجح النصوص بين الافراط في الرمزية والايماء تارة، وبين الإغراق في التبسيط (والتساذج) تارة أخرى. وأن العديد من النصوص تتغافل عن الواقع الاجتماعي للطفل العربي، وتقلد مضامين كتب أجنبية تعبّر عن واقع اجتماعي مخالف، ويزيد من خطورة الوضع توسّع دور النشر الأجنبية في طرح كتب، ومجلات للأطفال العرب، لا تخرج عن كونها ترجمة حرفية لكتب ومجلات تصدر في دول أجنبية.

---

(٢٠) أحمد المصلح، «حول اشكالية الكتابة للأطفال في العالم العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢).

(٢١) هادي نعمان الهيتي، **ثقافة الأطفال**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ص ٢٣٠ و٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٢٢) للاستزادة، انظر: عقيف دمشقية، «نحو استراتيجية عربية لكتاب الطفل،» **الناشر العربي**، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٨ ـ ٤٠، ومحمد بسام الملص، «الطفل العربي والكتاب،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٤، العدد ٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤)، ص ١١٧ ـ ١٢٢.

أما النشاط الحكومي في مجال كتب الأطفال فقد غلب عليه الافتقار إلى التوجه الثقافي والتربوي المتميِّز عمّا يطرحه قطاع النشر التجاري، وبروز الاتجاه الدعائي في المضامين المقدمة، والميل إلى الوعظ والتلقين والتوجيه القسري، علاوة على ضعف المستوى المهني والمتخصّص، والخلط بين خصائص فئات الأعمار المختلفة واحتياجاتها، وعدم التمييز بدقة بين الأشكال المتعددة لكتاب الطفل. ولا تعكس رسوم كتب الأطفال واقعه الاجتماعي ولا بيئته، من حيث الشخوص والملامح والملابس والمسكن وأدوات الحياة ومظاهر الطبيعة المحيطة به. وقليلاً ما نلمس الأساليب والأشكال الفنية الأصيلة ذات العلاقة بالوجدان والمزاج العربيين في هذه الرسوم[٢٣].

ويرتبط بموضوع الكتاب موضوع آخر على الدرجة نفسها من الأهمية، وينصبّ على وضعية مكتبات الأطفال في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن بعض الأقطار العربية قد قطعت مؤخراً شوطاً محموداً في هذا الصدد تمثّل في وضع سياسة ثقافية قطرية للأطفال تتبنّى ضمن أهدافها وبرامجها انشاء مكتبات للأطفال في المدن والأحياء، فإن الاهتمام بمكتبات الأطفال على بقية المستويات القطرية ما زال قليلاً، وأحياناً منعدماً، وان وجدت فإن خدماتها تحتاج إلى كثير من الاهتمام والتطوير، وهي لا تقوم بأي نشاط دعائي لاجتذاب الأطفال[٢٤].

وتسري الملاحظات السابقة كلها على مجلات الأطفال في الوطن العربي، وإن كانت وضعيتها تزيد على وضعية الكتاب في ناحيتين، أولها كثرة المجلات المترجمة بالكامل عن مجلات أوروبية وأميركية، وثانيهما: غلبة الطابع الرسمي على بقية المجلات التي تصدر في الأقطار العربية.

وتعتبر مجلات الأطفال المعرّبة، والتي يصدر أغلبها في بيروت، الأكثر عدداً، والأجود طباعة، وهي تنقل بالكامل قيماً وأخلاقيات أجنبية، يغلب عليها طابع المغامرة والإثارة، وتتعاطى الموضوعات الخرافية. أما المجلات العربية فتصدر، في الغالب، عن مؤسسات حكومية أو مؤسسات شبه عامة، وهي الأقل عدداً، والأقل جودة من الناحية الفنية من مثيلاتها المعرّبة، والأقل توزيعاً، وان كانت أفضل في مضمونها من حيث اشباعها لاحتياجات الطفل العربي، على الرغم من اهتماماتها القطرية في الغالب. والملاحظ أن بعض الأقطار العربية لا توجد بها مجلات للأطفال، ولا تصل

---

(٢٣) حلمي التوني، «النص، الرسم في كتب الأطفال العربية،» الناشر العربي، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٨٦، محيي الدين اللباد، «تيمورلنك وسليم الأول، والطفل وبونابرت وكرومر وسوبرمان وغراندايزر وآخرون: داخلنا والطفل،» الناشر العربي، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٩٢.

(٢٤) مفتاح محمد دياب، «ثقافة الطفل العربي،» الناشر العربي، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٧٣.

إليها مجلات الأطفال التي تصدر في أقطار عربية أخرى، إمّا لاعتبارات سياسية، أو لاعتبارات تسويقية، ويظل أطفالها محرومين من أيّ زاد ثقافي مطبوع[٢٥].

أما برامج الأطفال في الاذاعة المسموعة فهي تعتمد في الغالب أسلوب السرد القصصي أو الحوار البسيط الذي يستهدف من خلال التسلية تقديم بعض المفاهيم والقيم الأخلاقية والتربوية، وإن كان يغلب عليها التكرار، ومع ذلك لا نستطيع أن نزعم انها تصدر عن فلسفة محددة لثقافة الطفل. والأمر ذاته ينسحب على البرامج والمواد التليفزيونية التي تقع في فئتين: إمّا أنها مستوردة بالكامل، وتذاع بعد مزجها بالحوار العربي المترجم، أو أنها محلية تعالج في كثير من السذاجة والسطحية مضامين أخلاقية أو اجتماعية في اطار التسلية، وتتسم بأنها ركيكة في اخراجها وأسلوب تقديمها، ولا تصدر هي الأخرى عن فلسفة خاصة بثقافة الطفل، ويبدو عليها في أحيان كثيرة انها تقدم لمجرد ملء الفراغ، وتقديم أيّ شيء، في أيّ شيء بدون هدف محدد؛ ولا يستثنى من هذه الوضعية سوى برنامج «افتح يا سمسم» الذي تنتجه مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي، ويذاع في أقطار الخليج العربي كلها، بما فيها العراق، ويعدّ ـ بحق ـ نموذجاً رائداً لبرامج الأطفال متعددة الأهداف، الصادرة عن فلسفات تربوية وثقافية محددة.

وباستثناء المسرح المدرسي في بعض الأقطار العربية، والذي يوجد، فقط، في المدارس الكبيرة، في المدن الكبيرة، حيث يغلب عليه طابع الهواة، لا يوجد مسرح للأطفال سوى في عدد قليل من الأقطار العربية، على رأسها مصر والكويت. ويغلب على مسرح الأطفال عموماً، سواء منه المدرسي أو غير المدرسي، الطابع التاريخي والاجتماعي والفكاهي. ولا توجد دراسات كافية عن الكتابة المسرحية للأطفال في الوطن العربي.

---

(٢٥) للاستزادة، انظر: حازم النعيمي، «مجلات الأطفال ودورها في تكوين المفاهيم،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٨ (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ١٢٥ ـ ١٢٩، ودياب، المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

الفصل السادس

الاحتلال الإعلامي: إعادة تقويم

تمثّل مشكلة الاختلال الإعلامي بمستوياته المتعددة إحدى مشكلات الاتصال الأساسية في عالم اليوم، وتعدّ أحد مخرجات التفاوت في القدرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية عموماً. ويُعَدّ الاختلال الإعلامي - من ناحية - أمراً منطقياً من حيث ظهوره، ولكنه يعد - من ناحية أخرى، ومن حيث آثاره - أمراً خطيراً يهدّد جهود التنمية على المستويات الوطنية، والعلاقات بين الدول.

وفي اعتقادنا أن الإشكالية التي تواجه العرب لا تتعلق هنا بجوهر القضية، ولكن تتعلق بفهمهم لها، وتقييمهم لأسبابها وآثارها. ويبدو لنا في حالات كثيرة أن بعض العرب غير واعين لجوهر المشكلة، خاصة أولئك الذين يتغافلون عن وضعها في داخل أقطارهم، ويندفعون في معالجتها في سياق ايديولوجي على المستوى الدولي، أو أولئك الذين يتجاهلون أو يجهلون حقيقة المشكلة، ويتخذونها ذريعة للتهييج الايديولوجي، دون أن يفعلوا شيئاً لاصلاح بواعث المشكلة داخلياً، فيورطوا أنفسهم في مآزق ايديولوجية هم في الواقع يعملون ضدها في إعلامهم القطري. والمشكلة في حد ذاتها بسيطة في أسبابها وتفاعلها وآثارها، ولكن كثرة اللغط والسفسطائية في معالجتها من جانب عدد من كتاب العرب، من غير أساتذة الاتصال والإعلام، وأمثالهم من كتّاب الدول النامية، جعل المشكلة أشبه بالصخب العلمي، عديم المغزى.

والاختلال الإعلامي على المستوى القطري أوضح من أن يخطئه أحد، سواء مظهره وبواعثه. فثمة اختلال واضح بين المعلومات المتدفقة من العاصمة والمدن الكبرى في اتجاه المدن الأصغر والقرى والمناطق النائية، وبين المعلومات المتدفقة في الاتجاه العكسي، من حيث الكمّ والكيف. وثمة اختلال آخر بين كم، ونوع

المعلومـات التي تحصـل عليهـا الفئـات العليـا في المجتمـع (السلطة والنخبـة المثقفـة، وسكان المدن عموماً) وبين المعلومات التي تحصل عليها الفئـات الأخرى، عـلاوة على أن هذه الفئات الأولى هي مصـدر انتاج ونقـل ونشر هذه المعلومـات؛ وأحيانـاً تكون صاحبة الحق في تحـديد كم، ونـوع، واتجاه المعلومـات التي يسمح بـانسيابهـا إلى بقية أركان المجتمع. وهذه الفئات بحكم امتيازاتها هي المنشئة والمديرة والمشرفة على النظام الاتصالي القطري بأكمله، وهي، بالتـالي التي تحدّد مجمـوع القيم المعياريـة التي تحكم كم ونـوع المعلومات السـارية، التي يسمـح بسريانها في المجتمـع. ولا شـك أن هـذه الفئـات التي ينبغي أن نعتبرهـا صاحبـة المصلحة العليـا في النظام الاتصـالي، تفـرض الضوابط السياسية وغير السياسية التي تحكم تدفق الأنباء، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبغض النظر عن الأشكال الظاهرة لملكية وسائل الاتصال، فإنها هي التي تنشىء بنى وسائل الاتصال ومرافقهـا، ابتداء من الاتصـالات السلكية والـلاسلكية، وانتهـاء بالبث التليفزيوني وغيره، وهي التي تحدد الضوابط السياسية وغير السياسيـة لما يمـر من معلومات. ومن ثم فمناقشة موضوع الاختلال على المستويات القطريـة يرتبط عضـوياً بموضوعة الحق في الاتصال بالنسبة إلى الفرد والجماعة والمجتمع على النطاق القـطري.

فإذا أضيف إلى ذلك أن مراكز انتاج المعلومات وتوزيعها مركّزة أساساً، في العاصمة أو المدن الكبرى، وكذلك التفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقـافية بين هذه المراكز وبقية مناطق القطر الواحد، وعدم الوعي بالمشكلة ومتطلباتها وآثارهـا من قبل مديري النظام الاتصالي وموجهيه، اتضح أن مشكلة الاختلال الإعلامي على المستويات القطرية أمر صارخ ومعـوق لجهود التنميـة والتكامـل أو الاندمـاج الوطني.

وعلى ذلك، فاصلاح هذا الاختلال على المستويـات القطريـة أمر واجب قبـل التوجـه لاصلاحه على ما هو أعلى مستـويات من ذلـك. على أنـه ينبغي التحذيـر من معالجـة المشكلة من منـظور تقني بحت، مثل تـطوير شبكـات الاتصـالات، أو تـوسيـع البثّ الاذاعي، أو مـدّ شبكات تـوزيع الصحف، أو ادخـال تقنيات حـديثة، وإنمـا يتعـيّن معالجة الاختلال من منظور كلي يتناول النظام الاتصالي الإعـلامي برمتـه، ومن خلال سياسات اتصال قطرية فاعلة ومخططة على أسس واعية. ولكن هل يعي مـديرو نـظم الاتصال القطرية ومخططوه، ذلك؟ وهل يمكن أن يتم ذلـك مع وضعيـة قيادات نـظم الاتصال القائمة، ومع التمسك بالوظائف المحددة للنظام الاتصـالي القطري، وكيفيـة ادارته، والأهداف الموضوعة له؟ لقـد أقدمت أقـطار عربيـة على تـطوير بنى الاتصـال والإعـلام في الداخـل من منظور تقني بحت، ولكن المشكلة بـاقية في جـوهـرهـا دون تطور معقول، لأن النـظام الاتصالي ذاتـه، بأهـدافه ووظـائفه، وهيـاكله والعقلية التي تديره، باقية كما هي. ولعلنا لا نبالغ إذا طرحنا فرضاً علمياً في هذا السياق، مؤدّاه أن التطور التقني، مع بقاء نظم الاتصال على حالها، قد أدّى إلى مزيد من الاختلال عـلى المستويات القطرية.

وهـذا الاختلال الإعـلامي، على المستـويات الـوطنية، ظـاهرة عـامـة في نـظم الاتصـال الوطنيـة كلها، وإن تبـاينت في حدتهـا وآثارهـا من نظام إلى آخـر، حتى في الـولايات المتحـدة الأمريكيـة ذاتها، التي تملك أكـبر نـظام اتصـالي إعـلامي، وأكـثره تطوراً(١).

أما على المستويات الدولية، بما فيها المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية، فالأمـر أكثر خطورة وجـدلية، إذ تمس أصـول المشكلة وآثارهـا بصورة مبـاشرة بنى العلاقـات الدولية وأشكالها(٢). فإذا كان الاختلال على النطاق القطري أحد مظاهر الاختلال على المستويات الداخلية، فإن الاختلال الدولي، هو الآخـر، أحد مـظاهر التفـاوت القائم ومعطياته على المستوى الدولي في شتى المجالات، والذي يمنـح الأقوى مـزايا عـديدة، نـرى وصفها بـأنها ميزة القـدرة على السيـطرة والادارة وتوجيـه النظام الـدولي برمتـه، وتعـرقل، في الـوقت ذاته، أطـرافاً أخـرى في المجتمع الـدولي في مساعيهـا، لتحقيق معدلات التنمية المعقولة التي توفر لمواطنيها الحد الأدنى من متطلبات الحياة الإنسـانية. ولا يؤدي هـذا الوضـع إلى الابقاء فقط عـلى علاقـات التفـوّق والتبعيـة المـوروثـة من أحقاب استعمارية خلت، ولكنه يعرقل جهود الدول النامية ويحرمها من صفـة الوجـود الفعلي، وهذا وضـع قائم لا مفـر من اثباتـه. والسؤال الذي لا مفـر منه أيضـاً، أين نحن من ذلك؟ ألم نعمل بـطريقة مبـاشرة، أو غير مبـاشرة على ايجـاد هـذا الـوضـع واستغلاله من قبل أطراف أخرى على نحوٍ ضارٍّ بنـا؟ ان التفاوت في البنى الأسـاسية، ومدخلات القوة الاقتصادية والعسكرية والتقانية والثقافية داخل الدول، وفي ما بينها، هـو السبب الرئيسي لتفـاوت قدراتهـا وتفاوت نـظمها الاتصـالية، وهـو أيضـاً السبب المباشر لمشكلة الاختلال على النطاق الدولي(٣).

---

(١) انظر على سبيل المثال: اللجنـة الدوليـة لدراسـة مشكلات الاتصـال، تقريـر مرحـلي عن مشكلات الإعـلام في المجتمـع المعـاصر(بـاريس: اليـونسكـو، ١٩٧٨)، ج ٢، الفقـرة ١٨٦، وعـلي شمـو، «التـداول الإعـلامي والحق في الاتصال في إطـار النظام الإعـلامي الجديـد،» ورقة قـدّمت إلى: العـراق، وزارة الثقـافـة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجـديد: الأبحـاث والدراسـات التي قـدّمت إلى الندوة العـربية لحق الاتصـال التي انعقدت في بغـداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمـبر ١٩٨١، سلسلة دراسات؛ ٣١٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٢٤٨ ـ ٢٥١.

(٢) انظر على سبيـل المثال: Mostafa Masmoudi, «The New World Information Order,» CIC Document; no. 31 (Paris: UNESCO, 1978), paragraph 4 . (mimeo), and Y.U. Lakshamana Rao, «Information Imbalance: A Close Look,» in: Jim Richstad and Michael H. Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 141.

(٣) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري (جدة: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص ١٦ ـ ١٧.

إن ثمة اعتبارات هامة ينبغي مراعاتها عند تناول هذه المشكلة، فهي تفيد في فهم أبعادها وخلفياتها، وهي تفيد، علاوة على ذلك، في تشخيصها وتحديد متطلبات حلّها. وقد سبق أن حددنا هذه الاعتبارات التي ما زلنا نعتقد بسلامتها، في ما يلي[٤]:

١ - إن كل مكوِّنات النظام الدولي الحالي: السياسية والاقتصادية والتقانية والقانونية والثقافية، وتطورها التاريخي، تمثّل مدخلات أساسية للمشكلة[٥]، ولا يمكن تناول المشكلة علمياً دون مراعاتها.

٢ - إن الاتصال والاعلام على المستوى القطري أصبح ظاهرة ضرورية، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، نتيجة لآثارهما المتنوعة والواسعة على قطاعات المجتمع كلها، ونتيجة لتفاعلهما مع مكونات النظام الأخرى جميعاً، واعتبارهما قاسماً مشتركاً في المشكلات القائمة، وفي حلولها. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن توافر المعلومات التي يحتاجها كل نظام قطري تختلف من حيث الكم والكيف عن المعلومات التي يحتاجها نظام قطري آخر، كما تختلف درجة الوعي بهذه الاحتياجات، وطريقة إشباعها، والبدائل المتاحة من قطر عربي إلى قطر آخر، وذلك يقودنا إلى اعتقاد آخر مؤدّاه، أن قدرة أيّ نظام اتصالي قطري على تحديد احتياجاته من المعلومات، وإشباعها بقدرات ذاتية تمكّنه من بلوغ أهدافه الوطنية، تشكل في حدّ ذاتها دليلاً على تماسك هذا النظام، وقدرته على الاستمرار والتكيّف مع المتغيرات المختلفة. وعليه فالحاجة إلى المعلومات تختلف على المستويات القطرية. وهنا نود التأكيد انه ليس في مقدور كل قطر عربي انتاج احتياجاته الأساسية من المعلومات، أو توفيرها بامكاناته الذاتية. وبالمثل، فليس ثمة دوافع أو التزام لدى الأقطار العربية بتوفير احتياجات أقطار غيرها من المعلومات.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٧.

(٥) «إن تدفق المعلومات في اتجاه واحد يعتبر انعكاساً للبنية السياسية والاقتصادية السائدة في العالم، والتي تميل إلى الابقاء على اعتماد الدول الفقيرة على الدول الغنية، وتقوية هذا الاعتماد كما هو الحال بالنسبة إلى العلاقات التجارية والصناعية»، «إن اختلال التوازن في الإعلام على المستوى الدولي ظاهرة تاريخية لا تزال تعكس الحقائق الاجتماعية والسياسية للمجتمعات، وإن الإعلام قد تأثّر بالتكوين الحالي للمجتمعات، كما تأثر في الوقت نفسه بانحسار الاستعمار، وبالجهود التي يبذلها عدد كبير من الدول النامية للحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي». انظر: اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، تقرير مرحلي عن مشكلات الإعلام في المجتمع المعاصر، الفقرتان ١٦٨ و ١٧٨. «وهكذا، فليس ادراك القوة أو الضعف هو وحده الذي يؤثر على تدفق المعلومات ولكن تؤثر أيضاً موارد الدولة ذاتها وأنشطتها. وتشمل العوامل التي تحدد مركز الدولة في سلم القوة حجم الدولة الجغرافي وأنشطتها ونموّها الاقتصادي، وطول عمرها كدولة ذات سيادة». انظر:

Al Hester, «International Information Flow,» in: Heinz - Dietrich Fischer and John Merrill, eds., *International and Inter - Cultural Communication* (New York: Hasting House Publishers, [1976]), p. 244.

وبالتالي لا توجد دولة في العالم ملزمة، أو لديها دوافع حقيقية لاشباع احتياجات غيرها من المعلومات، إلاّ إذا كان في ذلك تحقيق مصالح خاصة بها.

٣ ـ إنه نتيجة للاختلافات الواضحة بين أعضاء المجتمع الدولي في قدراتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والتقانية، نشأ تفاوت بينهم في قدراتهم على انتاج المعلومات التي يحتاجونها. وهذا يسري بالطبع على الأقطار العربية، حيث تميزت بعض الدول في البيئة الدولية بقدراتها العالية في انتاج المعلومات في المجالات السابقة من حيث وفرة المعلومات، وتنوّع المضامين، في حين تميّزت أخرى نتيجة ضعف قدراتها في المجالات السابقة ذاتها بقلّة معلوماتها، وبعجزها عن توفير معلوماتها بقدراتها الذاتية لإشباع احتياجاتها الوطنية. ولّما كانت المعلومات تعامل كسلعة اقتصادية، سواء قبلنا ذلك أم لا[٦] فقد ترتّب على هذا وفرة في العرض من قبل القادرين، يقابله كثافة في الطلب من قبل العاجزين. ولّما كان كل مجتمع ينتج أساساً المعلومات التي يحتاجها، أو تشبع اهتماماته ومصالحه، فقد نشأ، بالتالي، اختلال صارخ في كم، ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي. ويرتبط بذلك كون المعلومات سلعاً تخضع لاعتبارات السوق ويسري عليها ما يسري على غيرها من السلع. صحيح أن المعلومات ليست سلعاً كبقية السلع إذ انها تؤدي وظيفة اجتماعية لاشباع احتياجات اجتماعية، فإن ذلك لا يتنافى مع الطابع التجاري لها، القائم بالفعل في المجتمع الدولي.

---

(٦) «عند تحليل هذه المشكلة بالنسبة إلى قطاع خاص من «صناعة الإعلام» هو قطاع وكالات الأنباء، أعلن المشتركون في اجتماع عقده معهد أمريكا اللاتينية للدراسات عبر الوطنية، أن وكالات الأنباء تسوق خدماتها لجمع الأنباء ونقلها وكذلك تقييمها للأحداث، وعن طريق إضفاء طابع تجاري عليها فإنها تعدل الطبيعة والأهمية النسبية للأحداث التي لا تقع في الحقيقة بالنسبة إلى الجمهور بصفة عامة، ما لم يتم اختيارها للنشر بواسطة مصادر الأنباء. وهكذا تحول وكالات الأنباء أية حقيقة تدرك أبعادها المحددة والكيفية التي تفهم بها المضمون والظروف المحيطة بها إلى بناء اخباري، يتعيّن لكي يصبح نبأ فعلياً، أن يقدم بطريقة يمكن بيعه بها. والشيء الذي تنطوي عليه بنية المفهوم التجاري للنبأ هو التمييز المنظم ضد الحقائق التي لا يمكن بيعها، وهي حسب هذا المفهوم ليست أنباء، لأنها ليست هامة للسوق السائدة. وهناك أيضاً ميل لتشويه الحقائق حتى يتناسب مركز الاهتمام مع تلك الأشكال التي يمكن بها تسويقها بسهولة. ومع هذه العملية تكون الطبيعة الاجتماعية للحدث، ومنطقه الذاتي من حيث هو نتاج لسياق حضاري تاريخي، مفقودة تماماً، ويستبدل برسالة لا سياق لها يقرر محتواه منطق السوق». انظر: شون ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: **الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٣٢٥. وانظر أيضاً:

Herbert Schiller, «Internatinal Communication, National Sovereignty and Domestic Insurgency,» paper presented at: Ljubljana University, School of Journalism and Political Science, *Mass Media and International Understanding: A Symposium* ([n.p.]: The School, 1968), pp. 97 - 98.

فـإذا كان المتجـون يستغلون هذه السلع لتحقيق مصـالح عـدة تخدم نـظامهم الانتـاجي بمصالحـه الايديـولوجيـة والثقافيـة وغـيرهـا، فـماذا فعـل المستهلكـون غـير التصريحات والبيانـات والمؤتمرات والتنـظيمات غـير الفاعلة، مـع استمرار قبـولهم بهذا الوضع؟!

٤ ـ وبنـاء على ذلـك، فالاختـلال الإعلامي ظـاهرة عـامة بـين دول العالم جميعـاً، والأقطار العربية ذاتها، بين كل قطر والأقطار الأخرى، وبينها وبين كل دولة في العالم. ومن ثم، فالقول بوجود اختـلال إعلامي عـربي على المستـويات القـطرية يمتـد ليشمل نطاقاً واسعاً من أشكال ومستـويات عـدة، ولا يمكن القول بـوجود نمـوذج محدد يشرح هذا الاختلال ويصفه.

٥ ـ وعـلى الرغم من أن الـدول الناميـة، ومن بينها الأقـطار العربيـة تقع في أقصى الطرف المتلقي لأيّ تدفق دولي للمعلومات، فإن ذلك لا يعني، بالضرورة، أنها تفتقر إلى معلومات هامة استراتيجية خاصـة بها، أو تفتقـر إلى قنوات نقلهـا على المستـويات القـطرية. فـلا شك أن تـطوير شبكـات الاتصـالات القـطريـة، ووسـائـل الاتصـال الجماهيرية والجهود المبذولة لمكافحة المشكلات التقليديـة، مثل محـو الأمية، وانخفـاض مستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي والصحي... إلخ، يدل عـلى توافـر معلومات أساسية. والمشكلة أساساً ـ كما نعتقد ـ تتناول كم، ونوع المعلومات التي تحصل عليهـا الأقطار العربية من الخارج، وتتعلّق أساساً بثـلاثة مجـالات؛ **أولها**: حمـاية نفسهـا، أو التكيف مع المجتمع الخارجي بمتغيراته المختلفة، **وثانيها**: المعلومات اللازمـة لتماسـك المجتمع الداخـلي وتطوره، **وثـالثها**: المعلومـات الاستراتيجيـة التي تتصل بـالعمليات التنمـوية. وهـذه المعلومات ـ نـظراً لأهميتهـا ـ تشكّـل المـدخـلات الأسـاسيـة لصنـع السياسات القطرية في مجالات عديدة، ويتعين عـلى العرب أنفسهم تـدبير مـوارد هذه المعلومات، بالاعتماد على النفس قطرياً وقومياً، أو القبول بالأمر الواقع مع مـا يفرضـه من احتكارات ومصالح ايديولوجية.

٦ ـ وعـلى الرغم من أن تـطور صناعـة الاتصال والإعـلام، وآثـارهـا في المجتمـع الدولي، والمجتمعات القـطرية مـوضوع عـلى جانب كبـير من الأهمية والخـطورة، فإن مضمون الاتصال ذاته هو الذي يشكّل أمراً حساساً بالنسبة إلى الأقطار العربية كلهـا، والدول النامية بصفة عامة، لأنه يمس مدخلات صنع السيـاسات القـطرية والقـومية، واحتياجات التنمية والدفاع والأمن، ويمسّ الهوية الثقافية، وهو الذي يشكّل الاختلال الكيفي في تدفق المعلومات الذي يعتبره كثير من الكتّاب العرب غزواً ثقافياً متعمـداً. ومن المفيد في هذا السياق أن نكرّر أن العديد من الأقطار العربية قد طـور في العقدين الماضيين شبكة توزيع المعلومات من خلال تطوير بنى الاتصال ووسائله، ولكنه لم يهتم

بتطوير القدرات الذاتية لتوفير المعلومات ذاتها، ذات المضامين التي تشبع احتياجاته، واهتماماته.

٧ ـ إن أوضاع الاتصال والاعلام الدوليين، وأوضاعهما على المستوى القومي العربي يشكّلان مفهوم النظام بالمعنى القانوني (Order)، ولو تجاوزاً. فثمة اتفاقيات وقواعد قانونية دولية، على سبيل المثال، لاستخدامات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية وتعريفاتها، وتوزيع ترددات الطيف الكهرومغناطيسي، والانتفاع بخدمات الأقمار الصناعية، والتعريفات الجمركية على الصحف والمطبوعات... إلخ. ولكن هذه الأوضاع الدولية لا تشكّل نظاماً دولياً بمعنى (System)، أيّ مجموعات مدخلات تتفاعل في سياقٍ ونسقٍ منظم ومخطط ومنضبط للحصول على مخرجات محددة. ونحن العرب مع غيرنا من الدول النامية خارج هذا النظام أساساً. واذا كان لنا فيه شيء، فهو مجرّد الانتفاع بمخرجات هذا النظام، أو اننا قد نكون الهدف المبتغى من بعض مخرجاته، وهذه نقطة هامة ينبغي التنبيه اليها. فالنظام الدولي للاتصال والاعلام ذو مدخلات شمالية تحددها وتديرها دول الشمال المتقدّمة، وهي التي تدير النظام. أما مخرجات النظام فذات طبيعة دولية، بما ينتجه النظام، ويستهدفه مديروه من آثار دولية. والوضع قريب من ذلك على المستوى القومي العربي، فثمة اتفاقات بين الأقطار العربية تنظّم البنى والعمليات والأنشطة الاتصالية على المستوى القومي، وثمة تنظيمات وهياكل ادارية أقيمت لهذا الغرض، ولكن شكلية هذه الاتفاقيات، ووهن هذه التنظيمات والهياكل بما فرض عليها من قيود نابعة من المصالح القطرية، والنزعة القطرية الغالبة على الأقطار العربية في هذا الصدد، كلّها تجعل من الصعب القول بوجود نظام إعلامي عربي، إلاّ إذا قبلنا تجاوزات عديدة، واستثناءات شتى، أو إذا قصد بالنظام الاتصالي الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل، مع اعتباره نظاماً معيباً.

٨ ـ ومع التسليم بعدم جواز فصل الاتصال والإعلام الدولي عن السياسة والصراع الدوليين، فإن «تسييس» المشكلة برمّتها، لن يفيد كثيراً في حلّها أو معالجتها بموضوعية. وقد يكون من المفيد، في هذا السياق، القول ان الاختلاف الدولي حول توصيف المشكلة بأسبابها وآثارها، يعكس، ضمن ما يعكس، اختلافات فلسفات الاتصال والإعلام ونظمها وسياساتها على المستوى الدولي، التي تعكس بدورها اختلاف الايديولوجيات والفلسفات والنظم السائدة والمتصارعة على النطاق الدولي. ومع ذلك، فالأمر يحتاج إلى دراسات نقدية للمشكلة تأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية والاتصالية والمهنية وغيرها.

٩ ـ ولا ينبغي النظر إلى المشكلة من منظور تقاني بحت. فامتلاك تقانيات حديثة

ومتطورة ليس معناه القضاء على الاختلال أو التخفيف من آثاره، ولدينا في الوطن العربي أمثلة واضحة على ذلك.

ويشهد الوطن العربي الاختلال الاخباري على مستويات وأشكال عدة، يمكن ايجازها في ما يلي:

ـ اختلال بين كل قطر عربي والأقطار الأخرى، وفي ما بين الأقطار المنتمية إلى نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة. واختلال بين الأقطار المنتمية ذاتها إلى نظام واحد.

ـ اختلال في ما بين الوطن العربي، وفي ما بين العالم الأول، والثاني، والثالث.

ـ اختلال كيفي بين الأنباء السياسية، والأنباء المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ـ اختلال بين ما اتفق على تسميته بالأنباء السارة والأنباء السيئة.

ـ اختلال بين الأنباء المتعلقة بالأحداث الجارية والمعلومات التي تتناول، بعمق، موضوعات ذات أهمية حيوية.

ويأتي هذا الاختلال في إطار الاختلال على المستوى الدولي الذي يأخذ شكلاً رأسياً أساساً من الشمال إلى الجنوب، من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، وعلى محور غرب شرق بين أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، وعلى المستوى الأقل من دول غرب أوروبا والدول الاشتراكية(٧). وقد أورد تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي بعض المؤشرات التي تفتقر إلى الدليل العلمي، أو إلى دقة الوصف؛ **أولها** أن البحوث التي أجريت على التدفق الاخباري في وسائل الاتصال المختلفة أوضحت **أن المنطقة العربية ما زالت تعتمد اعتماداً رئيسياً على الوكالات الدولية المختلفة في معرفة الأنباء الخارجية**، سواء في ذلك الأنباء المتصلة بالدول المتقدمة أو حتى دول القارة الافريقية أو الآسيوية أو أمريكا اللاتينية. وهذا صحيح، ولكن ما ليس صحيحاً هو أن وسائل الاتصال العربية تعتمد على هذه الوكالات في معرفة أنباء المنطقة العربية، إذ تعتمد هذه الوسائل على المصادر العربية في استقاء الأنباء العربية. **وثانيها** أن وكالات الأنباء العربية ترسل قدراً كبيراً من الأخبار العربية إلى مناطق العالم المختلفة بلغاتها الرئيسية. ولكن البحوث والدلائل

---

(٧) ماكبرايد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٩٥ و ٣١٠، و

«The World of News Agencies,» CIC Document; no. 11 (Paris: UNESCO, 1978), p. 16. (mimeo).

المختلفة تشير إلى أن نسبة محدودة مّما يرسل تستفيد منه وسائل الاتصال الأجنبية، وذلك لأسباب كثيرة، قد يكون من أهمها نقص الكفاءة المهنية في عمليات اختيار الأخبار الصالحة للمستقبل الخارجي، وفي تحرير هذه الأخبار وتزويدها بالمعلومات التي تجعلها ذات دلالة للجمهور الأجنبي، بالإضافة إلى قصور وسائل الإبلاغ الخارجي، سواء من الناحية التقنية أو عدم قدرتها على تلبية احتياجات المستقبلين على مدار ساعات الليل والنهار، كما تقضي بذلك الأصول المهنية(٨). ويعطي ذلك دلالة على عجز العرب عن الإسهام في التبادل الدولي للأنباء. وأورد أحد الباحثين العرب أن من أول أسباب الاختلال الدولي لتدفق الأنباء ذلك «الاختلال القائم في البنى الأساسية للإعلام، إذ تحتكر وكالات الأنباء الكبرى جمع الأنباء وتوزيعها على النطاق الدولي، حيث يحصل على ٨٠ بالمئة من أنبائه من لندن وباريس ونيويورك. وهذا الاختلال في تبادل الأنباء يمثّل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من العالم الصناعي إلى العالم النامي، وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي، حيث لا تخصص وكالات الأنباء الخمس الكبرى إلّا ما بين ١٠ ـ ٣٠ بالمئة من أنبائها للعالم النامي كله»(٩). وهذا تقدير غير صحيح، لا يوجد برهان عليه، ولا تؤيده نتائج الدراسات العلمية.

والحقيقة أن الاختلال الاخباري قائم فعلاً، ولكنه ليس بالدرجة التي تصوّرها مثل هذه الكتابات، وهو يعكس الاعتبارات التي سبق ايرادها. فالاختلال بين الأقطار العربية، وبينها وبين العالم الخارجي يمكن توصيفه على النحو التالي، بناء على نتائج دراسات عديدة، أجريت على مناطق عديدة من دول العالم، من بينها المنطقة العربية، وبعض هذه الدراسات أجريت على الوطن العربي(١٠)، وأظهرت ما يمكن اعتباره

---

(٨) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال**: مشروع التقرير النهائي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٩) Masmoudi, «The New World Information Order».

(١٠) من هذه الدراسات على سبيل المثال:

George Gerbner and George Marvanyi, «The Many Worlds of the World Press,» in: Richstad and Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects*, pp. 184 - 196.

وقد أجريت الدراسة على الأنباء الخارجية التي نشرت في ٦٠ صحيفة يومية تصدر في ٩ دول تنتمي إلى العوالم المختلفة؛

Jim Hart, «Foreign News in U.S. and English Daily Newspapers,» *Journalism Quarterly*, vol. 43, no. 3 (Autumn 1966); S. Mazharul Haques, «Is U.S. Coverage of News in Third World Imbalanced?» *Journalism Quarterly*, vol. 59, no.3 (Autumn 1982), and Gehan Rachty, «Foreign News in Nine Arab Countries,» Commissioned by the Edward R. Murrow Center for the Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, for the : Conference on the International Media and the Developing World, Cairo, 2 - 5 April 1978. (mimeo). =

نموذجاً للأنباء الخارجية في الصحف العربية[11].

١ ـ إن الصحف ووسائل الاتصال الجماهيري بصفة عامة على مستوى العالم ـ بما فيه الوطن العربي ـ تعطي الأولوية لأنباء العالم الذي تنتمي إليه، أو لمنطقتها الجغرافية داخل إطار هذا العالم، حيث تهتم وسائل الاتصال العربية بأنباء العالم الأول، يليها الأنباء المتعلقة بالانتماء الدولي إلى أحد النظم الدولية، ثم بالاهتمامات الدولية العامة.

٢ ـ يتوافر لوسائل الاتصال العربية بصفة عامة كمٌّ من الأنباء يكفي نسبياً لإشباع اهتماماتها.

٣ ـ إن العالم الثاني، وليس العالم الثالث (الدول النامية)، هو الذي يحظى بالمرتبة الدنيا من الاهتمام، وإن مصادر الأنباء الغربية هي مصدر ما يعرفه العرب عن هذا العالم[12].

= وقد أجريت هذه الدراسة على صحف يومية تنتمي إلى تسعة أقطار عربية هي: مصر، الأردن، لبنان، العراق، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن الشمالية، الجزائر وسوريا؛

Danial Riffe and Eugene Show, «Conflict and Consonance: Coverage of Third World in Two U.S. Papers,» *Journalism Quarterly*, vol. 59, no. 4 (Winter 1982), and Wilbur Schramm and Erwin Atwood, *Circulation of News in Third World: A Case of Asia* (Hong Kong: The Chinese University Press, 1981).

وأجريت هذه الدراسة على ١٨ صحيفة تنتمي إلى ٩ دول آسيوية؛

Andrew Semmel, «Foreign News in Four U.S. Elite Dailies: Some Comparisons,» *Journalism Quarterly*, vol. 53, no. 4 (Winter 1976), and Robert L. Stevenson and Donald Lewis Shaw, eds., *Foreign News and the New World Information Order* (Ames: Iowa State University Press, 1984).

وتضمنت هذه الدراسة تحليلاً لبيانات الدراسة التي أعدتها الهيئة الدولية لبحوث الاتصال الجماهيري بناء على طلب اليونسكو. وقامت على تحليل مضمون الصحف في الاذاعات الكبرى في ١٦ دولة منها ثلاثة أقطار عربية هي: مصر، تونس والجزائر، إلى جانب ملفات ست وكالات أنباء؛

Salah Abdelaziz, «The Coverage of International News in Ten American and Arabian Dailies: A Comparative Analysis,» (Ph. D. Dissertation, Ohio University, College of Communication, 1981). (mimeo), and

راسم محمد الجمال، «الأنباء الخارجية في الصحف العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٥ (أيار/ مايو ١٩٩٠). وقد تناولت دراسة الأنباء الخارجية في اثنتي عشرة صحيفة من صحف الصفوة في اثني عشر قطراً عربياً هي: مصر، السودان، تونس، الأردن، السعودية، الكويت، اليمن الشمالية، عُمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين ولبنان.

(١١) الجمال، **دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري**، صفحات متفرقة.

(١٢) ذكرت عواطف عبد الرحمن ما نصه: «وقد ساعدت أزمة قناة السويس ١٩٥٦ على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية، كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفياتية (تاس) =

٤ ـ تحظى منطقة غرب أوروبا بأهمية خاصة بالنسبة إلى وسائل الاتصال العربية، لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية.

٥ ـ لم تزل وكالات الأنباء الغربية هي المصدر الرئيسي للأنباء الخارجية لوسائل الاتصال العربية، باستثناء أنباء الوطن العربي.

ومع أن الدراسات الأكاديمية تشير إلى تشابه الاهتمامات الصحفية لوسائل الاتصال في النظم السياسية كلها، فإنها تشير مع ذلك إلى أن ثمة تركيزاً على الأنباء السيئة للعالم الثالث. ففي النظم الاتصالية كلها يتضح لنا نموذج واحد للأنباء يركز على الأمور والمسائل السياسية في الدول الأخرى، وعلى العلاقات الدولية كفئة أولى، ثم على فئة ثانية تضم المسائل الاقتصادية والدفاعية والرياضية. ولكن هذا التشابه في الاهتمام لا يعني عدم وجود تحيّز نحو موضوعات معينة بالنسبة إلى بعض النظم الاتصالية. وتختلف البيانات التي وفرتها الدراسات في تقدير مدى الاهتمام الذي توليه الصحف ووسائل الاتصال، بصفة عامة، لأنباء الدول الأخرى، الايجابية والسلبية.

إذن، فالاختلال قائم، لا شك فيه، على مستويات الاتصال المختلفة. والذي لا شك فيه أيضاً، أن العرب عاجزون عن فهم طبيعته وأسبابه، وإمكانيات علاجه. وأول مظاهر سوء الفهم هو انسياق الكتّاب العرب وراء التفسيرات الايديولوجية للاختلال، مع إغفالهم أو عدم درايتهم بالأسباب الحقيقية. وحتى التفسيرات الايديولوجية هي الأخرى منقولة عن الآخرين. ومن الواضح أن ثمة علامة يمكن رصدها بوضوح في الفكر العربي في مجال الاتصال، تتعلق بإلقاء تبعات العجز العربي على الآخرين، كما ولو كان الآخرون هم سبب عجزنا وفشلنا، ويقع عليهم بالتالي مسؤولية حل مشكلاتنا[١٣].

= لتوسيع نطاقها في العالم العربي خصوصاً بعد ازدياد الشعور المناهض للامبريالية، وبسبب موقف الاتحاد السوفياتي من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. وقد أنشأ الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦١ وكالة نوفوستي التي قدمت خدماتها مجاناً للصحف العربية من خلال مكاتبها الملحقة بوكالة تاس. وتتعامل الوكالتان السوفياتيتان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية». انظر: عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٣٩. ولكن أظهرت دراسة راسم الجمال، السابق الإشارة إليها، أن وكالة تاس السوفياتية لم تظهر كمصدر منفرد للأنباء سوى في صحيفة عربية واحدة من بين اثنتي عشرة صحيفة عربية هي صحيفة الراية القطرية، وبنسبة هزيلة جداً لم تتجاوز ٠,٤ بالمئة.

(١٣) يقوم التفسير الايديولوجي على أن الوضع الراهن في مجال المعلومات ووسائل الاتصال موروث عن التطور البشري غير المتكافىء، ولا سيما من عهد الاستعمار الغابر الذي قسم العالم إلى دول سيدة ودول خاضعة، وحفر هوة عميقة في ما يتعلق بامكانيات التنمية الشاملة. وقد ازداد هذا التقسيم عمقاً مع تطور المجتمع الحديث جراء العمليات الاقتصادية والسياسية التي صاحبت فترة التصنيع، والتي أدّت إلى مزيد من =

ومن الواضح أن وضعية نظم الاتصال القطرية بنظمها الفرعية، والقيم التي تحكمها، هي المسؤولة أصلاً عن هذا الاختلال الذي ينبغي النظر إليه على أنه عجز النظم القطرية عن الوفاء باحتياجاتها من المعلومات والمواد الإعلامية الأخرى.

أما نظم الاتصال الأخرى فمسؤوليتها هامشية. فكم من الأنظمة الاتصالية القطرية يقوم بانتاج ما يحتاجه من معلومات ومواد إعلامية؟ وكم من هذه الأنظمة يحجب المعلومات التي لا تتمشى مع مصالح قياداته، يزعم أنها غير متاحة؟ وكم من هذه الأنظمة يحرم على وسائل اتصاله نشر أية معلومات إلا بعد غربلتها وإعادة تحريرها من المنظور القطري، ويزعم بعد ذلك أن المعلومات التي يحصل عليها من المصادر الخارجية مضللة؟ وكم من هذه النظم يلهث وراء الشركات الأجنبية المنتجة للمواد الإعلامية لسد احتياجاته، ثم يزعم، لتبرير عجزه عن انتاج ما يحتاجه، بأن المضامين المستوردة غير مناسبة؟ فإذا كانت كذلك فلم استوردها، وهل أرغم على ذلك؟ وهل وكالات الأنباء التي تعمل على أساس تجاري ملزمة بتوفير احتياجات كل قطر عربي على حدة، في الوقت الذي لا توفر كل الدول النامية سوى ١ بالمئة فقط من دخل هذه الوكالات؟ وهل الشركات الانتاجية التي تنتج أصلاً لأسواقها المحلية ملزمة بأن تنتج للأقطار العربية احتياجاتها، في الوقت الذي لا تمثل هذه الأقطار فيه سوى أسواقٍ هامشية لهذه الشركات؟ أم يريد العرب أن تنتج هذه الشركات لهم ما يريدونه ـ طبقاً لتوجهات قادة نظم الاتصال القطرية ـ وتقوم بطرحه في الأسواق الغربية لتحصل على تكاليف الانتاج والأرباح الأساسية من هذه الأسواق؟. إن كل طروحات العرب في الموضوع متهافتة، وتعكس العجز عن ادراك الحقيقة أو الاعتراف بها. والسؤال الذي ينبغي أن يطرح دائماً، هو إذا كانت هذه المضامين غير مناسبة فلماذا تستوردونها؟ وهل لديكم البديل؟

= التركيز للقوى الانتاجية للثروة في عدد محدود من الدول، مع إخضاع الشطر الأعظم من العالم للمزيد من التبعية الاقتصادية والتخلف. وفي الظروف التي صاحبت اتباع سياسة الحرية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية، أدى الالتزام بالمنطق الصارم لقانون السوق إلى تشجيع التقدم بصفة خاصة نحو الترشيد الاقتصادي وتحقيق المصالح التجارية مع الميل إلى اخضاع كل المجالات الأخرى للحياة البشرية لمقتضى هذا التوسع. ومن ثم فإن التقدم التقني في الإذاعة ونشر المعلومات (على سبيل المثال) يرجع أساساً، لا إلى اعتبارات تتعلق بالقيم أو المصالح الاجتماعية والثقافية أو التربوية أو غيرها، بل يرجع أساساً إلى اعتبارات تتعلق بالربح وحده، إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق الإعلان وخلق الشعور بالحاجة عند المستهلك. للاستزادة انظر على سبيل المثال: بوجدان أوسولينك، **أهداف واستراتيجيات النظام الإعلامي الجديد**، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال؛ ٣٢ (باريس: اليونسكو، ١٩٧٨)؛ عبد الرحمن، المصدر نفسه، و Herbert I. Schiller, *Mass Communications and American Empire* (New York: A.M. Kelley, 1969).

وثمة قضيتان ترتبطان عضوياً بالمعالجة الايديولوجية للموضوع، وتدلان على تهافت مواقفنا في معالجة الموضوع. تتعلق القضية الأولى بمفهوم التدفق الحر للمعلومات، وتتعلق الثانية بالمعايير والقيم الاخبارية التي يحملها مضمون الاتصال الوافد. وتدور إشكالية التدفق الحر للمعلومات، وتمثل في الوقت ذاته، إحدى القضايا الأساسية في الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، الذي يتعين على العرب أن يتبينوا مواقفهم ومصالحهم فيه. فقبول المفهوم على إطلاقه يوحي بالتبعية للفكر والمصالح الغربية، ورفضه على إطلاقه يعني التبعية للفكر الشرقي، والمناداة بالتدفق الحر والمتوازن للمعلومات، مع العجز عن المشاركة فيه أو الإخلال به، من خلال الممارسات الداخلية، يعني أننا نتورط في قضية ليست قضيتنا، أو أننا نرفع هذا الشعار لنخفي ممارساتنا المعيبة التي تعتبر سبباً أساسياً في اختلال المعلومات. وعلى العرب أن يتبينوا، في كل الأحوال، مواقعهم في هذا الصراع الايديولوجي حتى لا يقعوا في تناقضات تتضح في الالتزام دولياً بمواقف لا تطبق في السياسات الاتصالية القطرية في الداخل، أو نجعل من ممارساتنا المعيبة في الداخل منطلقاً لمعالجة هذه المشكلة على المستوى الدولي.

وينبغي التفرقة بين مفهوم التدفق الحر للمعلومات كمبدأ، وتطبيقاته التي تأتي بآثار، من بينها الاختلال في تدفق المعلومات والمواد الإعلامية الأخرى. فالتدفق الحر للمعلومات كمبدأ يرتبط ارتباطاً عضوياً بحقوق الإنسان والجماعات والدول، وبحرية الإعلام ذاتها، ولا يمكن بأي حال مناقشة التدفق الحر للمعلومات بمعزل عن حرية الإعلام. فالأول جزء متمم للثاني، وكلاهما يتفاعل مع الآخر ويعبران معاً عن حقيقة واحدة، هي القدرة على الوصول إلى وسائل الاتصال وموارد المعلومات[١٤]. وتطبيقات هذا المبدأ بالشكل الذي أظهرناه، في مواضع سابقة من هذا الكتاب، يؤثر تأثيراً ضاراً في كمّ المعلومات المتدفقة ونوعها، من وإلى نظم الاتصال القطرية[١٥]. وعلى هذا، صحيح ما استنتجته اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام، من أنه لو زالت الاختلالات الداخلية لأصبحت اختلالات الإعلام على الصعيد الدولي أقل وطأة وخطورة[١٦]. والسؤال الذي لا نملّ من تكراره، هو ماذا فعل العرب على مستوياتهم

---

(١٤) «From Freedom of Information to the Free Flow of Information, from the Free Flow of Information to the Free and Balanced Flow of Information,» CIC Document; no. 8 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 4 - 5. (mimeo).

(١٥) Jim Richstad, «Transnational News Agencies,» in: Richstad and Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects*, p. 252.

(١٦) اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، **تقرير مرحلي عن مشكلات الإعلام في المجتمع المعاصر**، الفقرة ١٨٧.

القطرية لإصلاح الاختلال الداخلي؟ هل توفّر ممارسات حريات الإعلام على المستويات القطرية سبل توفير متطلبات التبادل الحر للمعلومات؟ وهل تساعد هذه الممارسات على دعم حقوق الاتصال والمشاركة في تدفق حر للمعلومات؟

أما على المستوى الدولي، فلا شك أن مفهوم التدفق الحر للإعلام كمبدأ لا غبار عليه، ويعد في حدّ ذاته انجازاً انسانياً كبيراً بعد اقراره في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٧)، ولكن وضعية الاتصال وفلسفاته في نظم الاتصال المختلفة أدت إلى تمتع بعض الدول بمزايا هذا المبدأ، وعجز الآخرين عن ممارسته لاعتبارات داخلية في المقام الأول، تتعلق بفلسفات نظم الاتصال القطرية وممارساتها، التي تعكس ايديولوجيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. ونجم عن ذلك تفاوت بين الدول في القدرة على التمتع بالحقوق؛ دول قادرة، وأخرى إمّا عاجزة أو رافضة التمتع بهذه الحقوق. وفي النهاية تصرخ الدول الرافضة والعاجزة بأن تمتع الآخرين بهذه الحقوق يمثّل إجحافاً لها! فما المطلوب؟ ونود في هذا السياق الإشارة إلى نقطتين: **أولاهما** أن الدول التي تتمتع بهذه الحقوق على المستوى الدولي هي التي تطبقها على المستوى الداخلي، والعكس صحيح. **والثانية** أنه يتعين التأكيد على ضرورة التفرقة بين المبدأ وتطبيقاته، لأننا كعرب، ومع غيرنا من الدول النامية، لا ينبغي أن نعارض مبدأ، على المستوى الدولي، نحن في حاجة إليه على المستويين القطري والقومي. صحيح أن التفاوت في القدرة على التمتع بالحقوق يعكس ويدعم، في آن واحد، التفاوت في قدرات أخرى، إلاّ أن ذلك ينبغي أن يرتبط باعترافنا بعجزنا أو تهرّبنا من ممارسة حقوقنا.

ونتيجة مباشرة لهذا التفاوت، أصبح التفاوت في القدرة على المشاركة في التبادل الدولي للمعلومات أمراً منطقياً، يفسّر تدفق المعلومات من الشمال القادر إلى الجنوب العاجز أو المتهرّب من ممارسة حقوقه. ولكن هل ينبغي أن يوصف مبدأ حرية تدفق الإعلام على أنها حرية الأقوى في الاحتفاظ بسيطرته على من هو أقل منه، كما يذهب البعض، وبأنه يخدم مصالح الدول الأقوى ويساعدها على تأمين سيطرتها الثقافية تحت أفكار ليبرالية(١٨). أليس هذا خروجاً بالموضوعات عن حقيقته التي تعنينا؟

---

(١٧) أقر مبدأ التدفق الحر للمعلومات بعد ذلك في دستور اليونسكو الصادر في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام التالي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ في قرارها رقم ١/٥٩ الذي أكد على أن حرية الإعلام هي إحدى حقوق الإنسان الأساسية، وأنها أساس كل الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لبلوغها، وأن هذه الحرية تتضمن الحق في جمع ونقل ونشر الأخبار في أي مكان دون قيود.

(١٨) «From Freedom of Information to the Free Flow of Information, from the Free Flow of Information to the Free and Balanced Flow of Information,» p. 14.

وعلى كل حال، فقد جاهدت الدول النامية لاستبدال مفهوم التدفق الحر للمعلومات بالتدفق الحر والمتوازن للمعلومات، وحصلت من اليونسكو على إعلان بذلك منذ عام ١٩٧٦[١٩]. وساهم العرب مع غيرهم في إقرار هذا المبدأ، فهل تغير الوضع بالنسبة إلى ظاهرة الاختلال برمتها على المستويات القطرية والقومية والدولية؟ وهل إضافة «المتوازن» إلى مبدأ فلسفي يمكن أن يغير الوضع؟ إن البعض ما زال يرى أن تعبير التداول الحر والمتوازن الذي هلّلنا له مع بقية الدول النامية غير مرض لأسباب عدة، فهو أولاً غير واضح بما فيه الكفاية، فماذا تعني كلمة متوازن؟ هل هي توازن كمّي أم توازن كيفي؟ وما هي المعايير التي يؤخذ بها في هذا الصدد؟ وكيف يمكن على وجه الخصوص تحقيق هذا التوازن؟ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها، ومن الذي عليه أن يتدخل عندما تحول الظروف القائمة ذاتها دون تحقيق هذا التوازن؟ إن قصور هذه الصيغة واضح، ولا سيما عندما نضع في الاعتبار الوضع الموضوعي الراهن الذي يسود العالم[٢٠].

أما القضية الثانية التي تظهر تهافت توجهنا الايديولوجي في المسألة فهي تلك المتعلقة بالمعايير والقيم الاخبارية التي يتضمنها مضمون التدفق الدولي للأنباء، وهي من المكونات الأساسية للخلاف الايديولوجي بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب. ففي حين يتجه الفكر الغربي إلى تجنّب كل الاعتبارات المتعلقة بجوهر ما ينقل في الإعلام الدولي، والتأكيد على النواحي الاجرائية والشكلية دون الجوهر، بمعنى نقل ما حدث بغض النظر عن محتواه بكل حرية، وهو ما يتمشى مع المفهوم الغربي لحرية الإعلام، من حيث رفض تقييد مضمون الإعلام بأية حدود وقيود مسبقة، تميل ايديولوجية الطرف الآخر إلى وضع مواصفات محددة لأنواع المعلومات كلها، ولمجالات التبادل الثقافي كلها، بوجه عام كجزء لا مفر منه في التبادل الإعلامي الدولي[٢١]. ويقوم الخلاف بين الشمال والجنوب حول ماهية النبأ ووظيفته. ففي حين ترى دول الشمال أن ثمة طريقة واحدة ثابتة لصنع النبأ، وهي نقل الظاهرة أو الحدث الذي يثير الاهتمام، والذي يكون ذا طبيعة غير عادية أو غير مألوفة بطريقة شاملة وصادقة وموضوعية، ترى دول الجنوب أن المجتمعات المختلفة لديها احتياجات مختلفة للأنباء، وطريقة تناولها، وأن القيمة التي تعطى لنوعيات الأنباء تختلف من مجتمع إلى

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٢١.

(٢٠) أوسولينك، أهداف واستراتيجيات النظام الإعلامي الجديد، ص ٩ - ١٠.

(٢١) Kaarl Nordenstreng and Herbert Schiller, «Helsinki: The New Equation,» in: Kaarl Nordenstreng and Herbert Schiller, eds., *National Sovereignty and International Communication* (Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, 1979), p. 240.

آخر، وأنه ينبغي، بالتالي، توسيع مفهوم النبأ بحيث لا يشمل مجرد نقل حدث واحد، بل نقل عملية كليّة تتضمن مجموعة من الأحداث المكوِّنة لها. فالجوع مثلاً يعتبر عملية، في حين يعتبر الاضراب عن الطعام حدثاً، ويعتبر حدوث فيضان في دولة ما حدثاً، في حين تعتبر معركة الإنسان لمقاومة آثار الفيضان عملية. وهكذا ترى دول الجنوب أنه ينبغي أن تركز وسائل الإعلام على وصف العملية الكلية، بحيث تتساوى القيمة الاخبارية للأحداث الطيبة مع القيمة الاخبارية للأحداث السيئة، وهو ما يخدم تصحيح صورة دول الجنوب وإبراز انجازاتها في مجالات التنمية المختلفة[٢٢].

وعلى الرغم من تورط العرب في المطالبة بمفهوم النبأ، كما تراه دول الجنوب التي ينتمون إليها، وهجومهم على المفهوم الغربي، فإنهم جميعاً، وبلا استثناء، يؤمنون في الواقع العملي بهذا المفهوم الأخير، فهم يدرّسونه لطلابهم في المؤسسات التعليمية والتدريبية، ويمارسونه في مؤسساتهم الإعلامية، وتفيض به صفحات صحفهم ومجلاتهم، ونشرات أخبارهم المسموعة والمرئية. ومن الطريف في الواقع العربي أن المسؤولين الذين يهاجمون المعايير والقيم الغربية في المؤتمرات الدولية، خاصة تلك التي تعقد تحت مظلة اليونسكو، هم الذين يتولون إدارة المؤسسات الإعلامية العربية وتوجيه مضمون رسائلها الإعلامية، وهذه الممارسات وأمثالها توحي للمراقب بأن الأمر لا يعدو أن يكون انسياقاً في تيار ايديولوجي، لا نعي مغزاه، ولا نقتنع بما نطرحه من قضايا وأفكار، وإننا في الواقع راضون قانعون بما هو قائم بالفعل، لأنه الأسهل لنا، خاصة بعد أن ترعرعنا عليه جيلاً بعد جيل.

ولكن الباحثين العرب من أصحاب الاتجاه النقدي يعالجون المشكلة من منظور مخالف، ولا يعتقدون إلاّ أن الصراع الايديولوجي مجرد متغير في المشكلة[٢٣]. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المعالجة الايديولوجية للمشكلة تبالغ في تصويرها، وتتجاهل الكثير من أسبابها ومظاهرها. فهم يستنبطون من نتائج الدراسات العديدة التي أجريت أن الاختلال الاخباري بين العالمين الأول والثالث ليس بهذا الشكل الصارخ الذي تمثله كتابات الأيديولوجيين؛ وإن كانوا يؤيدون وجود اختلال واضح بين كل دولة وغيرها من الدول، ولا يلقون بالمسؤولية الكاملة على وكالات الأنباء الدولية لأسباب عدة، أهمها أن هذه الوكالات كانت ولم تزل المصدر الرئيسي للأنباء التي تحتاجها الصحف، وثانيها أنها تزود هذه الصحف، إن لم تكن المصدر الوحيد

---

(٢٢) الجمال، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٣) المصدر نفسه؛ الجمال، «الأنباء الخارجية في الصحف العربية،»، وسعيد محمد السيد، «نماذج التدفق الدولي للأنباء،» السياسة الدولية، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٥٤ ـ ٧٠.

لأنباء العالم الثالث، وثالثها أنها ليست المصدر الوحيد للأنباء الخارجية. ويرون أن قياس الاختلال الاخباري على أنه الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من العالم الأول إلى العالم الثالث، والكمية المتدفقة في الاتجاه العكسي يغفل تماماً حقيقة أساسية تتعلق بتفاوت قدرات وكالات الأنباء في عالم اليوم، وطبيعة عمل وكالات الأنباء الدولية الكبرى، ويعالج المشكلة معالجة سطحية.

ويرون بالنسبة إلى تفاوت قدرات وكالات الأنباء، أن هذه الوكالات تتفاوت قدراتها التقنية والبشرية تفاوتاً كبيراً، يؤثر بالتالي في حجم الخدمات الاخبارية التي تقدمها، ومستوى هذه الخدمة، والمجال الجغرافي الذي تشمله، حيث يوجد عدد قليل من الوكالات الدولية التي تقوم بجمع الأنباء وتوزيعها على النطاق العالمي، في حين يقتصر نشاط وكالات أخرى على مجال اقليمي معين أو على المجال الداخلي لدولتها. ويقتصر بعضها الآخر ـ ومنها عدد من الوكالات العربية ـ على مجرد ترجمة واختيار وإعادة توزيع ما تحصل عليه من الوكالات الدولية على وسائل الاتصال المحلية. وبعض هذه الوكالات لا تعد في الواقع وكالات أنباء فعلية بقدر ما تعدّ وكالات أو مكاتب توزيع للأنباء الحكومية. وفي حين تسعى بعض هذه الوكالات إلى إشباع الاحتياجات والمتطلبات الإعلامية لعملائها، يلتزم بعضها الآخر بخدمة أهداف ايديولوجية محددة، أو يلتزم بقواعد أخلاقية واجتماعية. وعموماً تتسم وكالات الأنباء في الغالبية العظمى من دول العالم الثالث، بما فيها عدد كبير من وكالات الأنباء العربية ـ بقدراتها المحدودة على جمع الأنباء وبثها كنتيجة مباشرة لمحدودية قدراتها البشرية والمالية والتقانية والمهنية وخضوعها ـ بحكم كونها وكالات حكومية أو شبه حكومية ـ لاجراءات بيروقراطية تعرقل حركتها وقدرتها على الاضطلاع بمتطلبات العمل الاعلامي. فإذا أضيف إلى ذلك أن هذه الوكالات تعد أدوات سياسية داخل النظام الذي تعمل فيه، اتضح لنا كمّ ونوع الأنباء التي تعنى بجمعها وتوزيعها، وتوجيهها لخدمة أغراض داخلية في المقام الأول.

وبالطبع، ينجم ضعف وكالات الأنباء في الدول النامية المباشر عن، ويعكس في الوقت ذاته، ضعف المرافق وعجز البنى الأساسية في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونقص الخدمات البريدية، وضعف مرافق النقل والمواصلات البرية والجوية ـ مع بعض الاستثناء بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية النفطية ـ ونقص التنسيق والتعاون بين مكاتب البريد وخدمات الاتصال الدولية، وندرة خطوط الاتصالات الدولية وصعوبة إنشاء خطوط جديدة، ونقص معدات الارسال بالتليفون اللاسلكي . . . إلخ. وفي هذا السياق، ذكرت وثيقة لليونسكو أن ثمة مشكلات تقنية لا نهاية لها في الدول النامية، ومنها عدد كبير من الأقطار العربية، وأن ثمة عوامل تعرقل حلّها، منها:

ـ ندرة الموارد المالية وضعف المرافق الاتصالية.

ـ نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجالات الاتصال والإعلام العديدة.

ـ المنافسة الشديدة بين موردي المعدات الفنية ووسائل الاتصال الحديثة.

ـ انخفاض القدرة الانتاجية في مجال انتاج معدات وأجهزة الاتصال.

ـ نقص المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والمناسبة للمستهلكين المتوقعين في الدول النامية.

ـ استعداد غير كافٍ من قبل الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في تطوير بناها الأساسية في مجالات الاتصال، حيث لم يحظَ هذا المجال بالأولوية المناسبة في ميدان التعاون الدولي(٢٤).

وبناء على كل ما سبق، يتّضح تفاوت قدرات الدول على جمع الأنباء وبثّها نتيجة تفاوت قدراتها الاقتصادية والتقنية والبشرية. وهذا التفاوت هو الذي أعطى لوكالات أنباء الدول المتقدمة تفوقاً وقدرةً على جمع الأنباء وبثّها، على النطاق الدولي، وعجز قدرات الدول النامية وتواضعها، ومنها الأقطار العربية، عن إشباع احتياجاتها من الأنباء الدولية، أو نقل أنبائها إلى العالم الخارجي، وهو ما أدّى بالتالي، إلى اعتمادها على الوكالات الدولية الكبرى. ومن ناحية أخرى أدّى تواضع قدرات الدول النامية عموماً، وعدم جدّيتها في تطوير بناها الأساسية في مجالات الاتصال السلكية واللاسلكية إلى تعثّر، وعدم فعالية المحاولات المبذولة للتعاون والتنسيق بين وكالاتها، لتطوير خدماتها الاخبارية، وتطوير التبادل الاخباري في ما بينها، وتوفير نوعية الأنباء التي لا توفرها الخدمات الصحفية لوكالات الأنباء الدولية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه النقدي من الباحثين العرب، أن الانتقادات الموجّهة إلى وكالات الأنباء الدولية تنطوي على عدم دراية أو تجاهل طبيعة عمل هذه الوكالات، وطبيعة وامكانيات عملياتها الدولية، والقيود المهنية والعملية التي تحكمها. فإذا كان ثمة انتقادات بأن هذه الوكالات لا تشبع اهتماماتنا، ولا تهتم بنا أو بالبعض منّا، أو لا تنشر الحقيقة كاملة، فإنها تُنتقد على أشياء لم تزعم هذه الوكالات أنها تقوم بها، أو أن من وظائفها القيام بها، وليس ثمة الزام لها من أي نوع بأن تقوم بها. فإذا أضيف إلى ذلك أن الوطن العربي، مع بقية الدول النامية، لا يشكل مصدراً لربحية هذه الوكالات، ولا مصدراً لأنشطتها الأساسية ولا اهتماماتها المهنية، إلاّ إذا حدث فيه ما يلفت انتباه العالم الذي تنتمي إليه، فمن السذاجة أن نذهب مع القائلين بأن هذه

(٢٤) «The World of News Agencies.» pp. 10 - 11.

الـوكالات هي المسؤولـة عن إشباع احتيـاجاتنـا من الأنبـاء، التي لم نهتم نحن أصـلاً بإشباعها أو تطويـر المرافق والمؤسسـات التي تشبعها، وأن نتهمهـا بالتحيّـز إذا أشبعت اهتمامات أصحابها، ولم تشبع اهتماماتنا.

ونحن هنا لا ندافع عن هذه الـوكالات، ولكن نقـرر أمراً يغفله الكثـيرون من الكتّاب العرب أو يتجاهلونه، ويريدون أن يغطوا قصورنا باتهام غيرنـا. كما أننـا، إن تقرر ذلك، لا نغفل إطلاقاً عن حقيقة أن هذه الوكالات تخدم بصـورة مباشرة أو غـير مباشرة مصالح أصحابها، تماماً كما تخدم وكالات الأنباء العربية مصالح نظم الاتصـال القطرية التي أقامتها وتملكها، فلا نغفـل مثلاً عن أن الصحف الـبريطانيـة والأمريكيـة التي تمتلك حوالى ٨٣ بالمئـة من أسهم الوكـالات الآن تملكها وتـديرهـا شركات النفط والاتحادات الاحتكارية التي يتركـز نشاطهـا أساسـاً خارج نـطاق الإعلام، ولا نغفـل أيضاً عن أن حكومات الدول التي تتبعها هذه الوكالات تدعمها وتدفعها لمـد أنشطتهـا على النطاق العالمي، لدعم السياسات والمصالح المباشرة لهذه الحكومات[٢٥].

ومن ناحية أخرى، لا تحتفظ هذه الوكالات بمراسلين في كل العواصم العربية، نظراً لارتفاع نفقـات الاحتفاظ بمـراسلين خارجيـين، والتي تقدّر بحـوالى ٢٠٠,٠٠٠ دولار في العام للمراسل الواحد[٢٦]، وتعتمد، بالتالي، في نقل أنباء الوطن العربي عـلى ما تستقيه من وكالات الأنباء القطرية أو من وسائل الاتصال القطريـة، ومن المراسلين المحليين، من رعايـا الأقطار العـربية، وكـل هذه المصـادر خاضعـة لضوابط الـرقابـة الصارمة لنظم الاتصال القطرية.

الاختلال الكيفي

يقصد بالاختلال الكيفي توجه مضمون الاتصال نحو اهتمامات معينة، واغفاله لاهتمامات أخرى. والسؤال المطروح هنـا هو: إذا كـانت بعض المضامـين التي تصب عنـد تخوم نـظم الاتصال القـطرية غـير مناسبـة، أو تحمل قيـماً ضـارّة، أليست نـظم الاتصال القطرية هي التي تسمح بانسيابها إلى داخل النظام؟ أليست هي التي تقرر ما يسمح بنشره أو بثه وما لا يسمح به؟ وهل شهدنا يـوماً في واقعنـا العربي قـطراً عربيـاً واحداً سمح بمرور مضامـين اتصاليـة لا تخدم مصـالحه المبـاشرة أو غير المبـاشرة؟ وإن صح مثلاً وجود مضامين اخباريـة غير كـافية، أليست وسـائل الاتصـال القطريـة هي

(٢٥) Jean - Luc Renaud, «U.S. Government Assistance to AP's World - Wide Expansion,» *Journalism Quarterly*, vol. 62, no. 1 (Spring 1985), pp. 10 - 16.

(٢٦) Danial Riffe, «International News Borrowing: A Trend Analysis,» *Journalism Quarterly*, vol. 61, no. 1 (Spring 1984), p. 147.

المسؤولة أساساً عن ذلك بحكم أنها المصدر الأساسي أو الوحيد، في حالات كثيرة، الذي يمد المصادر الدولية بأنباء قطرها؟

إن ما ذكرته اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام صحيح تماماً من أنه «يجب ألا توضع المسؤولية الكاملة للتدفق الإعلامي في اتجاه واحد على مؤسسات التوزيع مثل وكالات الأنباء الكبرى، ذلك أن توجيه تدفق الأنباء في اتجاه واحد هو أمر واضح في محتويات الرسائل وفي اختيار الموضوعات، وفي الأحكام القيمية الذاتية التي ينطوي عليها تقديم واختيار الأنباء، وفي الأفكار الضمنية، وليست الصريحة، وفي اختيار الكتب لترجمتها، وفي اختيار الموسيقى والتمثيليات لاذاعتها، ويجب التأكيد هنا أن جانباً كبيراً من المسؤولية في هذا الاختيار يقع على عاتق الناشرين والمحررين في الدول النامية»[٢٧].

إن نظم الاتصال القطرية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن مضامين الاتصال التي تسمح بنفاذها إلى جمهورها، سواء تلك الواردة من الخارج، أو المتولدة في الداخل. صحيح أن الممارسات المهنية تعمد إلى انتقاء الأنباء الأكثر أهمية للأسواق الأكثر ربحية، ومن بينها السوق العربي، إلّا أننا ينبغي أن نقرّ بأن كل نظم الاتصال القطرية يتاح لها كمٌ كبير من الأنباء المتنوعة التي تختار من بينها ما تراه محققاً لأهداف وتوجهات خاصة. وفي عملية الاختيار هذه تلعب القيم المعيارية التي يحددها قادة النظام الاتصالي دورها في تحديد نوعية المضمون المقدم، والذي يصاغ بالأسلوب المناسب لاهتمامات قادة النظام. . .[٢٨]، و«إن الأنباء التي تُنشر تعكس واقع، وقيم المجتمع الذي تنشر فيه، وليس واقع المجتمع الذي صدرت عنه»[٢٩]. ويسري الأمر ذاته على المضامين غير الاخبارية.

وأخيراً ما هو الحل؟ وهل يرجى حل إذا أخذنا بالقول بأن «الحل النهائي لكل أشكال عدم المساواة بين الدول الغنية المتقدمة صناعياً والدول النامية يكمن في انتزاع دول العالم الثالث لحقوقها (؟!) في الإعلام عن نفسها، وهذا يضمن حقها في الإعلام من خلال وسائلها الخاصة، وليس من خلال الآخرين، وتتضمن أيضاً حق إعلام الآخرين مباشرة وليس عن طريق مراسلين أجانب»[٣٠]، وهل يعي أصحاب هذا الرأي حقيقة المشكلة والمتغيرات التي تحكمها؟ وكيف يمكن مباشرة حل بهذه الصياغة؟ وهل يرجى الحل في الاقتراحات التي تنادي بأن نبدأ حواراً جدّياً مع القيّمين على الوكالات الدولية، ومع المراسلين، وإبراز ما يصرون فيه تجاهنا، وأن نطلب منهم إشراك كتّاب ومراسلين عرب في

---

(٢٧) ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ٣١٢.

(٢٨) الجمال، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢٩) ماكبرايد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٣٠) عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، ص ٢٤٠.

وكالاتهم وشبكاتهم الإعلامية؟ وهل الحل في شراء أسهم في رأس مال هذه الـوكالات وشركات الانتاج العالمية، حيث «يجب ان نتذكر أن نظام الإعلام الغربي منفتح، وبـالتالي يمكن أن ننفذ إليه. اقتصادياً يمكن لبلدان النفط أن توظف أموالاً في ميزانية الوكالات وأن يصبح لها صوت فيها أكثر مما يمكنها أن تشتري صحفاً قائمة، ويمكنها كذلك أن تؤسس وكالات تبثّ الإعـلام إلى العالم الصناعي»[31]، وهل يرتجى الحل في أن «تقوم الدول العربية بفتح مناطق حرة على غـرار المناطق الحرة التجارية الآن، لإقامة وكالات أنباء يمكنها العمل بحرية ونقل الخبر على مستوى مهني يعيد الثقة إلى الإعلام العربي. فإن لم يكن باستطاعتهم تقبل الإعلام المهني الحر فليس هناك من حرج أن يتركوا لرجال الإعلام المهنيين تجهيز ونشر أخبار المنطقة إلى العالم الخارجي دون تدخل رسمي»[32].

وهل يرتجى الحل في إنشاء وكالة أنباء عربية دولية، إذ ان «العرب الآن في أزمة مع أنفسهم، وعليهم أن ينادوا أولاً بنظام عربي جديد قبل المناداة بالنظام العالمي الجـديد، وإذا مـا وفقوا إلى تكوين وكالة أنباء عربية دولية فستكوِّن لهم صورة عن أنفسهم، وبامكـانهم عند ذلـك نقل هـذه الصورة إلى العالم. ولا ندري لماذا لا يـريدون أن يفعلوا ذلـك»؟[33]. وهل لـدى العرب القـدرة عـلى إنشاء وكـالة أنبـاء دوليـة تغني عن الـوكـالات الـدوليـة الكـبرى؟ وهـل لـديهم الامكـانات الفنيـة والبشريـة؟ وهـل يمكن أن تحـل هـذه الـوكـالـة مشكلة الاختـلال الاخباري مع بقاء المتغيرات القطرية التي تعد سبباً أساسياً للاختلال؟

---

(31) ايليا حريق، «انتشار الأخبار واتجاهها،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائـرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسـات التي قدّمت إلى النـدوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ - ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ص ٩٥ - ٩٦.

(32) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٦.

(33) حسن صعب، إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي: نحو وكـالة عـربية دولية للأنبـاء (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١٧٤ - ١٧٥.

الفصل السابع

الاتصال والتنمية في الوطن العربي

يمثّل موضوع الاتصال والتنمية أرض التيه بالنسبة إلى نـظم الاتصال القـطرية، والفكر الاتصالي العربي ذاته. فالموضوع بشقيه الأكاديمي والتطبيقي يشـير بوضـوح إلى عجز نظم الاتصال القطرية عن بلورة فلسفاتها واستراتيجيتها، واحتياجاتها وأهدافها. ويعـبر الطرح الأكـاديمي للموضـوع هو الآخـر عن الحقيقة ذاتهـا، على النحـو الـذي سيتضح في هذا الفصل.

أولاً: ثلاث قضايا أساسية

ثمـة ثلاث قضـايا أسـاسية في مـوضوع الإعـلام التنموي وتـطبيقاتـه في الوطن العربي، ينبغي أن تنطلق منها معالجة الموضوع، وهي:

- عدم أو قلّة اهتمام الفكر التنموي العربي بموضوع الإعلام التنموي.
- تهافت النموذج الغربي في الاعلام التنموي، وفقدان النموذج العربي البديل.
- إن ممارسات نظم الاتصال القطرية ليست في صالح توظيف الإعلام من أجل التنمية.

وتمثّل **القضية الأولى** الإطـار الفكري العـام وتأثـيره على اسـتراتيجيات الإعـلام التنموي وأهدافه، في حين تمثّل **القضية الثانية** الإطار الفكري الخاص بالمـوضوع، أي طـروحات الفكـر العربي واتجـاهاتـه، في مجال الإعـلام التنموي. أمّـا **القضية الثـالثة** فتتعلق بسلوكيات نظم الاتصال القطرية حيال الموضوع، والتي يحـدد إطارهـا النظري القضيتان الأولى والثانية.

بالنسبة إلى **القضيـة الأولى**، يلاحظ أن الفكـر العربي التنمـوي لم يشغل نفسـه

بموضوع الإعلام التنموي، حيث تركّزت اهتماماته على بحث الأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومتطلبات التنمية ومعوقاتها[1]، ولم يمس موضوع الإعلام التنموي إلّا مسّاً خفيفاً وفي حالات قليلة[2]. ومن الواضح أن الموضوع لا يدخل في اهتمامات الفكر العربي التنموي الأساسية.

وتحتاج القضية الثانية الخاصة بتهافت الفكر الغربي، في مجال الإعلام التنموي وفقدان النموذج العربي البديل، إلى إسهاب في المعالجة لأنها تمثّل جوهر إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي.

لقد ساد العالم الثالث، ومنه غالبية الأقطار العربية مفاهيم التنمية ونظرياتها، التي صاغها الفكر الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تقوم على اعتبار نموذج النمو في العالم الغربي النموذج الأمثل الأولي بالاتباع من قبل الدول النامية، على أساس أن الفارق بين الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو هو فارق زمني في المقام الأول، و«ترتب على ذلك الاعتقاد بأن التعجيل بالتنمية يمكن أن يتم بإزالة العوائق أمام التطور الرأسمالي في الدول النامية، وإعادة بناء الهياكل والمؤسسات القائمة، لتصبح أكثر توافقاً مع متطلبات نمو الرأسمالية، واحلال الثقافة والعادات والقيم السائدة في المجتمعات الرأسمالية محل الثقافة والعادات والقيم السائدة بالفعل في البلاد النامية، التي تعدّ من أهم معوقات نموها. وفي منطق هذه النظريات، لم تكن التنمية تعني أكثر من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. وكان التحليل، الذي تقدم، مبنياً على أن ضعف مستوى الدخول في البلدان النامية يجعل حجم الادخار المحلي صغيراً، وبالتالي يكون الاستثمار الجديد محدوداً لا تحقق معدلاته معدلات النمو المطلوبة، فتظل الدخول منخفضة. ولا يمكن في نظر أصحاب تلك النظريات كسر هذه الحلقة المفرغة للتخلّف إلّا بأمرين اثنين، هما: تشجيع

---

(١) انظر على سبيل المثال: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ اسحق يعقوب القطب، «نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية،» **شؤون عربية**، العدد ١٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)؛ خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ الشاذلي القليبي، «العالم العربي ومشكلات التنمية وعلاقتها بالعالم المتقدم والنامي من نظرة سياسية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ١١٠ وما بعدها، عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)؛ علي خليفة الكواري: «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٤ - ٢٧، و**نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، وعلي نصار، **الامكانات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٢) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ص ١١٢ - ١١٣، ونصار، المصدر نفسه، ص ٨٨ - ٩١.

تزايد الدخول الكبيرة على حساب العدالة الاجتماعية، لأن أصحابها وحدهم بوسعهم أن يدخروا. والاستعانة برأس المال الأجنبي في زيادة الاستثمار على حساب الاستقلال الاقتصادي»[٣].

وسار الفكر الغربي في مجال الاتصال التنموي محاذياً تماماً لفلسفة الفكر التنموي الغربي ومفاهيمه، وطرح المفاهيم والأساليب التي تخدمه مباشرة، خاصة ما يتعلق بمفاهيم التغيير الاجتماعي ونظرياته، التي يتعين على الدول النامية اتباعها لتتواءم مع النموذج الغربي في التنمية. وينطلق الفكر الغربي في ميدان الإعلام التنموي من أن كثيراً من المجتمعات المعاصرة تقليدية في أساسها، بمعنى أن البناء الديمغرافي والاقتصادي والتعليمي والديني والسياسي فيها يشبه إلى حدٍّ كبير ما كان قائماً منذ قرون عدة قبل دخول العصرية إليها Modernization، أي نمط الحياة الغربية، والتي تتطلب للوصول إليها ثورة سكّانية تهبط فيها بشدة معدلات المواليد والوفيات، والحدّ من نموّ الأسرة وتضخمها، ودعوة طبقات المجتمع إلى زيادة معدلات خفّة الحركة (؟) والانتقال من البناء القبلي إلى بيروقراطية من نوع ديمقراطي، والحدّ من تأثير الدين وفصل التعليم عن الأسرة وحياة المجتمع، ونمو الثقافة الجماهيرية التي يغذيها التعليم الجماهيري، وتطوير وسائل الاتصال الإعلامية، وأخيراً اتباع سياسة الاقتصاد الحر وزيادة التصنيع[٤]. وبالطبع حدّدت المفاهيم الغربية وظائف وسائل الاتصال، وأهمها بالنسبة إلى موضوع الإعلام والتنمية الاتجاه إلى زيادة رفع مستوى أماني الشعوب وتطلعاتها لمزايا العصرية الغربية، «إذ بدون رفع مستوى الأماني، وبدون دفع الناس إلى التطلع لحياة أفضل وإلى النمو القومي، يصبح حدوث التنمية أمراً صعباً وبعيد المنال»[٥].

على أن الفكر الغربي التنموي ما لبث أن عدّل بعض اتجاهاته في ضوء مظاهر الإخفاق التي اتضحت حتى منتصف عقد السبعينيات، وتحول من استراتيجية تكثيف رأس المال إلى استراتيجية تكثيف العمل التي استهدفت في المقام الأول تطوير القوى العاملة في الدول النامية معيشياً وثقافياً ومهنياً واقتصادياً، وتطوير القيم القديمة وتنمية القيم الجديدة التي تخدم التنمية. وركّز الفكر الغربي على أن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد، بدرجة كبيرة، على قدرة وسائل الاتصال على تعبئة أفراد المجتمع في اتجاه الأولويات التي تحدّد جهود التنمية الوطنية، وعلى اعتبار هذه الوسائل جزءاً من نظام أكبر للأنشطة التنظيمية في المجتمع، والتي تهدف وتدار في اتجاه التغيير والنمو[٦].

---

(٣) سعد الدين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) شاهيناز محمد طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٥١ - ٧١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٦) للاستزادة، انظر: Wilbur Schramm and Danial Lerner, eds., *Communication and Change: The Last Ten Years and the Next* (Honolulu, Hawaii: The University of Hawaii, 1978).

ويمكن ملاحظة ارتباط تحولات الفكر الغربي بالمصالح المباشرة للنظام الرأسمالي من مؤشرات عدة واضحة، منها على سبيل المثال استخدام وسائل الاتصال لتعبئة أفراد المجتمع تجاه أولويات التنمية التي تتدخل المؤسسات الغربية مباشرة في تحديدها من خلال الموافقة أو عدم الموافقة على تمويلها، والتي كثيراً ما تضع شروطاً مسبقة للتمويل، تحدد مجالات الأنشطة وكمّها ونوعيتها والبرامج التي يستثمر فيها الدين، علاوة على تحديد مجالات الاستفادة من القروض وضوابطها، سواء في ما يتعلق بأسواق شراء السلع والمعدات اللازمة للتنمية أو بمجالات استيراد الخبرات أو غيرها. والمعروف أن هذا التدخل في برامج التنمية قد يتم أحياناً من قبل هيئات وأجهزة حكومية غربية، تضع شروطاً ومحددات لمجالات استثمار المعونات والمساعدات الأجنبية، كما تفعل هيئة التنمية والمعونة الأمريكية مثلاً(٧). ومن السهل البرهنة على أن نسبة كبيرة من الدراسات الميدانية التي تضمنها الفكر الغربي في مجال الإعلام التنموي مموّلة من قبل مؤسسات ومشروعات غربية ذات مصالح مباشرة في الدول النامية، ومنها الأقطار العربية التي يشهد بعضها تولي إدارات غربية التخطيط لمشروعاتها التنموية.

على أن أهم ملاحظة في تقديرنا هي ارتباط تحوّلات الفكر الغربي في مجال الإعلام التنموي إلى استراتيجية كثافة العمل وتحسين وضعية الطبقات العاملة في الدول النامية، باتجاه النظام الرأسمالي الغربي إلى تصدير صناعات بأكملها إلى الدول النامية، خاصة الصناعات الملوّثة للبيئة، والتي تتوافر موادها الأولية في الدول النامية، وتحتاج إلى عمالة مدرّبة، بعد انتقال اقتصاديات الدول الرأسمالية إلى اقتصاديات المعلومات.

ولقد ظل العرب لأكثر من عقدين من الزمن، على المستويين الأكاديمي والعملي، يلهثون وراء طروحات الفكر الغربي، ليس نقداً وتمحيصاً، ولكن اثباتاً لفهمهم له، وقدرتهم على تطبيق مفاهيمه ونظرياته. وقد ركّز الأكاديميون العرب على اختبار طروحات الفكر العربي في الغالب في جزئياته الصغيرة، وفي بيئات صغيرة، أو على عينات صغيرة لا تسمح بشيء من التعميم.

---

(٧) بلغت ديون الأقطار العربية غير النفطية المتراكمة حتى نهاية ١٩٨٠ نحو ٩٥ مليار دولار، وهو رقم يمثل ٩٠ بالمئة من مجموع الناتج المحلي لهذه الأقطار ووصلت خدمة هذا الدين إلى ١٥,٤ مليار دولار وهو رقم يمثل نحو ٧٧ بالمئة من صادرات هذه الأقطار في ذلك العام. انظر: القليبي، «العالم العربي ومشكلات التنمية وعلاقتها بالعالم المتقدم والنامي من نظرة سياسية،» ص ١١٠ ـ ١١١، وقد أصبحت بعض الأقطار العربية عميلاً دائماً في سوق المديونية، ليس لتمويل برامج التنمية الوطنية، ولكن لتسدد ديونها السابقة وفوائدها.

وعلى الرغم من التحفظات الموضوعية والمنهجية التي يمكن أن ترد على هذه الدراسات، وهي كثيرة، فإنها ظلّت تشكّل الأساس الذي استند إليه في فهم علاقة الاتصال بالتنمية وتطبيقاته في هذا المجال. ولكنها ظلت مع ذلك لا تشكّل إطاراً عاماً متكاملاً لما يمكن أن يطلق عليه المفهوم العربي للإعلام التنموي، ولا يمكن تعميم نتاجها على القطر الذي أجريت فيه.

ولقد ظل النموذج الغربي في الإعلام التنموي يمثّل النموذج المحتذى والمقبول في أغلب الأقطار العربية، على الرغم من أننا شاهدنا محاولات قليلة لتحديد ماهية وسائل الاتصال ووظائفها في إطار المدرسة الاشتراكية[8]. وظل الحال هكذا إلى بضع سنوات خلت، بدأت تعلو فيها صيحات الرفض للمفاهيم الغربية في التنمية والإعلام التنموي، والمدرسة الغربية في علوم الاجتماع في مجملها. وقد صدرت هذه الصيحات من منطلقات شتى بعضها ايديولوجي. وقد انطلق نقد الفكر الغربي في مجال التنمية من أن احتذاء الدول النامية به قد أوقعها في مآزق ومشكلات واضطرابات داخلية شتى، تمثّل علامات خطر بارزة في النظام الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، يلزمها البحث عن نماذج وطنية بديلة تنبع من خصوصية أوضاع كل مجتمع نام، «وإذا كان يحتم أن يكون النموذج التنموي وطنياً، فإن كل دولة تستطيع أن تعتبر نفسها على مسيرة التقدم والتطور، لأنها لا تقارن إلّا بما حددته لنفسها، وليس بانجازات نموذج آخر غريب، تفقد أنفاسها في محاولة القرب منه دون جدوى»[9].

وانطلق نقد مفاهيم علوم الاجتماع الغربية من ضرورة التحوّل من تعريف المشكلات الاجتماعية طبقاً للمفاهيم الغربية إلى قضايا مجتمعية دينامية، ينبغي النظر إليها كهموم واهتمامات متغيرة وكمعوقات للتغيير الذاتي، وكتحديات للتنمية، وبالتالي إشكاليات بحثية جديدة للاجتماعيين العرب، «ويجب أن تصر النظرية العربية للمشكلات المجتمعية على بحث إشكالية الإنسان العربي المعاصر، وتعطي معنى لخبراته المجتمعية والسياسية الماضية والحاضرة، ولا يتأتى ذلك إلّا برؤية المشكلات الاجتماعية ضمن مصادرها البنائية العريضة وتقصيها في ارتباطاتها الفعلية والممكنة، ومن هذه الارتباطات المهمة تجذرها في البناء السياسي لدرجة

---

(٨) انظر على سبيل المثال: ابراهيم الداقوقي، «الإعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي،» **التوثيق الإعلامي**، السنة ٥، العدد ١ (١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٦٠؛ حميد جاعد محسن، **التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق**، تقديم مختار التهامي، سلسلة دراسات؛ ١٧٩ (بغداد: دار الرشيد للنشر؛ منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩)؛ حميدة سميسم وحميد جاعد، «من أجل إعلام تنموي عربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨، ومختار التهامي، **الإعلام والتحول الاشتراكي**، سلسلة المكتبة الإعلامية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩).

(٩) محمد قاسم القريوتي، «واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية،» **دراسات (اقتصاد، إدارة، قانون، شريعة)**، (الجامعة الأردنية)، السنة ١١، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤)، ص ٦٥ ـ ٨٦.

يصعب الفصل بينهما. وبدون رؤية شمولية لمشكلاتهم المجتمعية سيظل الباحثون العرب ينتجون أنماطاً متكررة من المشكلات الاجتماعية الغربية في فراغ سياسي، وخواء عقائدي، وفقر سوسيولوجي»[10].

وامتد النقد إلى نقد تبعية الجامعات ومراكز البحوث العربية، «فالجامعات العربية تمثل أولاً امتداداً للتقاليد الجامعية الأوروبية والأمريكية، وهي بذلك منقطعة الصلة بالتقاليد العربية والإسلامية في التعليم العالي. ومن ناحية ثانية، فالجامعات العربية تتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافياً وعلمياً أكثر مما تتفاعل مع بعضها البعض، كما يتضح من نمط البعثات وطرق تأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومن ناحية ثالثة نجد أن العلم الجامعي العربي يفتقد طابع الأصالة والتعبير عن الخصائص الذاتية للأمة العربية سواء من حيث الأطر النظرية أم من حيث لغة التدريس في بعض الأحيان»[11].

وفي زخم نقد الذات، والبحث عن مخرج، بدأ يطفو على السطح ثلاثة اتجاهات متباينة، **أولها اتجاه اسلامي** يرى ضرورة معالجة موضوع الإعلام التنموي من منظور إسلامي؛ «لأن في التراث العربي الإسلامي، وفي المجتمع العربي اليوم من الأدبيات والمشكلات والتحديات ما يغني الدراسات الإعلامية العربية عن التقليد، ويحررها من التبعية الفكرية، ويقيم لها ذاتية وواقعية في تطبيقاتها العملية وتوجهاتها الفكرية»[12]، **وهو اتجاه تفسيري بحت لا يقدم نظرية متكاملة أو حتى إطاراً عاماً لنظرية إسلامية.**

ويسعى **الاتجاه الثاني** إلى إعادة صياغة إشكالية علم الاتصال العربي الحديث واستشراف مستقبله الأكاديمي على ضوء الواقع وطموح المجتمع العربي. وينطلق من نظرية للمجتمع العربي نفسه، يكون اجتماعياً وسياسيّ الطابع والتوجه، يقترح تغييراً اجتماعياً شاملاً ويلزم نفسه به، و«يأخذ الإنسان العربي المعاصر مأخذاً جدياً»[13]. **وهو اتجاه اجتهادي لم يتبلور بعد.**

أما **الاتجاه الثالث** الذي عالج الموضوع من منظور مدرسة التبعية فقد انطلق من أن اتباع العرب لهذا النموذج الغربي قد أسفر عن مجموعة من النتائج التي لخّصها في تعميق تبعية العرب للنظام الرأسمالي العالمي، والفشل في تحقيق الحد الأدنى من الإشباع للحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الجماهير العربية وارتفاع معدلات

(10) سالم الساري، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٦٨ - ٦٩.

(11) محمد السيد سليم، «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٩٣ - ٩٤.

(12) سالم الساري، «ندوة أقسام الإعلام في الجامعات العربية،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٣، العدد ٣ (خريف ١٩٨٥)، ص ٣٢٣.

(13) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

البطالة والفقر والأمية، وتعميق التجزئة والروح القطرية بين الأقـطار العربيـة، وإبراز التفـاوت الاجتماعي بـين النخبة من حـائزي الـثروة والسلطة وبين الجـماهير، وتعميق الاغتراب الثقافي بـالعمل عـلى محاكـاة الأنماط الغـربية في المجـال الثقافي والإعـلامي، وإبعاد الجماهير عن المشاركة في اتخاذ القـرارات الوطنيـة والقوميـة، وهدر الإمكـانيات العـربية سـواء في مجال الـثروة البشرية أو المـاديـة. ويؤكـد هـذا الاتجـاه أن الأوضـاع الاقتصـادية والمـادية التي سـادت الوطن العـربي، ولم تزل، قـد ساعـدت عـلى نشـوء التيارات الفكرية التي روجت لقيم التبعية الثقـافية، وفي خلق المنـاخ الثقافي المنـاسب والشروط الاجتـماعية والفكـرية المـلائمة لتغلغـل الأنماط الأجنبيـة في الثقافـة والقيم، متأثرة بما قدمته المدرسـة الأمريكيـة في الإعلام من الـدراسات والنـظريات الإعـلامية الخـاصة بـالتنمية التي استهـدفت إبراز الـدور المؤثر الـذي يمكن أن تقوم بـه وسـائـل الإعـلام في تثقيف الشعوب النـامية وحثهـا نحو انتهـاج الطريق نفسـه الذي سلكتـه الـدول المتقدمـة، وذلك كي تصبـح هذه الـدول مثلاً أعـلى، تتعلق به أنـظار الـدول الفقيرة وطموحاتها، ويصبح دور الإعلام هـو نقل هـذه الشعوب من النمط التقليـدي إلى التحديث وفقاً للنمط الغربي، من خلال نبذ الأساليب والقيم التقليدية وترغيبها في الأنماط الاستهلاكية التي تسود المجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً.

ومـع هذا، يـرى هذا الاتجـاه أن على الـرغم من التشابـه الظاهـري بين بعض ملامح المدرسة الاشتراكية في الإعلام والأوضاع الإعلامية في بعض الأقـطار العربيـة، مما قد يجعلها أقدر عـلى تفسير الـواقع الإعـلامي العربي، فـإن الاختلاف بـين جوهـر النظرية الاشتراكية وأساسها التاريخي وبين السياسات الإعلامية في الوطن العربي يجعل من العســير، إن لم يكن من المستحيـل، تعميم هــذه النـظريــة عـلى الــدول غــير الاشـتراكية؛ وإن كـان هناك بعض أوجـه التشابـه الخارجي مثـل ملكيـة الحكـومـات والأحزاب الحاكمة للصحف في العالم العـربي، أو لجوء بعض الحكـومات العـربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية.

ويخلص هـذا الاتجاه إلى صعـوبة محـاولـة تـطبيق نـظريـات المـدرسـة الغـربيـة والاشتراكية عـلى الإعلام العـربي، وإلى التأكيـد على ضرورة الابتعـاد عن النظريـات الجاهزة التي تنبع من واقع مختلف وتعبر عن سياقات تاريخية خاصة[١٤].

---

(١٤) انظر: عواطف عبدالرحمن: «الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية،» شؤون عربية، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٥٣ ـ ٦٠، واشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٦ و٥٣ ـ ٦١. ويعتبر هذا الاتجاه متأثراً إلى حد كبير بأفكار مدرسة التبعية التي طرحها مفكرو أمريكا اللاتينية. انظر على سبيل المثال:

Alcira Argumedo, «The World Information Order and International Power,» *Journal of International Affairs*, vol. 35, no. 2 (Fall - Winter 1981).

وقد تبنت اللجنة العربية لدراسة مشكلات الاتصال والإعلام في الوطن العربي حرفياً منطق مدرسة التبعية في تفسير وضعية الاتصال والإعلام في الوطن العربي[15]. وقدم لنا هذا الاتجاه تصوره لامكانية الإعلام التنموي الذي سنأتي عليه بعد قليل.

أما القضية الثالثة التي تتناول سلوكيات نظم الاتصال القطرية التي تعمل ضد مفاهيم توظيف الاتصال من أجل التنمية، فسوف نناقشها في إطار وضعية الإعلام التنموي في الوطن العربي.

ثانياً: وضعية الإعلام التنموي

على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع الإعلام التنموي، بجوانبه النظرية والتطبيقية على المستويين القطري والقومي، فإننا لا نلمس أثراً فعالاً لهذا الاهتمام من الناحية العملية سوى في جانب واحد يتعلق بالتوعية ببعض أنماط السلوك اليومي لفئات من المواطنين، كالتوعية باجراءات السلامة وقواعد المرور السليمة أو التوعية الصحية في مجال الطب الوقائي، أو التوعية بأنماط السلوك الواجب في الحياة اليومية، أو ببعض القضايا الجزئية التي تخصّ رعاية الأمومة والطفولة والإرشاد الزراعي وغيرها. ولا يستطيع أيّ قطر عربي أن يزعم أنه حقّق نجاحاً في موضوع الإعلام التنموي سوى بالنسبة إلى بعض هذه المجالات المحدودة، والتي تعد مجالات ثانوية بالنسبة إلى مشكلات التنمية الأساسية التي يتوقف أمر معالجتها على فعالية الإعلام التنموي.

وتتعدد عوامل الإخفاق وتقلّ عوامل النجاح عند تقويم وضعية الإعلام التنموي في الوطن العربي، وكلها تنتهي إلى نتيجة واحدة مؤداها أن نظم الاتصال القطرية كلها ـ وبلا استثناء ـ غير فعّالة في هذا الصدد، من منبعها إلى مصبها، من إطارها الايديولوجي إلى اجراءاتها وسلوكها التطبيقي. وكل نواحي القصور في هذه

---

(١٥) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥. ويرفض آخرون تفسير مدرسة التبعية واعتبارها النظرية الإعلامية السارية في الوطن العربي، ويرون أن أساسها النظري الذي يفسر التخلف في الوطن العربي يعدّ عاملاً واحداً في تفسير هذا التخلف، وأن الأصل في التفسير التاريخي لأسباب التخلف يرجع إلى الاستبداد المحلي، «وإذا كان استنزاف الاستعمار للموارد كان معوقاً للتنمية في القرن التاسع عشر، وفي النصف الأول من القرن العشرين، فإن معوقات التنمية المعاصرة في العالم الثالث تختلف إلى حد كبير، إنها مشكلة الديمقراطية والفساد وعدم وجود ايديولوجية واضحة، وما شابه ذلك». انظر: محمد سيد محمد، «ليست التبعية هي النظرية الإعلامية للوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ١٥٩.

النظم القطرية، وفي النظام القومي، التي أبرزها هذا الكتاب تصبّ في اتجاه واحد يدعم هذه النتيجة.

وتشترك الأقطار العربية في السمات العامة لأوجه القصور، وتتجلى بعض هذه السمات في أقطار أكثر من أقطار أخرى، والتفاوت هنا هو تفاوت في الدرجة التي تبدو بها هذه السمات، وليس في نوعها.

ويمكن البدء في تشخيص هذه الوضعية من الإطار الايديولوجي الذي يحدد الفكر الذي يطرح فلسفة الإعلام التنموي ووظيفته على المستويات القطرية، فهذا التفكير الايديولوجي يكاد أن يكون مفتقداً في أغلب الأقطار العربية، وفي القليل منها يعجز عن تحويل أو ترجمة الإطار الايديولوجي العام للمجتمع إلى إطار ايديولوجي لفلسفة الإعلام التنموي ووظيفته، انطلاقا من خصوصية التنمية في هذا القطر، وكثيراً ما يأتي تصوره مقتبساً أو منقولاً عن ايديولوجيات جاهزة مستوردة، يجري توظيف الاتصال في إطارها[١٦].

ويبدو مدى خطورة هذا الموضوع، إذا أخذ في الاعتبار غياب الديمقراطية بتطبيقاتها المختلفة خاصة في مجالات الاتصال، وقلّة المشاركة الشعبية أو غيابها التام معظم الأحوال، وهي المستهدفة بعمليات التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يعد جوهر الإعلام التنموي[١٧]. بل إن التنشئة التربوية والثقافية ذاتها مناقضة للمتطلبات

---

(١٦) «إن تصميم الخطط والبرامج التنموية وإن كان محكوماً بأحد الاختيارين المشار إليهما: اختيار الحاجة والطموح، أو اختيار الإمكانات، إلّا أننا لا نزعم أن العملية تتم بصورة موضوعية في جميع الأحوال، بل هناك عوامل ومؤثرات ذاتية لها دورها الذي لا يستهان به. ومن ناحية ثانية فإن تحديد الاحتياجات وبالتالي رسم البرامج على أساسها هي مسألة «غير حيادية» وترتبط بروابط خفية وظاهرية بالفلسفة السياسية والاجتماعية... ليس فقط للنظام الحاكم وإنما كذلك للخبراء، والكوادر العلمية والتكنولوجية والادارية المرافقة. إن سلم الأولويات والأهمية النسبية للحجوم والنوعيات والرؤية المستقبلية للمجتمع بأسره، وبالتالي توجيه البرامج لتحقيق هذه الرؤية هي محكومة أساساً بالواقع السياسي والايديولوجي للجهة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ». انظر: **العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩**، تحرير ابراهيم بدران (بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٢.

(١٧) «فقد كان لتهميش المشاركة الشعبية دور كبير في وصول الوطن العربي إلى أوضاعه المتردية حالياً من الضعف بالنسبة للانجاز التنموي... إن العامل الحاسم في تعظيم الاستفادة من الطاقات الكامنة في البشر في أي مجتمع هو ما اصطلح على تسميته بالتنظيم الاجتماعي الذي يتم عن طريق تنظيم الجماهير وتعبئة طاقاتها، واطلاق قواها الخلّاقة بهدف تحقيق غايات المجتمع. ويرى أحد عمد تنمية الموارد البشرية، وبحق، أن تطوير التنظيم الاجتماعي هو أحرج مهام التنمية القومية قاطبة. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن المضمون السياسي للتنمية هو تعبئة كل موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال، وأهم هذه الموارد القوى البشرية. ولكن الأمر يكتسب قيمة مضاعفة في حالة الوطن العربي نظراً لأنه ككل يتميز بوفرة نسبية في السكان واحتمالات نمو مستقبل كبير في هذا الصدد مع تدني الخصائص النوعية للسكان من منظور الانتاجية الاجتماعية الاقتصادية.

الأساسية والتوجهات المرجوة من الإعلام التنموي[18]، والتي تتولد عن الايديولوجية الأساسية للمجتمع، وتطبيقاتها في مجال الإعلام، وتشكل الإطار الذي تلعب فيه وسائل الاتصال دورها في عملية التغيير الاجتماعي المستهدف. فإذا أضيف إلى ذلك اتخاذ القرارات والتوجهات التنموية من أعلى السلّم الاجتماعي من قبل أجهزة سياسية أو بيروقراطية ليس لديها أي تفهم أو إطار ايديولوجي لتوظيف الإعلام من أجل التنمية وتحديد الوظائف والأولويات في هذا الصدد، وما يتبع ذلك من توظيف استثمارات مناسبة، في مجالات الاتصال المختلفة، خاصة في مجالات انشاء البنى الأساسية وتطويرها، اتضح ان الايديولوجية السياسية الاقتصادية الاجتماعية وجوانبها التربوية والثقافية والاتصالية، إمّا أنها تعمل ضد التوظيف السليم للاتصال في مجالات التنمية أو أنها على الأقل غير مواتية.

إن كل عوامل الاخفاق في تطبيقات الإعلام التنموي في الوطن العربي يمكن ردّها إلى هذه النقطة السابقة، ويمكن رصد هذه العوامل في ما يلي:

١ ـ تهافت الفكر التنموي العربي في مجالات الاتصال واعتماده على نظريات ونماذج جاهزة، ومحاولة توفيقها ـ أحياناً ـ مع توجهات السلطة السياسية. ويتفرع عن ذلك

= ويمكن أن يدخل تحت مضمون التنظيم الاجتماعي عناصر القيادة والعقيدة، ووسائل تعبئة الجماهير ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات في المجتمع. وتوجد كل هذه العناصر في أي مجتمع بشكل أو بآخر. ويحدد مزيجها وتفاعلها النهائي إمكانية تحرك المجتمع نحو أهداف تاريخية.

ويحق القول بأن التنظيم الاجتماعي للبلدان العربية، على تباين توجهاته الاجتماعية والسياسية، يتسم بضعف المشاركة الشعبية في تسيير شؤون المجتمع، ويتمثّل ذلك في المقام الأول في عزوف الجماهير عن العمل السياسي، وأشكال النشاط العام الأخرى». انظر: نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٠ ـ ٧٤.

(١٨) «إن المنظومة التربوية ومؤسسات التعليم مستوردة بالكامل تقريباً، نمطية روتينية بدون هدف محدد وبدون استراتيجية واضحة، وتفتقر إلى المحيط الحي الذي تتفاعل معه. وهذا هو سبب عجزها عن تقديم المردود العلمي والثقافي المطلوب رغم الآمال المعلقة عليها.

والمسألة نفسها نواجهها في «المنظومة» الثقافية، والواقع أنه في العالم الثالث قلما توجد منظومة ثقافية حقيقية ولا حتى عناصر لسياسة ثقافية متكاملة ومنسجمة. هناك شتات لأعمال ثقافية مبعثرة. والتنمية السياسية في الغالب لا تعطي أي اعتبار للعمل الثقافي ولا توليه العناية الضرورية لا من حيث الاهتمام ولا من حيث الموارد المالية اللازمة وتعتبره هامشياً باستمرار. وإذا كان هناك عناية في بعض الأحيان فهي عناية شكلية مظهرية يغلب عليها طابع المناسبة والروتين. . . أما العمل الثقافي الواعي المبني على استراتيجية فكرية وسياسية محددة وعلى تخطيط مدروس فهو مفقود تماماً.

وهذا بالنسبة للعمل الثقافي الروتيني فقط. أما عندما تتحول الثقافة كما هي طبيعتها إلى عنصر فعّال في إيقاظ الوعي وتحريك المجتمع، فإن الثقافة لا تصبح شيئاً غير مرغوب فيه فقط، وإنما عنصراً مزعجاً تجب محاصرته ومحاربته. وهذا أحد الأسباب الرئيسية لعجز معظم أنظمة العالم الثالث عن القيام بأي تغيير عميق في الميدان الثقافي وتكتفي بما هو قائم وغير مزعج». انظر: محمود سعيد، «الهوية الثقافية وسياسة تطوير الثقافة،» **الباحث**، السنة ٦، العددان ٣١ ـ ٣٢ (كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ١٣٠.

عدم القدرة على تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يتعين على وسائل الاتصال السعي إليها، أو تحديد الأولويات، أو التخطيط العلمي السليم للإعلام التنموي، أو ادارة خطط الإعلام التنموي وبرامجه.

٢ ـ انفصام العلاقة بين التخطيط للمجالات التربوية والثقافية والاتصالية وتطبيقاتها في مجالات التنمية، وفقدان التنسيق في أغلب الأحوال.

٣ ـ عدم الاهتمام بتطوير البنى الأساسية في مجالات الاتصال ووسائله المختلفة، من حيث عدم كفاية قنوات الاتصال وعدم الاهتمام بدراسة رجع الصدى، أي دراسة الآثار الناجمة عن استخدام وسائل الاتصال في نقل رسائل اتصالية محددة إلى جماهير محددة لبلوغ هدف محدد[١٩].

٤ ـ الافتقار إلى الاهتمام بالبحوث التطبيقية والمسوح الميدانية التي تستهدف توفير البيانات والمعرفة الأساسية المستمدة من الواقع لخدمة متطلبات الإعلام التنموي.

٥ ـ عدم الاهتمام بتدريب الكوادر الإعلامية المتخصّصة في مجال الإعلام التنموي، مما نجم عنه العجز عن انتاج المضامين الاتصالية التي تخدم البرامج التنموية.

٦ ـ ونجم عن كل ما سبق أن أتت سلوكيات نظم الاتصال القطرية مناقضة أو غير متمشية في أحوال كثيرة مع أهداف، وتوجهات خطط التنمية الوطنية وبرامجها، إمّا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وأصبحت سلوكيات هذه النظم القطرية، خاصة في القيم التي تروّجها، ضارّة في أحوال كثيرة بالأهداف الأساسية لخطط التنمية الوطنية وبرامجها، أو معرقلة للتنمية الاجتماعية في تدعيمها القيم الاجتماعية التي تتطلب أهداف التنمية تطويرها أو إحلال أخرى محلها. فإلى جانب سلوكيات نظم الاتصال القطرية التي سبق تناولها في الفصل الذي يعالج مضمون الاتصال، يلاحظ أن ثمة أنماطاً أخرى من السلوكيات التي تتعارض مع الأهداف التنموية تشيع في نظم الاتصال القطرية، منها على سبيل المثال اتجاه وسائل الاتصال، خاصة الاذاعة والتليفزيون ذات الملكية العامة إلى الترويج من خلال الإعلان لقيم وعادات استهلاكية تزيد من النهم الاستهلاكي في المجتمع. وتزداد خطورة هذا السلوك عندما يعلن بكثافة وبتكنيكات ومضامين مستوردة عن سلع مستوردة في مقدور منتجيها

---

(١٩) جيهان رشتي، «تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، سلسلة دراسات؛ ٣١٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٥٤، واللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي، ص ١٠٥ ـ ١١٥.

إغـراق الأسواق بسلع أكـثر جودة وأرخص سعـراً من السلع المحلية المشـابهـة التي لا يستطيع منتجها المحلي مقاومة المنافسة من خلال الإعلان خشية ارتفاع سعـر السلعة. ولنا أن نتصور جناية وسـائل الاتصـال إذا كانت أهـداف التنمية الـوطنية هي تـرشيد الاستهلاك، أو تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها.

والأخطر من ذلك أن تستهـدف خطط التنميـة الوطنيـة تطويـر القوى البشريـة وقيمها الاجتماعيـة، في مجتمعات لا تحـترم العمل المهني، في الـوقت الذي تـنطلق فيه وسائل الاتصال القطرية في تضخيم الأنا الوطنية من خـلال المضامـين الاتصاليـة ذات الطابع الدعائي، التي تهتف بـانجازات مجتمـع الرفـاهية التي يعيش فيهـا المواطن، أو عندما تنسب المضامين الاتصالية إلى مواطنيها فضل انجاز «مشروعات مجتمع الرفاهيـة التي فـاقت مثيلتها في جميع أنحاء العـالم»، والتي أقامتهـا العـمالـة والخـبرة الأجنبيـة، بأكملها والتي لم يكن للمواطن فيها إلاّ الانتفاع بها، ثم الفخر بانجـازاته التي لا يعلم عنها شيئاً. وفي أحوال كثيرة تتجه برامج الإعلام التنموي إلى دعم أفكار تنموية محددة من خلال الراديو والتليفزيـون، ثم تنقضها الـبرامج الـدرامية أو تسعى إلى إبـراز قيم ايجابية، تركز الأعمال الدراميـة على دحضهـا أو إبراز جـانبها السلبي. وتسيء وسـائل الاتصال كثيراً عندما تروّج لمشاريع تنمويـة لم تقم، وليس ثمة تفكـير في انشائهـا، أو تبالغ في قيمـة مشاريـع يدرك المـواطن العادي أنها لم تقم إلاّ لفئـة معينة في قمـة الهرم الاجتماعي. وتؤدي هذه السلوكيات كلها إلى مزيد من سلبية الأفراد الذين كان يتعـين على نظم الاتصال القطرية أن تزيد من تفاعلهم ومشاركتهم في عملية التنمية.

ثالثاً: التوجه المطلوب

قدمت اللجنة العربية لدراسة أوضـاع الاتصال في الـوطن العربي مثـالاً واضحاً على تخبط الفكر العربي في موضوعة الإعلام التنموي. فقد ذهب تقريـر اللجنة إلى أن إشكالية الإعلام التنموي من وجهـة نظر الاختصـاصيين هي «أن الاسـتراتيجية الحقيقيـة للإعلام في الدول النامية ليست في الواقع استراتيجية إعلامية، وإنما هي استراتيجية سياسية اقتصادية تضرب بجذورها في طبيعة المجتمع وطبيعة مرحلة التـطور التي يمر بهـا»، وهو مـا يستتبع ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، والاعتماد عـلى البحث العلمي في استقصاء دور الإعـلام ووظيفته في هذه التنمية. ومع ذلك فقد تجاهل التقرير هذا التباين عندما تنـاول البعد الفكري للإعلام التنموي، وأقـرّ بأن مشكـلات التنمية وقضـاياهـا في الوطن العـربي واحدة، وأن التحدي الذي يواجه العرب والدول النامية عموماً «يكمن في الاحتفاظ بقيم الحضـارات التقليديـة وبتطوراتهـا ومثلها مـع ممارسـة التقـدم التكنـولـوجي والاجتـماعي في الحضـارة المعاصرة».

والغريب حقاً أن اللجنـة العربيـة قد أرجعت قصـور التنمية العـربية والإعـلام

التنموي العربي إلى «القوى الخارجية المهيمنة على الساحة ثقافياً، والتي تعرقل جهود العرب في هذا المجال، خاصة في المجال التربوي»(؟!) حيث لم تغير هذه القوى من «تصورها للقيم الجوهرية، وتسهل امكانية خلق ظروف مواتية للتنمية بمفهومها السليم»(؟!) أمّا كيف يتم ذلك فقد أرجعته اللجنة إلى القيم التي ينقلها الإعلام الوافد إلى الوطن العربي، والتي تتعارض مع القيم الوطنية، ممّا خلق تناقضاً بين دور المدرسة ودور وسائل الاتصال، وتناقضاً بين السياسات التنموية والسياسات التربوية.

ومع ذلك تقرّ اللجنة بأن وسائل الاتصال في الأقطار العربية تقوم بدور تربوي أساسي بسبب قلّة المدارس وقلّة قدرتها الاستيعابية، ولكن اللجنة تعود بعد ذلك، وفي سياق تناولها لتقاعس العرب عن ملاحقة التطور العلمي والمشاركة فيه إلى سلب وسائل الاتصال دورها، وتحميلها جانباً كبيراً من المسؤولية إلى جانب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظم التعليم التي أدّت إلى هذا الوضع المتردّي لوضعية الإعلام التنموي. فوسائل الاتصال مقصّرة في ما تخصصه من حيّز ضيّق للموضوعات العلمية والتقنية، وفي عدم كفاية نوعية المادة العلمية التي تقدمها، وفي أسلوب تقديمها، «واعتمادها الرئيسي على المادة الأجنبية التي تحمل غالباً مفاهيم تتعارض مع المصلحة العربية، وتمثّل خطراً يحدق بالهوية القومية والقيم والسلوك»!؟.

وطرحت اللجنة العربية بعد ذلك تصوّرها للبعد الفكري للإعلام التنموي في لمحات سريعة تشتمل على أفكار غير مترابطة لا تمثل إطاراً فكرياً محدداً.

وتشتمل هذه الأفكار على إبراز أهمية «التقدم» المعتمد على القدرة الذاتية، وضرورة أن يكون هناك «تكامل اجتماعي مع القيم الذاتية للتكنولوجيا، وللّغات التي تتوخاها، وللوسائل التي تستخدمها، وللعلاقات التي تنشئها، وللسلوك الذي تبشّر به»، وإنه «يجب أن لا تتم عملية التنمية الشاملة ـ مهما كان البديل على حساب القيم الثقافية الأصلية» وإن الوضع «يقتضي، إذن، تحديد سياسات اتصال أكثر انسجاماً وتماسكاً مع الأهداف الاجتماعية المطلوبة»؛ و«وضع خطة عمل لتطوير الأنشطة الثقافية، وإن رسالة وسائل الإعلام في المجال العلمي والتقني هي في أن تكون عوناً على التثقيف العلمي للشعب كلّه».

وطرحت اللجنة رؤيتين بديلتين لإمكانية استخدام الإعلام من أجل التنمية على المستويات القطرية، تطرح **الأولى** امكانية «استخدام نظام اتصال عربي فعال في كلّ قطر عربي لتنمية إرادة جماعية يساهم فيها عدد كبير من الناس بمن فيهم أولئك الأقل ثقافة، وتستطيع وسائل الاتصال خلق جو ملائم للتنمية»، وذلك لما تحتاجه عملية التنمية من «توافر أقصى درجات الوعي والمسؤولية الوطنية والالتزام بها»؛ وذلك بالنسبة إلى أربع قضايا أساسية تمسّ التنمية؛ **أولها**: التأكيد على احترام العمل وإعطاؤه القيمة الاجتماعية التي يستحقها. **وثانيها**: التأكيد على اعتبار التنمية الريفية الإطار الأساسي الذي تنشط فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف، **وثالثها**: رفع مستوى وعي العمال الصناعيين الاجتماعي والمهني. **ورابعها**: دعم السياسات السكّانية.

وتذهب **الرؤية الثانية** إلى أنه «لا يمكن أن يتحقق الهدف النهائي والأساسي للتنمية إلا بتوفير الاحتياجات الإنسانية المتعددة، والتي تتمثل في حق المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات، وهو ما يمكن أن يسمى بالاحتياجات والحقوق الإعلامية والثقافية»؛ و«من هنا جاءت ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والإعلام والسياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي، بحيث تتكامل جميعها، ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية»، و«هو ما يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعاً في رسم وتخطيط السياسات العامة للإعلام والاتصال التنموي»[٢٠]

وعلى الرغم من أن الرؤيتين جديرتان بالاعتبار، فإنهما لا يركزان على حقيقة أن الإعلام التنموي، كوظيفة تستهدف في المقام الأول تنمية الثقافة المعاشة في الاتجاه المحابي لاستراتيجيات التنمية، بقيمها الثقافية وعاداتها الاجتماعية والسلوكية انطلاقاً من أن الاتصال نظام فرعي يعتمد على النظام الاجتماعي الذي يسعى الاتصال إلى تطويره في الاتجاه المحابي لاستراتيجيات التنمية[٢١]. **فالثقافة هي أساس التنمية**، ولا يمكن تصور تنمية، باعتبار أنها قيم ونمط حياة ووسائل مادية واجتماعية، إلّا من خلال حضارة وثقافة معينة. وأنه لا يمكن بصفة عامة أن يتم عمل إنساني في خارج دائرة الثقافة في كل الأبعاد غاية ووسيلة. فالثقافة في هذا الإطار لا تكون بعداً من أبعاد التنمية ولكنها تكون هي التنمية نفسها[٢٢].

وتتضح في هذا السياق خصوصية استراتيجيات الإعلام التنموي وأهدافه على المستويات القطرية بناء على خصوصية القيم وأنماط الحياة الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها التي يتعين تطويرها في الاتجاه المحابي لاستراتيجيات التنمية وأهدافها؛ ففي بعض **الأقطار العربية قد تكون أولويات الإعلام التنموي هي تعديل القيم الاجتماعية الخاصة بموضوع تنظيم الأسرة، وأنماط السلوك الاستهلاكي الضارّة في السلع**

---

(٢٠) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١٢٢.

(٢١) «إن الافتراض القائل بأن الاتصال يسبّب تغييراً في النظم الاجتماعية والسلوكية قد شجّع العديد من الدارسين على محاولة البحث عن تأثيرات الاتصال وتصنيفها. كان الباحثون يهدفون للتوصل للروابط السببية عن طريق تحليل عوامل الارتباط، ولكن ذلك لم يؤد إلى نتائج قاطعة. وقد أصبح هذا الافتراض شائعاً، وبذلك صرف نظر الباحثين عن ضرورة إيجاد صيغ جديدة لحل مشكلات الاتصال في ظروف التغيير الاجتماعي والتنمية. وتؤكد التجربة من واقع حالات فعلية الحاجة لبحث العلاقة بين الاتصال والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن اعتباره متغير مستقل أو وسيط يقلل من إمكانية مراقبة التفاعلات المختلفة داخل النظام الاجتماعي الشامل». انظر: سعيد محمد السيد، «الإعلام الإنمائي: النظرية والتطبيق،» (١٩٨٨)، ص ١١. (دراسة غير منشورة).

(٢٢) محيي الدين صابر، «التنمية والثقافة،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ٧، العدد ١٢ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ١١.

الغذائية والمياه والطاقة التي تلتهم أية زيادات في اجمالي الناتج القومي التي يتعينّ إعادة استثمارها في مجالات تنموية جديدة لإشباع الاحتياجات المطّردة للنمو السكاني، وغيرها من المشكلات الملحّة، مثل إعادة تجديد البنى الأساسية، وتوفير فرص العمل لمئات الألوف من خريجي التعليم العالي الذين يلقون بأعباء تشغيلهم على كاهل الدول. وقد تكون أولويات الإعلام التنموي في حالة ثانية دعم الولاء لمفهوم الدولة الأم، حيث لم تزل فكرة الولاء للدولة هشّة، في مقابل الولاء للقبيلة وأفخاذها وبطونها، أو دعم الوعي بأهمية المحافظة والعناية بالمرافق الأساسية، واحترام العمل المهني. وقد تكون الأولويات في حالة ثالثة هي إعادة بناء الهوية الثقافية، وفي حالة رابعة تعليم مهارات وقيم جديدة وسلوكيات تعزز انتاجية الأرض، وفي حالة خامسة مقاومة العادات الاجتماعية الضارة كالأخذ بالثأر، ورفض تعليم الفتاة، . . . إلخ.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تعدد هذه الخصوصيات التي لا يمكن جمعها في سلّة واحدة إلا بالكثير من التجاوز أو التغافل، تتضح لنا حقيقة أساسية، وهي أن وضعية التنمية في الأقطار العربية كلها، تتفق على حاجة أساسية تتعلق بمعالجة قيم وعادات واتجاهات وسلوكيات ذات علاقة وثيقة بالتنمية. ولكن أي قيم أو اتجاهات أو سلوكيات يتعين تغييرها أو تطويرها؟ هنا نعود مرة أخرى إلى خصوصية التنمية والإعلام التنموي لكل قطر عربي. والأسئلة التي يسهل طرحها وتصعب الإجابة عنها، هي: ما هي على وجه الدقة هذه القيم والاتجاهات والعادات؟ وهل يمكن تحديدها بدقة؟ ومن الذي يستطيع وضع المضامين الاتصالية للتعامل معها؟ وعلى أيّ شيء نعتمد في التعامل معها، على وسائل الاتصال الشخصي أم على وسائل الاتصال الجماهيري؟ وكيف يمكن التعامل معها؟ وما هي مسؤولية الأنظمة السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية في التعامل مع هذه القيم والاتجاهات والسلوكيات؟ وكيف وعلى أي مستوى يتعينّ التنسيق معها؟ وما هي الامكانات المطلوبة؟ وما هي الكوادر البشرية اللازمة: كمّاً وكيفاً، وكيف يتم اختيارها وتدريبها وادارتها؟ إلخ.

وتحتاج هذه الأسئلة كلها إلى إجابات محددة. وقد تكون بالفعل واردة ومتضمنة في بعض خطط الإعلام التنموي وبرامجه، على المستويات القطرية، ولكنها نادراً ما تتكامل مع بعضها البعض لتشكل إطاراً فكرياً متناسقاً يعبر عن توجه استراتيجي للإعلام التنموي.

وتتناول أولى الإشكاليات التي يتعينّ إثارتها في بحث وضعية الاتصال التنموي على المستويات القطرية، مدى توافر المتطلبات الأساسية لدمج الأفراد في التنمية على النحو المناسب، والذي يعتبر الهدف الأساسي للإعلام التنموي. فهل يمكن توظيف الإعلام في دعم التنمية في مناخ غير ديمقراطي؟ وإذا كان من المتطلبات الأساسية

للإعلام التنموي، توسيع دائرة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع في مناقشة وضع السياسة واتخاذ القرار، فهل يتوافر ذلك في الأقطارالعربية؟ وهل يمكن أن تتـوافر هـذه المشـاركة في ظـل غياب التنـظيـمات السيـاسيـة الشعبيـة؟ أو مـع تجـريم الحـديث في السياسة؟ أو مع حجب الحقائق الأسـاسية عن الأفـراد؟ أو مع قـولبة الفـرد في قوالب محددة من صنع النظام الاتصالي؟ أو مع إصرار النظام الاتصالي على أن كـل شيء على ما يرام في الوقت الذي يتعين فيه عليه أن يثير ويستحث في الأفراد الإحساس بالحاجة إلى التغيـير؟ وهل يمكن أن يحقق الإعـلام التنموي شيئـاً مع ضعف مـرافق الاتصـال وبُنـاه، على المستـويات المحليـة، ومع غيـابها التـام في بعض الحالات، ومـع مركـزية الادارة والتوجيه والاهتمام الذي يغفل احتياجات المناطق المحلية ومتطلباتها؟

الفصل الثامن

مهنيو الاتصال: التأهيل والتدريب

تناولنا في الفصل الثالث وضعية القائمين بالاتصال وضوابط نظم الاتصال القطرية وسلوكياتها، التي تحدد شروط مزاولتهم لحقوقهم وحرياتهم ووظائفهم الاتصالية. ويتناول هذا الفصل التأهيل الأكاديمي والتدريب العملي للقائمين بالاتصال في نظم الاتصال القطرية. وبالطبع تتوقف المعالجة عند أولئك الذين يمارسون الاتصال الجماهيري، ولا تتعداهم إلى غيرهم من مهنيي الاتصال.

أولاً: وضعية المرأة

يرجع عهد المرأة العربية كقائم بالاتصال إلى أكثر من قرن مضى عندما فتحت الصحف العربية في بعض الأقطار العربية صفحاتها لكتابات المرأة. ومنذ حوالى قرن مضى أقدمت المرأة العربية في بعض الأقطار على إصدار صحف نسائية دلت على إمكانات طيبة لدى المرأة الصحفية، وعلى قدرتها على المشاركة في الكفاح السياسي والاجتماعي[1].

ومع ذلك فإن الوضعية القائمة للمرأة العربية كقائم بالاتصال يتباين بين النقيضين على مستوى الوطن العربي ويعكس التطور الاجتماعي العام، وتطور وضعية

---

(١) يختلف الباحثون في تاريخ ظهور أول مجلة نسائية عربية فتذكر ليلى قدورة أن هند نوفل أصدرت العدد الأول من أول مجلة نسائية عربية، الفتاة، في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ في الإسكندرية، في حين يذكر وفيق الطيبي أن هذه المجلة صدرت عام ١٨٩٢. انظر: ليلى قدورة، «دور الصحافة في النهوض بمستوى المرأة العربية،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، وقائع الحلقة الدراسية الأولى: **مشاكل الصحفيات العربيات** (بيروت: الاتحاد، ١٩٨١)، ص ١٠، ووفيق الطيبي، «رائدات الصحافة العربية،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، المصدر نفسه، ص ٥٠.

المرأة في سياق هذا التطور. ويظهر هذا التباين في أحد أبعاده في تولّي المرأة منصب وزارة الإعلام، وتوليها رئاسة إدارة مؤسسات إعلامية، أو شبكة إذاعية أو قناة تليفزيونية. ويمتد إلى البعد الآخر الذي تحرم فيه المرأة من الاتصال بزميلها في العمل الإعلامي إلاّ من خلال أسلاك الهاتف، أو يحرم عليها كقائم بالاتصال دخول مقر المؤسسة الصحفية التي تعمل فيها.

وعلى الرغم من عدم إمكانية الوصول إلى تعميمات في هذا الصدد، فإن ثمة مؤشرات تدل على أن الوضعية الاجتماعية في الوطن العربي والمطبوعة بالطابع الأبوي تجعل من الصعب على المرأة أن تمارس وظيفتها كقائم بالاتصال على نحو مساوٍ للرجل، وقد تجعل علاقة المرأة بزميلها الرجل تقسم بالوصاية[٢]، وأن العادات والتقاليد الاجتماعية لا تحبّذ في الغالب عمل المرأة في مجالات الإعلام[٣].

ويرى البعض أن طبيعة المرأة العربية والظروف الاجتماعية التي تحياها كأم وربّة أسرة تعرقل قيامها بوظيفتها كقائم بالاتصال على أكمل وجه، ويستشهدون بأن نسبة كبيرة من النساء العربيات اللائي يلتحقن بالعمل الصحفي لا يستمررن في العمل، وأن نسبة من يستمر منهن لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٣٠ بالمئة. ويرجع أصحاب هذا الرأي ذلك إلى طبيعة العمل الصحفي القلقة التي تتناقض أساساً مع طبيعة المرأة التي تنشد دائماً الهدوء والاستقرار اللذين يتيحان لها الوقت الكافي لأداء واجباتها الأخرى كأم وربّة بيت، وإلى حالة عدم استقرار الأوضاع الوظيفية والمهنية في المؤسسات الإعلامية والصحافية العربية، خاصة في حالة تبعيتها للقطاع الخاص في بعض أقطار الوطن العربي، مثل مصر وتونس والمغرب، وتنافس المؤسسات الثقافية العربية القريبة من العمل الصحفي لاستخدام الصحفيات العربيات للقيام بمهام مماثلة للعمل الصحفي، وإلى طبيعة العمل الصحفي ذاته، والإعلامي بصفة عامة، الذي يتطلب أحياناً السهر لوقت متأخر من الليل، والتنقل من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر لمتابعة أحداث معينة، أو السفر لمدة طويلة، أو الاختلاط في وسط اجتماعي لا يحبذ الاختلاط وإلى عدم وجود قوانين منظمة لمهنة الصحافة في بعض

---

(٢) تصل هذه السلطة الأبوية في اليمن الشمالية إلى حد أن المرأة المتعلمة ليس لها خيار في تحديد ما تسمعه في الراديو، فالسلطة التي يمارسها الرجل في معظم الأسر كسيد مطلق على أفراد أسرته (سواء كان زوجاً أو أباً أو أخاً) نتج عنها أنه وحده من الناحية العملية الذي يختار أو يفرض أثناء وجوده في المنزل البرنامج الذي يتجاوب مع ذوقه الشخصي. انظر: عبد الله يحيى الزين، **اليمن ووسائله الاتصالية، ١٨٧٢ - ١٩٧٤** (القاهرة: مطابع الطوبجي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤.

(٣) رشيدة النيفر، «واقع الصحافية في تونس ودورها في النهوض بالمرأة التونسية،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٣٩.

الأقطار العربية، وبالتالي عدم وجود قوانين لحماية الصحفي من مظاهر التعسف الذي تفرض عليه من قبل ادارة المؤسسة التي يعمل لها(٤).

ويرتبط هذا التباين في وضعية المرأة العربية بتباين الفرص المتاحة لها للتأهيل العلمي والتدريب في مجالات الاتصال والإعلام، ويتراوح هذا التباين أيضاً بين أقطار تتيح للمرأة الدراسة العلمية والتدريب على قدم المساواة مع الرجل إلى أقطار أخرى تنعدم فيها أية فرص للمرأة في هذا الصدد. وللأسف لا تتوافر لنا أية بيانات كمية عن وضعية المرأة العربية في مجالات الاتصال والإعلام تسمح بمعالجة أكثر عمقاً، إذ لا تتوافر سوى بيانات مبعثرة وغير دقيقة في بعض الأحيان.

ثانياً: التأهيل الأكاديمي

يرجع تأريخ التأهيل الأكاديمي في مجال الإعلام في الوطن العربي إلى أكثر من نصف قرن مضى، عندما افتتحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة قسماً للصحافة عام ١٩٣٥، تلاه إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة عام ١٩٣٩، لتأهيل الإعلاميين من منظور وطني في مقابل التوجّه الغربي لقسم الصحافة بالجامعة الأمريكية. وكانت الدراسة في هذا المعهد لمدة سنتين بعد الدراسة الجامعية، زيدت إلى ثلاث سنوات عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥٤ تحوّل المعهد إلى قسم بكلية الآداب، ثم تحوّل هذا القسم إلى معهد للإعلام عام ١٩٧٠، ثم إلى كلية للإعلام عام ١٩٧٥(٥).

وبدأت أقسام الإعلام تنتشر في الأقطار العربية في عقد الستينيات، وبداية عقد السبعينيات، استجابة للاحتياجات المتزايدة من الكوادر البشرية التي صاحبت التوسّع

---

(٤) قاسم ياغي، «الصعوبات التي تحول دون قيام المرأة العربية بدورها الكامل في العملية الإعلامية بشكل عام وفي المجال الصحفي بشكل خاص،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٧، وفاطمة ناعور السردوك، «تجربة صحفية لبنانية،» في: الاتحاد العام للصحفيين العرب، المصدر نفسه، ص ١٧ - ٢٢.

(٥) خليل صابات، «تأمين إطارات التدريس والتدريب الإعلامي في كليات ومعاهد الإعلام والصحافة،» مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد ١٦ (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨)، ص ٣٦ - ٣٧؛ سنان سعيد، «الدراسات والمناهج الإعلامية،» ورقة قدّمت إلى: الزبير سيف الإسلام، ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي، ندوة عقدت في الرياض في الفترة من ٧ - ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، مطبوعات المركز العربي للدراسات الإعلامية؛ ١ (دمشق: المركز، ١٩٨١)، ص ٣، و

F. Lloyd Shoemaker, «Mass Communication Studies in the Arab World: A Cross Cultural Perspective,» paper presented at: Symposium of Communication Studies in the Arab World, Rieyadh, 1981, p.1. (mimeo).

السريع في بُنى الاتصال والإعلام ومرافقهما في الوطن العربي؛ ففي عقد الستينيات أنشئت معاهد أو أقسام للإعلام في كل من الجزائر والعراق وتونس والسودان والسعودية وليبيا ولبنان. وفي العقد التالي أنشئت أقسام في المغرب والإمارات العربية إلى جانب إنشاء أقسام أخرى في مصر(٦)؛ علاوة على أقسام الإعلام الإسلامي التي أنشئت في كل من مصر والسعودية والسودان والجزائر(٧).

وتتباين اتجاهات التأهيل الأكاديمي في هذه الأقسام التعليمية، فيأخذ بعضها بنظام السنوات الدراسية أو الفصلين الدراسيين المؤلفين لسنة دراسية واحدة، بينما يأخذ بعضها الآخر بنظام الساعات المعتمدة. ويأخذ بعضها بنظام التخصص الدقيق، وبعضها لا يأخذ به، ومع ذلك فهي تتماثل في تحديد مرحلة التخصص، فهي عادة تأخذ بمبدأ الدراسة العامة في السنتين الأولى والثانية، وبالتخصص في السنوات الثالثة والرابعة(٨).

ويأخذ التأهيل الأكاديمي في السودان عدة مستويات مختلفة؛ ففي جامعة الخرطوم يقدّم معهد الدراسات الإضافية مقررات في الإعلام «يهدف إلى إعطاء الدارسين فكرة عن النظريات وطرق الإتصال بالإضافة إلى التعرّف على المفاهيم الأساسية للعمل الإعلامي، . . . وفترة الدراسة عام أكاديمي، وينخرط في هذا المقرر كل ناجح في الشهادة الثانوية العليا السودانية أو ما يعادلها، ويفضل الذين يعملون في ميدان الصحافة والإعلام، إذ ان المقرر

(٦) هذه الأقسام هي: معهد العلوم السياسية والإعلامية بالجزائر، وقسم الصحافة بجامعة بغداد، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس، وقسم الإعلام بكلية الآداب ـ جامعة قار يونس بليبيا، ومعهد الحسن الثاني للإعلام الإذاعي بالمغرب، وقسم الإعلام بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وشعبة الإعلام بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة قطر، وقسمان للإعلام بالسعودية، أحدهما بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك سعود بالرياض، والآخر قسم الإعلام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الإعلام بجامعة اليرموك، ومعهد الإعداد الإعلامي بسوريا وقسمان للإعلام بلبنان، أحدهما تابع للجامعة اللبنانية والآخر للجامعة الأميركية بلبنان، ومعهد للإعلام بالسودان إلى جانب كلية وأربعة أقسام للإعلام بمصر وقسم للإعلام بجامعة السلطان قابوس بعمان. انظر: محمد علي العويني، «المدارس العربية في علوم الإعلام: دراسة مقارنة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالإشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ١٠ ـ ١٧.

(٧) عن هذه الأقسام: انظر: محيي الدين عبد الحليم، «أقسام الإعلام الإسلامية والعامة: دراسة مقارنة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ٧ ـ ٨.

(٨) سعيد، «الدراسات والمناهج الإعلامية،» ص ٦ ـ ٨، وانظر أيضاً الأوراق التي قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦** (القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٦)، وهي: المنصف الشنوفي، «بحث عن معهد الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية،» ص ١١٤ ـ ١٢٣، وابن عمار الصغير، «بحث عن معهد العلوم السياسية والإعلامية في الجزائر،» ص ١٢٤ ـ ١٣٥.

يعينهم على توسيع مداركهم». وفي عام ١٩٧٨ أنشىء بالسودان دبلوم متوسط يقبل خريجي الثانوية العليا، وأطلق عليه «دبلوم الإعلام والعلاقات العامة»، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات، ويشترط تفرّغ الطالب أثناء الدراسة. وفي العام التالي، أنشىء الدبلوم العالي في علوم الإعلام والعلاقات العامة، ومدة الدراسة فيه عام كامل ويشترط للقبول فيه التفرغ الكامل والحصول على درجة جامعية عليا، وتعطى الأسبقية للعاملين في الميادين الإعلامية والصحفية. ومن ناحية أخرى، يعتبر قسم الإعلام بجامعة أم درمان الإسلامية الجهة الوحيدة في السودان الذي يتيح دراسة الإعلام كمنهج أساسي ومنتظم ضمن مناهج كلية الآداب. ومدة الدراسة فيه أربع سنوات[٩].

وتقوم هذه المؤسسات التعليمية بتدريس مجموعة من العلوم التي تخدم ثلاثة تخصصات أساسية، هي الصحافة، والراديو والتليفزيون والعلاقات العامة والإعلان إلى جانب اللغة العربية، ولغة أجنبية والترجمة، بالإضافة إلى مجموعة من العلوم المساعدة، والتي تقدم خلفيات عامة لازمة للتأهيل العلمي، مثل العلاقات الدولية والسياسية والإقتصاد، والقانون، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، والفكر العالمي المعاصر. . . إلخ.

والملاحظ أن التأهيل الأكاديمي في الوطن العربي غير مرتبط بنظرية خاصة، أو يترجم نظرية خاصة في العلوم السلوكية أو الاجتماعية، وإن حدث، وهو أمر نادر، فغالباً ما تكون هذه النظرية مستمدة من التراث الغربي[١٠]، ويسري ذلك أيضاً على التأهيل العلمي الذي يرتبط باعتبارات إيديولوجية في بعض الأقطار العربية، وأنه لا يعطي اهتماماً كافياً لموضوع الإعلام والتنمية حيث يتم الاعتماد بالكلية على الفكر الغربي، ولِمّ شتات بعض البحوث العربية التي لا تشكل نظرية عربية متكاملة، ولا يهتم أيضاً بموضوع الاتصال الشخصي، وإن حدث فهو معتمد بالكلية أيضاً على التراث العلمي الغربي.

وقد أنشئت هذه المؤسسات التعليمية ارتجالياً، دون أن يسبقها أو يصاحبها دراسة لاحتياجات سوق الإعلام على المستويات القطرية من القوى البشرية، كمّاً ونوعاً، ودون توفير الموارد المالية والفنية والعلمية اللازمة من أجهزة ومكتبات وهيئات تدريس، ولذا فهي تعاني مشكلات شبه واحدة في الوطن العربي كله. وهذا الاندفاع

(٩) عثمان محمد عبد المجيد، «العقبات والمشاكل التي تواجهها أقسام الإعلام في الجامعات السودانية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ٤ ـ ٨.

(١٠) Shoemaker, «Mass Communication Studies in the Arab World: A Cross Cultural Perspective,» p.3.

نحو إنشاء أقسام إعلام دون تخطيط مسبق هو ما دفع ندوة الدراسات الإعلامية في الوطن العربي التي عقدت عام ١٩٧٨ إلى مناشدة الجامعات العربية التريث في إنشاء أقسام للدراسات الإعلامية للأسباب ذاتها(١١). ومع هذا استمر هذا الاندفاع في إنشاء أقسام الإعلام، أو توسيع الأقسام القائمة دون الاهتمام بحل المشكلات الأساسية، باستثناء الكويت التي لم تندفع لإنشاء مثل هذا القسم، على الرغم من أن قدرتها المادية تساعدها على توفير المستلزمات المطلوبة، والتي ما زالت تراجع برامجها إلى الآن(١٢).

وعلى هذا تعاني معظم معاهد الإعلام وأقسامه مشكلات نمطية تختلف حدتها من قطر إلى قطر، وتتعلق بنقص الكوادر العلمية اللازمة لتدريس علوم الاتصال بفروعها المختلفة، ونقص الإمكانات والتجهيزات الفنية اللازمة، ونقص المراجع والبحوث اللازمة وضعف المناهج ذاتها، وانفصام العلاقة بينها وبين المؤسسات الإعلامية التي سوف تستوعب الخريجين، أو توفر لهم إمكانات التدريب العملي أثناء الدراسة. وتعاني بعض الأقسام في بعض الأقطار العربية مشكلات إضافية تتعلق بأمور إدارية أو تنظيمية، كتبعية بعضها لكليات غير ذات صلة بالإعلام، وبافتقارها إلى الموارد الإدارية والمالية. وإلى جانب هذه المشكلات تنفرد معاهد الإعلام وأقسامه في المغرب العربي بمشكلة تعريب التعليم الإعلامي، والجامعي بصفة عامة، والتي ما زالت قائمة على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة(١٣).

---

(١١) انظر توصيات ندوة الدراسات الإعلامية في الوطن العربي التي عقدت في جامعة الرياض عام ١٩٧٨، في: سيف الإسلام، **ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي**، ص ٢.

(١٢) انظر مشروع انشاء قسم الإعلام بجامعة الكويت، في: فاروق العمر، «تقرير لجنة التخطيط والإعداد لإنشاء قسم الإعلام بكلية الآداب والتربية بجامعة الكويت،» ورقة قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦**، ص ١٨٤ ـ ١٩٨.

(١٣) حسن رجب، «تدريس الإعلام على المستوى العربي بين التخطيط والارتجال: أفكار للمناقشة،» ورقة قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦**، ص ٥٦ ـ ٥٧؛ وانظر الورقتان اللتان قدّمتا إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، وهما: زهير أحدادان، «الوضعية الإدارية لأقسام الإعلام ومشاكلها،» ص ١ ـ ٦، وتيسير أبو عرجة، «مشاكل التدريب العملي في أقسام الإعلام في الجامعات العربية،» ص ٥؛ سعيد، «الدراسات والمناهج الإعلامية،» ص ٧ ـ ٨؛ عبد الحليم، «أقسام الإعلام الإسلامية والعامة: دراسة مقارنة،» ص ١١ ـ ١٣؛ نبيل دجاني، «الخبرة الأجنبية في التدريس الإعلامي للدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: سيف الإسلام، **ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي**، ص ٢ ـ ٣، ومحمد توفيق النيفر، «من المشاكل التي يواجهها =

وعلى هذا فنحن أمام ست مشكلات أساسية في مجال التأهيل الأكاديمي للإعلاميين في الوطن العربي، نعرضها في ما يلي:

١ ـ الافتقار إلى التخطيط

من المتفق عليه أن العديد من معاهد الإعلام وأقسامه في الوطن العربي قد أنشىء بشكل ارتجالي لم يسبقه ـ كما ألمحنا سلفاً ـ دراسات لاحتياجات الأسواق القطرية من الإعلاميين، أو تقدير الاستعدادات الواجب توافرها لإعداد أعضاء هيئات التدريس، أو توفير الإمكانات الفنية اللازمة للتأهيل والتدريب. وتتفرع هذه المشكلة إلى مجموعة من المشكلات الفرعية، منها عدم تحديد الاحتياجات الفعلية من الخريجين، سواء الحاليين أو المرتقب تخرجهم، وغالباً ما يتم افتتاح هذه الأقسام لأسباب غير موضوعية، أو لمجرد استكمال الهياكل الأكاديمية في الكليات أو الجامعات، مما يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة قليلة التحصيل والخبرة لا تقبلهم المؤسسات الإعلامية ويُفرضون على المؤسسات التعليمية التي لم يؤهلوا لها أصلاً كمعلمين، فلا يفيدون في مجالات الإعلام، ولا في مجال التدريس، ولا يبقى أمامهم سوى الأعمال الإدارية الرتيبة(١٤). ويزيد من تعقد المشكلة أن غالبية هذه الأقسام تخرج متخصصاً في فرع واحد من فروع الإعلام دون التركيز على إعداد الممارس العام الذي يمكن أن يفيد في مجالات الإعلام كلها أو لديه إلمام بها(١٥)، والذي يمكن أن يفيد في وظائف إعلامية عديدة في الإعلام الحكومي، أو الصحافة المدرسية أو مراكز التوعية الاجتماعية، أو في برامج تنظيم الأسرة.. على سبيل المثال، أو في غيرها من المهام الإعلامية التي ترتبط مباشرة بمتطلبات التنمية الوطنية في مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

= قسم الإعلام في معهد الصحافة وعلوم الأخبار: قضية التعريب ودور أقسام اللغة العربية في بلورة هذه المشكلة وحلها،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ٢٧، و

Shoemaker, «Mass Communication Studies in the Arab World: A Cross Cultural Perspective,» pp. 5-9.

(١٤) حول هذه المشكلة، انظر على سبيل المثال: توفيق يعقوب، «ملاحظات حول سياسات تكوين وآفاق توظيف خريجي أقسام الإعلام بالوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالإشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ١ ـ ٧، والزبير سيف الإسلام، «المؤسسات العلمية الإعلامية العربية،» ورقة قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(١٥) Shoemaker, Ibid., p.4.

وعلى الرغم أن بعض هذه الأقسام العلمية حاول معالجة هذه المشكلة جزئياً بتحديد الأعداد التي يتم قبولها سنوياً، إلاّ أن الأمر لم يستقم بعد ذلك نتيجة السياسات التعليمية التي ترغم هذه الأقسام قبول أعداد تفوق طاقاتها، أو التي تلزم هذه الأقسام بقبول من يتقدم إليها، بغض النظر عن مدى أهليته للعمل الإعلامي. وقد يلتزم بعض الأقسام بأعداد محددة من المقبولين للدراسة فيها، في حين لا تلتزم أقسام أخرى في القطر ذاته بهذه القواعد، وتقبل أعداداً لا تتناسب اطلاقاً مع إمكاناتها التي قد لا تكون موجودة أصلاً لخلق مبرر لوجود هذه الأقسام.

وبالطبع، هناك أعداد كبيرة ممّن يحترفون المهن الإعلامية من غير خريجي هذه المؤسسات التعليمية. وليس من الصواب القول بمنعهم من دخول المهنة إذا لم يؤهلوا أكاديمياً، فربّ غير مؤهل أكاديمياً أفضل كثيراً في قدراته من خريجي هذه الأقسام. كذلك فإن حظر دخولهم بضوابط تنظيمية غير ذي مغزى، فليس كل خريج من خريجي هذه الأقسام يمكن أن يكون صحفياً أو إعلامياً ناجحاً. ومن ثم «فليس من المنطقي تقنين المهن الإعلامية بحيث تصبح حكراً على خريجي معاهد وأقسام الإعلام»(١٦). ويرى البعض ـ وهم على حق ـ أن تواضع الوظيفة الإعلامية لأغلب وسائل الإعلام العربي مع الحرص على خفض التكاليف لزيادة الأرباح يجعل إمكانية استيعاب هذه المؤسسات للخريجين ضعيفة، ويقترحون اضافة تخصص ثان إلى تخصص الإعلام في هذه المؤسسات التعليمية، توفّر للخريج إمكانيات العمل في مجالات أخرى، ترتبط بتخصصه الثاني إذا لم تتح له فرصة العمل في مجال الإعلام(١٧).

ويرتبط بما سبق ظاهرة شائعة في المؤسسات التعليمية في بعض الأقطار العربية، وهي هروب الطلاب من التخصص في الصحافة، ويفضّلون التخصصات الأخرى التي يمكن أن تضمن لهم عملاً في دائرة أو جهاز حكومي، حتى ولو كانت لديهم القدرات اللازمة للعمل الصحفي. وينظر فريق آخر إلى الموضوع من زاوية تجنّب العمل الصحفي منذ البداية خوفاً من التعامل مع السلطة التي تدير النظام الاتصالي.

٢ ـ نقص الكوادر العلمية

وتعاني غالبية معاهد الإعلام وأقسامه في الوطن العربي نقص الكوادر العلمية التي عليها أن تنهض بالتأهيل الأكاديمي. وقد أنشئت هذه الأقسام ـ باستثناء كلية الإعلام في جامعة القاهرة التي تعود الدراسات الأكاديمية الإعلامية فيها إلى ما يربو على نصف قرن ـ قبل أن يتوافر لها الكوادر الوطنية اللازمة اعتماداً على الكوادر

---

(١٦) يعقوب، المصدر نفسه، ص ٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١٥.

التي تحصل عليها من أقطار عربية أخرى، أو اعتماداً على أرباب التخصصات القريبة من الإعلام مثل التاريخ والاجتماع واللغات والآداب. وقد أوفدت أقسام الإعلام الحديثة في الوطن العربي أعداداً كبيرة لدراسة الإعلام في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، بيد أن هؤلاء يكونون عند عودتهم قليلي الفائدة على نحو ملحوظ، إمّا لأنهم ذهبوا لدراسة الإعلام فعادوا بشهادات دكتوراه في تخصصات أخرى على رأسها التربية، وهذا هو الشائع، أو لأنهم التحقوا بجامعات متواضعة في قدراتها العلمية وغير معترف بها، أو لأنهم ارتبطوا بدراسات غربية وحصلوا، أو أجروا بحوثاً ودراسات في نسق البحوث الغربية التي لا تفيد مجتمعاتهم المحلية، وذلك لأنهم ابتعثوا دون خطة محددة لتطوير القدرات الجامعية أو إشباع الاحتياجات الملحة.

وعلى الرغم من أن عدداً من هذه الأقسام قد أوشك على استكمال هيئاته العلمية ولو من الناحية الكمّية، فإن المشكلة ما زالت وستظل قائمة، لأن هذه الكوادر ليست مؤهلة إلا لتدريس المواد النظرية المنقولة شكلاً ومضموناً عن المدارس الغربية أو الشرقية، وليس لدى عدد كبير من أعضائها القدرة الفعلية على تأهيل غيرها، خاصة في ما يتعلق بالتأهيل في مجالات الفنون الإعلامية.

وقد طرحت فكرة الاستعانة بالحاصلين على الماجستير والدكتوراه من غير الأكاديميين للمعاونة في هذه المؤسسات التعليمية[١٨]. وقد أثبتت التجربة فائدتها في بعض الحالات ولم تثبت فائدتها في حالات أخرى. كما جرب بعض الأقسام الاستعانة بأهل الخبرة من العاملين في المؤسسات الإعلامية، خاصة في مجال التدريب العملي. وقد أثبتت تجربة هؤلاء أيضاً فائدتها في بعض الحالات، ولم تثبت ذلك في حالات أخرى، خاصة عندما يتم اختيار هؤلاء بناء على العلاقات الشخصية، وليس بناء على أسس موضوعية.

وقد اضطر بعض هذه الأقسام إلى الاستعانة بأساتذة أجانب. ويحاول الأمريكيون من جانبهم اقناعنا بأن التأهيل الإعلامي السليم ينبغي أن يتم في الولايات المتحدة أو باستقدام أساتذة أمريكيين إلى أقسام الإعلام العربية[١٩]. ولكن التجربة أثبتت في كثير من الأحيان عدم جدواها. فإلى جانب حاجز اللغة دلّت التجربة على أن «الخبرات الأجنبية التي نحصل عليها غالباً ما تفرضها علينا ظروفنا السياسية أو الاقتصادية أو كلاهما، وهي عادة تأتينا لأن حصولنا عليها يناسب الدول الصناعية المتقدمة التي

---

(١٨) رجب، «تدريس الإعلام على المستوى العربي بين التخطيط والارتجال: أفكار للمناقشة،» ص ٥٩.

(١٩) Shoemaker, «Mass Communication Studies in the Arab World: A Cross Cultural Perspective,» pp. 8 - 9.

ترسلها لنا، أو لأنها فشلت في هذه الدول فسعت إلينا لعدم تمكنها من العمل في بلادها»[٢٠]. وغالباً ما يأتون الى الأقطار العربية لإجراء أبحاث تخص بلادهم - على مستوى رسمي، أو لصالح مؤسسات ذات مصالح في المنطقة العربية - أو لجمع معلومات عنا لجهات وأهداف مشكوك فيها، وقد تكون ضارة بالأمن العربي.

وعموماً ينبغي التحذير من الاستعانة بخبرات غير عربية في مجال التأهيل الإعلامي، ذلك المجال الذي يتناول عمليات تشكيل الاتجاهات والأفكار والتطلعات، فالايديولوجية وليست الممارسات المهنية الجيدة هي التي تنقل إلينا من خلال الخبرات الأجنبية بطرق عديدة ومتعمدة[٢١]. وقد تنبه بعض العرب إلى ذلك منذ سنوات طويلة، ودعوا إلى الاستعانة بهذه الخبرات الأجنبية في النواحي الفنية والدراسات العليا فقط، إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، والاعتماد على الخبرات العربية المتوافرة لدى الأقطار العربية الأخرى[٢٢]، ودعوا إلى دعوة الأساتذة العرب الذين يعملون خارج الوطن العربي إلى التدريس في المعاهد العربية ولو لمدد محددة، إذا لم تكن ظروفهم تسمح بالاستقرار في الأقطار العربية[٢٣].

---

(٢٠) دجاني، «الخبرة الأجنبية في التدريس الإعلامي للدول العربية،» ص ١ و ٤ - ٧.

(٢١) «والواقع أن الحرفية (في مجال الاتصال) قد اندمجت في ثقافة عالمية سائدة في أهداف وممارسات وسائل الاتصال على النحو الذي تمارس به في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تمّ هذا الاندماج من خلال ثلاث آليات نقلت إلى العالم الثالث، هي نقل الأطر المؤسسية، ونقل فلسفات وطرق ومضامين التعليم والتدريب، ومن خلال نشر الإيديولوجيات المهنية، وهي مجموع القيم المصاحبة لوسائل الاتصال، من حيث أهدافها ووظائفها وتوجهات مضمونها والتطلعات التي يثيرها... إلخ». انظر ذلك تفصيلياً في:

Peter Golding, «Media Professionalism in the Third World: The Transfer of Ideology,» in: James Curran [et al.], eds., *Mass Communication and Society* (London: Edward Arnold Publishers, 1977), pp. 293 - 301.

«ونظراً للنقص الحاد في العاملين المدربين على نحو ملائم في كثير من البلدان النامية فإنه يجب أن تظل قضية تنمية موارد القوى العاملة تحظى بأولوية الاهتمام من قبل واضعي السياسة والمخططين... ويحظى اليوم مبدأ تنظيم التدريب الأساسي محلياً أو اقليمياً في ظروف ثقافية مألوفة بتأييد واسع النطاق، ويتعين الأخذ به والتوسع فيه بكل المناطق». انظر: شون ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: **الإتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٤٨٦.

(٢٢) انظر توصيات وقرارات الندوة العلمية لمعاهد وأقسام الإعلام في الوطن العربي، في: المركز العربي للدراسات الإعلامية، **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ - ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦**، ص ٢٨٥.

(٢٣) انظر توصيات ندوة الدراسات الإعلامية في العالم العربي، في: سيف الإسلام، **ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي**، ص ٤ - ٥.

٣ ـ مشكلة المراجع الأكاديمية

لهذه المشكلة على المستوى القومي وجهان، فالقول بوجود مشكلة في الكتاب الجامعي قول صحيح، ولكن القول بعدم وجود هذه المشكلة قول صحيح هو الآخر، فثمة مراجع علمية في مجالات الإعلام على درجة عالية من حيث الكم والكيف، تخرجها أقسام الإعلام والاجتماع وعلم النفس والسياسة في بعض الجامعات العربية، إلى جانب مراكز البحوث العلمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية. ولكن هذه المراجع قد لا تتوافر في عديد من الأقطار العربية الأخرى لأسباب عديدة، منها ارتفاع أثمانها في هذه الأقطار نتيجة جشع الموزعين المحليين أو حظر دخولها إلى بعض الأقطار العربية، إذا رأت الجهات الرقابية أنها تتضمن أية معالجات قد يفهم منها، ولو ضمناً، عدم تمشيها مع الوضع القائم، أو السياق الاجتماعي السائد.

وعلاوة على ذلك فإن ثمة دراسات عديدة لم تخرج بعد إلى يد القارىء، وقد لا تخرج إلى الوجود في المستقبل المنظور كنتيجة مباشرة لأزمة النشر المستحكمة في الوطن العربي أمام هذا النوع من الدراسات والمؤلفات والتي يقيمها الناشرون في الغالب في ضوء قيمتها التجارية، وليس في ضوء قيمتها العلمية، أو ما تسدّه من فراغ قائم في هذه التخصصات، إذ غالباً ما يقدر الناشرون قيمة الكتاب بالربح المتحصل من متوسط عدد الطلاب الذين يشترون الكتاب سنوياً.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بالعجز الكبير في مكتبات المؤسسات العلمية في الوطن العربي، سواء من حيث ما تقتنيه من مراجع عربية أو أجنبية، أو من حيث توافر الدوريات العلمية الأساسية للبحث العلمي. ولا يرجع السبب في كل الأحوال إلى نقص الموارد المالية، ولكنه يرجع أيضاً إلى التعقيدات البيروقراطية وقلّة الاهتمام.

وليس من الانصاف أن نذهب مع القائلين ان حركة ترجمة المؤلفات الإعلامية إلى العربية قد شابها الفوضى المطلقة في ترجمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية؛ «فكم من كتاب ترجم مكان كتاب آخر أجدر وأجدى من حيث المحتوى، وعدم التنسيق في تحديد المصطلحات العلمية، بل التقاعس من وقت بعيد عن وضع قواميس ومعاجم للمصطلحات الفنية والعلمية، فلم تتناول الترجمة كل الفنون الإعلامية واقتصرت على التقليدي منها، وأصبح المدرس في معاهد الإعلام يملي على طلابه ترجمات فردية لا يجرؤ غالباً على طبعها في كتاب». وليس من الإنصاف أن نتجاوز ما يزعمه أولئك أيضاً من أن الكتب المدرسية العربية يصدق عليها ما ذكر عن حركة الترجمة والتعريب باستثناء «بعض الكتب في تاريخ الإعلام بكافة البلدان العربية، وبعض الكتب في تقنيات الإعلام كالإعلان مثلاً»[٢٤]. فالحقيقة ان جهدا علمياً

---

(٢٤) المنصف الشنوفي، «الكتاب الدراسي لمعاهد الإعلام في العالم العربي: ملخص بحث،» ورقة قدّمت إلى: سيف الإسلام، ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي، ص ٣ ـ ٥.

كبيراً قد بذل وما زال يبذل في الترجمة وتعريب المصطلحات العلمية، وفي وضع القواميس والمعاجم العلمية[٢٥]، وفي إجراء البحوث الأكاديمية وتأليف المراجع العلمية المتخصصة. ومن الواضح أن بعض أساتذة الإعلام العرب لا يعرفون ما يجري في أقطار أخرى، ويعتقدون أن مشكلاتهم، هي المشكلات ذاتها في الأقطار الأخرى، وأنه يتعين بالتالي على هذه الأقطار حل هذه المشكلات ليتمكنوا من الحصول على حلول لمشكلاتهم.

وتتخذ مشكلة التأهيل الأكاديمي في دول المغرب العربي بعداً إضافياً، تشهد عليه التجربة التونسية التي نعتقد أنها نموذج لهذه المشكلة في بقية أقطار المغرب العربي، إذ يضاف إلى المشكلات التقليدية مشكلة اللغة واعتقاد البعض بعدم صلاحيتها كلغة لتدريس علوم الاتصال. ففي تونس لا يوجد نص في لوائح معهد الإعلام وعلوم الأخبار على التدريس باللغة العربية، وترك الأمر لاجتهاد الأستاذ الذي يفضل التدريس بالفرنسية، مضطراً في بعض الأحوال لوجود طلبة أفارقة يتعين التدريس لهم باللغة الفرنسية، أو لأن سوق العمل أمام الخريجين يفضّل من تلقى علومه بالفرنسية، أو لأن «.. اللغة الفرنسية ضرورة للطالب إذا أراد أن يواصل دراسته العليا في الإعلام، وإن أراد أن يبقى على اتصال بكل ما يجد في ميدان الإعلام من مناهج وأساليب ودراسات تمكّنه من التفتح على هذا الميدان الشائع»، أو متعللاً في أحوال أخرى بعدم صلاحية اللغة العربية التي قد تكون «عاجزة عن أن تكون لغة إعلام أو لغة اقتصاد أو لغة اجتماع»، وبندرة المصادر العربية في ميدان الإعلام، أو مبرراً ذلك في أحوال ثالثة بأن الأساتذة «بحكم التعود والانسياق وراء الحل الأسهل»، على حد تعبيرهم، يفضلون اللغة الفرنسية وربما «يصعب على بعضهم استعمالها (اللغة العربية) لتركهم إياها منذ دراستهم الثانوية»[٢٦].

---

(٢٥) قام عدد من أساتذة الإعلام في مصر بجهود مشكورة في تعريب المصطلحات العلمية والفنية في مجالات الإعلام. منهم على سبيل المثال الدكاترة: سامي عزيز الذي وضع قاموساً للمصطلحات الإعلامية منذ أكثر من عشر سنوات، ولكنه لم يجد ناشراً حتى الآن؛ فريد عزت الذي وضع: **معجم المصطلحات الإعلامية** (جدة: دار الشروق، ١٩٨٤)، وعلي رشوان وإسماعيل شوقي اللذان وضعا: **معجم تكنولوجيا الطباعة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٠؛ برلين: دار نشر ليبزغ بألمانيا الديمقراطية، ١٩٨١). وللدكتور أحمد الصاوي جهود معروفة في تعريب مصطلحات الإخراج الصحفي، انظر على سبيل المثال: أحمد حسين الصاوي، «جدول تعريب المصطلحات الفنية،» ورقة قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ - ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦**، ص ٨٣ - ٨٤. ويحرص معظم أساتذة الإعلام العرب على تضمين مؤلفاتهم ترجمات للمصطلحات العلمية المتعلقة بالموضوعات المطروقة، وكانت قد صدرت توصيات عن ندوتي القاهرة والرياض السابق الإشارة إليهما بتأليف لجنة لمصطلحات الإعلام لتعريب وتعريف وتوحيد هذه المصطلحات على النطاق القومي. ولكن هذه التوصيات لم تخرج إلى النور على الرغم من مرور أكثر من عقد على صدورها.

(٢٦) النيفر، «من المشاكل التي يواجهها قسم الإعلام في معهد الصحافة وعلوم الأخبار: قضية التعريب ودور أقسام اللغة العربية في بلورة هذه المشكلة وحلها،» ص ٢٩ - ٣٠.

ثالثاً: التدريب

يتطلب التأهيل الإعلامي قدراً كبيراً ومكثّفاً من التطبيق العملي الذي يتعينّ أن يتم جزء كبير منه في المؤسسات التعليمية ذاتها وتحت إشراف أساتذة الإعلام أنفسهم، سواء تم ذلك التدريب في هذه المؤسسات أو في المؤسسات الإعلامية القائمة في المجتمع. والمشكلة الأساسية المتفق عليها هي أن النسبة الغالبة من أساتذة الإعلام العرب، ذوو توجهات نظرية في معظمها، وقلّ منهم من تتوافر لديه القدرات العملية إلى جانب القدرات النظرية. وعلى ذلك تضطر المؤسسات التعليمية، إمّا إلى إغفال التدريب العملي إلى حد ما، أو إلى الاستعانة بمن يقوم بالتدريب من العاملين في المؤسسات الإعلامية، أو أن تعهد بتدريب طلابها إلى هذه المؤسسات ذاتها، وفي هذه الحالة الأخيرة، يغلب على التدريب الطابع الشكلي ولا يتحقق منه فوائد كثيرة إلا إذا كان المتدرب ذاته حريصاً على الاستفادة والمثابرة، وتحمّل الإهمال واللامبالاة التي يعامل بها في هذه المؤسسات.

وتختلف المؤسسات التعليمية العربية اختلافاً كبيراً في قدراتها على توفير مستلزمات التدريب المختلفة. فبعضها لديه استديوهات إذاعية وتليفزيونية، ومطابع... إلخ لتدريب الطلاب. وبعضها الآخر لا يتوافر لديه أي شيء من ذلك. وكذلك الحال بالنسبة إلى التأهيل غير الأكاديمي، وكما يذكر بعض الخبراء، لم يأتِ التدريب المنظم في مراكز متخصصة إلا بعد منتصف عقد الخمسينيات، وكانت بدايته في التدريب الإذاعي، في الوقت الذي لم يحظَ فيه التدريب الصحفي باهتمام كبير[٢٧].

وقد أقيم أول مركز للتدريب الإذاعي في مصر عام ١٩٥٧، وتلاه مركز مشابه للتدريب التليفزيوني في أوائل الستينيات، ثم تتابع في عقد السبعينيات إنشاء معاهد التدريب في الأقطار العربية، فأنشىء في منتصف تموز/ يوليو ١٩٧١ معهد التدريب الإذاعي والتليفزيوني بالعراق، «بهدف إعداد العاملين الجدد وتأهيلهم للعمل الإذاعي في الراديو والتليفزيون، وتطوير مهارات العاملين القائمين بالعمل. ونشر المعلومات التي تساعد على تطوير العمل الإذاعي وتشجيع البحث عن صيغ جديدة للبرامج، واقتراح سبل جديدة لتطوير العمل».[٢٨] وتوالى بعد ذلك إنشاء هذه المراكز في كل من السودان، وسوريا، وقطر،

(٢٧) يحيى أبو بكر [وآخرون]، تطوير الإعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، تقارير ودراسات في مجال الإتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ٥٢.

(٢٨) ماجد السامرائي، «معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني في العراق: الواقع والمستقبل،» ورقة قدّمت إلى: المركز العربي للدراسات الإعلامية، معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ - ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٥٨.

واليمن الشمالية، والمغرب[٢٩]. وكان ثمة اقتراح بإنشاء مركز تدريب في اليمن الجنوبية[٣٠].

وعموماً يعاني التدريب الإعلامي في المستويات القطرية، سواء تم في داخل المؤسسات الأكاديمية أو خارجها، مشكلات نمطية متشابهة تتلخص في الافتقار إلى سياسات تدريبية محددة، تقوم على إشباع الاحتياجات، وعدم تحديد الاحتياجات الفعلية والإمكانات المتاحة، إلى جانب نقص المتدربين أنفسهم، وذلك علاوة على مشكلات إضافية في بعض الأقطار العربية، مثل نقص المعدات والأجهزة والمواد العلمية اللازمة للتدريب، وعدم وجود حوافز مالية أو وظيفية للمتدربين، الذين يصعب في بعض الحالات تدريبهم، والافتقار إلى برامج تدريبية منظمة أو دورية لإعادة التدريب. وفي بعض الحالات يأتي المتدربون من بيئات اجتماعية وثقافية لم تتعود التعامل مع التقانة، وتستهين بالمهن اليدوية.

ويضيف حمدي قنديل إلى ما سبق، أن التدريب الإعلامي في الوطن العربي يميل في أغلبه نحو التعميم، في حين تتزايد الحاجة إلى تدريب متخصص، وأن هذا التدريب غالباً ما يهمل نواحي معينة، مثل الفنون الشعبية والصحف الريفية والانغماس في مجالات التنمية[٣١].

---

(٢٩) ظلت المغرب منذ عام ١٩٦٢ ترسل كوادرها الإعلامية والفنية للتدريب في الخارج خاصة في فرنسا واسبانيا وايطاليا وسويسرا وبعض الدول الإشتراكية. وفي عام ١٩٦٩ أنشىء المعهد العالي للإعلام بهدف تدريب الشباب الإعلاميين. وكان يوفر في البداية تدريباً لمدد تتراوح ما بين ٣ و٦ أشهر للصحفيين. وفي العام التالي شرع المعهد في قبول حملة شهادة الثانوية العامة لتدريبهم على العمل الصحفي لمدد تتراوح ما بين عام وعامين. ثم تطور المعهد بعد ذلك في عام ١٩٧٧ إلى المعهد العالي للصحافة، وأصبح يمنح دبلوماً في الصحافة بعد فترة دراسة تستغرق أربع سنوات، ويضم ثلاثة تخصصات دقيقة في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية. وإلى جانب هذا المعهد يوجد في المغرب أيضاً معهد الحسن الثاني للاتصال السمعي والبصري الذي يتولى تدريب الكوادر الإعلامية في الفنون الإذاعية. انظر: ماجي الحلواني وعاطف العبد، **الأنظمة الإذاعية في الوطن العربي** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٣٨ - ٤٢، ومحمد حسين طلال، «التدريس الإعلامي في المغرب،» ورقة قدّمت إلى: سيف الإسلام، **ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي**، ص ٦١ - ٧١.

(٣٠) اقترحت لجنة اليونسكو في عام ١٩٧٨ إنشاء معهد للتدريب الإعلامي في اليمن الديمقراطية لمواجهة النقص الفادح في الكوادر الإعلامية المدربة، ولكن لا تتوافر لدينا معلومات إن كان هذا المركز قد أنشىء فعلاً أم لا. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن رجب، ادوارد بوتر وفايز عزت، **التدريب الإعلامي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، تقريرفني؛ ٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٧٨).

(٣١) أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الإعلام في الدول العربية، الاحتياجات والأولويات**، ص ٥٢ - ٥٤. وعن مشكلات التدريب الإعلامي في السودان، انظر: عبد المجيد، «العقبات والمشاكل التي تواجهها أقسام الإعلام في الجامعات السودانية،» ص ٨ - ٩.

الفصل التاسع

اقتصاديات الاتصال والاعلام في الوطن العربي

لا ينبغي البـدء في معالجـة موضـوع اقتصاديـات الاتصال والإعـلام في الـوطن العربي دون الإشارة إلى ثلاث نقاط أساسية:

الأولى أن ثمّـة ندرة شـديدة في الـدراسات والمعلومـات التي تتنـاول المـوضـوع وجزئياته في الوطن العربي.

والثانية أن ثمة تطلعات قومية ـ على مستوى المنظمات العربية المتخصصة، وعلى مستوى الأفراد ـ لإقامة صناعات اتصـالية عـربية، دون مـراعاة لمتـطلباتهـا، وأسسها وآثارها[1]، ولا تتجاوز مجرد استخدام التسمية.

والثالثة أن معالجة تقرير اللجنـة العربيـة لدراسـة مشكلات الإعـلام والاتصال جاءت متّسمة بالتناقض والسـطحية، وغلبت عليهـا الصياغـات الإنشائيـة واضطراب المفاهيم.

فقد جزم هـذا التقريـر منذ البـداية أن الاتصـال والإعلام أضحيـا، بدرجـات متفاوتة، قـوة اقتصاديـة مهيمنة وعـاملاً حـاكماً من عـوامل التنميـة الحقيقية في مختلف أنحاء العالم. وخلص إلى أنه يتعينّ على البلدان الأقل نمـواً ادراك الأهمية البـالغة لهـذا المورد، وأن تستخدمه أفضل استخدام حتى يسهم بقسط وافر في تنميتها وتطورها[2].

---

(١) انظر على سبيل المثال: حمدي قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسيـة،» ورقة قـدّمت إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الإذاعيـة والتلفزيـونية بـالريـاض، ٧ ـ ١٠ كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ٢٠ ـ ٢٢، ومحمد مصالحة، السياسة الاعلامية والاتصالية في الوطن العـربي (لندن: دار شروق، ١٩٨٦)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نـظام عربي جـديد لـلاعلام والاتصـال: مشروع التقرير النهائي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ١٤٢ ـ ١٤٤.

وأرجع أسباب تخلّف اقتصاديات الاتصال والإعلام في الدول النامية إلى أن «العديد من المشاكل المرتبطة بالذهنية التي تعالج هذا الموضوع ما زالت قائمة، وكذلك التشكّك والنفور لدى أصحاب القرار في العالم الثالث، مما يحول دون وضع سياسات وطنية في هذا الميدان كضرورة حيوية، وكجزء لا يتجزأ من المخططات التنموية»، ثم نكص على عقبه بعد فقرة واحدة، فذكر «ويعترف الناطقون باسم البلدان النامية بفائدة تكنولوجية الاتصال الجديدة وأهميتها لتطور بلادهم، ويولون اهتماماً خاصاً لهذه القضية، ويعتبرون أن وسائل الاتصال الجديدة تشكل فرصة لإنقاص الفارق بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، على أن تستخدم هذه التكنولوجيا في سياق كونها وسيلة لتحرير الطاقات الخلّاقة للقدرات البشرية، وتفسح المجال لكل الفئات الاجتماعية في الأمم الغنية، ومن جهة أخرى، فإن من الجوهري والأساسي أن تشجع البلدان النامية (ومنها البلدان العربية) التبادل التكنولوجي فيما بينها، حتى ولو كانت منتجاتها ليست من أفضل المواصفات، ويجب الابتعاد عن الفكرة القائلة بأن الأحسن هو عدو الحسن، وذلك في سبيل دعم فكرة التبادل التجاري في مجال التكنولوجيا بين هذه البلدان»[٣].

أما بالنسبة إلى الأقطار العربية، فقد أقرّ التقرير بتواضع دور اقتصاديات الاتصال والإعلام في الأقطار العربية نتيجة ندرة الصناعات الاتصالية والإعلامية، وضعف الاستثمار في هذا المجال، مما اضطرها إلى استيراد المنتجات اللازمة للاتصال والإعلام من الخارج؛ و«تتحمّل كامل التبعات الناجمة عن ذلك، سواء التبعات الاقتصادية أم الثقافية أم غيرها، وتخلق أنماطاً تنموية ذات طابع خاص في هذا المجال»[٤]. وان الوطن العربي في هذا المجال يتعرض لتهديد في نموه الإعلامي والثقافي لاستيراده هذه الصناعات من الخارج، «وهو ما يجعلنا ندرك مدى التبعية التي تجثم بثقلها على وطننا العربي فتجعله مكبلاً إلى حد كبير، عاجزاً عن الانطلاق في نموّه الإعلامي والثقافي لافتقاره إلى هذه المواد، بسبب عدم انتاجه ذاتياً الأدوات التي يحتاجها، وافتقاره إلى التقنيّين والعمال المدربين على انتاج مثل هذه الأدوات»[٥]. واتخذ من ذلك منطلقاً للقول بأن «الحل الذي يفرض ذاته على البلاد العربية ازاء هذا الوضع القائم هو أن تتخذ تلك البلاد التدابير المناسبة لتقيم صناعتها الإعلامية والثقافية والاتصالية ذاتها بقدرتها الذاتية ولتقيم من هذه الصناعات الحد الأقصى الذي تستطيعه لتضمن لنفسها استمرار تحقيق نموّها في هذه المجالات»؛ وعلى أن تقام هذه الصناعات على أساس قومي[٦].

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٥) ويضيف التقرير «ونتيجة لهذا الواقع تصبح الدول العربية في وضع التابع لمشيئة الدول المنتجة لهذه المواد، ان عليها أن تستسلم لهذه الأخيرة، وتقبل ما تمليه عليها من زيادة في أسعار المواد التي تصدرها إليها، وعليها أن تقبل بالنماذج التي تنتجها هي، لا النماذج التي يحتاج إليها الوطن العربي فتكون نماذج غريبة إلى حدّ ما عن طبيعة المجتمعات التي تصدر إليها، بل تكون أحياناً مناقضة للواقع الاجتماعي والثقافي والتعليمي للبلاد المستوردة، وبذلك تقوم علاقة رجراجة، غير متكافئة بين البلاد المستهلكة والبلاد المنتجة». انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٩.

والواقع أن هذه المعالجة تتسم بالعشوائية والسطحية المفرطة، وبعدم الإلمام بماهيّة اقتصاديات هذه الصناعات وآثارها المتنوعة، فلا العرب - على المستويين القطري أو القومي - قادرون على انشاء هذه الصناعات، ولا من مصلحتهم في المدى المنظور التوجه إليها، كما يتضح من الصفحات التالية:

أولاً: الصناعات الاتصالية الإعلامية

يتضح من معالجة الفكر العربي لهذه الموضوعية الالتباس الواضح بين الصناعات الاتصالية الإعلامية ومخرجاتها، والخلط الكبير بين اقتصاديات الصناعة ذاتها واقتصاديات مخرجاتها، فالصناعات الإعلامية ومخرجاتها جزء أساسي من التنظيم الاقتصادي والصناعي، تمثّل في الأساس أصولاً غير قابلة للتداول أو النقل في بعض الحالات، وتتسم في بعض الحالات بالسرية، في حين أن مخرجاتها واقتصادياتها عبارة عن سلع تخضع لاعتبارات السوق، من حيث العرض والطلب والتسعير والتوزيع والتسويق... إلخ.

والذي يعنينا هنا موضوع الصناعات ذاتها، أما اقتصاديات مخرجاتها فنتناولها في إطار التجارة الاتصالية والإعلامية. وعندما نتناول الموضوع الأول، يتعين وضع أيدينا على اجابات محددة عن ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

١ - هل يملك العرب القدرة على إقامة مثل هذه الصناعات في ضوء تطورها الحالي؟

٢ - وهل من مصلحة العرب إقامة هذه الصناعات؟

٣ - وهل الواقع العربي يسمح بإقامة مثل هذه الصناعات؟

ويتناول **السؤال الأول** القدرة المعرفية والتقنية المتاحة للعرب، والتي يمكن الاعتماد عليها في إقامة هذه الصناعات، ويتناول **السؤال الثاني** اقتصاديات الصناعة ذاتها، في حين يتناول **الثالث** الأوضاع العربية.

وقبل التطرق إلى الإجابة عن السؤال الأول يتعين الإشارة إلى أن في حيازة بعض الأقطار بعض الصناعات الاتصالية الإعلامية، مثل صناعة الورق، والاحبار، والألوان الطباعية، وبعض أنواع الكابلات، وأجهزة الهاتف، وبعض الصناعات الالكترونية البسيطة. وبغضّ النظر عن مستوى جودتها، واعتمادها على مواد خام محلية أو مستوردة[٧]، فهذه الصناعات كلها مستوردة، فالعرب مستوردون للمصانع والآلات

(٧) «ترتبط صناعة الاتصال ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بفروع الصناعة الأخرى، وعلى هذا تمارس دوائر الادارة في فروع صناعية مختلفة نفوذاً متزايداً على وسائل الاتصال وأسلوب تشغيلها. وقد أدّى تداخل وسائل =

وقطع الغيار والخبرة... إلخ، وفي بعض الحالات استوردوا مدخلات أكثر مثل رأس المال الذي استخدم بعد ذلك في نقل الصناعة ذاتها، أو العمالة الفنية المدربة اللازمة لتشغيل هذه الآلات. وخلاصة ذلك أن العرب «نقلوا» صناعات اتصالية من الخارج إلى بلادهم لإشباع بعض احتياجاتهم.

أما الصناعات الاتصالية والإعلامية فتمتد لتشمل مجالاً واسعاً جداً من الصناعات التي تتكامل مع بعضها البعض لتنتج لنا سلعة أو سلعاً محددة. ويكفي المرء أن ينظر إلى جهاز التليفزيون الذي ينظر إليه ويتساءل عن عدد الصناعات التي اشتركت في تصنيع هذا الجهاز. وهذا التكامل لا يشمل فقط مكوّنات الصناعة ذاتها، ولكنه يشمل أيضاً تكاملاً وتطوراً ازدهر منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية في رؤوس الأموال والخبرات، والتنظيم والإدارة والتسويق... إلخ، نجم عنه احتكار كامل في بعض الحالات، وشبه كامل في حالات أخرى، ليس فقط في الإنتاج والسوق، ولكن في بنى الصناعة وهياكلها ومدخلاتها ذاتها، بحيث أصبح اليوم في العالم كله ١٥ شركة متعددة الجنسية تحتكر هذه الصناعة[٨]، وقد قدّر دخل الشركات العاملة في صناعة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وحدها في عام ١٩٧٥ بحوالى ٨٨ بليون دولار، وتجاوز في عام ١٩٨٠، ١٧٥ بليون دولار، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٨٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠[٩].

لقد نجم التطور الهائل في هذه الصناعات نتيجة التقدم العلمي والتقاني في ثلاثة مجالات رئيسية، هي علوم المعلومات، والاتصالات ووسائلها، وتقانة التهجين

= الاتصال مع صناعات أخرى إلى تدعيم النمو السريع في كلتا الصناعتين، مما يقتضي في كثير من الأحيان مستويات عالية من الاستثمار، ومما يسفر في الوقت نفسه، عن أرباح كبيرة. ولا شك ان ضخامة حجم هذه المكونات ومعدل نموها داخل الصرح الصناعي الشامل يؤدي إلى حدوث سلسلة من الآثار في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة». انظر: شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٢١٩.

(٨) قدر تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال أن ثمة ١٥ شركة متعددة الجنسية تحتكر هذه الصناعات. منها واحدة يابانية (ماتسوشيتا)، وواحدة هولندية (فيلبس)،وواحدة فرنسية(س. جي. ايه.)، واثنتان ألمانيتان غربيتان (سيمنس ـ تليفوكن)، والعشر الباقية أمريكية (وهي: أي. بي. أم. وجنرال إليكتريك، وأي. تي. تي.، وجي. تي. أي.، ووستنغهاوس، ونورث أمريكان روكويل، وآر. سي. آيه.، وإل. تي. في. وزيروكس ووسترن إليكتريك). انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٩) Gaston Franco, *World Communications: New Horizons, New Power, New Hope* (Navara, Italy: Le Mondi Economique Publications, 1983), p. 282.

ولمزيد من التفاصيل عن مكونات هذه الصناعات، وتركيزها، والشركات المحتكرة لها، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٨.

Hybrid Technology(١٠). ولم ينجم هـذا التقدم إلا نتيجـة جهود متـواصلة وكبيرة في مجالات البحوث والتطوير، التي تمتص مبالغ كبيرة، وتستوعب خبرات علمية وعمليـة عديدة ومتنـوعة. فـماذا عند العـرب من مكونـات هذه الصنـاعات والتقـانيات سـوى الأمل؟!

إن بعض هذه المعرفة العلمية يمكن نقله إلى العالم العربي، وهو مفيد على قلّته، لأن الشطر الأكبر تحتكره هذه الشركات، وجزء من التقـانيات المستخـدمة، وهـو قليل أيضاً يمكن شراؤه، لأن الكثير منه والأكثر أهمية مرتبط بالصناعـات العسكريـة ويخضع لاعتبارات استراتيجية وسياسيـة(١١)، ولكن إذا تيسر للعرب الحصـول على هـذا الكمّ المتاح من المعرفة العلمية، وهذا الكمّ من التقانـة «المسموح بهـا»، هل من مصلحتهم السعي إلى هذه الصناعات؟

تحتاج أيّ من هذه الصناعات إلى استثمارات كبيرة يعجـز عن الوفـاء بها أيّ من الأقطار العربية، في الوقت الذي تتسم فيه مخرجات هذه الصناعات بالـوفرة الشـديدة وبالانخفاض المستمر في أسعارها، وبالتطور السريع في أنواعها وجودتها، نتيجـة قدرة الشركات متعددة الجنسية على تـطوير هيـاكل الإدارة والإنتـاج والتسويق، والاستثـمار المكثف في تطوير الصناعة ومخرجاتها(١٢). فاستثمار العرب في مثل هذه الصناعات يحتاج استثمارات كبيرة، وأسواقاً كبيرة، وقدرات انتاجية عـالية تستـطيع المنـافسة، وهـو غير متاح، وقد تحتاج إلى فرض قيود جمركية على الـواردات المثيلة، يقابـل بردود أفعـال قد تكون ضارّة. وعلاوة على ذلك، لا ينجم عن هذه الاستثمارات الكبيرة نمـوٌّ في العمالـة يناسب حجم هذه الاستثمارات نظراً للطبيعة الخاصـة لهذه الصنـاعات(١٣). والأهـم أن السوق العربي لا يستطيع بمفرده امتصاص مخرجات هذه الصناعـات، وليس في مقدور أي صناعة عربية من هذا القبيل الاتجاه إلى أسواق خارج المنطقة العربية ومنافسة هذه الشركات القادرة على إغراق الأسواق بمنتجات أكثر جودة وأقل سعراً.

وخلاصة ما سبق، «ينطوي تطوير صناعة الاتصالات على نتائج مختلفة لها آثارها عـلى بنى

---

(١٠) Michael Rogers Rubin, *Information Economics and Policy in the United States* (Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1983), p. 5.

(١١) انظر مناقشة مستفيضة عن الصراع بين فجوة الاتصال وفجوة المعرفة والتقانة الملائمة، في: Paul Streeten, «The Conflict between Communication Gaps and Suitability Gaps,» in: Meheroo Jussawalla and D.M. Lamberton, eds., *Communication Economics and Development* (Honolulu, Hawaii: East West Center, 1982), pp. 16-35.

(١٢) Robert D. Hamrin, «The Information Economy: An Infinite Resource,» *Economic Impact*, no. 37 (January 1981), pp. 60-61.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٦.

الاقتصاد الوطني في مجموعه، وعلى مصادر الثروة في النمو الاقتصادي، وعلى أنماط وفرص العمالة... إلخ. وذلك أمر هام، لأن هذه هي الأسباب التي أدّت إلى تحول قضايا وسائل الاتصال وخدمات الإعلام في كثير من البلدان إلى مجالات تخص المخططين والمعنيين بالسياسات الاقتصادية، وهو اتجاه يحتاج إلى مزيد من التدعيم»[14].

كذلك فليس في صالح العرب أن تكرر في بلادهم تجربة بعض دول جنوب شرق آسيا ـ كوريا الجنوبية، وتايوان ـ في اقامة بعض الصناعات الاتصالية، لأن هذه الصناعات هي في الأساس فروع لشركات متعددة الجنسية. ونقل هذه الشركات لهذه الصناعات أو بعضها إلى الأقطار العربية معناه ازدياد التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وكما يذكر عبد الحميد براهيمي، «إننا نشهد في مجال تكرير النفط، كما في مجال الحديد والصلب، منذ عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ على وجه الخصوص، بروز تيار قوي في البلدان الغربية يبحث عن اعادة توطين الصناعات الملوّثة في البلدان المتخلفة من جهة، وتقسيم دولي جديد للعمل يهدف إلى تعزيز اندماج المناطق الغنية في العالم أو تلك التي تمتلك ثروات كامنة في النظام الرأسمالي العالمي من جهة أخرى، والأمر الذي يحمل الأوروبيين على حث الخطى في هذا الاتجاه هو احتمال توصّل البلدان العربية إلى اقامة مقومات هيكلية وبنيات اقتصادية يمكن أن تقودها إلى استقلال اقتصادي حقيقي»[15].

ومن ناحية ثانية فإن التقسيم الدولي للعمل حالياً، والذي فرضته الامبريالية الاحتكارية، وعملية اعادة تنظيم الشركات متعددة الجنسية التي بدأت تعمل كتكتلات قد فتح الباب لإمكانية تصنيع بعض الدول النامية، وذلك في إطار عملية مستمرة لتدويل أسواق الدول النامية. ويتم ذلك من خلال تصنيع هذه الدول، وتعزيز دور الاستهلاك المحلي في امتصاص السلع المصنعة من خلال الاقتصاد التابع، وتعزيز دور رأس المال الذي تولّد في القطاع الذي تمّ تدويله. وتبدأ هذه الاقتصاديات التابعة في استيراد رأس المال أكثر ممّا تصدّر منه، وهنا تبدو سمة التناقض في هذا التراكم في رأس المال، والذي يأخذ شكلاً جديداً، حيث يتطلب هذا الوضع اطّراد الاستدانة من الخارج، في الوقت الذي يتطلب فيه استمرار تمويل هذا الاقتصاد الناتج وتزايده. ومن ثم تصاحب عملية التنمية الرأسمالية هذه تبعية للدول المصدرة لرأس المال. وبالتالي فإن تركيب القوى الإنتاجية، وتحديد عوامل الإنتاج، وتوزيع قوة العمل، والعلاقات الطبقيّة تمرّ بعمليات تعديل وتحوير لتتلاءم مع التركيب الرأسمالي للإنتاج. وفي هذه العملية المطردة، لا ينتفع من التنمية التابعة Dependent

---

(١٤) ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ٢١٦.

(١٥) عبد الحميد براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩١ و ١٦ ـ ٢٢.

Development هذه، سوى الشركات التابعة للدولة، والشركات متعددة الجنسية، والشركات المحلية المشتركة، معها، أو مع أحدهما.

وهذا النوع من التصنيع يتضمن قطاعات محددة في الدول التابعة، ويتوافق في وجوده مع الأشكال القديمة للتبعية. ولكن تدويل الأسواق المحلية هو الشكل الأساسي الذي يأخذ به النمط المعاصر للتبعية، ذلك النمط الذي يدعم الآليات الداخلية للاستغلال المفرط، والتركيز، وعمليات الاحتكار، لأنه عاجز عن امتصاص قوة العمل التي تصبح طليقة بلا عمل نتيجة الأزمة التي تحيق بالقطاعات التقليدية في ذلك الاقتصاد التابع. ويصاحب هذه الأوضاع تفاوت مطّرد في الدخول، ومحدودية في السوق المحلي لا يمكن تجاوزها، وهكذا يؤدي هذا التصنيع التابع داخل الاقتصاد التابع إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية، وتصبح التناقضات الطبقية أشد حدّة(١٦).

وبالطبع يتم ذلك من خلال التأثير في السياسات المالية والتجارية للدول التابعة، من خلال الإعلان والاتصال، وهو ما يضر في حدّ ذاته بالهويات الثقافية والاجتماعية لهذه الدول. ويقدّر البعض أن رأس المال المتراكم لدى هذه الشركات من عملياتها في الدول المضيفة يتجاوز اجمالي حجم التجارة الدولية. ومعنى ذلك أن التجارة الدولية لم تعد هي الوسيلة الرئيسية للتبادل التجاري للسلع والخدمات، ومع ذلك يبرر البعض الهيكل القوي لهذه الشركات متعددة الجنسية في مجالات الاتصال والإعلام على أساس أنها توفر العامل الأساسي للتنمية الذي يأخذ شكل المعلومات، إلا أن احتكارها لهذه المعلومات التي تتحصل عليها من استثماراتها في البحوث والتطوير، أو من نظم دولها الأم التي تسمح لها بالحصول على المعلومات التي تجمعها الأقمار الصناعية مجاناً أحياناً، وبأسعار رمزية أحياناً، يجعل هذه المعلومات أداة توجيه وضغط على اقتصاديات العالم الثالث، لصالح التقسيم الدولي للعمل، وعمليات تدويل أسواقها المحلية، في ضوء الأهداف الاستراتيجية لهذه الشركات.

وعلاوة على ذلك، تشوّه ممارسات هذه الشركات قوى السوق من خلال تأثيرها في تكاليف المعلومات الثابتة والمتغيرة، وتحول ممارستها دون وجود شركات أو مؤسسات وطنية تعمل في مجال توفير المعلومات الاستراتيجية اللازمة للتنمية، أو لاتخاذ قرارات تتعلق بالنمو العام للدولة. وبالطبع لدى هذه الشركات العملاقة القدرة على ابتلاع

(١٦) Raquel Salinas and Leana Paldan, «Culture in the Process of Dependent Development: The Critical Perspective,» in: Kaarl Nordenstreng and Herbert Schiller, eds., *National Sovereignty and International Communication* (Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, 1979), pp. 88-89.

هذه الشركات الوطنية أو لنقل الاندماج بها. وهي بهذا تشكّل عقبة أمام الانتشار التقاني، وإنشاء شبكات معلومات وطنية.

وعندما تأتي هذه الشركات لتستثمر رؤوس أموالها في صناعات في الأقطار العربية، فمن المتوقع أن تبدأ بالتغلغل في النظام الاتصالي لتطويعه بسبل شتى، أظهرها الإعلان والاشتراكات والدعم المالي، والتمويل، لتتحكم، بالتالي، في مضمون الاتصال ذاته على النحو الذي يدعم وجودها ووجود النظام الذي تنتمي إليه، وتعمل من أجله(١٧).

إذن، فقدرة العرب على انشاء هذه الصناعات بقدرات ذاتية، ومصالحهم الاقتصادية في هذا الطور من النمو الإقتصادي والاجتماعي، ووضعية الاقتصاد الدولي أمر مثير لكثير من الجدل. وعلاوة على ذلك، فإن الواقع العربي بمعطياته المختلفة لا يدعو إلى التفاؤل بإمكانية التعاون القومي ـ على أيّ مستوى، وفي أيّ مجال ـ لإقامة مثل هذه الصناعات(١٨)، إذ يؤكد هذا الواقع أن أي قرار بإقامة مثل هذه الصناعات على المستوى القومي هو في الأساس قرار سياسي، يصدر عن أعلى سلطة لاتخاذ القرارات القومية، ويظل بقاؤها واستمرارها رهناً بمشيئة هذه السلطة واتفاقها. وتظل هذه المشيئة مطلباً أساسياً لاستمرار هذه الصناعة وضمان تمويلها وتسويق مخرجاتها.

---

(١٧) Meheroo Jussawalla, «International Trade Theory and Communication,» in: Jussawalla and Lamberton, eds., *Communication Economics and Development,* pp. 78 - 90.

وانظر أيضاً: بوجدان أوسولينك، **اهداف واستراتيجيات النظام الاعلامي الجديد**، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال؛ ٣٢ (باريس: اليونسكو، ١٩٧٨)، ص ٧، و Salinas and Paldan, Ibid., p. 90-98.

(١٨) «إن هضم الواقع العربي واستيعابه استيعاباً كاملاً بجميع جوانبه، وكذلك استيعاب فلسفات التغيير الاجتماعي ضمن إطار المعطيات العامة والخاصة للثورة الصناعية والثورة التكنولوجية وما سوف يليها، والخروج من هذا الاستيعاب الواعي بحلول وطرائق أكثر ملائمة لتعجيل حركة التقدم من خلال الاستثمار الأمثل وخاصة للقوى البشرية سيكون بداية لتجاوز هوّة التخلف وشرطاً من شروطها الرئيسية وأنه بدون وعي علمي للظاهرة التكنولوجية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فإن إمكانات التحول تبقى هشّة وبطيئة للغاية وأبطأ كثيراً من حركة التقدم التي يشهدها العالم وتضغط بها الدول الصناعية بكامل قوتها على الدول الفقيرة المتخلفة بغية إبقائها ضمن إطار التبعية الاقتصادية والسياسية التقليدية في الجوهر والمتغيرة من حيث الأشكال والوسائل». انظر: **العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩**، تحرير ابراهيم بدران (بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٤.

وقد اتفقت الارادة العربية في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ على إقامة صناعة عسكرية عربية، وأقيمت بالفعل الهيئة العربية للتصنيع العربي التي استطاعت أن تخطو خطوات طيبة في سنوات قليلة. بيد أن وجودها كهيئة قومية ما لبث أن انهار بانهيار التماسك العربي في أعقاب مبادرة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وتجربة الشبكة العربية للاتصالات الفضائية ذات مغزى هام في سياق الدعوة لاقامة صناعات اتصال عربية.

إذا كانت اقامة مثل هذه الصناعات مطمحاً للإعلاميين العرب، فالكلمة الأولى الأخيرة للمخططين الإقتصاديين.

ومع ذلك، فعلى العرب أن يهتموا بذلك القطاع من الصناعات الاتصالية لإعلامية التي تخدم الإعلام والثقافة والتعليم كصناعة الورق، والأحبار، والألوان لطباعية، أو تلك التي تحتاجها البنى الأساسية، وفي مقدمتها أجهزة الهاتف وكابلات لاتصال. إن عدداً كبيراً من الأقطار العربية لديه بالفعل بعض هذه الصناعات وإن ئانت محدودة، ولا تفي باحتياجات التنمية الوطنية، وتحتاج إلى تطوير أو توسع. وإذا ئان ثمة بارقة أمل في امكانية وجود صناعات اتصالية عربية متقدمة، فهي في أن تنشأ ثل هذه الصناعات من باطن صناعات عربية أخرى تطورت بالفعل بخبرات وطنية، ضافة إلى الخبرة المستوردة، وعلى رأسها الصناعات العسكرية. ولكن تبقى شكاليات التمويل والتسويق والمنافسة... إلخ.

ثانيا: التجارة الاتصالية الإعلامية

يتضح عند دراسة التجارة الاتصالية الإعلامية بالنسبة إلى الوطن العربي، كما هو الحال في أغلب الأحوال، نقص واضح في المعلومات بصفة عامة، وانعدامها بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية، وهو ما ترتب عليه عدم امكانية عقد مقارنات بين اجمالي التجارة الاتصالية الإعلامية العربية، وإجمالي التجارة الدولية. وينبغي التنبيه إلى أن النسب المحددة للأقطار العربية في الجداول التالية احتُسبت في ضوء البيانات المتوافرة عن بعض الأقطار العربية، وليس كل الأقطار العربية، فهي بالتالي غير دقيقة، ولا تمثل النسبة الفعلية للوطن العربي، ولا تصلح للمقارنة بإجمالي التجارة الدولية، أو بحصص النظم الإقتصادية الأخرى، أو المناطق الاقليمية، والأمر نفسه في ما بين الأقطار العربية. فنقص المعلومات لا يوفر عقد المقارنة بين اجمالي التجارة الاتصالية الإعلامية بين الأقطار العربية، ولا يحدد نوعيتها، ولا نسبتها إلى اجمالي حجم التبادل التجاري في ما بين الأقطار العربية.

وإجمالاً، يدل الجدول رقم (٩ ـ ١) على تواضع صادرات الأقطار العربية ووارداتها من السلع الاتصالية الإعلامية. ويرجع ذلك إلى أن هذه البيانات تخص أساساً السلع الاتصالية الإعلامية ذات الطابع الثقافي، أي التي تتصل بمضمون الاتصال الجماهيري إلى حد ما، ولا تتطرق إلى السلع الأخرى، مرتفعة الأسعار والتي تتّسم بكثافة الاستثمار، وعلى رأسها السلع المتعلقة بالبنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وإلى أن الأقطار العربية ليست منتجاً أساساً للغالبية العظمى من أنماط السلع المتداولة في التجارة الدولية في هذا المجال. وإذا كان ثمة صادرات،

باستثناء حالة الكتب والدوريات، فهي في الواقع اعادة تصدير ما سبق استيراده، أو تصدير سلع يتم تجميعها كلها بعد استيراد مكوناتها الأساسية. وعلى هذا لا تعطي بيانات هذه الجداول صورة دقيقة عن إجمالي التجارة الاتصالية الإعلامية للأقطار العربية. ويمكن القول في ضوء إمكانات العرب الصناعية في هذا الصدد، ان وارداتهم تفوق إلى حد كبير ما ورد في هذه البيانات التي تعتبر أحدث ما نشر.

ويشير الجدول رقم (٩ ـ ١) إلى عدم ثبات أو تطور صادرات الأقطار العربية، فبعضها تزايدت صادراته، وبعضها تراجعت صادراته، وإن ثمة أقطاراً عربية حققت قفزات في صادراتها ـ بغضّ النظر عن طبيعة هذه الصادرات ـ وإن كنا نعتقد أنها في أغلبها صادرات الكتب والدوريات والمواد المطبوعة الأخرى، أو اعادة تصدير سلع سبق استيرادها، أو سلع مجمّعة محلياً، ويتضح ذلك بالنسبة إلى أقطار عربية مثل تونس والأردن والسعودية، واليمن العربية. كما يلاحظ أنه ليس لبعض الأقطار العربية صادرات في هذا الصدد. ومع ذلك يلاحظ من الجدول ظاهرتان جديرتان بالاعتبار، **أولاهما** تدهور الصادرات المصرية من ١٢,٨٦٦,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٥ إلى ١,٢١٠,٠٠٠ عام ١٩٨٠، وذلك نتيجة لمقاطعة الأقطار العربية للدوريات والكتب والسلع المصرية في أعقاب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، **وثانيتهما** أن صادرات عُمان من هذه السلع بلغت أعلى معدل بالنسبة إلى إجمالي صادراتها، حيث بلغت في عام ١٩٨٠، ٢,١٠٦,٠٠٠ بنسبة ١,٤٦ بالمئة، وهذا راجع في الأساس إلى إعادة تصدير بعض السلع المستوردة. كما يشير الجدول ذاته إلى تزايد واردات كل الأقطار العربية بلا استثناء، وبنسب مختلفة خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، وبلغت أعلى نسب هذه الزيادة في بعض الأقطار العربية النفطية، حيث اقتربت في عام ١٩٨٠ من ٤ بالمئة من إجمالي واردات الكويت، ومن ٣ بالمئة من إجمالي واردات السعودية، وبلغت ٢,٣٠ بالمئة من إجمالي واردات ليبيا.

أما حصة العرب في التجارة الدولية في هذه السلع، فيُظهر الجدول رقم (٩ ـ ٢) مدى تواضعها، سواء بالنسبة إلى إجمالي التجارة الدولية، أو بالنسبة إلى حصة الدول النامية في هذه التجارة. فعلى الرغم من ازدياد صادرات الأقطار العربية من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠، فإن نسبتها المئوية إلى إجمالي الصادرات الدولية قد انخفض من ٣٤,٠ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٦,٠ بالمئة عام ١٩٨٠. ومع ذلك قد لا يكون هذا الانخفاض فعلياً، وإنما ظهر نتيجة عدم توافر معلومات عن عدد من الأقطار العربية. ويلاحظ أن مصر ولبنان، كانتا أكثر الأقطار العربية تصديراً في عام ١٩٧٠، ثم أصبحت الكويت الأكثر تصديراً منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٠، مع ثبات نسبة صادرات مصر وعدم توافر معلومات عن لبنان.

جدول رقم (٩ - ١)

صادرات وواردات الأقطار العربية من السلع الثقافية ونسبتها المئوية إلى إجمالي صادرات وواردات كل قطر (القيمة بآلاف الدولارات)

القطر العربي	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الأردن	٢٤٨٢	١,٣٥	٩٦٣٩	١,٣٢	٣٤٠٩٨	١,٤٢	٢٦	٠,١٠	٢٢	٠,٠٢	١٢٤٢	٠,٣١
البحرين	٢٣٩٨	١,٤٣	٧٨٤٠	٠,٦٨	٢٩١٨٨	٠,٨٤	٨٨٦	٠,٣٨	٢٧٧٥	٠,٢٤	٦١٣	٠,٠٢
تونس	٤١٥٨	١,٣٦	١٠٢٤٩	٠,٧٢	٣٨٠٢٩	١,٠٨	١٥٣	٠,٠٨	١٢٦٥	٠,١٥	٦٤٠٣	٠,٢٩
الجزائر	١٣,١٩٨	١,٠٥	٦٨٩٢٧	١,١٥	٧٩٤٠٢	٠,٧٥	٤٥٣	٠,٠٤	٣٨٠	٠,٠١	١٩٩	صفر
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	٩٨٩٢٠	٢,٣٩	٨٨٣٨٠٢	٢,٩٥	...	...	٩٣٦	صفر	١٦٣٢٠	٠,٠١
السودان	٥٢٣٠	١,٦٨	٥٧٦٩	٠,٦٠	٩٠٨٢	٠,٦١	٧	صفر	١٦	صفر	٧	صفر
سوريا	...	...	١٨٨٨٩	١,١٣	...	...	...	...	٤٨٣	٠,٠٥	...	...
الصومال	٩٦	٠,٢١	٥١٥	٠,٢٣	...	...	١٩	٠,٠٦	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	٢٩٧٤٣	٠,٧١	...	...	...	...	١٠٥	٠,٠٩	...	...
عُمان	...	...	٨٧٩٤	١,٣١	٢٣١٦٠	٦٠	...	...	...	...	٢١٠٦	١,٣٤
قطر	...	...	٥٤٥٩	١,٣٤	٢٣٣٠٨	١,٦٨	...	...	صفر	صفر	...	...
الكويت	٢٢٧٠٤	٣,٦٣	٧٨٧٦٧	٣,٣٠	٢٦١١٣١	٣,٩٨	٢٨٤٠	٠,١٥	٢٤١٠٥	٠,٢٦	٨١٩٢٢	٠,٤٠
لبنان	١١٨٧٤	٢,٠٨	...	...	...	...	٥٤٢٣	٢,٧٤	...	...	...	...
ليبيا	١٦٦١٤	٣,٠٠	٦١٥٥٣	١,٧٤	٢٢١٦٨٨	٢,٣٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	٦٢٥٢	٠,٧٩	٢١٢٤١	٠,٥٤	٣٧٢٩٣	٠,٧٧	٥١٥٠	٠,٦٨	١٢٨٦٦	٠,٩٥	١٢١٠	٠,٠٤
المغرب	١٦٥٤٦	٢,٤٢	٣٦٧١٠	١,٤٤	٤٦٦٤٨	١,١٢	٢٢٦	٠,٠٥	٤٤٤	٠,٠٣	٢٩٠	٠,٠١
موريتانيا	٣٥٩	٠,٦٤	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	٢٧٦٣	٠,٩٤	٢٤٧٣٩	١,٣٤	...	...	صفر	صفر	٨٨	٠,٣٩

المصدر: احتسبت من: UNESCO, *International Flows of Selected Cultural Goods*, Statistical Reports and Studies; no. 28 (Paris: UNESCO, 1986), annex no. 2, pp. 87 - 89.

جدول رقم (٩ ـ ٢)

حصة الوطن العربي من صادرات وواردات السلع الثقافية ونسبتها المئوية
إلى إجمالي التجارة الدولية من هذه السلع (القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
إجمالي التجارة الدولية	٦٧٤٥٠٧٤	١٠٠	١٦٤٠١٤١١	١٠٠	٣٨٠٦٩٧١٩	١٠٠	٦٨١٧٦٤١	١٠٠	١٥٤٩٧٢٧٨	١٠٠	٣٩٠٢٥٤٩٦	١٠٠
حصة الدول النامية	٨٣٠٥٩٩	١٢،١٣	٢٣٤٦٦٥٠	١٤،٣١	٦٢٣٣٩٠٤	١٦،٣٧	٢٥٦٧١٩	٣،٧٧	١٠٨٩٦٦٦	٧،٠٣	٣٩٨٤٨٧٨	١٠،٢١
الأردن	٢٤٨٢	٠،٠٤	٩٦٣٩	٠،٠٦	٣٤٠٩٨	٠،٠٩	٢٦	صفر	٢٢	صفر	١٢٤٢	صفر
البحرين	٢٣٩٨	٠،٠٤	٧٨٤٠	٠،٠٥	٢٩١٨٨	٠،٠٨	٨٨٦	٠،٠١	٢٧٧٥	٠،٠٨	٦١٣	صفر
تونس	٤١٥٨	٠،٠٦	١٠٢٤٩	٠،٠٦	٣٨٠٢٩	٠،١٠	١٥٣	صفر	١٢٦٥	٠،٠١	٦٤٠٣	٠،٠٢
الجزائر	١٣١٩٨	٠،٢٠	٦٨٩٢٧	٠،٤٢	٧٩٤٠٢	٠،٢١	٤٥٣	٠،٠١	٣٨٠	صفر	١٩٩	صفر
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	٩٨٩٢٠	٠،٦٠	٨٨٣٨٠٢	٢،٣٢	...	...	٩٣٦	٠،٠١	١٦٣٢٠	٠،٠٤
السودان	٥٢٣٠	٠،٠٨	٥٧٦٩	٠،٠٤	٩٠٨٢	٠،٠٢	٧	صفر	١٦	صفر	٧	صفر
سوريا	...	...	١٨٨٨٩	٠،٢١	...	...	...	...	٤٨٣	صفر	...	...
الصومال	٩٦	صفر	٥١٥	صفر	...	...	١٩	صفر	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	٢٩٧٤٣	٠،١٨	...	...	...	...	١٠٥	صفر	...	...
عُمان	...	...	٨٧٩٤	٠،٠٥	٢٣١٦٠	٠،٠٦	...	...	...	...	٢١٠٦	٠،٠١
قطر	...	...	٥٤٥٩	٠،٠٣	٢٣٣٩٨	٠،٠٦	...	...	صفر	صفر	...	...
الكويت	٢٢٧٠٤	٠،٣٤	٧٨٧٦٧	٠،٤٨	٢٦١١٣١	٠،٦٩	٢٨٤٠	٠،٠٤	٢٤١٠٥	٠،١٦	٨١٩٢٢	٠،٢١
لبنان	١١٨٢٤	٠،١٨	...	...	...	...	٥٤٢٣	٠،٠٨	...	...	...	...
ليبيا	١٦٦١٤	٠،٢٥	٦١٥٥٣	٠،٣٨	٢٢٣٦٨٨	٠،٥٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	٦٢٥٢	٠،٠٩	٢١٢٤١	٠،١٣	٣٧٢٩٣	٠،١٠	٥١٥٠	٠،٠٨	١٢٨٦٦	٠،٠٨	١٢١٠	صفر
المغرب	١٦٥٤٦	٠،٢٥	٣٦٧١٠	٠،٢٢	٤٦٦٤٨	٠،١٢	٢٢٦	صفر	٤٤٤	صفر	٢٩٠	صفر
موريتانيا	٣٥٩	٠،٠١	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	٢٧٦٣	٠،٠٢	٢٤٧٣٩	٠،٠٦	...	...	...	...	٨٨	صفر
الإجمالي	١٠١٨٦١	١،٥٤	٤٦٥٧٧٨	٢،٩٣	١٧١٣٦٥٨	٤،٥	١٥١٨٣	٠،٢٢	٤٣٣٤٧	٠،٣١	١١٠٤٠٠	٠،٢٦

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (١)، ص ٩١ ـ ٩٣.

ويلاحظ أن واردات العرب تتزايد بنسبة تكاد أن تكون ثابتة نسبياً، حيث تفعت حصتهم من ١,٥٤ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٢,٩٣ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم إلى ٤,٥ بالمئة عام ١٩٨٠. بيد أنه ينبغي التحفّظ في هذا السياق، بأن هذه الزيادة طّردة لا تمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً، وأن ثمة ثلاثة أقطار عربية نفطية حققت بمفردها اردات في عام ١٩٨٠ بلغت ٣,٥٠ بالمئة، هي السعودية ٢,٣٢ بالمئة، والكويت ٠,٦ بالمئة، وليبيا ٠,٥٩ بالمئة، وان باقي الأقطار العربية حصتها ١ بالمئة فقط.

ويعالج الجدول رقم (٩ ـ ٣) حركة التبادل التجاري في ما بين الأقطار العربية يين كل منها والعالم الخارجي، في الكتب والصحف والدوريات وأشكال المواد لمطبوعة الأخرى. ويظهر الجدول ازدياد إجمالي صادرات الأقطار العربية من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥، ثم تدهورها بعد ذلك إلى حوالى الثلث تقريباً في عام ١٩٨٠، نتيجة الأوضاع العربية، حيث تشكّل الأقطار العربية أسواقاً لمنتجات الأقطار العربية الأخرى، ولكن ارتفاع الصادرات العربية من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ لم يواكبه ارتفاع مماثل في نسبة ما يخصّ هذه الأقطار إلى إجمالي الزيادة العالمية، إذ انخفض ما يخصّ الأقطار العربية من الصادرات العالمية من٠,٦٣ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٠,٣٩ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم بلغت ٠,٠٧ بالمئة عام ١٩٨٠. ومع ذلك يمكن القول ـ على الرغم من عدم توافر بيانات كميّة ـ إن حركة التبادل في ما بين الأقطار العربية في هذا النوع من السلع قد عادت إلى الإرتفاع بعد عام ١٩٨٠ نتيجة تحسّن العلاقات المصرية العربية، حتى من قبل عودة العلاقات الدبلوماسية.

أما واردات الأقطار العربية، فقد ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٠، ولكن حصة الأقطار العربية من الواردات العالمية لم ترتفع سوى من ١,٦١ بالمئة إلى ٢,٢٤ بالمئة في الفترة نفسها.

وفي بداية السبعينيات، كانت مصر (٠,٣١ بالمئة) ولبنان (٠,٢٩ بالمئة) أكثر الأقطار العربية تصديراً لهذه الفئة من السلع. وفي منتصف السبعينيات أيضاً ظلت مصر محتفظة بمكان الصدارة (٠,٣٦ بالمئة)، في حين لم تتوافر بيانات عن لبنان. وفي ١٩٨٠ هبطت حصة مصر إلى ٠,٠٢ بالمئة بسبب الأوضاع العربية، ولا تتوافر أيضاً بيانات خلال هذا العام عن لبنان. ويشير الجدول أيضاً الى ارتفاع صادرات كل من الأردن وتونس بنسب تساوي نسبة مصر في عام ١٩٨٠، وإلى تزايد صادرات كل من المغرب وتونس والأردن والسعودية من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠.

ولا يدخل أيّ قطر عربي في نطاق المصدرين أو المستوردين الرئيسيين للكتب أو

جدول رقم (٩ ـ ٣)
صادرات وواردات العرب من المواد المطبوعة والكتب ونسبتها إلى الإجمالي العالمي
(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاجمالي العالمي	١٥١٥٢٠٠	١٠٠	٣٣٤١١٨٨	١٠٠	٦٩٩٥٥٠٤	١٠٠	١٤٥٥٧٣٦	١٠٠	٣١٥٨٥١٦	١٠٠	٦٩٤٥٥٦٧	١٠٠
حصة الدول النامية	٢١٦٧٢٢	١٤,٣٠	٤٧٥٨٤١	١٤,٢٤	٨١١١٤٨	١١,٦٠	٦٤٢٣٩	٤,٤١	١٤٩٧٢٧	٤,٧٤	٣٢١٣٠٧	٤,٦٣
الأردن	٤٥٨	٠,٠٣	١٦١١	٠,٠٥	٦٤٩٦	٠,٠٩	٢٦	صفر	٢٠	صفر	١٠٦٢	٠,٠٢
البحرين	٦٢	صفر	١٤	صفر	...	...	٥	صفر	صفر	صفر	...	...
تونس	١٧٨٣	٠,١٢	٤٣٢٥	٠,١٣	١٠٠٤٤	٠,١٤	١١٦	٠,٠١	٥٢١	٠,٠٢	١٣٠٥	٠,٠٢
الجزائر	٦١٤٥	٠,٤١	١٩٦٩٥	٠,٥٩	٣٧٦٣٤	٠,٥٤	١٢٣	٠,٠١	١١٦	صفر	١٩٥	صفر
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	١٢١٠٧	٠,٣٦	٥١٣٥٣	٠,٧٣	...	...	١٠١	صفر	٥٢٠	٠,٠١
السودان	٣٧٤١	٠,٢٥	٣٧٦٦	٠,١١	٤٤٩٤	٠,٠٦	٧	صفر	١٦	صفر	٢	صفر
سوريا	...	...	١١٤٠	٠,٠٣	...	...	...	...	٧٥	صفر	...	...
الصومال	٣٦	صفر	١١٣	صفر	...	...	٢	صفر	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	٢٦١٥	٠,٠٨	...	...	...	...	١٠٤	صفر	...	...
عُمان	...	...	٣	صفر	١١٦٩	٠,٠٢	...	...	...	...	١٤	صفر
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	٣٨٢١	٠,٢٥	...	...	...	...	٤٢٠٢	٠,٢٩	...	...	* ...	...
ليبيا	٣١٠٢	٠,٢٠	٩٦٨٩	٠,٢٩	٦٦٤٩	٠,١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	٢٣٣٥	٠,١٥	٥٤٠٨	٠,١٦	٧٤٣٨	٠,١١	٤٥١٥	٠,٣١	١١٤٥١	٠,٣٦	١٢١٥	٠,٠٢
المغرب	٢٨٠٥	٠,١٩	١١٣٩٥	٠,٣٤	٢٩٠٦٦	٠,٤٢	١٧٦	٠,٠١	٣٠٦	٠,٠١	٢٤٠	صفر
موريتانيا	١٩٧	٠,٠١	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	...	...	١٩١٢	٠,٠٣	...	...	...	...	صفر	صفر
الإجمالي	٢٤٤٨٥	١,٦١	٧١٨٨١	٢,١٤	١٥٦٢٥٥	٢,٢٤	٩١٧٢	٠,٦٣	١٢٧١٠	٠,٣٩	٤٥٥٣	٠,٠٧

ـ البيانات الخاصة بالبحرين وعُمان تتضمن الصحف والدوريات فقط، ولا تتضمن البيانات الخاصة بالصومال الكتب.

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (٢)، ص ٩٤ ـ ٩٦.

الصحف أو الدوريات والمواد المطبوعة الأخرى على المستوى العالمي[١٩]. كما لا يوجد أيّ قطر عربي ضمن المستوردين الرئيسيين للكتب من الولايات المتحدة أو انكلترا، أو المانيا الاتحادية أو اسبانيا. ولكن تحتل المجموعة الافريقية المرتبة الثانية في استيراد المواد المطبوعة من فرنسا، وتضم هذه المجموعة كلاً من الجزائر وليبيا والمغرب وتونس[٢٠].

وبالنسبة إلى الصحف والدوريات الفرنسية تحتل المغرب المرتبة السابعة في استيراد هذه الصحف، وتحتل الجزائر المرتبة التاسعة، وتحتل تونس المرتبة الثانية عشرة؛ في حين تحتل السعودية المرتبة العاشرة في قائمة الدول الأكثر استيراداً للصحف والدوريات البريطانية[٢١]، وتأتي هذه الأخيرة في المرتبة السادسة في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمواد المطبوعة (غير الكتب والصحف والدوريات) من الولايات المتحدة الأمريكية، والعراق في المرتبة الثامنة في قائمة الدول الأكثر استيراداً لهذه المواد من فرنسا[٢٢].

أما السلع الموسيقية[٢٣]، فيوضح الجدول رقم (٩ ـ ٤) أنه على الرغم من أن البيانات الواردة فيه لا توفر بيانات كافية عن نوعية السلع المتبادلة في هذه الفئة بين لأقطار العربية، ولا نوعية الصادرات العربية على وجه الدقة، فإن من الواضح أن هذه الصادرات تتركز أساساً على الأشرطة والأسطوانات المسجلة والمتضمنة مواد ثقافية، وفي الغالب أغانٍ ومواد ترفيهية؛ إلى جانب بعض الآلات الموسيقية الشرقية التي تنتج وتسوّق في بعض الأقطار العربية على أساس حرفي، أو بعض آلات التسجيل المصنّعة محلياً.

ويوضح الجدول تزايد صادرات الأقطار العربية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات العالمية من ٠,٠٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٠,١٩ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٠,٢٤ بالمئة عام ١٩٨٠. ومع ذلك فمن المؤكد أن حصة العرب عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ أكبر مما ورد في

(١٩) UNESCO, *International Flows of Statistical Cultural Goods*, Statistical Reports and Studies; no. 28 (Paris: UNESCO, 1986), tables no. (9) and (10), pp. 17-18.

(٢٠) المصدر نفسه، جدول رقم (٢١)، ص ٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، جدول رقم (١٦)، ص ٢٥.

(٢٢) المصدر نفسه، جدول رقم (٢٠)، ص ٢٩.

(٢٣) طبقاً لتصنيف التجارة الدولية القياسي (Standard International Trade Classification (SITC)).

يمكن تقسيم السلع الموسيقية إلى ثلاث فئات رئيسية، هي:

ـ أجهزة الغراموفون، وأجهزة التسجيل العادية، وأجهزة التسجيل والاستنساخ الصوتي الأخرى.

ـ اسطوانات الغراموفون، وأشرطة المسجلات ومعدات التسجيل الأخرى أو المعدة للتسجيل الصوتي.

ـ الآلات الموسيقية بكل أشكالها، وقطع الغيار الخاصة بها.

جدول رقم (٩ - ٤)
الواردات والصادرات العربية من السلع الموسيقية ونسبتها إلى إجمالي الناتج العالمي
(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاجمالي العالمي	١٦١٦١٦٧	١٠٠	٣٨٦٦٣٣١	١٠٠	٩٩٠١٣٣٢	١٠٠	١٦٢٢٥١١	١٠٠	٣٤٦٩٣٨١	١٠٠	١٠٣٤٨٦٤٧	١٠٠
حصة الدول النامية	١٧٦٣٣٥	١٠٫٩١	٥٦٠٥٨٨	١٤٫٥٠	١٦٩٣٢٨٣	١٧٫١٠	٢٤٦٠٨	١٫٥٢	١٨٢٤٧١	٥٫٢٦	٦٦٥٧٣٥	٦٫٤٣
الأردن	٢٦٢	٠٫٠٢	١٠٤٣	٠٫٠٣	٧٥١١	٠٫٠٨	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر
البحرين	٢٤٢	٠٫٠١	٨٠٨	٠٫٠٢	٤١٣٦	٠٫٠٤	٦٢	صفر	١٧١	صفر	٢٣٨	صفر
تونس	٥٠٥	٠٫٠٣	١٩١٣	٠٫٠٥	٣٠٥٢	صفر	٢٨	صفر	٩٩	صفر	١٣٣	صفر
الجزائر	٢١٦٣	٠٫١٣	٧٥٣٧	٠٫١٩	٧١٥٣	٠٫٠٧	١٠٠	٠٫٠١	١٣٥	صفر	٤	صفر
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	٣١٠٣٨	٠٫٨٠	٣٣٥٠١٤	٣٫٣٨	...	...	١٩٥	٠٫٠١	٧٠٨٠	٠٫٠٧
السودان	٢٢٤	٠٫٠١	٢١٣	٠٫٠١	٢٩٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	صفر
سوريا	...	...	٤٥٧٧	٠٫١٢	...	...	...	...	٢٩٣	٠٫٠١	...	...
الصومال	٩	صفر	٢٥	صفر	...	...	٥	صفر	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	٤٥٦٣	٠٫١٢	...	...	...	...	١	صفر	...	...
عُمان	...	...	٦٢٢	٠٫٠٢	١٧٤٧	٠٫٠٢	...	...	...	...	١٦٧	صفر
قطر	...	...	٣٠	صفر	٥٤٠٧	٠٫٠٥	...	...	صفر	صفر	...	...
الكويت	٦٩٩٣	٠٫٤٣	٢١٢٠٢	٠٫٥٥	١٠٠٤٩٢	١٫٠١	٢٠٦	٠٫٠١	٤٨٤٩	٠٫١٤	٢٨٢٠٣	٠٫٢٧
لبنان	٢٠١٧	٠٫١٢	...	...	...	...	٤٥٢	٠٫٠٣	...	...	...	...
ليبيا	٢١١٥	٠٫١٣	١٠٦٢٨	٠٫٢٧	٣١١٣٠	٠٫٣١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	٤١٩	٠٫٠٣	٤٠٩٥	٠٫١١	٥٢٥٢	٠٫٠٥	٢٣٠	٠٫٠١	١١٠٨	٠٫٠٣	...	...
المغرب	١٦٣٦	٠٫١٠	٣٤٠٦	٠٫٠٩	٥٠٢٧	٠٫٠٥	١٥	صفر	١٠٤	صفر	٣٢	صفر
موريتانيا	٤١	صفر	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	١٦٥٤	٠٫٠٤	١٣١٦	٠٫٠١	...	...	صفر	صفر	٨	صفر
الإجمالي	١٦٦٢٦	١٫٠١	٩٣٣٥٤	٢٫٤٢	٥٠٧٥٣٣	٥٫٠٧	١٠٩٨	٠٫٠٦	٦٩٥٥	٠٫١٩	٣٥٨٧٢	٠٫٣٤

لا تتضمن بيانات الصومال والبحرين معدات الغراموفون، ولا تتضمن بيانات الكويت الآلات الموسيقية، وتتضمن بيانات كل من عُمان وقطر أجهزة وشرائط التسجيل فقط. وتتضمن واردات اليمن العربية لعام ١٩٧٥ معدات الفونوغراف فقط، في حين لا تتضمن صادراتها لعام ١٩٨٠ هذه الأجهزة.

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (٣)، ص ٩٧ - ٩٩.

بيانات هذا الجدول، الذي لم يتضمن صادرات لبنان عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠، وصادرات مصر عام ١٩٨٠، وهما من المصدّرين الأساسيين للسلع الموسيقية على المستوى العربي. كما يلاحظ من الجدول نفسه تزايد حصة الأقطار العربية من إجمالي الواردات العالمية من ١,٠١ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٢,٤٢ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم إلى ٥,٠٧ بالمئة عام ١٩٨٠.

ويلاحظ من الجدول ذاته ـ ومع اختفاء بيانات مصر ولبنان ـ أن الكويت هي أكثر الأقطار العربية تصديراً (٠,٢٧ بالمئة) تليها السعودية (٠,٧ بالمئة)، وأن السعودية هي الأكثر استيراداً لهذه السلع (٣,٣٨ بالمئة من إجمالي الواردات العالمية) تليها الكويت ١,٠١ بالمئة ثم ليبيا ٠,٣١ بالمئة. وكانت السعودية في عام ١٩٨٠ في المركز الخامس في قائمة الدول الأكثر استيراداً لأجهزة الصوتيات على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا[٢٤]، وهي الفترة التي شهدت تطوير الإذاعة السعودية، واحتلت المرتبة الحادية عشرة في قائمة الدول الأكثر استيراداً لهذه المعدات من اليابان، في حين احتلت الكويت المرتبة الثالثة عشرة في القائمة نفسها[٢٥]. واحتلت السعودية أيضاً في العام نفسه المرتبة الحادية عشرة في قائمة الدول الأكثر استيراداً لأجهزة التسجيل وأشرطته على مستوى العالم[٢٦]، والمرتبة الثامنة في قائمة الدول الأكثر استيراداً لهذه الأجهزة من اليابان، في حين جاءت الكويت في المرتبة التاسعة، وليبيا في المرتبة الحادية عشرة، في القائمة نفسها[٢٧]. ولا يوجد أي قطر عربي ضمن المصدّرين أو المستوردين الرئيسيين للآلات الموسيقية على مستوى العالم[٢٨]، ولا شك أن ازدياد نسبة العمالة الأجنبية في كل من السعودية والكويت له دوره الأساسي في ازدياد نسبة واردات هذه الأقطار من تلك السلع.

ويشير الجدول رقم (٩ ـ ٥) الذي يتناول الفنون البصرية Visual Arts[٢٩] إلى قلّة اسهام العرب في هذه النوعية من السلع الذي يغلب عليها الطابع الثقافي الرفيع. فمع الأخذ في الاعتبار قلّة البيانات المتاحة، والطبيعة الخاصة لهذا النوع من السلع،

---

(٢٤) المصدر نفسه، جدول رقم (٢٢)، ص ٣٣.
(٢٥) المصدر نفسه، جدول رقم (٢٤)، ص ٣٤.
(٢٦) المصدر نفسه، جدول رقم (٢٦)، ص ٣٨.
(٢٧) المصدر نفسه، جدول رقم (٢٨)، ص ٣٩.
(٢٨) المصدر نفسه، جدولان رقم (٢٩) و(٣٠)، ص ٤٢.
(٢٩) تضم هذه السلع ثلاث فئات أساسية، هي:
ـ الرسوم واللوحات المعدة باليد.
ـ الأعمال الفنية الأصلية سواء كانت حفراً، أو طباعة، أو مطبوعة بالطباعة الحجرية.
ـ المنحوتات والتماثيل الأصلية.

جدول رقم (٩ - ٥)

صادرات وواردات الأقطار العربية من الفنون البصرية ونسبتها إلى الإجمالي العالمي

(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاجمالي العالمي	٣٠٤٢٢٧	١٠٠	٦٨٢٢٧١	١٠٠	١٦٦٥٧٤٣	١٠٠	٢٣٥٤١٨	١٠٠	٤٩٣٢٨٠	١٠٠	١١٢٣١٦٥	١٠٠
حصة الدول النامية	٥٥٨٦	١,٨٤	١٥٧٥٧	٢,٣١	٢٠٣٣٧	١,٢٢	٢٩٤١	١,٢٥	١٥٧٧٨	٣,٢٠	٢٥٣١٦	٢,٢٥
الأردن	٤	صفر	١٢	صفر	١٨٤	٠,٠١	صفر	صفر	٢	صفر	١٧٨	٠,٠٢
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	٢٢	٠,٠١	٢	صفر	٧٤	صفر	٣	صفر	٣	صفر	٩٢	٠,٠١
الجزائر	٩٣	٠,٠٣	٢٢	صفر	٣	صفر	١٠	صفر	٨	صفر	صفر	صفر
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	٩٤	٠,٠١	٤٢٨٩	٠,٢٦	...	...	صفر	صفر	٥٦	صفر
السودان	١	صفر	٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...	١٥	صفر	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	١	صفر	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...
عمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	١٠٩	٠,٠٤	...	...	...	...	٣٤	٠,٠١	...	...	...	...
ليبيا	٣٣	٠,٠١	٤٠	٠,٠١	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	١	صفر	٧	صفر	١	صفر	٤	صفر	٦	صفر	صفر	صفر
المغرب	٣	صفر	٣٦	٠,٠١	صفر	صفر	٣	صفر	٧	صفر	١٨	صفر
موريتانيا	٢	صفر	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	صفر	صفر	٦١	صفر	...	...	صفر	صفر	صفر	صفر
الإجمالي	٢٦٨	٠,٠٩	٢٢٠	٠,٠٣	٤٦١٥	٠,٢٧	٥٤	٠,٠١	٤١	صفر	٣٤٤	٠,٠٣

- تتضمن واردات كل من السودان ومصر لعام ١٩٧٠ والسودان ومصر والعراق لعام ١٩٧٥ واليمن العربية لعام ١٩٨٠، وتتضمن صادرات الجزائر وتونس ومصر لعام ١٩٧٠ والجزائر وتونس ومصر والأردن لعام ١٩٧٥ اللوحات والرسوم اليدوية فقط. وتتضمن واردات الجزائر وليبيا لعام ١٩٨٠ الأعمال الفنية الأصلية فقط. وتتضمن واردات تونس ومصر لعام ١٩٨٠ المنحوتات والتماثيل الأصلية فقط.

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (٤)، ص ١٠٠ - ١٠٢.

يظهر الجدول أن كلاً من صادرات وواردات الأقطار العربية منها، قد انخفضت ـ على قلتهـا ـ في عام ١٩٧٥ عمّا كانت عليه عام ١٩٧٠. ثم عـادت إلى الارتفاع في عـام ١٩٨٠ حـوالى ثلاثـة أضعاف مـا كانت عليـه عام ١٩٧٠، فقـد كان اجمـالي واردات الأقـطار العربيـة التي توافـرت عنها بيـانات حـوالى ٠,٠٩ بالمئـة من إجمالي الـواردات العـالمية، ثم انخفضت هـذه النسبـة إلى ٠,٠٣ بـالمئـة عـام ١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ٠,٢٧ بالمئة في عـام ١٩٨٠، في حين كـان إجمالي صـادرات الأقطار العـربية في عـام ١٩٧٠ حوالى ٠,٠١ بالمئة من إجمالي الصـادرات العالميـة، ثم انخفضت هذه النسبـة إلى الصفر، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٠٣ بـالمئة. وتشـير البيانـات المتاحـة في الجدول نفسه إلى أن السعودية كانت في عام ١٩٨٠ أكثر الأقطار العربية استـيراداً لهذه النوعية من السلع، وأن الأردن كان أكثرها تصديراً.

وعموماً، تدل البيانات المتاحة على أنه لا يوجد أيّ قطر عـربي من المصدّرين أو المستوردين الرئيسيين لنوعيات السلع الثقافية الواردة في هذه الفئة[٣٠].

أمـا بالنسبـة إلى آلات السينما والتصـوير الضـوئي ومستلزمـاتهـا[٣١]، فيـوضـح الجدول رقم (٩ ـ ٦) أن نسبة واردات الأقطار العربية من هذه السلع وصلت في عـام ١٩٧٥ إلى حوالى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٠ في ضوء اجمالي الواردات العـالمية، إذ قفـزت من ٠,٩٢ بالمئـة إلى ١,٨٠ بالمئـة عام ١٩٧٥، ثم قفـزت إلى أكـثر من ٣ أضعاف في عام ١٩٨٠، إذ بلغت ٢,٩٨ بالمئة، مع ملاحظة عدم تـوافر بيـانات عن بعض الأقطار العربية التي توجد بها صناعة سينما، كالعراق ولبنان وسوريا. ولا شـك أن اضافة واردات هذه الأقطار إلى البيانات الواردة في الجدول سيزيد اجمـالي الواردات العربية إلى إجمـالي الواردات العـالمية بنسبـة ملحوظـة. وقد انخفضت نسبـة صادرات الأقطار العربية من هذه السلع عام ١٩٧٥ إلى ثلث ما كانت عليه نسبة صادراتهـا عام ١٩٧٠، ثم عادت إلى ما كانت عليه في عام ١٩٨٠.

ويلاحظ على بيانات هذا الجدول اطّراد واردات غالبية الأقطار النفطية، ومعهـا الأردن وتونس، نتيجة تطوير مرافق الإنتاج التليفزيوني والصحفي في تلك الأقـطار في عقد السبعينيات. كما يلاحظ أن السعودية والكويت هما أكـثر الأقطار من حيث اعـادة

(٣٠) المصدر نفسه، الجداول رقم (٣٣)، (٣٤)، (٣٧)، (٣٨)، (٤١)، و(٤٢)، ص ٤٦ ـ ٥٤.

(٣١) تضم هذه المجموعة من السلع ثلاث فئات أساسية، هي:

ـ آلات التصوير الضوئي ومعدات الاضاءة الخاصة به.

ـ آلات التصوير السينمائي، وآلات العرض، والمسجلات الصوتية الخاصة بالسينما وآلات الاستنساخ.

ـ كل المعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في التصوير الضـوئي والسينمائي من أفـلام ومواد كيميـائية، وورق حساس وأفلام... الخ.

جدول رقم (٩ - ٦)

صادرات وواردات الأقطار العربية من أجهزة ومعدات السينما والتصوير والفوتوغرافي ونسبتها إلى الاجمالي العالمي

(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاجمالي العالمي	١٥١١٤٤٥	١٠٠	٣٥٤٣٧٦	١٠٠	٨٩٠٥٣٦٦	١٠٠	١٥٥٧٣٤١	١٠٠	٣٣٦١١٤٥٥	١٠٠	٩٢٠٩٢٤١	١٠٠
حصة الدول النامية	٢٠٤٤٩٩	١٣,٥٣	٥٢٩١٨٨	١٤,٩٢	١٢٨٥٤١٦	١٤,٤٣	١٦٥٥١	١,٠٦	١١٩٨٦٣	٣,٥٧	٣٠٢٠١٧	٣,٢٨
الأردن	٢٧٤	٠,٠٢	١٢٢٣	٠,٠٣	٤٩١٥	٠,٠٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البحرين	٣٦٩	٠,٠٢	٦٨٩	٠,٠٢	٣١٥٤	٠,٠٤	١١١	٠,٠١	٧٠	صفر	١٠٤	صفر
تونس	١٠٤٧	٠,٠٧	٣٣٠٠	٠,٠٩	٩٢٦٠	٠,١٠	٥	صفر	٣	صفر	١٢٦	صفر
الجزائر	٤٢٧٩	٠,٢٨	١٠٨٩٨	٠,٣١	٣٠٤٣٤	٠,٣٤	٢٠٥	٠,٠١	٦٤	صفر	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	١٨٧٩٦	٠,٥٣	١٨١٦٦٩	٢,٠٤	...	...	٦٦	صفر	٢١٢٣	٠,٠٢
السودان	٤١٦	٠,٠٣	١٢٥٣	٠,٠٤	١٩٢٢	٠,٠٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا	...	...	٢٨٧٩	٠,٠٨	...	...	...	...	٣	صفر	...	...
الصومال	٢٢	صفر	٤٠	صفر	...	...	صفر	صفر	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	٦٥٦٦	٠,١٩	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...
عُمان	...	...	٨٦٧	٠,٠٢	٢٤٩٦	٠,٠٣	...	...	...	...	١٥٧	صفر
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	٧٥٢	٠,٠٥	٢٣٤٣	٠,٠٧	٩٩٥٣	٠,١١	٣٤	صفر	٢٣٣	٠,٠١	١٢٦٢	٠,٠١
لبنان	٢٢٧٤	٠,١٥	...	...	...	...	٢٠٦	٠,٠١	...	...	...	...
ليبيا	٢٢٤	٠,٠١	٢٠٨٨	٠,٠٦	٣٩٩٠	٠,٠٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	٢١٨٧	٠,١٤	٦٢٠٨	٠,١٨	٦٨٥١	٠,٠٨	صفر	صفر	١٣	صفر	...	...
المغرب	٢٣٤١	٠,١٥	٥٩٤٤	٠,١٧	٩٤٢٩	٠,١١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
موريتانيا	٧٣	صفر	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	٢٠٣	٠,٠١	١٠٩٧	٠,٠١	...	...	صفر	صفر	صفر	صفر
الإجمالي	١٤٢٥٨	٠,٩٢	٦٣٢٩٧	١,٨	٢٦٥١٧٠	٢,٩٨	٥٦١	٠,٠٣	٤٥٢	٠,٠١	٣٧٧٢	٠,٠٣

لا تتضمن واردات الصومال والكويت لعام ١٩٧٠، وواردات الصومال والكويت واليمن العربية لعام ١٩٧٥، وواردات البحرين والكويت لعام ١٩٨٠ معدات وتجهيزات وأدوات التصدير الضوئي والسينمائي. ولا تتضمن صادرات الكويت لأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠، وصادرات البحرين في العام نفسه السلع ذاتها.

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (٥)، ص ١٠٣ - ١٠٥.

تصدير هـذه السلع. وقد احتلت السعودية في عـام ١٩٨٠ المركـز السادس في قـائمة الـدول الأكـثر استـيراداً لآلات التصـويـر الضـوئي عـلى مستـوى العـالم[٣٢]، واحتلّت الإمارات العربية المتحدة في العام نفسه المرتبة التاسعة في قائمة الدول الأكثر استـيراداً لهذه السلع من الولايات المتحدةالأمريكية[٣٣].

ويشـير الجدول رقم (٩ ـ ٧) الـذي يتنـاول تجـارة العـرب في أجهـزة الـراديـو والتليفزيون[٣٤]، إلى ازدياد اجمالي قيمة الواردات العـربية من هـذه السلع خلال عقـد السبعينيـات. ولا نعرف عـلى وجه التحـديد مـا إذا كـانت هـذه البيـانـات هي قيمـة الأجهزة المستوردة فقط، أم قيمتها علاوة على قيمة المكـونات الأسـاسية لـلأجهزة التي يتمّ تجميعها في بعض الأقطار العربية، والتي يعاد تصدير جزء منها.

وأيّاً ما كان الأمر، فإن بيانـات هذا الجـدول تدل عـلى أن اجمالي قيمـة واردات الأقطار العربية من هذه السلع قفز في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه في عـام ١٩٧٠، وإن هـذه القيمـة استمـرت في الارتفـاع حتى وصلت في عـام ١٩٨٠ إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٥. ومع ذلك فـإن نسبة واردات العـرب إلى إجمالي قيمـة الواردات العـالمية تـطورت بنسبة أقـل نتيجـة زيـادة الواردات العالمية بصفة عـامة، إذ كـانت حصة العـرب في عام ١٩٧٠ حـوالى ٢,٥٦ بالمئة من إجمـالي الواردات العـالمية، ثم وصلت هـذه النسبة إلى ٤,٧٨ بـالمئة في عـام ١٩٧٥، ثم بلغت عام ١٩٨٠ حوالى ٧,٣٧ بالمئة.

أما صادرات الأقطار العربية من هذه السلع فلا تتجاوز أحد أمرين، إمّـا اعادة تصدير جزء مما سبق استيراده، أو تصدير ما تمّ تجميعه محلياً بمكوّنات مستوردة. ويشير الجدول رقم (٩ ـ ٧) إلى أن قيمة الصادرات العربية من هذه السلع قد قفزت في عام ١٩٧٥ إلى أكـثر من خمسة أضعـاف ما كـانت عليـه عـام ١٩٧٠، ثم قفـزت في عـام ١٩٨٠ إلى ما يقارب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٥. ومع ذلـك فإن حصة العرب من إجمـالي الصادرات العـالمية لم تـزد بالنسب نفسهـا، اذ كانت في عـام ١٩٧٠ حوالى ٠,٢٢ بالمئة من إجمالي قيمة الصادرات العالمية، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٠,٤٦ بالمئة ثم إلى ٠,٥٤ بالمئة في عام ١٩٨٠.

وعموماً، لا يوجد أيّ قطر عربي في قائمة المصدّرين الرئيسيين لهذه السلع عـلى

---

(٣٢) المصدر نفسه، جدول رقم (٤٦)، ص ٥٨.

(٣٣) المصدر نفسه، جدول رقم (٥٦)، ص ٦٨.

(٣٤) تشمل هذه السلع أجهزة التليفزيون سواء ألحق بها أجهزة راديو وغراموفون أم لا، وأجهزة الراديـو سواء ألحق بها غراموفون وأجهزة تسجيل أم لا.

جدول رقم (٩ ـ ٧)
واردات وصادرات الأقطار العربية لأجهزة الراديو والتليفزيون ونسبتها إلى الإجمالي العالمي
(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	الواردات						الصادرات					
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاجمالي العالمي	١٧٩٨٠٣٥	١٠٠	٤٩٦٤٩٤٥	١٠٠	١٠٦٠١٧٧٤	١٠٠	١٩٤٦٦٢٣	١٠٠	٥٠١٤٦٤٦	١٠٠	١١٣٩٨٨٧٦	١٠٠
حصة الدول النامية	٢٢٧٤٥٧	١٢.٦٥	٧٦٥٢٧٦	١٥,٤١	٢٤٢٣٧٢٠	٢٢.٨٦	١٤٨٣٨٠	٧,٦٢	٦٢١٨٢٧	١٢.٤٠	٢٦٧٠٥٠٣	٢٣.٤٣
الأردن	١٤٨٤	٠,٠٨	٥٧٥٠	٠,١٢	١٤٩٩٢	٠,١٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البحرين	١٧٢٥	٠.١٠	٦٣٢٩	٠.١٣	٢١٨٩٨	٠.٢١	٧٠٨	٠.٠٤	٢٤٨٤	٠.٠٥	٢٧١	صفر
تونس	٨٠١	٠.٠٤	٧٠٩	٠.٠١	١٥٥٩٩	٠.١٥	١	صفر	٦٣٩	٠.٠١	١٧٤٧	صفر
الجزائر	٥١٨	٠.٠٣	٣٠٧٧٥	٠,٦٢	٤١٧٨	٠.٠٤	١٥	صفر	٥٧	صفر	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	٣٦٨٨٥	٠,٧٤	٣١١٤٧٧	٢.٩٤	...	...	٥٧٤	٠.٠١	٦٥٤١	٠.٠٦
السودان	٨٤٨	٠.٠٥	٥٣١	٠.٠١	٢٣٧٠	٠.٠٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا	...	...	١٠٢٩٣	٠,٢١	...	...	...	...	٩٧	صفر	...	...
الصومال	٢٩	صفر	٣٣٧	٠.٠١	...	...	١٢	صفر	صفر	صفر	...	...
العراق	...	...	١٥٩٩٨	٠,٣٢	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...
عُمان	...	...	٧٣٠٢	٠,١٥	١٧٧٤٨	٠.١٧	...	...	...	...	١٧٦٨	٠.٠٢
قطر	...	...	٥٤٢٩	٠,١١	١٧٩٩١	٠.١٧	...	...	صفر	صفر	...	...
الكويت	١٤٩٥٩	٠.٨٣	٥٥٢٢٢	١,١١	١٥٠٦٨٦	١,٤٢	٢٦٠٠	٠,١٣	١٩٠٢٣	٠.٣٨	٥٢٤٥٧	٠.٤٦
لبنان	٣٦٠٣	٠.٢٠	...	...	...	...	٥٢٩	٠,٠٣	...	...	...	...
ليبيا	١١١٤٠	٠.٦٢	٣٩١٠٨	٠,٧٩	١٨١٩١٦	١.٧٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر	١٣١٥	٠.٠٧	٥٥٥٣	٠,١١	١٧٧٥١	٠.١٧	٤٠١	٠.٠٢	٢٨٨	٠.٠١	...	...
المغرب	٩٧٦١	٠,٥٤	١٥٩٢٩	٠,٣٢	٣١٢٦	٠.٠٣	٣٢	صفر	٢٧	صفر	صفر	صفر
موريتانيا	٤٦	صفر	...	...	...	...	صفر	صفر	...	...	...	...
اليمن الديمقراطية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن العربية	...	...	٩٠٦	٠,٠٢	٢٠٣٥٣	٠.١٩	...	...	صفر	صفر	٨٠	صفر
الإجمالي	٤٦٢٢٩	٢,٥٦	٢٣٧٠٥٦	٤.٧٨	٧٨٠٠٨٥	٧.٣٧	٤٢٩٨	٠.٢٢	٢٣١٨٩	٠.٤٦	٦٥٨٦٤	٠.٥٤

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (٣)، جدول رقم (٦)، ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

مستوى العالم[٣٥]، بينما تأتي السعودية في المركز الثامن في قائمة الدول الأكثر استيراداً على المستوى العالمي[٣٦]، وتعتبر مع مصر وليبيا من أكبر المستوردين لأجهزة التليفزيون من اليابان، وتعتبر مصر والإمارات العربية المتحدة من أهمْ المستوردين لأجهزة التليفزيون من كوريا الجنوبية[٣٧]. ويوضح الجدول نفسه أن الأقطار النفطية ـ على الرغم من قلّة سكانها ـ كانت الأكثر استيراداً لأجهزة الراديو والتليفزيون. بيد أن ارتفاع مستوى الدخل المفاجيء في عقد السبعينيات نتيجة انفجارات أسعار النفط المتوالية، وما ارتبط بذلك من اطّراد أعداد الأيدي العاملة الأجنبية في هذه الأقطار، يقدّم تفسيراً مقبولاً لازدياد واردات هذه الأقطار. ومع نقص المعلومات عن عدد من الأقطار العربية، يوضح هذا الجدول أن الكويت كانت في عام ١٩٨٠ أكثر الأقطار العربية تصديراً لهذه السلع، ولا تتوافر لنا للأسف أية معلومات عن أسواق صادرات الكويت من هذه الأجهزة.

ثالثا: الإعلان

لا جدال حول القيمة الوظيفية للإعلان بالنسبة إلى المعلن والمستهلك والمجتمع على حد سواء، حيث يمثل الإعلان بالنسبة إلى المعلن أحد مكوّنات المزيج الترويجي الذي يعدّ بدوره أحد مكوّنات المزيج التسويقي. ولا يمكن لأيّ امرىء أن يتصور امكانية وجود أنشطة انتاجية أو خدمية دون أنشطة تسويقية. والإعلان بالنسبة إلى المستهلك على القدر نفسه من الأهمية، عندما يعدّ المصدر الأساسي لمعلوماته عن السلع والخدمات التي تشبع احتياجاته، وخصائصها ومواصفاتها وأسعارها وأماكن وجودها. وهو يتساوى بالنسبة إلى المجتمع في الأهمية مع الأنشطة الإعلامية كافة، أو على الأقل يقترب منها. هذا ما لا خلاف عليه بالنسبة إلى القيمة الوظيفية للإعلان من الناحية النظرية، وإنما الخلاف يدور حول الممارسة، وتطبيقات الوظيفة الإعلانية في المجتمع العربي.

وأولى الملاحظات التي يتعينّ طرحها في صدد وضعية الإعلان في الوطن العربي تتعلق بتزايد الاعتماد عليه كمصدر تمويل لوسائل الاتصال. وحتى النظم الاتصالية القطرية التي ظلّت لفترة طويلة ترفض استخدام الإعلان التليفزيوني، اضطرت في السنوات الأخيرة إلى الاعتماد عليه وبصورة مكثّفة، كمصدر لتمويل الوسيلة الاتصالية ذاتها. وطبقاً لما تحت أيدينا من بيانات، فإن التليفزيون الليبي هو الوسيلة الاتصالية الوحيدة تقريباً الذي لا يستخدم الإعلان.

---

(٣٥) المصدر نفسه، جدول رقم (٥٧)، ص ٧٠.
(٣٦) المصدر نفسه، جدول رقم (٥٨)، ص ٧١.
(٣٧) المصدر نفسه، جدول رقم (٦٠)، ص ٧٣.

وتتعلق الملاحظة الثانية بوضعية صناعة الإعلان التي تتفاوت في حجمها وتطورها من قطر إلى آخر، وتعكس في بعض الحالات تطور المجتمع الإعلاني داخل نظم الاتصال القطرية. والملاحظ أن عدداً كبيراً من الأنظمة الاتصالية القطرية قد طوّر صناعته الإعلانية مع تطور الأوضاع الاقتصادية، ولو بخبرات وإمكانات مستوردة. وأن بعض الأقطار ما زالت الصناعة الإعلانية فيها بدائية، وأشبه ما تكون بعمل الهواة. كما يلاحظ في هذا السياق أن ثمة بعض أشكال التعاون بين الصناعات الإعلانية في عدد من الأقطار العربية، خاصة في مجال بحوث التسويق، والتخطيط، والإنتاج الإعلاني.

وتتناول الملاحظة الثالثة عدم وجود ضوابط أو تنظيمات محددة لصناعة الإعلان في عدد كبير من الأقطار العربية. وتنصبّ غالبية الضوابط القائمة على تنظيم مضمون الإعلان، وتحديد الشروط الواجب توافرها في الرسالة الإعلانية حماية للسوق وللمستهلكين. أما الوسائل الإعلانية ذاتها التي تلهث خلف المعلن فنادراً ما تلتزم بهذه الضوابط، إلّا في الحالات الصارخة، وفي بعض الأقطار العربية. وتمسّ هذه الضوابط في الغالب الاعتبارات الأخلاقية والدينية وما شابهها.

وتشير الملاحظة الرابعة إلى أن التراث العلمي العربي في مجال الإعلان ذو توجه غربي في مجمله، وأن نسبة كبيرة منه منقولة من المدرسة الغربية. ويكفي الاطلاع على قوائم مراجع الإعلان العربية للوقوف على ذلك. ولا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما يمتد إلى أساليب الممارسة، خاصة ما يتعلق بمضمون الرسالة الإعلانية وجانبها الإبداعي، الذي لا يخرج عن محاكاة الاتجاهات الغربية في الإعلان.

ويغلب على الإعلان في الأقطار العربية كلها، الطابع التجاري التنافسي، حتى في بعض الأقطار العربية ذات الاقتصاد الموجّه. وتعتبر نسبة الإعلانات التوجيهية والإرشادية أو ذات الوظيفة الاجتماعية ضعيفة مقارنةً بالإعلانات التجارية.

وتثير هذه النقطة الأخيرة قضية مرتبطة بمخاطر الإعلان الأجنبي في وسائل الاتصال العربية، والتي تمس كلاً من المنتج المحلي والفرد المستهلك والمجتمع ككل. وتتعدد أبعاد هذه المشكلة وتزداد خطورتها في الأقطار العربية ذات الاقتصاد الحر، والسوق المفتوح، خاصة دول الخليج العربي.

وتتلخص خطورة المشكلة في أن المعلن الأجنبي يغرق الأسواق بسلع ذات جودة عالية، وبأثمان أرخص من أسعار السلع الوطنية المنافسة، مع كثافة اعلانية شديدة يعجز أيّ منتج وطني عن مسايرتها، وإذا حاول فإنه يزيد من تكلفة انتاج

السلعة، وبالتالي من سعرها النهائي المرتفع أصلاً بالنسبة إلى السلع الأجنبية(٣٨). وتأتي غالبية هذا الكم الهائل من الإعلانات الأجنبية التي تشكّل النسبة الساحقة من كمّ الإعلانات في وسائل اتصال هذه الأقطار من وكالات إعلانية أمريكية، ذات قدرات فنية وإبداعية وإقناعية عالية، لا تعبأ بشيء سوى أهدافها الترويجية(٣٩). والقاعدة أن هذه الإعلانات تصمم أساساً للسوق الأصلي بقيمه الثقافية وعاداته الاستهلاكية، وتخرج بعد ذلك بالتعليق العربي لتذاع أو تنشر في وسائل الاتصال العربية، حاملةً القيم الثقافية والأخلاقية والسلوكية ذاتها، وحافزة لروح الاستهلاكية النهمة، وخلق ثورة تطلعات استهلاكية، ضارة في أحوال كثيرة بالصناعات المحلية الناشئة، وبمتطلبات الادخار الفردية والجماعية، وبالأوضاع الاقتصادية العامة، وبالقيم الثقافية السائدة، التي قد يكون ترشيد الاستهلاك أحد أهدافها الأساسية(٤٠).

ويزيد من خطورة المشكلة اعتبارات داخلية عديدة، منها:

- أن الذهنية والحرفية الغربية تكاد أن تكون المدرسة الإعلانية الوحيدة في الوطن العربي.

- وعدم وجود تنظيمات لحماية حق المستهلك، وإن وجدت فهي شكلية في الغالب أو غير فعّالة(٤١).

- وانعدام أو ضعف مستوى الوعي بآثار الإعلان الأجنبي على الأنظمة القطرية بهياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- والنهم الإعلاني لوسائل الإعلام.

ويتمثّل الجانب غير المنظور للمشكلة في ضغط الشركات متعددة الجنسية إعلانياً على وسائل الاتصال القطرية لتبني مواقف محابية للنظم السياسية والاقتصادية التي

---

(٣٨) السعودية، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، دور الإعلان التجاري في ترويج منتجات الصناعة السعودية: دراسة ميدانية (الرياض: المجلس، [د. ت.])، صفحات متفرقة.

(٣٩) ذكرت إحدى الدراسات أن في عام ١٩٧٢ كان هناك ثلاث وكالات إعلانية غير أمريكية فقط من بين أكبر ٣٠ وكالة على مستوى العالم (اثنتان يابانيتان وواحدة انكليزية). وفي كل الدول الأوروبية تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حوالى نصف أكبر عشر وكالات إعلانية (من حيث الدخل). فعلى سبيل المثال: يوجد ٦ وكالات أمريكية في بلجيكا، و٨ في بريطانيا، و٥ في هولندا، و٣ في السويد، و٢ في سويسرا، و٦ في المانيا الغربية. انظر: Herbert Schiller, «Transnational Media and National Development,» in: Nordenstreng and Schiller, eds., *National Sovereignty and International Communication*, p. 24.

(٤٠) للاستزادة حول هذه النقطة، انظر على سبيل المثال:

Karl Sauvant, «Multinational Enterprises and the Transmission of Culture: The International Supply of Advertising Services and Business Education,» *Journal of Peace Research*, vol. 13, no. 1 (1976).

(٤١) عبد الهادي قريطم [وآخرون]، تقييم نظام حماية المستهلك: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية، ١٩٨٣).

تنتمي إليها هذه الشركات، أو على الأقل الالتزام بالصمت. وتحت يد الباحث أمثلة كثيرة، وبعضها حالات صارخة، ولكن حساسية المعلومات لا تسمح بالكثير من الإسهاب، وكثيراً ما تنشر اعلانات تحريرية على أنها موضوعات صحفية لصالح هذه الشركات أو دولها بتمويل مباشر من الشركات ذاتها أو من دولها.

وللإنصاف، ظل الاتحاد العام للصحفيين العرب لسنوات طويلة ينبّه إلى خطورة هذا الوضع، ويدعو الصحفيين العرب والصحف العربية إلى التزام التفرقة بين المواد التحريرية والإعلانية، وإلى حظر نشر الإعلانات السياسية التي تقدّمها الهيئات الأجنبية إلا بعد التحقق من أنها تتفق مع السياسة الوطنية والقومية، ويكون تحديد أجور نشر هذه الإعلانات طبقاً للأسعار العادية المقررة حتى لا يصبح الإعلان إعانة غير مباشرة من دولة أجنبية، وأن يلتزم الصحفيون العرب بعدم التوقيع على الإعلانات حتى لا تستغل أسماؤهم، وبعدم تخصيص صفحات إعلانية أو أعداد خاصة للإعلانات التحريرية التي تقدّم دعاية للحكومات الامبريالية والقوى الرجعية والشركات الأجنبية تتعارض والمصلحة العربية العليا(٤٢).

وتتعلق الملاحظة الأخيرة بضخامة الإنفاق الإعلاني العربي في الخارج، في الوقت الذي تعاني فيه الأنشطة الاتصالية التي تمارس في إطار الإعلام العربي المشترك من وهن التمويل.

ولا شك أن الأقطار العربية النفطية هي الأكثر إعلاناً في وسائل الاتصال الغربية في مجال الإعلانات التحريرية بالذات، التي تنهال في المناسبات السياسية القطرية، والتي لا تخرج في محتواها عن الدعاية السياسية للنظم القطرية. وبالطبع يزداد هذا الإنفاق الإعلاني في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدةالأمريكية، وكثيراً ما يبرر بأنه يستهدف تصحيح صورة العرب في الخارج، والردّ على الافتراءات المضلّلة(٤٣).

---

(٤٢) انظر على سبيل المثال، توصيات وقرارات المؤتمر الثاني للصحفيين العرب المنعقد في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٦٨، وقرارات وتوصيات اللجنة المهنية للمؤتمر الثالث للاتحاد العام للصحفيين العرب، في: صابر فلحوط وسجاد الغازي، **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**، تقديم سعد قاسم حمّودي؛ مراجعة حنا مقبل (بيروت: مؤسسة بترا للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٢ - ٧٣ و١٢٥.

(٤٣) يذكر محمد حسنين هيكل انه في عام ١٩٨٠، أنفقت أقطار عربية على الاعلانات السياسية في ثلاث صحف ومجلتين أمريكيتين فقط ما قيمته ١٢٠ مليون دولار، وان هذه الوسائل ذاتها نشرت إعلانات عربية علاوة على ذلك بما قيمته ٢٣٥ مليون دولار في العام نفسه، عبارة عن إعلانات عن مؤسسات وبنوك وشركات عربية. وهذه الوسائل هي: نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز، ومجلتا تايم ونيوزويك. وإذا كان هذا مقدار ما أنفق على خمس صحف في دولة واحدة فكم دفع العرب في بقية أنحاء العالم؟. انظر تعقيب محمد حسنين هيكل على: غسان العطية، «دور الجامعة العربية في الاعلام،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٥٠.

الفصل العاشر

تقانة الاتصال والاعلام في الوطن العربي

مقدمة: تقانة الاتصال إلى أين؟

على الرغم من التقدم التقاني السريع والمثير الذي نشهده، فإنه يصعب على المرء في كثير من الأحيان تحليل جوهر هذا التقدم أو إدراك قوته الدافعة[1]. وأيّاً ما كان الأمر، فإننا لا يسعنا إلاّ الاعتراف بأننا أمام تقانة تتكاثر ذاتياً على نحو سريع ومثير، ولا تترك للباحث فرصة لاستيعابها واستيعاب آثارها، أو فهمها وربط جزئياتها ببعضها البعض. والأمر المؤكد أن هذا التقدم السريع في تقانة الاتصال والإعلام يدل بوضوح على أن العالم يمر بمرحلة ما بعد الثورة الصناعية، التي تتسم بظهور المجتمعات القائمة على صناعة المعرفة والمعلومات.

وتؤدي الحيرة في تفسير كلمة التقدم السريع في تقانة الاتصال والإعلام إلى اختلافات عديدة حول آثارها المختلفة. ويبدو لنا أن هذه التقانيات تتميز بآثار خاصة في كل مجتمع، وتختلف من مجتمع إلى آخر في ضوء متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ويزيد في التعقيد أن بعض هذه التقانيات وافدة من صناعات أخرى غير صناعة الاتصال، وبعضها الآخر ولد في صناعة الاتصال، وانتقل سريعاً

(١) لا نقصد هنا استعراض كل أوجه التقدم التقاني في مجالي الاتصال والإعلام، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:

John Lee, *Towards Realistic Communication Policies: Recent Trends and Ideas Compiled and Analysed*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 76 (Paris: UNESCO, 1976), pp. 7 - 8; Joseph P. Martino, «Telecommunications in the Year 2000,» *Futurist* (1979), and Leo Bogart, «Mass Media: Today and Tomorrow,» in: Heinz-Dietrich Fischer and John Merrill, eds., *International and Inter-Cultural Communication* (New York: Hasting House Publishers, [1976]), pp. 63 - 66.

إلى صناعات أخرى، وترك لنا ما يمكن أن نطلق عليه التكامل التقاني، وهذا التكامل جعل معالجة تقانة الاتصال في الحقيقة معالجة للتقانة بصفة عامة، وجعل تناول التقانة بعموميتها يسري على تقانيات الاتصال.

وعند تقييم آثار تقانيات الاتصال والإعلام، يبدو صحيحاً إلى حد كبير القول بأن التقانة تصنع التاريخ باعتبار تأثيرها في طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه، سواء شهد النظام تتابعاً تقانياً معيّناً أم لا، وسواء كانت هذه الآثار في نطاق التحكم البشري، أم العكس، وبغضّ النظر عن الفترة التي تمتد عبرها هذه الآثار(٢). فهذه التقانيات، بتطورها السريع، وما تتيحه من خيارات وبدائل للتطبيق، تتجه من الندرة إلى الوفرة، المصاحبة لانخفاض السعر وسهولة الاستخدام، في الوقت الذي تتجه فيه مكوّنات العمليات الانتاجية الأخرى كمصادر الطاقة والمواد الأساسية إلى الندرة، وفي الوقت الذي توسع فيه أيضاً الدائرة التي تتم فيها عملية صنع السياسة واتخاذ القرار، حيث يتزايد بشكل مطرد دور التكنوقراطيين في صنع السياسة ووضع الخطط القومية، مع تفاقم المشكلات التي يواجهها الإنسان من ناحية، واشتداد المد التقاني من ناحية أخرى(٣). وفي مقدور هذه التقانيات أن توسّع نطاق الممارسة الديمقراطية وحق الاتصال للفرد، في الوقت الذي توفر امكانات استخدامها لدعم النظم الاتوقراطية.

والذي لا شك فيه أن درجة تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي هي التي تحدد إمكانات الاستفادة المثلى من البدائل والخيارات التي توفرها هذه التقانيات الحديثة في مجال الاتصال، ولا عبرة للزعم أن في مقدورها أن تخفّف بشكل فعّال من حالة عدم التوازن بين الشمال والجنوب، وأن توفر فرصاً جيدة للدول النامية لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية(٤)، فإن حيازة هذه الدول لهذه التقانيات، بغضّ النظر عن موقع الحاجة إليها، في سلم أولويات التنمية الوطنية، لن يضيق هذه الفجوة الآخذة

---

(٢) يتفق أساتذة تاريخ العلم والتقانة على أن التقانة تؤثر في طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي، وإن اختلفوا في تفسيراتهم لطبيعة ونوع هذه التأثيرات ومداها. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: ملفين كرانزبرغ ووليام هـ. دافنبورت، التكنولوجيا والثقافة: مقالات ومقتطفات مختارة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٥)، ص ١٨ - ٢٠.

(٣) أحمد عباس عبد البديع، «نحو استراتيجية علمية وتكنولوجية موحدة في نطاق جامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٣)، ص ١٠٥ - ١١٦.

(٤) Elie Abel, «Communication for an Interdependent and Pluralistic World,» in: Jim Richstad and Michael H. Anderson, eds., *Crisis in International News: Policies and Prospects* (New York: Columbia University Press, 1981), pp. 98 - 99.

الاتساع بسبب التطور السريع في هذه التقانيات ذاتها[5]، فالعبرة هنا تكمن في قدرة ول النامية على ابتكار أنماط التقانة التي تشبع احتياجاتها الأساسية، وعلى قدرتها ، اكتساب التقانيات الوافدة وادارتها وتعديلها بما يتلاءم مع بيئاتها المحلية، ويخدم دافها التنموية. ولهذا كثيراً ما يتردد التحذير من «اعتبار التكنولوجيا أداة صالحة لجميع غراض، قادرة على الحلول محل العمل الاجتماعي، والتفوق على الجهود المبذولة من أجل إحداث ولات بنيوية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية، ويتوقف المستقبل إلى حد كبير على الوعي ختيارات المتاحة وعلى توازن القوى الاجتماعية، وعلى الجهد الواعي لتوفير أفضل ظروف ممكنة لم الاتصال داخل الأمم وفيما بينها»[6].

ويتناول هذا الفصل مشكلة تقانة الاتصال والإعلام في الوطن العربي على نحو التالي:

أولاً: الفكر العربي والتقانة

إن الحديث عن آثار التقانة عامة ينسحب بالضرورة على تقانة الاتصال لإعلام، لأسباب عدة، أهمها: أن هذه التقانيات، وإن كانت تتسم أيضاً لاستقلالية من حيث شكلها عن بقية التقانيات الحديثة الأخرى على النحو الذي ظهر به كوسائل اتصال أو إعلام، فإنها في الأعم الأغلب تعتبر جزءاً أساسياً متداخلاً مع التقانيات الأخرى، وثانياً: أن اقتصاديات تقانة الاتصال والإعلام، نظم إدارتها وتمويلها وتسويقها تخضع للاعتبارات ذاتها التي تحكم التقانة عامة تحت لظلة العامة للشركات متعددة الجنسية، وثالثها: أن تقانيات الاتصال والإعلام تظهر

---

(5) Herbert Schiller, «International Communication, National Sovereignty and Domestic Insurgency,» paper presented at: Ljubljana University, School of Journalism and Political Sc ence, *Mass Media and International Understanding: A Symposium* ([n.p.]: The School, 1968) pp. 92 - 93.

(6) شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام الملي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٩٠. وانظر أيضاً: **علم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض لتنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩**، تحرير ابراهيم بدران (بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي لعربية، ١٩٨٢) ص ٢٣ ـ ٢٤، وعمر ابراهيم الخطيب، «التكنولوجيا والحضارة: وجهة نظر عربية،» **شؤون عربية**، العدد ٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٧٢. وقد حذر تقرير اللجنة العربية المعنية بوضع نظام عربي جديد للإتصال والاعلام من ذلك بوضوح: «على مخططي برامج التنمية الشاملة في الوطن العربي أن يكونوا في غاية الحذر والانتباه، عند التفكير في ادخال التقنيات الحديثة في أي مجال من مجالات الحياة، لأن ما ينطبق على المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة، لا ينطبق على الأوضاع العربية واحتياجات البلدان العربية، وذلك بسبب وجود مؤثرات عديدة مثل عدد السكان، والبنية الاقتصادية والإجتماعية وغيرها». انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥)، ص ١٦٥.

آثارها في كثير من الأحيان بصورة سافرة ومباشرة، لأنها تتجه مباشرة وبصورة متكررة في اليوم الواحد لتطرق حياة الإنسان وعقله.

وقد احتلت آثار التقانة وإمكاناتها حيّزاً واضحاً في الفكر العربي في نواحيه واتجاهاته المختلفة، في إطار بحثه في مفاهيم وفلسفات تحضر، أو تقدّم أو تنمية الوطن العربي، وتراوحت اتجاهاته من النقيض إلى النقيض مروراً بمناطق رمادية صغيرة؛ ففي **الطرف الأول**، يطالب فريق من المفكرين والباحثين العرب بملاحقة الدول المتقدمة تقانياً وصناعياً، إمّا لتعويض الفجوة الحضارية بين الغرب والعرب(٧)، أو استجابة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني في الوطن العربي، واطلاق طاقات الإنسان العربي، فإن «قيمة بناء مجتمع العلم والتكنولوجيا في أحدث صورة وفي أقصى ما وصلت إليه التجربة العالمية، يستجيب لواقع اقتصادي واجتماعي وسكاني خطير في البلاد العربية، وسائر البلدان النامية، نعني ضآلة نسبة اليد العاملة الفعلية بالقياس إلى مجموع السكان... فالثورة العلمية التكنولوجية في أحدث صورها التي تتجلى في الأوتوماتية والعمل الذاتي للآلة، تقلّل من الحاجة إلى الأيدي العاملة، إذ تحل الآلة محل الإنسان في كثير من الأعمال، وتقود إلى زيادة الانتاجية عن طريق اللجوء إلى أدوات تكنولوجيا أنجح، وبذلك تحرر طاقات بشرية كثيرة من العمل الآلي البعيد عن طبيعة الإنسان. ولعلها بذلك تجعله يفرغ لنشاطات ألصق بإنسانيته، على رأسها البحث العلمي والدراسات السابقة على الانتاج وتسويق الانتاج، فضلاً عن الدراسات الإنسانية والنشاطات الفنية والفكرية والأدبية الرفيعة»(٨). ويذهب بعض أنصار هذا الاتجاه إلى حد الانبهار بالتقدم التقاني الذي تمّ احرازه في مجالات الاتصال والإعلام والتبشير بأنها تحمل الخلاص للعرب وبقية الدول النامية من أوضاع التخلّف(٩).

وعلى النقيض، يرى فريق من المفكرين والباحثين العرب ـ وهم الأغلبية ـ أن اتباع الغرب والاقتداء به في مجالات التقانة سوف يزيد تبعية العرب للدول الغربية في شتى المجالات، بما قد يدمر البنى الداخلية للمجتمعات العربية، «فالتكنولوجيا بشكل عام ـ وتكنولوجيا الاتصال والإعلام بشكل خاص ـ لا تلعب دوراً حيوياً في السيطرة الثقافية فحسب، ولكنها بالفعل جزء من هذه السيطرة»(١٠)، فقليل من الدول النامية تلك التي تراعي

(٧) زكي نجيب محمود، **ثقافتنا في مواجهة العصر** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩)، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٨) عبد الله عبد الدائم، «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/ مارس ١٩٨٦)، ص ٨٦.

(٩) حسن صعب، اعجاز التواصل الحضاري الإعلامي: **نحو وكالة عربية دولية للأنباء** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨١)، صفحات متفرقة.

(١٠) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٥٢. وانظر أيضاً: منير الله ويردي، **دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول** (بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٧٨)، ص ١٠٩ ـ ١١١.

لاءمة التقانة الحديثة للسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد للتقانـة. «وكلما كان البنـاء لاجتماعي متعدد الملامح والقسمات من الناحية الطبقيـة، كلما اتضحت الصورة من نـاحية الفئـات لاجتماعية المستفيدة حقاً من استخدام التكنولوجيا المتقدمة، أو كلّما اتضح لمصلحة من تستخـدم هذه تكنولوجيا. إذا بدأنا بالاعتراف بأن التكنولوجيا والعمليات المترتبة عليها تنبع أسـاساً من احتيـاجات طبقات المسيـطرة في دول المركـز، فـإن ذلـك يعني أن دول الأطـراف الضعيفـة الفقـيرة لا تـوضـع حتياجاتها في الاعتبار سواء من جانب منتجي أو مصدري التكنولوجيا»[11]. ولا يتوقف الأمر عند حد التبعية، إذ تؤدي التقـانـة ـ كـما يرى بعض أنصـار هذا الاتجـاه ـ إلى تعميق فجوة عدم الثقة بين العالم الثالث والدول المتقدمة نتيجـة التفاوت الاقتصـادي بينها، عـلاوة على أنها تستخدم للوقيعة بين دول العالم الثالث ذاتها.

وعلى المستوى العربي، يتمثل الانعكـاس السياسي المبـاشر الذي يمكن أن ينشـأ عن التقـانـة في اتسـاع فجـوة التقسيم الـطبقي ـ حسب تعبـير الـدكتـور سعـد الـدين بـراهيم ـ بين الأقـطار العربيـة الغنية والأقـطار العربيـة الفقيرة أو محـدودة الدخـل أو لموارد الطبيعية، وعلى المستوى الوطني، تتمثل آثار التقانة في الفسـاد الاداري وضعف لمشاركة الشعبية، وتعارض معطيات التقانة مع العادات والقيم الاجتماعية، ممّا يؤدي إلى تفجّر أزمات سياسية واجتماعية في بعض الأقطار العربية[12].

وبين النقيضين يمكن أن نلمس ثلاثة اتجاهات معتـدلة تقـوم على الاستفـادة من التقانة المتاحة مع مراعاة المحافظة على الأجيال والقيم الوطنية. ويرى الاتجاه الأول أن العرب ليسوا متخلفين حضارياً، وإن كانوا متخلفين تقـانياً، استنـاداً إلى التفرقـة بين الحضـارة، «والتمدن». وأن الـواجب إقامـة علاقـة متوازنـة بين الحضـارة التي يملكها العرب والتقانة الوافدة من الخارج[13]. ويـرى الاتجاه الثـاني ضرورة أن يبتكر العـرب الوسائل العلمية والتكنولوجية الجديدة بالاستفادة من خبرات الـدول المتقدمـة لتعجيل التطوير في مختلف مراحله ومستوياته[14]، ويرى الاتجاه الأخير «أن الإعجاب بـالتكنولـوجيا الغربية يتغلغل في جميع زوايا المجتمع العربي، كما يتغلغل في زوايا المجتمع اليابـاني القديم، ومـع أن المجتمع أعطى شرعية كافية لهذا الإعجـاب، ممّا أدى إلى استـيراد التقانـة الغربيـة على نـطاق واسع،

---

(11) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(12) عمـر ابراهيم الخـطيب، «الجوانب الايـديولـوجية والسيـاسية والإجتـماعية في الفكـر التكنـولـوجي العربي،» مجلة العلوم الإجتماعية، السنة ١٢، العـدد ٤ (شتاء ١٩٨٤)، ص ١٤ ـ ٢٠. وانـظر أيضاً: أنـطوان زحـلان، البعد التكنـولوجي للوحـدة العربيـة (بيروت: مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٨١)، ص ٩، واللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصـال: مشروع التقرير النهائي، ص ٩٦.

(13) الخطيب، «التكنولوجيا والحضارة: وجهة نظر عربية،» ص ١٧٢.

(14) العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمـر الامم المتحدة لتسخـير العلم والتكنولـوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩، ص ١٨.

وإلى محاولة استخدام هذه الوسائل الانتاجية، إلّا أن المجتمع حجب الشرعية عن الأخذ بالقيم الغربية المصاحبة للتكنولوجيا»[15].

ثانياً: وضعية تقانة الاتصال والإعلام في الوطن العربي

إن القول إن بنى الاتصال والإعلام في الوطن العربي تحوز أحدث التقانيات[16] قول عشوائي ومجحف في التعميم، يساويه في أجحافه القول إن قرارات استعمال النظم التقانية في الوطن العربي لا تتبع الأسس العلمية السليمة[17]. كلا القولين مجحف في التعميم، فلا يوجد توصيف واحد قابل للتعميم على الوضعية التقانية للاتصال والإعلام في الوطن العربي، إلّا في ما يخص بعض الأمور العامة التي تسري على بنى الاتصال والإعلام سريانها على بقية البنى الاقتصادية في الوطن العربي، وعلى رأسها:

- أن الوطن العربي يمثل سوقاً واسعاً لمنتجات التقانة الغربية[18].

---

(١٥) مجدالدين خيري، «حول مستقبل الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٢٦. وفي زخم البحث في قضية آثار التقانة، وجه حسن محمد طوالبة القضية وجهة أخرى بـ «أن التسليم بوهم التفوق التقني للدول الصناعية الرأسمالية بات يشكل ظاهرة خطيرة في العصر الحديث، اذ انه بإمكان دول حركة عدم الانحياز شراء أو امتلاك تقنية وسائل الإعلام من الدول الأكثر تقدماً في الحركة، أو من الدول الغربية الصناعية ذاتها، ويبقى القرار السياسي هو الأهم وهو الأساس في تمكين الحركة والبلدان النامية عموماً من التعبير عن ارادتها وهويتها الوطنية وذاتها الثقافية». انظر حسن محمد طوالبة، **نحو تخطيط استراتيجي للإعلام العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٢٥.

(١٦) يذكر تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي: «وفي الخلاصة نلاحظ أن التقنيات المستعملة لدى البلدان العربية هي من أحدث ما هو متوفر في أسواق الدول الصناعية، والعرب من أكثر المستهلكين لها في العالم، حتى غدت بعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية العربية معارض لأحدث وأضخم ما هو متوفر في العالم»، انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١٧) ويذكر التقرير ذاته في الموضع نفسه ما نصه: «وبالرغم من استعمال البلدان العربية لهذه التقنيات الحديثة، وخاصة في مجال الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء، فإن اتخاذ القرار باستعمال هذا الجهاز أو غيره واستعمال هذا النظام أو غيره لا يتبع في البلدان العربية الأسس العلمية السليمة كتقدير الحاجات الحقيقية والإمكانات المادية والقدرات الهندسية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٨) يذكر أنطوان زحلان أنه كان لدى الشركات الأجنبية (في عام ١٩٨١) عقوداً هندسية قيمتها ٤٠٠ مليار دولار لتنفيذ مشاريع في الوطن العربي، وأن جميع هذه المعاملات الخاصة بالآلات واللوازم تتضمن التقانة، ولكنها تعتمد على استيراد المنتجات لا المعرفة الفنية. انظر: زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**، ص ٢٨.

ـ وأنه لا يوجد قطر عربي واحد لـديه حـالياً تقـانيات محليـة لإشباع احتيـاجات لاعات الاتصال والإعلام.

ـ ولا تعطي أي من الأقطار العربية أهمية أو أولوية لمشروعات البحوث والتطوير هذا المجال.

ـ وأن إقـامة بعض صنـاعات تجميـع المواد الاتصـالية والإعـلامية يتم بـأسلوب ال من نقل التقانة. وغالباً ما يتم تحت إشراف أو إدارة شركات أجنبية؛ ومن ثم لا ضح لنا أية اتجاهات للاعتماد على النفس في هذا المجال.

ـ يقع على عاتق الدولة مسؤولية جلب هـذه التقانيـات بحكم ملكيتها لمـرافق، وسائل الاتصال والإعلام بصفة عامة، وبحكم مسؤوليتها عن تطويرها.

ـ ويتسم توزيعها داخل الأقطار العربية بالمركـزية الشـديدة في العـواصم والمدن كبرى، مما يدعم الاختلال القائم في سريان المعلومات على النطاق الوطني.

ـ أن بنى، ومـرافق الاتصال والإعـلام القائمـة الآن في الأقـطار العـربيـة، قـد امتها بالكامل شركات أجنبيـة دون مشاركـة وطنية فعليـة إلا في حالات نـادرة، وفي رافق محددة.

وبعد ذلك، فنحن أمام اختلال أو عدم توازن بـين الأقطار العـربية في مجـالات تقانة الاتصال والإعلام، بين من يحتاج القليل ولديه الوفرة، ومن يحتاج الكثير ويعاني عجزاً في قدراته الماليـة، وهي التي تجعل امتـلاك تقانيـات حديثـة في هذا المجـال عبئاً ثقيلاً على برامج التنمية التي قد تكون أكثر إلحاحاً. ويمكن القـول ان لكل قـطر عربي أوضاعه ومشكلاته التقانية الخاصة في مجالات الاتصال والإعـلام، وهي وإن تجاوزتـه إلى قطر آخر، أو تشابهت مشكلاته وأوضاعه مع غيره من الأقطار العـربية، فـإن هذه الأوضاع لا تمثّل أوضاعاً عامة، قابلة للتعميم على أقـطار الوطن العـربي كلها. ويمكن إجمال هذه الأوضاع في ما يلي:

١ ـ ان إدخال هذه التقانيات الحديثة إلى بعض الأقطار العربية لم يتم بقصد إشباع احتياجات محددة، فلا تطور وسائل الاتصال، ولا تطور الخدمـات الاتصاليـة عامـة، ولا حجم الجمهور المستهدف، أو سـوق الاتصال أو متـطلبات التنميـة تستدعي مثـل هـذه النظم الحـديثة المعقـدة. لقد قفـزت تقانـة الاتصال والإعـلام في بعض الأقطار العـربية قفـزات سريعة جـداً في فترات زمنيـة وجيزة، عـلى نحو تـرك لنا فجـوات في التعاقب أو التطور التقـاني لبنى الاتصال والإعـلام في هذه الأقـطار، وخلّفت لنا هـذه الأوضـاع مـا يمكن اعتبـاره حـالـة انفصـام بـين قـدرات الـوسيلة، وقـدرات القـائم بالاتصال، وبين قدرات الوسيلة والمضمون الذي تبثّه. وهذا الوضع في مجمله يعكس

التفاوت الصارخ بين قدرة بعض الأقطار العربية على شراء تقانة الاتصال والإعلام وبين قدراتها على التعامل معها، خاصة تلك الأقطار التي لم يتوافر لديها حتى الآن مخزون متراكم من المعرفة والخبرة يتيح لكوادرها الفنية التعامل مع هذه التقانيات.

٢ ـ وفي أقطار عربية أخرى، تفوق متطلبات التقانيات الحديثة قدرات وسائل الاتصال والإعلام ذاتها، ولم ينجم عن امتلاكها أي تحسّن أو تطور في مضمون الاتصال والإعلام، أو اتساع في حجم الجمهور الذي تتوجه إليه، بل قد تضع متطلبات هذه التقانة أعباء إضافية على الجمهور[١٩].

٣ ـ ويرتبط استيراد التقانة الحديثة باستيراد خبرة وعمالة أجنبية لإدارتها وتشغيلها، أو يرتبط في حالات أخرى بعدم القدرة على تشغيل النظم التقانية تشغيلاً اقتصادياً، ولم يتضح في حالات ثالثة توافر القدرة على الاستفادة الكاملة من امكانات النظام التقاني.

٤ ـ ولا يعتبر التقدم التقاني ظاهرة عامة في الأقطار العربية كلها، فما زالت تقانة الإنتاج في بعض الأقطار العربية دون المستوى المعقول. كما لا تعد ظاهرة عامة داخل القطر العربي الواحد، فثمة أقطار عربية أدخلت تقانيات حديثة على بعض مرافقها الاتصالية دون البعض الآخر، أو اهتمت ببعضها على نحو يفوق اهتمامها بالبعض الآخر. وبعضها الآخر طوّر بنى، ومرافق الاتصال والإعلام وشبكاته دون أن يطوّر بنى الاقتصاد الوطني ذاته، أو يطوّر بنى المواصلات السلكية واللاسلكية أو شبكات الطرق.. وغيرها، التي تتكامل بشكل مباشر مع القدرة على الاستفادة من التقانيات الحديثة. ففي بعض الحالات، لا يصاحب التطور التقاني امتداد نطاق البثّ ليغطي كل الإقليم الجغرافي، أو لا يصاحب إدخال تقانيات الطباعة الحديثة توسيع نطاق التوزيع أو تطوير صناعة النشر، أو لا يصاحب تقوية محطات البثّ التليفزيوني مد الخدمة الكهربية إلى المناطق النائية[٢٠].

---

(١٩) سعت المؤسسات الصحفية في احد الأقطار العربية لتحديث نظمها الطباعية، واستبدال الطباعة البارزة بالطباعة الملساء دون أن يكون لدى معظمها حاجة ملحة إلى ذلك، واضطرت هذه المؤسسات إلى الحصول على قرض حكومي لتمويل شراء التقانة الجديدة. ولم ينجم عن ادخال هذه التقانة أي تحسن أو تطور ملموس في مضمون الخدمة الصحفية أو في عدد الصفحات أو في أرقام التوزيع. وعجزت هذه المؤسسات عن تسديد أقساط القرض وفوائده، مما دفع السلطات المختصة إلى التحفظ على أموال هذه المؤسسات لدى البنوك. وكان ذلك على رأس الأسباب التي دفعت هذه المؤسسات إلى رفع ثمن صحفها إلى الضعف.

(٢٠) «إن العلاقة بين مختلف الوسائل الإعلامية هي أساساً علاقة تكافل وليست علاقة تنافس. فالدول التي تختار التركيز على أسلوب فني واحد ينبغي ألا تغفل ذلك بما يؤدي إلى القضاء على الآخر أو اهماله، وبينما يبدو أننا ندخل العصر الالكتروني فليس ثمة ما يشير إلى اختفاء الطباعة. وسوف تستمر الصحف والمجلات والكتب لعشرات مقبلة من السنين، كمصادر هامة للإعلام والمعرفة والترويج، وينبغي تأمين الجهود التي تبذل =

٥ ـ ولا تعتبر التقانيات الحديثة في مجالات الاتصال والإعلام ميزة في كل الأحوال، سبة إلى الأقطار العربية التي لم تتطور بناها الاقتصادية والاجتماعية على نحو يتلاءم إمكانية التقانيات الحديثة التي تتسم آثارها في بعض الأحيان بالغموض، والتي قد ل نظم الاتصال القائمة أقل مرونة أو تضخم عيوبها على نحو يعقّد عملية تكيّف انة الجديدة مع هذه البنى الاقتصادية والاجتماعية. وتبدو خطورة هذه النقطة في أن حدات التقانية قد بدأت في الوطن العربي «تأخذ مكانها كوحدات متراصة، وليس كنظام بط ومتداخل في الجسم الاجتماعي، وهنا في معظم أقطار العالم الثالث ما تزال التكنولوجيا أو رسات التكنولوجية غير متولدة في البيئة وما تزال تحمل طابع الاغتراب»[٢١].

٦ ـ إن مضمون الاتصال هو الذي ينبغي أن يشغل حيّزاً من اهتمامنا، يفوق هتمام بمسايرة أحدث متطلبات التقانيات الحديثة، لأن الاختلالات الاتصالية لإعلامية داخل الأقطار العربية وفيما بينها تتعلق أساساً بمضمون الاتصال في المرتبة ولى، ثم بوسائل نقله في المرتبة الثانية[٢٢].

٧ ـ وكثيراً ما تكون حيازة تقانيات جديدة في مجالات الاتصال والإعلام في أحد قطار العربية على حساب أقطار أخرى مجاورة أو هو ضار بها، ولا يراعى في اختياره تقييمه أن يحقق هدفاً قومياً أو مصلحة قومية. وقد تستخدم التقانة ذات القدرات مالية في شنّ الحملات الكلامية على الأقطار الأخرى في حالات التفكك والتشرذم في نظام العربي.

وعلى هذا، يمكن القول إن تقانيات الاتصال والإعلام في الوطن العربي تبدو في بض الحالات وكأنها تقانيات غير ملائمة سواء نظر إليها من منظور تقني أو منظور تصادي، أو من حيث مدى مواءمتها للتطور الفعلي في النظام الاتصالي ذاته، أو من يث إشباعها لاحتياجات التنمية الوطنية، أو من حيث توفيرها لفرص عمل تتناسب ع كثافة رأس المال المستثمر فيها[٢٣].

استمرارها ولمضاعفة كمياتها وتحسين نوعياتها. كما أن الراديو والتلفزيون ما زالا بحاجة إلى مزيد من التوسع إلى حجم أكبر من الاستثمارات، وعلى الأخص في الدول النامية، وهذا ما يصدق أيضاً على أحدث لابتكارات التكنولوجية. فجميع الدول تحتاج إلى التخطيط لإدخالها على الأقل بطريقة تدريجية، وينبغي لبلدان النامية بوجه خاص أن تبادر إلى وضع خططها لكي تتقاسم مزايا التكنولوجيا الحديثة وتكيفها مع حتياجاتها وظروفها الخاصة». انظر: ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع ليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ١٥٤.

(٢١): العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩، ص ٤٨.

(٢٢) راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الاخباري (جدة: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٣) عن التقانة الملائمة والمشاكل المترتبة على التقانة غير الملائمة، انظر: أنطونيوس كرم، العرب أمام =

هذه بعض مظاهر الخلل في الأوضاع التقانية في الأقطار العربية. وان البحث في أسبابها يقودنا بالضرورة إلى العقلية التي تصنع السياسة العامة وتتخذ القرارات، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية بمفهومها العام، وتنمية هياكل وقطاعات الانتاج والخدمات، وعلى رأسها قطاعات الصناعة والاتصال والإعلام؛ إذ يبدو أن هذه العقلية لا تعي أهمية المشكلة التقانية، خاصة في مجالات الاتصال والإعلام، التي تتصل مباشرة بتنمية البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو يبدو أن هذه المسألة لا تدخل ضمن اهتمامات صانعي السياسة الذين يهتمون أكثر بالحلول العاجلة أو الجاهزة المأمونة على المدى القصير، أو الصالحة بطبيعتها القائمة لحلّ مشكلات تنموية عاجلة. فلا تتضمن خطط التنمية خلق، وتطوير تقانيات وطنية لدعم برامج التنمية الوطنية، وما يرتبط بها من تطوير بنى التعليم ونظمه، خاصة التعليم الفني والتدريب المهني، أو حفز أنشطة الابتكار. . . إلخ، أو لا تتضمن خططاً تقانية هندسية طويلة المدى لخلق تقانيات وطنية، أو تهيئة التقانيات المستوردة مع متطلبات التنمية الوطنية الاجتماعية والثقافية والتربوية. فالاعتماد على التقانيات الجاهزة هو الأساس. وبديهي أنه لا يمكن حل مشكلات التنمية الوطنية بحلول جاهزة ومستوردة.

والملاحظ على معظم أقطار الوطن العربي أن قرارات استيراد تقانيات الاتصال والإعلام هابطة من أعلى لأنها نابعة أساساً من رؤية فوقية، حتى وإن ترك أمر بحث تفاصيلها وأنواعها وبدائلها للكوادر الفنية التي لا تتمتع في أغلب الأحوال بالخبرة والدراية اللازمة لمتابعة التطورات التقانية السريعة في مجالات الاتصال والإعلام. وسواء تم جلب هذه التقانيات الجاهزة استجابة لاحتياجات ملحة، أو إشباعاً لشهوات مسايرة كل جديد في هذه التقانيات على النمو الذي توفره وتساعد عليه وفرة الموارد المالية، فإن السياسة العامة في هذا الصدد كثيراً ما تضع ضغوطاً شديدة على الكوادر الوطنية المعنية بتطوير بنى الاتصال والإعلام، لما تتسم به هذه السياسة في أحيان كثيرة من الإغراق في البساطة أو الإسراف في اللاواقعية. وإن من السهل البرهنة على أن هذه الكوادر تحمّلت مسؤوليات وأعباء تقانيات جديدة في الاتصال والإعلام، كان ينبغي أن يشاركها فيها رجال الاقتصاد والإدارة والاجتماع وغيرهم من المعنيين بالتنمية. ولكن انعدام العقلية الواعية أدّى في أحيان كثيرة إلى جلب تقانيات اتصال ألقت أعباء على برامج التنمية وتكاليفها، ولم تفد سوى قطاعات فوقية محدودة من البنية الاجتماعية والاقتصادية، فزادت في تميزها على حساب بقية القطاعات المستهدفة أصلاً بالتنمية.

= تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٨٦ - ٩٣.

وتبدو الخطورة أكثر عندما يتم جلب هذه التقانيات الجاهزة بقروض أجنبية ن فوائد مرتفعة، تلزمنا شروطها باستيراد التقانة والخبرة ودراسات الجدوى وغيرها الدولة المقرضة. وقد دلّت تجارب عديدة في الوطن العربي، نرى حرجاً في يدها أن هذا الوضع يشكّل عبئاً باهظاً على التنمية الوطنية، وعلى موارد الدولة ها، خاصة إذا كانت بعض هذه التقانيات في حقيقتها تندرج في فئة التقانيات كمالية. وبديهي أن هذه التقانيات أو بعضها سيستهلك قبل أن تتمكن الدولة مقترضة من سداد ديونها، ويصبح عليها أن تستورد رأسمالاً أجنبياً مرة أخرى ستيراد تقانة أجنبية جاهزة... وهكذا، ولئن كان لبعض الأقطار العربية عذرها في عامل مع تقانيات الاتصال والإعلام على هذا النحو بسبب الاستهلاك شبه الكامل ماها الاتصالية عبر فترة زمنية طويلة انشغلت فيها بالصراع العربي الإسرائيلي كاليفه، وبسبب التزايد السكاني الذي لم يعد يتناسب اطلاقاً مع قدرة وكفاءة بنى، رافق الاتصال والإعلام القائمة، فإن لا عذر لها إذا تعلق الأمر باستيراد تقانيات لا نبع احتياجات التنمية الأساسية، وخاصة إذا تم ذلك برأس مال مستورد.

وليست الحاجة وحدها هي الباعث على استيراد التقانة الجاهزة، فإن السياسات عامة تبدو أحياناً مسرفة في طموحها الناجم عن وفرة الموارد المالية الريعية، وتولّد هوة امتلاك أحدث ما في التقانة من نظم على أنها سلعة تجارية، دون اهتمام لجوانب التقانية، طالما أن الشركات الموردة قادرة على التوريد، وأحياناً على الإدارة التشغيل، والصيانة، وطالما أن القطر المعني قادرٌ على الدفع[٢٤]. وقد يحدث في لحالتين حالة إشباع الحاجة وحالة إشباع الشهوة، تفضيل بديل على آخر، ونظام ثاني على نظيره ليس في ضوء الاعتبارات التقانية، ولكن في ضوء العمولات التي دفعها الشركات الموردة لهذه التقانيات الجاهزة.

---

(٢٤) يطلق أنطوان زحلان على التكنولوجيا الجاهزة اصطلاح «النقل الخالي من التكنولوجيا»، ويرى أن ه مزايا عديدة للمخططين ومتخذي القرار، منها:

١) تركيز الاهتمام بمشكلات تكنولوجية معينة والتمكن من حلها دون الاضطرار للتعامل مع مؤسسات جتماعية ومهنية معقدة.

٢) سهولة ملاءمتها للتوزيع القائم للمسؤوليات الوزارية بمعنى انعزال المشروع عن بقية قطاعات الاقتصاد والصناعة والتعليم والتدريب، و...

٣) يؤجل تنفيذ المشاريع الفردية الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيير التقني.

ومع ذلك يؤكد أنها تحمل عيوباً خطيرة: منها أنها تشكل طريقاً مسدوداً أمام التكنولوجيا على الرغم من الزعم بأنها تمهد لحيازة تكنولوجيا وطنية، وأنها تؤدي إلى التبعية السياسية والتكنولوجية، وإلى عواقب اجتماعية وثقافية خطيرة، وإلى الاهمال الكلي للمضمون الثقافي للعلم والتكنولوجيا حيث لا تخلق تأثيرات جوهرية في الأدب والفن والتعليم والعمارة والفلسفة، ولا تخلق المناخ الفكري الرشيد اللازم لازدهار العلم والتكنولوجيا. انظر: زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، ص ٩٢ - ٩٩.

ثالثاً: التدريب التقني

يرتبط التدريب التقني ارتباطاً عضوياً بالمسألة التقانية، ويعتبر أحد مستلزماتها الأساسية، في الوقت الذي يعتبر فيه التدريب ومستواه ومضمونه دليلاً على كفاءة نظام الاتصال ذاته. وليس من السهل وضع توصيف دقيق لوضعية التدريب التقني في العالم العربي، للتفاوت البيّن في القدرات العلمية والتدريبية للأقطار العربية، ولأنه يمتد ليشمل نواحي عدة في مجالات الاتصال والإعلام، فقد يكون التدريب وافياً في أحد مجالاته، ناقصاً في مجال آخر، وعلى مستوى القطر الواحد، وفيما بين الأقطار العربية[٢٥]. ويمكن إجمالاً القول ان التدريب التقني في الأقطار العربية يعاني مظاهر عدة للنقص، تتفاوت من قطر إلى آخر، وهي:

١ ـ تشكو الأقطار العربية من نقص الأطر المؤهلة لتدريب المدربين وتكوين الفنيين.

٢ ـ ضعف مستوى التدريب بصفة عامة، وقلة اهتمام الجامعات به، وعدم التوازن بين التأهيل النظري والعملي.

٣ ـ ضعف المستوى النوعي للتربية بصفة عامة، فالتربية في الأقطار العربية «ما تزال تشكو، في محتواها وبناها، من فئتين كبيرتين، **أولاهما**: ضعف ارتباط النظام التربوي كمّاً ومحتوى بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، **والثانية** عدم وضوح الفلسفة التربوية التي تثوي وراء هذا النظام، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية العامة»[٢٦]، ويرتبط بذلك أزمة مناهج

---

(٢٥) ولعل هذا هو سبب التناقض الواضح في تقرير اللجنة العربية تجاه هذه المسألة، فقد ذكر تقريرها في أحد المواضع: «مع انتشار التعليم فيها وافتتاح الجامعات وتخريج الفنيين والمهندسين، وازدهارها اقتصادياً، ابتدأت بمسايرة الدول تقنياً ليس فقط من ناحية الصناعة والتطوير في هذه الأجهزة، بل من ناحية فهم أسسها العلمية ووجود القادرين على التشغيل والصيانة، ومن ثم توفير القدرة لاختيار الجهاز الأفضل ملاءمة لحاجاتها، وهي أمور هامة وأساسية خاصة مع التطور السريع والمذهل في مجال أجهزة الاتصال».
ثم عاد وذكر في موضع آخر: «يمكن القول ان مفهوم المناهج التدريبية في المعاهد والكليات العربية ضيّق، ويخرج منه الكادر البشري وهو يجهل الكثير مما ينتظره من التعامل مع قطاعات متعددة وحيوية في الميدان العملي، ويجابه مجالات تنموية حية ويتعثر في استثمار معلوماته بكيفية فعالة وكاملة». انظر: اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، **نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**، ص ١٦٥ ـ ١٦٩ و١٨٠ ـ ١٨١.

(٢٦) عبد الدائم، «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي،» ص ٨٢. أورد تقرير ماكبرايد ما يأتي: «إن نوعية أي نظام تحكمها إلى حد كبير كفاءة من يتولون تشغيله. لذا يمكن اعتبار أن التدريب على وسائل الاتصال الجماهيرية، على كافة المستويات وبكافة الأشكال له أهمية قصوى. ويمكن اعتباره أمراً أساسياً بالنسبة للتشغيل الفعال لنظم الاتصال ولتطويرها. غير أن هناك أيضاً اتفاقاً عاماً على أن نقص العاملين المدربين وقصور برامج التدريب هما من الأسباب الأساسية لأوجه النقص الملحوظة عبر العالم. ان التنوع البالغ في الأنشطة المتعلقة بالاتصال والمدى المتسع دوماً من المهارات المتخصصة =

لدراسة والتدريب التي تركز على الجوانب النظرية، والتي لا تستطيع مواكبة التطور لتقني، بسبب التطور السريع في التقانة، وبسبب الحاجة إلى تخصصات تقنية متعددة معقدة. علاوة على تركيز الاهتمام بتدريب المستويات العليا دون المستويات المتوسطة الفنية، وضعف الصلة بين المؤسسات العلمية والعملية وبين المؤسسات والقطاعات لمسؤولة مباشرة عن الممارسة والتنفيذ والتقييم(٢٧).

٤ ـ ضعف متطلبات التدريب من موارد مالية، وأجهزة، وعدم توافر الحوافز على لتدريب.

وتنبع هذه المشكلات أساساً من عدم وجود سياسات تدريبية جادة لتوفير الكوادر الفنية في مجالات الاتصال والإعلام التي تتميز تقنياتها بسرعة تطورها، وتعدد مجالاتها، ويمكن أن نلتمس لذلك عذراً بحداثة تطور بنى ومرافق الاتصال والإعلام في عدد كبير من الأقطار العربية، وبعدم وجود وعي كافٍ بأهميته، واهتمام مؤسسات الاتصال والإعلام بالتشغيل اليومي على حساب التخطيط بعيد المدى، وضآلة الموارد.

وعموماً، تختلف وضعية التدريب التقني ومداه وتاريخه ومشكلاته من قطر عربي إلى قطر آخر، فثمة أقطار ليس لديها أية إمكانات لهذا النوع من التدريب، وثمة أقطار أخرى تتوافر لديها القدرات التدريبية، ويصعب فيها الحصول على المتدربين أو الاحتفاظ بهم بعد تخرجهم(٢٨). وهناك أقطار أخرى لا توفر فيها البيئة الثقافية والاجتماعية حوافز للاقبال على المهن التقنية(٢٩). ويتوافر لدى بعض الأقطار العربية مؤسسات متخصصة للتدريب في بعض المجالات، ولا يتوافر ذلك لبعضها الآخر، وفي الحالة الأولى لا يفي التدريب في الغالب بالمتطلبات الأساسية. ولا يوجد على

اللازمة قد ترتب عليها أن الطلب على العاملين المؤهلين في كل مكان تقريباً يتجاوز طاقة برامج التدريب القائمة في بلاد العالم فرادى أو مجتمعة». انظر: ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ٤٨١ ـ ٤٨٢. «فقطاع الاتصال بمعناه الواسع يمكن أن يشمل جانباً كبيراً من التعليم والعلوم، وجانباً من الأنشطة الثقافية والخدمات الصحية والإدارة العامة والخدمات المالية، وقطاعات النقل والمواصلات. وفضلاً عن ذلك فإن وظائف كثيرة في قطاعي الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية يمكن اعتبارها في المقام الأول وظائف «اتصال» حيث ان التكنولوجيا الجديدة لمعالجة المعلومات والحساب الالكتروني في سبيلها إلى غزو كل قطاع. ومع ذلك فإن معظم الوظائف تتركز في قطاع الخدمات وما يزال الجدل قائماً حول توصيف الوظائف، بين ما يدخل في قطاع الاتصال، وما يخرج عنه، ولا يوجد مقياس مقبول وقابل للتعميم للآن». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٩.

(٢٧) اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢٨) يحيى أبو بكر [وآخرون]، تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣.

المستوى القومي مراكز تدريب متخصصة في المجال التقني، فكلها تركز براجها على اعداد القائم بالاتصال وبعض المجالات المساعدة كالهندسة الإذاعية، والديكور، والإكسسوارات... إلخ، وثمة ما يشير إلى أن الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية يعكف حالياً على إنشاء معهد إقليمي عربي للاتصالات، لأغراض التدريب والتأهيل، يكون مقرّه بغداد[30].

رابعاً: رؤية مستقبلية

يتضح ممّا تقدم أن امكانية خلق قاعدة تقانية عربية، أو التهيئة السليمة للتقانيات الوافدة في مجالات الاتصال والإعلام تكمن عند المستويات العليا لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار في الوطن العربي. ويقصد بالتقانة في السياسة العامة ضرورة النظر بدقة في الجوانب العلمية والتقانية لكل مشروع، أو لكل سلعة تُشترى، بهدف استخدام الطاقات الوطنية عند توافرها، وتطوير طاقات جديدة عندما لا تكون متوافرة، وتحديد أوجه النقص في نظم العلم والتقانة من الناحية العلمية، «ولا بد أن تكون القضايا الأساسية التي تحتل مكان الصدارة في تفكير صانعي القرار هي كيفية النهوض بالمشروع على نحو يتيح تطوير القدرة التقانية الوطنية».

فالدولة ـ مالكة بنى ومرافق الاتصال والاعلام في العالم العربي، وصاحبة الشأن والمصلحة والمسؤولة عن تطويرها ـ هي المسؤولة، وهي التي تقوم فعلاً باستيراد مستلزمات هذه البنى واحتياجاتها من السلع التقانية، ويتفرّع عن ذلك أن مفهومها للتنمية وفلسفة تطوير نظم الاتصال، واحتياجاته تعدّ أحد المدخلات الأساسية للسياسة التي توضع، وللقرارات التي تتخذ في ضوئها لجلب تقانيات معينة، وما لم تكن القيادة السياسية في الوطن العربي واعية لخطورة المسألة التقانية، ومدركة لأهميتها لتأكيد، ودعم استقلالها السياسي والاقتصادي، وملتزمة سياسياً وفكرياً بنجاح سياسة الاعتماد الفردي والجماعي على النفس، فلن يفلح العرب في هذا الباب؛ «ولا بد من أن نعترف بأن طبيعة التخلف بحد ذاته تجعل من ادراك الأهمية الاستراتيجية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الأجزاء المتجاورة مسألة بعيدة المنال، وما لم تستوعب (القيادات) السياسية في الوطن العربي هذه المقولة استيعاباً عملياً وعلمياً، وليس مجرد قبول دعاوى وتكتيك، فإن اعتماد الدول العربية على الدول الصناعية سوف يزداد مع الزمن»[31]. وقد وسع أسامة الخولي هذا التقدير

---

(30) والجدير بالذكر أن من أهداف المركز العربي للدراسات الإعلامية للتنمية والسكان والتعمير تطوير المستوى المهني والعلمي للعاملين في وسائل الاتصال العربية في هذه المجالات، والمساعدة في نشاطات التدريب والتوثيق والنشر على مستوى الوطن العربي التي تقوم بها أجهزة الاعلام العربية لأغراض التنمية.

(31) العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩، ص ١٣.

إلى حد التأكيد على أن اكتساب التقانة لا يمكن أن ينفصل عن موقف الالتزام السياسي للمجتمع السياسي كله بالنجاح.

إن ثمة اعتبارات عديدة تملي معالجة المسألة التقانية على المستوى القومي، وصعوبة، أو استحالة معالجتها من بعض جوانبها على المستويات القطرية[٣٢]، منها على سبيل المثال:

١ ـ إن بعض الأقطار العربية لا يتوافر لديها الحد الأدنى من متطلبات معالجة هذه المسألة، وما لم يأتها الحل من المستوى القومي، فلن تخطو خطوة واحدة نحوها، على الأقل في المستقبل المنظور.

٢ ـ كما أن بعض متطلبات معالجة هذه المسألة تتوافر لدى بعض الأقطار العربية، في حين يتوافر بعضها الآخر لدى أقطار أخرى، في حين يشكّل العالم العربي ككل سوقاً لهذه التقانية، وهذا في حد ذاته مطلبٌ أساسي لمعالجة هذه المسألة. إن تقانة الاتصال والإعلام ذات امكانات لا محدودة في القطاعين المدني والعسكري، وإمكانات أي قطر عربي لاكتسابها بمفرده محدودة إلى حد كبير، حتى بالنسبة إلى مجالاتها الفرعية أو الثانوية. واقتصاديات هذه التقانيات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، غالباً ما تأتي من الصناعات المستفيدة، سواء كانت اتصالية اعلامية أم لا، كما تتطلب الانتاج الكبير على نطاق السوق الكبير. وبديهي أن السعي لمعالجة هذه المسألة ليس المستهدف منه توفير التقانيات العربية، أو تهيئة التقانيات الواردة اللازمة فقط كصيانة وتشغيل

---

(٣٢) ولا يتحمس أسامة أمين الخولي ـ وهو ذو باع طويل في هذا الموضوع ـ مع هذا التوجه القومي في معالجة المسألة التقانية، ومن المفيد هنا ايراد تفسيره بكامله. يؤكد أسامة الخولي على أمرين هامين: ـ «أولهما ـ ان العمل العربي المشترك ليس بديلاً للجهد القطري في اطار توجهات أهله وقياداته، بل انه هو المبرر المنطقي للجهد القومي المشترك، وبدون أن يدرك العمل القطري كتلة حرجة من الانتشار والفعالية يصبح العمل القومي عبثاً بلا طائل ووهماً لا يرتبط بواقع.

ثانيهما ـ انني، ومن نفس المنطلق، أعتبر التجمعات الجهوية أو الاقليمية في اطار منطلق عربي وحدوي توجهاً صحياً يقع وسطاً بين العمل القطري وبين العمل العربي المشترك، انه ينتظم مجموعة الأقطار ذات الظروف والمشاكل المتشابهة في اطار يتيح لها فرصاً أفضل لدراستها دراسة متعمقة ولتبادل الخبرات بشأنها بشكل واقعي وفعّال، وفي تقديري أن هذا يوفر للعمل العربي المشترك دعائم أكثر رسوخاً ويزيد من فعاليته ويضمن التفاعل المؤثر والمثمر بين أسرة الأقطار العربية كلها، بما يحقق الفائدة المباشرة لكل منها ويبرز جوانب التكامل في امكاناتها ويحفزنا إلى وقف هدر هذه الامكانات.

وأما اذا كان مثل هذا التجمع مدخلاً للعزلة وطريقاً إلى التفتت ومنطلقاً للتأكيد على التباين الكبير بين واقع أقطار الأمة العربية وحظ كل منها من الموارد أياً كانت، وتكريساً للتفاوت في مستويات نمائها، فإنه يكون ولا شك خطراً داهماً وسداً منيعاً أمام تيار السعي لتحقيق الآمال الكبيرة والممكنة للامكانات العربية المتكاملة وسبيلاً لإضعاف كل قطر وكل تجمع جهوي في الأسرة العربية الكبيرة، ولا أظن أن هذا واقع لأنذّد به، ولكنني أراه انحرافاً يجب أن نأخذ حذرنا منه». انظر: أسامة أمين الخولي، «خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا،» **شؤون عربية**، العدد ٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٨ ـ ٩.

نظم الاتصال والإعلام، وغيرها من البنى والمرافق التي تتطلب هذه التقانيات، وإنما الطموح بعيد المدى هو إقامة صناعة وطنية بقواعد علمية ومعرفية وتقانية عربية، وتوفير احتياجات البنى والمرافق الأخرى، «ولكن طالما أن أسواق الأقطار العربية الإحدى والعشرين مندمجة في الاقتصاديات الغربية الواسعة، فمن غير الممكن اكتساب التكنولوجيا ما لم تكن عدة أقطار عربية على استعداد لتوفير السوق اللازمة»(٣٣).

٣ ـ وبغضّ النظر عن مدى استعداد الأقطار العربية لتشكيل علاقاتها الاقتصادية على هذا النحو، وعن جدية السعي لتحقيق السوق العربية الموحدة، فإن هذه المعالجة للمسألة التقانية على المستوى القومي يمكن أن تعدّ مدخلاً إلى الوحدة العربية. ويصدق في مجالات الاتصال والإعلام إلى حد كبير ما ذكره أنطوان زحلان: «ومن هنا تكشف التكنولوجيا والوحدة العربية عن عدد من السمات التي تساند بعضها البعض، إذ ان من الممكن أن تعمل التكنولوجيا كأداة لمزيد من وحدة الوطن العربي، وأن تؤدي وحدة الوطن العربي إلى مزيد من تقدمه التكنولوجي»(٣٤).

وعلى هذا، ينبغي أن تنبع اتجاهات حيازة تقانيات الاتصال والإعلام في الوطن العربي من الوعي والإدراك الاستراتيجي للقيادات العليا في الوطن العربي، على أن يصحب ذلك حركة تنوير ومحو الأمية التقانية للوطن العربي على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة(٣٥). وتعدّ مقترحات لجنة ماكبرايد ـ في رأينا ـ أسلوباً مناسباً في هذا الصدد، إذ إن التقدم أو ما يسمى الانفجار التقاني في مجال الاتصال، وما ينطوي عليه من إمكانات كبيرة، يجعل النتيجة النهائية في هذا تتوقف على ما يتّخذ من قرارات حاسمة، وأين تتّخذ، ومن يتّخذها؟ وانه من ثم ينبغي اعطاء الأولوية لتنظيم عملية اتخاذ القرارات بأسلوب المشاركة، وعلى أساس الإدراك الكامل للأثر الاجتماعي لكل من البدائل المستخدمة، وذلك من خلال:

١ ـ إيجاد أدوات سياسية على المستوى الوطني (والقومي)، بهدف تقديم المضامين الاجتماعية الإيجابية والسلبية لإدخال تقانيات جديدة وقوية للاتصال.

---

(٣٣) زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، ص ٨٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٥) أطلق أسامة الخولي تعبير الأمية التكنولوجية على عدم ادراك الأطراف العربية المعنية بالمسألة لأبعادها المختلفة حيث ذكر أن التكنولوجيين العرب ليسوا مدركين للأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية للمسألة في حين أن رجال العلوم الاجتماعية أكثر وعياً بالواقع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي للتكنولوجيا، ولكنهم في غالبيتهم وبحكم تخصصهم ليسوا على دراية كافية بدقائق العمل التكنولوجي، ومن ثم «غير قادرين على ترجمة مخاوفهم أو مساندة وجهة نظرهم بالمعرفة الأصلية بكنه التكنولوجيا». وأن صانعي القرار على مختلف مستوياتهم حائرون بين هؤلاء وأولئك وبين ضغوط أصحاب التكنولوجيا الآتية من الخارج، ويصبحون عاجزين عن اتخاذ القرار الأمثل، وأن جموع الشعب العربي لا تعرف الكثير عن القضايا المثارة ولا تملك تلمّس مصالحها الحقيقية من خلال تمثل عميق وأصيل للب المشكلة. انظر: الخولي، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١١.

٢ ـ انشاء أجهزة وطنية (وقومية) لتشجيع المشاركة والمناقشة حول الأولويات المتصلة باقتناء التقانيات الجديدة للاتصال أو توسيعها، وينبغي أن تتاح للرأي العام فرصة أكبر لممارسة إشراف دقيق على القرارات المتعلقة بتوجيه البحوث وعمليات التطوير.

٣ ـ ينبغي أن يرتبط تشجيع البحوث والتنمية المستقبلية في الدول النامية بمشروعات وبرامج محددة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

٤ ـ لا بد لمواجهة احتكار التقانة من اتخاذ تدابير على المستويات الوطنية (والقومية) والدولية، ينصّ فيها على إصلاح القوانين والاتفاقات القائمة بشأن برامج الاختراع وإقرار تشريعات واتفاقات دولية مناسبة[٣٦].

وبديهي أن ذلك يتطلب على المستويين القطري والقومي تطوير السياسات التعليمية وسياسات التدريب والقوى العاملة، والبحوث والتطوير، وتسخير مشروعات التنمية ذاتها لتصبح أداة لاكتساب التقانة، وتطوير القدرات الوطنية، والاهتمام بالتخصصات العلمية الدقيقة، وحفز المؤسسات والشركات الوطنية في هذا المجال، والاهتمام بنظم المعلومات، وتطويرها على نحو يوفر امكانات الابتكار والتطوير، وتوفير الحوافز المادية والتقديرية للحيلولة دون هجرة الكفاءات والخبرات العربية إلى الخارج... وغيرها من السياسات الفرعية المتصلة بالمسألة، والتي تتصل بدورها بجوانب التنمية المختلفة والتي يتعينّ أن تتم في إطارها العام.

وليس في مقدورنا، ولا في مقدور غيرنا من باحثي الإعلام ـ كما نعتقد ـ أن يضع تصّوراً محدداً، أو تخطيطاً ولو أوليّاً لعملية اكتساب التقانة في مجالات الاتصال والإعلام، ولا أن يقترح بأيّ تقانة نبدأ، أو في أيّ مجال ينبغي أن نضع قدمنا الأولى لنتبعها بالقدم الثانية، فالأمر يحتاج في مناقشته إلى قاعدة المشاركة من كل القطاعات التي يعنيها الأمر، ومن كل التخصصات التي تمسها المسألة، ولأن التخطيط في هذا المجال ما زال محدوداً إلى حد كبير، وتحتكر جوانبه الفنية إلى حد كبير الشركات متعددة الجنسية. والذي يعنينا **أولاً**: في هذا السياق هو التأكيد على أن الأمر خطير جداً، ويتعلق بصورة مباشرة وحيوية بواقع العرب ومستقبلهم، ومستقبل أجيالهم القادمة، وثانياً: أن العرب كمجموع لديهم إمكانات البدء، بغضّ النظر عن التوجهات الايديولوجية واختلاف أهداف الخطط التنموية وبرامجها، أو تفاوت القدرات الذاتية. وثالثاً: أن العديد من المنظمات العربية المتخصصة الوثيقة الصلة

---

(٣٦) ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦، وما بين الأقواس مزاد من قبل الباحث.

بالموضوع يمكن أن تكون أدوات مناسبة في هذا الصدد. ورابعاً: أن الأمر يتوقف أولاً وأخيراً على مدى وعي القيادات السياسية للوطن العربي، وعلى قدرتها على اقتحام الموضوع بمنأى عن الخلافات القطرية. وخامساً: على العرب أن يسعوا كمجموع، أو من خلال حركة عدم الانحياز إلى الدعم والاستفادة من المساعي الدولية المبذولة في هذا الصدد، سواء تلك المبذولة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أو نظام إعلامي دولي جديد، وعليهم قبل ذلك أن تكون لهم استراتيجية محددة في هذا الصدد[٣٧]. ولا نريد في هذا الصدد أن نخفي اعتقادنا بأن بعض العرب غير واعين لابعاد المسألة، وضوابطها، وإمكانات الاستفادة مما يجري على الساحة الدولية.

وإن البحث في سبل تطوير التدريب التقني في العالم العربي في مجالات الاتصال والإعلام يُعدّ ركيزة أساسية في المسألة التقانية، ويتطلب أولاً: رؤية سياسية عليا على مستوى صانعي السياسة ومتخذي القرار. ويتطلب ثانياً: وعياً بالآثار الاجتماعية والثقافية لتطوير القوى البشرية في مجالات تقنية وسريعة التطور، وثالثاً: استعداداً وقدرةً على توفير متطلبات التدريب المتنوعة والمتغيرة. إن وجود قوى بشرية مؤهلة علمياً وعملياً ـ كمّاً وكيفاً ـ لتشغيل وتطوير نظم الاتصال التي تتسم بالتطور السريع والآثار الشاملة هو في حدّ ذاته مطالب أساسية لدفع التنمية في مجالات انتاجية وخدمية متعددة، ويتطلب وضع سياسات وطنية خاصة في إطار السياسة العامة.

ولا شك أن فعالية نظم الاتصال والإعلام تتأتى أساساً من فعالية العاملين فيه وكفاءتهم. ومن ناحية ثانية، يُعد توافر هذه الكوادر المدربة مطلباً أساسياً لإقامة صناعات اتصالية وإعلامية عربية. وإن معالجة هذا الموضوع وتبيان أهميته لا يجعلنا نغفل الآثار والمتغيرات الاجتماعية التي تنشأ ـ ولو على المدى الطويل ـ من وجود اعداد كبيرة ـ وقد تكون كبيرة جداً ـ من الكوادر الفنية. ويبدو صحيحاً إلى حد كبير القول ان هذا التغيير لا يمكن أن يأتي في وقت قصير نسبياً، «دون أن يكون هناك وعي سياسي

---

(٣٧) يمكن ايجاز مطالب الدول النامية في هذا الصدد في ما يلي: ـ

١) صياغة قواعد سلوك دولية لتنظيم التقانة الملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول النامية، بحيث تتمشى مع ظروف التنمية في تلك الدول.

٢) تحسين ظروف الانتفاع بالتقانيات الجديدة ومواءمتها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية ولمستويات نموها المتنوعة.

٣) توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وذلك عن طريق تنفيذ برامج وبحوث وتنمية وتطوير التقانيات المحلية.

٤) انشاء هيئات مستقلة استقلالاً حقيقياً تضطلع بمسؤولية تقديم المشورة إلى الدول النامية بخصوص اختيار تقانة المواصلات وبنائها واستخدامها (المعدات والبرامج الجاهزة). انظر:

Mostafa Masmoudi, «The New World Information Order,» CIC Document; no.31 (Paris: UNESCO, 1978) paragraph 57. (mimeo).

واجتماعي لدى القيادة السياسية لابعاد التغيير ومعطياته، ودون أن تتوافر لديها الخطط والبرامج والدوافع والضوابط لتعجيل عملية التغيير من جهة، وتصحيحها في جميع المستويات المطلوبة من جهة أخرى. ولأن المجتمعات المختلفة والأنظمة الانتاجية البدائية وشبه البدائية بحكم تركيبها بطيئة الحركة، فإن القيادة السياسية عليها أن تظهر عبقريتها في دفع عجلة التغيير بالسرعة اللازمة. إن مجرد التراكم العددي للكوادر التكنولوجية والعلمية، والتراكم الأفقي للوسائل التكنولوجية غير قادر على تحويل المجتمع العربي إلى مجتمع علمي وتكنولوجي متقدم. ذلك أن التكنولوجيا بالإضافة إلى كونها علماً وممارسةً وخبرةً وفناً، هي بالدرجة الأولى عقلية وعلاقات، عقلية الفرد وعقلية المجتمع، وعلاقات موضوعها الفرد والمجتمع، وهي كذلك مفاهيم وطموحات جديدة. وهذا الجانب من التكنولوجيا هو الأبطأ اكتساباً وأكثر ارتباطاً بالمحليات القطرية والقومية والتاريخ والتراث. وهذا الجانب من التكنولوجيا غير قابل للاستيراد إلا بحدود الاستفادة من تجارب الآخرين»[٣٨].

وتتضح خطورة هذه النقطة في أن التدريب التقني في مجالات الاتصال والإعلام تتضمن تدريب مجموعات وأعداد كبيرة جداً في مجالات تقنية عديدة ومتنوعة، وعلى مستويات مختلفة، ولكنها تمسّ وتخدم بصورة مباشرة مجالات التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال يتطلب تطوير نظم الاتصال والإعلام في الوطن العربي، أو حتى مجرد توفير احتياجات تشغيلها، تدريب اعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال لصيانة، وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بقطاعاتها المختلفة، لضمان فعالية نظم الاتصال البريدي والبرقي والهاتفي والتليكسي والفاكسميلي... إلخ، وفي مجالات الجمع الآلي والتصوير، والتصوير الميكانيكي والطباعة، بمختلف أنواعها، لضمان فعالية قطاعات الصحافة والطباعة والنشر، وتدريب آخرين في مجالات الهندسة الإذاعية بمجالاتها المختلفة، إلى جانب التدريب على آلات التسجيل والتصوير والمونتاج والميكساج... وغيرها لخدمة قطاعات البثّ الإذاعي والتليفزيوني، وتدريب تقنيين ومبرمجين ومحللين على مستوى رفيع من التدريب، كما ينبغي تدريب اقتصاديين وإداريين متخصصين في إدارة موارد الاتصال، والمعلومات... إلخ. ولا يتوقف الأمر عند حد أولئك الذين يتعاملون أساساً مع الآلة، ولكن أيضاً أولئك الذين يقومون بدور القائم بالاتصال، مثل رجال الإعلام من صحفيين ومذيعين ومقدمي البرامج ومهندسي ومنفذي الديكور والمخرجين وغيرهم وأمناء المكتبات وأخصائيي التوثيق وأمناء المحفوظات والمعلمين والمرشدين الذين نحتاج إلى تدريبهم على استخدام العينات وتقنيات التدريس الجديدة.

وأيّ قطر عربي يسعى إلى إشباع احتياجات نظامه الاتصالي أو تطويره، أو الشروع في إعداد الكوادر اللازمة لمعالجة المسألة التقانية، سيجد أمامه طريقين، إما

(٣٨) العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩، ص ١٩ ـ ٢٠.

أن يتجه إلى التخطيط المركزي الدقيق والشامل والطويل المدى لنظمه التعليمية والتدريبية، بحيث يستطيع أن ينظم ويتحكّم بشكل دقيق في إعداد الطلاب المقبولين، والمواصفات التي ينبغي توافرها فيهم، والمواد الدراسية والمهارات التدريبية التي يتعينّ تلقينهم إياها، ونظام التدريب ذاته على نحو يكفل ضمان توافر الكوادر الفنية بالكّم والكيف المناسب لاشباع احتياجاته من القوى البشرية المدربة؛ أو أن يتجه هذا القطر إلى ترك الأمر لقانون العرض والطلب. وعلى الرغم من أن الأسلوب الأول يمكن أن يحدّ من حرية اختيار العمل، أو يحدّ من حرية الأفراد من الانتقال من عمل إلى آخر، فإن أسلوب العرض والطلب يمكن أن يؤدي إلى اختناق في الأيدي العاملة، من حيث توافرها في قطاع وندرتها في قطاع آخر، وإلى بطء عملية التنمية ذاتها. أو يؤدي إلى وجود المتعلم العاطل، وما يتبع ذلك من فقدان موارد بشرية هامة. كذلك فإن ترك الأمر لقانون العرض والطلب قد يؤدي إلى عدم انجذاب هذه الكوادر نحو المؤسسات والأجهزة المعنية مباشرة بالنظام الاتصالي القائم، والتي تعدّ حكومية في معظمها، وتفضيلها الاتجاه نحو المشروعات والمؤسسات الأخرى التي توفر مزايا مادية واجتماعية أفضل، وقد يكون من المفيد للأقطار العربية أن تمزج الأسلوبين معاً بالشكل الذي يوفر إشباع احتياجات نظمها الاتصالية.

ولا يوجد في مجالات الاتصال والإعلام أسلوب تدريب مثالي، حيث يفضّل اكتساب بعض المعارف والمهارات في المؤسسات التعليمية، ويفضّل اكتساب بعضها الآخر أثناء العمل.. وهكذا. ويرى خبراء التخطيط أن البحث في أسلوب التدريب المثالي في مجالات الاتصال والإعلام يثير بعض المسائل التي يتعين البت فيها لضمان أسلوب التدريب المناسب، مثل:

١ - هل ينبغي أن يكون التدريب إجبارياً في الكليات والمعاهد التي تدرّس الإعلام والعلوم والتقانة؟

٢ - وهل ينبغي أن يتلقّى رجال الإعلام تدريبهم أثناء العمل، أم بعد الدراسة؟ وما هي المواد الدراسية اللازمة لتأهيلهم، وهل ينبغي أن يتم التأهيل على المستوى الجامعي، وما نسبة المواد الإعلامية إلى المواد التقنية؟

٣ - وهل ينبغي حصول هذه الكوادر على مؤهلات أكاديمية قبل التعيين، وهل ينبغي أن تشارك المؤسسات الاتصالية والإعلامية في تكلفة تدريبهم، بمنح منسوبيها مرتبات أو حوافز مادية أثناء التدريب؟

٤ - هل ينبغي أن يكون لوزارات الإعلام والتعليم والمؤسسات الصحفية والإذاعية والتليفزيونية ومراكز الانتاج، وهيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية... إلخ مراكزها التدريبية، أم أن من الأفضل أن يتم التدريب في مراكز مستقلة؟

٥ - إلى أيّ حد يمكن أن يتم التدريب بالمراسلة، بالاستفادة من برامج التدريب الإذاعية، ومساعداتها التعليمية؟

٦ - ما هي مكوّنات العملية الاتصالية التي ينبغي أن تتضمنها برامج التدريب، خاصة تلك المعدة للمدرسين والمدربين، ومنفذي برامج التدريب؟

٧ - ما هي برامج التدريب اللازمة للباحثين والمخططين؟ وأين يتعيّن أن يجري تنفيذ هذه البرامج؟

٨ - ما هي الحوافز التي يتعين منحها للعاملين في مجالات الاتصال لحفزهم على زيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم؟

٩ - ما هي أنواع الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب قصير المدى؟ وما معايير اختيارها؟

١٠ - هل من المفيد ابتعاث أفراد إلى الخارج للتدريب واكتساب الخبرة؟ وبالمقابل هل ينبغي استقدام مدربين أجانب؟

١١ - هل تتوافر مؤسسات تدريب اقليمية، وما مدى إمكانية الاستفادة منها؟[٣٩].

ويساعد البت في هذه المسائل على وضع سياسة تدريبية مناسبة على المستويين القطري والقومي. وعموماً ينبغي أن يتم التدريب في ظروف ثقافية مؤاتية، وألا يستعان بالتدريب في الخارج إلا في حالة عدم توافر الإمكانات القطرية أو القومية، أو عند الضرورة وفي أضيق الحدود للأسباب ذاتها، التي بيّناها من قبل، عند الحديث عن تدريب القائمين بالاتصال.

(٣٩) E. Lloyed Sommerlad, *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options*, Reports and Papers on Mass Communication; no.74 (Paris: UNESCO, 1978), pp.22 - 23.

الفصل الحادي عشر

الشبكة الفضائية العربية

مقدمة

من الصعب شرح الإمكانات التي توفرها الأقمار الصناعية في عالم اليوم في صفحات معدودة، كمقدمة للموضوع الذي نحن بصدده، إذ يتطلب الأمر كتاباً كاملاً. ولكن كتمهيد للموضوع يمكن القول إجمالاً ان الأقمار الصناعية تُعدّ أبرز إنجازات الإنسان التقنية في الربع الثالث من هذا القرن، بما وفرته من امكانات التغلب على معوقات الزمان والمكان والتضاريس، في كل ما يخص الاتصالات، في أيّ مجال من مجالات الحياة، لاسيما بعد أن ارتبطت ببنوك المعلومات، وسواء في مجالات الاتصال أو الإعلام والتعليم والتنمية، أم في مجالات الأعمال والبنوك والتجارة والزراعة والتعدين والطيران والملاحة والأرصاد الجوية والترفيه، بحيث «غدت آثارها التي لا تحصى تصيب الحياة اليومية لغالبية البشر بطريق مباشر أو غير مباشر».

ونتيجة لذلك، يتزايد اهتمام كل دول العالم بهذه التقنية، على مستويات مختلفة، عالمية واقليمية ووطنية، حتى أصبح لدينا اليوم حوالى ٣٣ نظاماً للاتصال بالأقمار الصناعية، بعضها في مجال العمل أو تحت الإنشاء؛ فضلاً عن عشرات الأقمار التي يجري تصميمها. ولا يعني هذا الاندفاع في استخدام الأقمار الصناعية أنه يمكن الاستغناء عن شبكات الربط الأرضية، أو أنها تقانة خالية من المشكلات، فعلى العكس، تعد شبكات الربط الأرضية في بعض الحالات، أكثر فعالية، وأكثر جدوى اقتصادية من الأقمار الصناعية، خاصة في حالة الدول الصغيرة المساحة، أو الدول المتجاورة. كما أنها تقانة تثير العديد من المشكلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[1].

(١) للاستزادة عن الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية، انظر على سبيل المثال: حمدي قنديل، اتصالات =

وتعدّ الشبكة الفضائية العربية من الناحيتين النظرية والعملية، أحد متطلبات التكامل القومي من حيث الحد الأدنى لإمكاناتها، وأحد المتطلبات الأساسية للوحدة العربية في الحد الأقصى. ولكن يمكن النظر إليها، وكما فعل كثيرون، على أنها مظهر من مظاهر هدر الامكانية العربية، وتحدٍّ سافر للطموحات القومية التي استقرت فعلاً في اليد. وستبلغ هذه المأساة ذروتها بانتهاء العمر الزمني للقمر العامل حالياً، دون أن تستنفد من قدراته سوى ١٠ بالمئة فقط، أو أقل، في الاتصالات التقليدية، كالبريد والهاتف والتليكس. ومهما كان الأمر، ينبغي في رأينا ألا نستخف بجهد أولئك الرجال وحماسهم، الذين أرادوا أن يضيفوا شيئاً إلى أمتهم، وأن يعرف المثقف العربي قصتهم كاملة.

أولاً: التطور التاريخي

يرجع عهد العرب بالفضاء إلى مرحلة مبكرة من عمر شبكات الفضاء الدولية، إذ شاركت اثنتا عشرة دولة عربية في تأسيس المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية المعروفة باسم انتلسات International Telecommunications Sallite Organization (INTELSAT)، وكانت قد شاركت قبيل ذلك في الاتحاد المالي الدولي للاتصالات الفضائية International Telecommunications Satellite Consortioum الذي كان بمثابة هيئة مؤقتة لتدبير الأمور الإدارية والتنظيمية للانتلسات، وشاركت هذه الأقطار في إدارة الاتحاد من خلال «اللجنة المؤقتة للاتصالات بالأقمار الصناعية»، وكان لها جميعاً مقعد واحد في هذه اللجنة، طبقاً لنظامها الذي كان يتيح لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تشارك في التصويت، إذا تجاوزت نسبة أسهمها ١,٣٦ بالمئة من إجمالي رأس المال. وكان للعرب ١,٧٢ بالمئة من إجمالي رأس المال. وهذه الأقطار هي: الجزائر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب والسعودية والسودان وسوريا وتونس

= الفضاء ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٤١ ـ ٨٢؛ شون ماكبرايد [وآخرون]، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٤٦ ـ ١٤٩؛ راسم محمد الجمال، «الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية،» في: **مقدمة إلى وسائل الاتصال**، مجموعة من المؤلفين (جدة: مكتبة مصباح، ١٩٨٩)، ص ١٧٣ ـ ٢٢٣؛ عبد الله شقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٤٥٥ وما بعدها؛ ليلى العقاد، **القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)، ص ٣١٦ ـ ٣٢١، و
Edward W. Ploman, *Space, Earth and Communication* (London: Frances Pinter Publishers; Westport, Conn.: Quorum Books, 1984), pp. 87-121, and Gaston Franco, *World Communications: New Horizons, New Power, New Hope* (Navara, Italy: Le Mondi Economique Publications, 1983), pp. 166-172.

والإمارات العربية المتحدة[2]. وعلى الصعيد القطري، كانت الجزائر أول دولة في العالم تستأجر من الانتلسات قنوات للاستخدام الداخلي[3].

ولا شك أن هذا الاتجاه المبكر من العرب نحو الفضاء كان مرده البحث عن سبل جديدة لإشباع الاحتياجات الأساسية في بنى الاتصال، على المستوى الوطني أساساً، خاصة في مواجهة العجز الشديد في البنى الأساسية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي مجال الترددات الكهربومغناطيسية، ولإشباع احتياجات التنمية الوطنية.

وفي أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مباشرة، وفي ذروة الشحن النفسي وردّ الفعل السريع للهزيمة، أقرّ مجلس وزراء الإعلام العرب، في أول اجتماع لهم بعد الهزيمة، وفي مدينة بنزرت التونسية بضرورة الشروع في دراسة استخدام الوسائل التقانية الحديثة لتطوير الإعلام العربي[4]. وبديهي أن القرار استهدف دعم الإعلام العربي وتطويره، في كفاح العرب في مرحلة ما بعد النكسة، وعلى المستويين القومي والدولي. ثم وافقت اللجنة الدائمة للإعلام العربي بعد ذلك على قرارين، **الأول** ينص على دراسة امكانية ربط الشبكات الإذاعية العربية من خلال الموجات متناهية الصغر، **والآخر** الشروع في دراسة تطوير وسائل الاتصال في الوطن العربي عن طريق الأقمار الصناعية، «ومن بين الأسباب التي دعت إلى التعجيل بهذه الدراسة أهمية وجود شبكة تليفزيونية تربط بين الدول العربية، وضرورة الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة، والتقدم الملحوظ في وسائل الاتصال الفضائي»[5].

ثم شرعت إدارة المواصلات بالأمانة العامة للجامعة العربية، وعلى رأسها المهندس صلاح عامر ـ الذي يعدّ الأب الروحي للمشروع ـ في دراسة احتمال استخدام قمر صناعي لتوزيع البرامج التليفزيونية بين الأقطار العربية. وقد تضمنت المقترحات التي توصلت إليها الإدارة تحديد ثلاث مناطق رئيسية في المنطقة العربية،

(٢) قنديل، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥، ومع ذلك لا يمكن أن نسلم بما ذهب إليه البعض من أن المنطقة العربية كانت «سباقة إلى الأخذ بتكنولوجيا الفضاء وملاحقتها واستغلالها»، لأن الأمر لم يتجاوز حد الانتفاع بما يقدم من قبل الشركات العالمية المحتكرة لهذه التكنولوجيا. انظر: يحيى أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات**، تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(٣) قنديل، المصدر نفسه، ص ٩٥. وقد ظلت الجزائر تمثل المجموعة العربية في مجلس إدارة الشبكة لفترة طويلة.

(٤) إتحاد إذاعات الدول العربية، **استخدام الفضاء للتربية والتنمية في الدول العربية**، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٨ (القاهرة: الاتحاد، ١٩٧٣)، ص ١١٩، والعقاد، **القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح**، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥) اتحاد إذاعات الدول العربية، المصدر نفسه، ص ١١٩.

تنشأ فيها ثلاثة مراكز لانتاج البرامج على أن تزود بمحطات أرضية للإرسال والاستقبال، وعلى أن يزود كل من الأربعة عشر بلداً بمحطة واحدة على الأقل ذات كفاية عالية للاستقبال، وإعادة توزيع اشارات القمر الصناعي إلى المناطق المزدحمة بالسكان، وبعدد من محطات الاستقبال الصغيرة لخدمة المناطق النائية. واقترحت خطة الدراسة التي أعدتها الادارة أيضاً النواحي الفنية والاقتصادية الخاصة لإنشاء شبكة القمر الصناعي العربي (من حيث الصنع والإنشاء فقط Hardware)، وتضمّن الاقتراح بعض التقديرات النموذجية لما تتكلفه شبكة فضائية لتوزيع برامج التليفزيون تغذي قناة تليفزيونية واحدة ملونة، وعدداً من قنوات الإذاعة الصوتية. وقدرت التكاليف الاستثمارية للمشروع آنذاك (وعلى وجه التقريب) بـ ١٠,١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي لإنشاء المحطات والتجهيزات والتدريب، و٩,٣٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً قيمة الاستهلاك والفائدة (لمدة ١٥ سنة بفائدة ٦ بالمئة)، والرواتب والصيانة وقطع الغيار والقيمة الاستئجارية للقمر الصناعي ذاته، وأوصت المقترحات بتوزيع التكاليف على جميع الأقطار المشتركة في المشروع[٦].

ومن ناحية أخرى، أوصى اتحاد إذاعات الدول العربية، الذي كان وليداً في أول دورة لجمعيته العامة في فبراير/ شباط ١٩٦٩ بالخرطوم بأن «من مصلحة البلاد العربية أن تبدأ مبكرة بالدراسات المتعلقة بالأقمار الصناعية في نقل البرامج الإذاعية والتليفزيونية بينها خوفاً من تزاحم مدار الأقمار الصناعية الثابتة بأقمار مشابهة تابعة لجهات دولية أخرى غير عربية».

ودار بحث الإذاعيين العرب في الخرطوم وأوصوا بضرورة تحديد ما يلزم القيام به لتحقيق الربط بين البلاد العربية، في مجال الإذاعة والتليفزيون، وكذا إلى معرفة أفضل جدوى فنية واقتصادية، سواء باستخدام قمر صناعي خاص بالبلاد العربية، أو مشترك مع البلاد الافريقية، أو مع البلاد الأوروبية، أو مع هيئة الانتلسات. وفي شباط/ فبراير من العام التالي قررت الجمعية العامة للاتحاد في اجتماعاتها التي عقدت بعمّان في الأردن انشاء لجنة في نطاق الاتحاد تختص بشؤون اتصالات الفضاء ومكلّفة بتنسيق العمل في هذا الصدد مع الاتحادات والمنظمات ذات الاهتمام[٧].

وقد تركز البحث منذ البداية ـ إلى جانب النواحي الهندسية ـ في أمرين، أولهما خاص بأهداف إقامة نظام فضائي عربي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في ما يلي:

ـ نقل المعرفة التقنية في علوم وتقانيات الاتصالات الفضائية إلى الوطن العربي.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٧) شقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

ـ إيجاد وسيلة حديثة لربط الإعلام العربي ربطاً شاملاً يحقق تنسيقاً قومياً عالياً في هذا المجال[٨].

ـ تحقيق الاستقلال العربي في مجال الاتصالات، والخروج عن دائرة النفوذ الأجنبي الذي كان ولم يزل مهيمناً على الشبكات الفضائية الدولية[٩].

ـ توفير أكفأ البدائل التقانية لربط الأقطار العربية إذاعياً وتليفزيونياً لتسهيل تدفق الأنباء والبرامج، وتنمية المناطق النائية، وخدمة احتياجات التنمية الوطنية من الاتصالات، وربط الشبكات الوطنية بالشبكات الدولية[١٠].

أما الأمر الثاني فيتعلق باستخدامات القمر الصناعي العربي، وكلها تقريباً ارتبطت بالتعليم والإعلام. ودارت الأفكار المطروحة حول تطوير الخدمات التعليمية النظامية عن طريق الموضوعات الدراسية المشتركة والأخذ بالأساليب التربوية الحديثة، ودروس اللغات وتدريب المعلمين، وتعليم الكبار، وحملات محو الأمية، والتدريب المهني، والجامعة المفتوحة، والتعليم بالمراسلة، وبرامج التنمية الاجتماعية، وتبادل البرامج الثقافية والفنية والرياضية. وقد دعم هذه الأفكار ما كان قد سبق أن أقره مجلس وزراء التعليم العرب من التنسيق بين النظم التعليمية الوطنية، وتوحيد المقررات الدراسية.

وفي أواخر ١٩٧٠، اتخذ العرب خطوة أخرى إلى الأمام، حيث طلبت ستة أقطار عربية، هي المغرب والجزائر، (في أقصى غرب الامتداد الجغرافي للوطن العربي) والعراق والكويت (في أقصى شرق الامتداد الجغرافي) ومصر والسودان (في وسطه)، إلى جانب اتحاد إذاعات الدول العربية من اليونسكو ايفاد لجنة لدراسة امكانية استخدام الاتصالات الفضائية في المنطقة العربية. وبالفعل وصلت اللجنة التي ضمت خبراء من اليونسكو والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وحددت مهمتها في «القيام بدراسة تمهيدية حول امكانية استخدام الاتصالات الفضائية في المنطقة العربية، وعلى أن تجري الدراسة في إطار استخدام ونشر المواصلات السلكية واللاسلكية عامة، مع تركيز خاص على إسهامها في عمليات التربية والتنمية الوطنية»[١١].

---

(٨) انظر كلمة افتتاح ندوة منتدى الفكر العربي التي عقدت في عمّان، ٨ ـ ٩ آذار/ مارس ١٩٨٦ للأمير الحسن بن طلال، في: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٩ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٨.

(٩) حمدي قنديل، «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء،» **مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير**، العدد ٤٤ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٠) العقاد، **القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح**، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(١١) اتحاد إذاعات الدول العربية، **استخدام الفضاء للتربية والتنمية في الدول العربية**، ص ١٢٠.

وبعد أن زارت اللجنة الأقطار العربية الستة، وعكفت على دراسة ما أنجزه العرب في المشروع، نشرت في باريس في عام ١٩٧١ تقريرها المشهور وفيه أعربت عن «تأييدها القوي لهذه المقترحات، حيث ان هذه الخطوات التمهيدية سيكون لها أثر مفيد ومباشر في مختلف بلاد المنطقة، وفي الوقت نفسه تساعد على وضع الترتيبات اللازمة الأساسية لاستخدام القمر الصناعي مستقبلاً، إذا قررت الحكومات ذلك». كما أعربت عن «تفهمها التام، وعن تعاطفها مع الأسباب التي دعت إلى اختيار القمر الصناعي كحل لعملية توزيع البرامج كمرحلة أولى، ولكنها توجه النظر إلى إمكان قيام شكل آخر لهذه الشبكة أكثر مرونة يمكن الانطلاق منه كحل أوّلي، ذلك أن استخدام هذه التكنولوجية المتقدمة العالية القدرة والمرونة والمتمثلة في شبكات المواصلات الفضائية، يجب أن تتوافر فيه امكانية تلبية أكبر ما يمكن من الاحتياجات في آن واحد، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني». وأكدت اللجنة «أن مجالات الاستخدامات المقترحة في هذه الدراسات الإقليمية التي وضعها العرب سليمة تماماً في حد ذاتها، ولكنها ليست بعد مربوطة ربطاً كافياً بنماذج الاستخدام الممكنة في مختلف أنواع الشبكات. وفي تقدير البعثة أن هذه الظاهرة تعتبر سبباً آخر يدعو إلى اقتراح مواصلة دراسة الموضوع»[١٢]. وهذه شهادة على البداية الصحيحة للعرب في التخطيط لاستخدام الفضاء لدعم التكامل القومي في مجالات الاتصال التقليدية والإعلامية.

وقد رأت اللجنة ـ استكمالاً للبداية العربية ـ أن مناقشة الحلول البديلة بما فيها استخدام الأقمار الصناعية، ينبغي أن تسبقها دراسة الاحتياجات وتحديدها على المستويين القطري والقومي، خاصة فيما يتعلق باستخدام الإذاعة ـ وخاصة التليفزيون ـ لخدمة أهداف التنمية، التي رأتها تتقرر على المستوى القطري في أمرين، **الأول**: استخدام التليفزيون على نطاق كبير في الأغراض التعليمية، **والثاني** اختيار القمر الصناعي كبديل عن الطرق الأخرى المتبعة في تحقيق الأهداف نفسها. وسلمت اللجنة في مناقشتها للبدائل الفنية المتاحة بصعوبة واستحالة مدّ الشبكات الأرضية لتغطي كل اقليم بعض الأقطار العربية، ولكنها أكدت بصفة عامة «عدم وضوح طبيعة الخدمات التي ستؤديها أي شبكة فضائية تستخدمها دول جامعة الدول العربية، وهو سبب من أسباب تنوّع الحلول البديلة المقترحة. وبالرغم من أن الدراسة التي وضعها اتحاد إذاعات الدول العربية تتجه بوضوح نحو تطبيق فضائي للتوزيع يشبه النظام المتبع في أوروبا، فإن مثل هذا النظام لن يفي بجميع احتياجات بعض البلاد المعنية، وبالتالي ستكون مساهمته محدودة كأداة من أدوات التنمية»[١٣].

وعلى هذا رأت اللجنة ـ بعد استعراض الأوضاع الاتصالية في الوطن العربي ـ أن لا حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا حجم تبادل البرامج التليفزيونية (عام ١٩٧١)، ولا احتمالية البث المباشر إلى المنازل في الوطن العربي تبرر إقامة شبكة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

فضائية عربية[١٤]، وأن في حالة اتجاه العرب لإقامة مثل هذه الشبكة فإنه ينبغي ـ استجابة للاحتياجات القطرية والإقليمية ـ مراعاة أن يسمح تركيب الشبكة ـ خاصة منشآت الاستقبال ـ بأكبر قدر من المرونة وانخفاض التكلفة وامكانية التوسّع والامتداد في المستقبل، مع مراعاة بعض العوامل الأخرى، مثل اختلاف التوقيت من قطر إلى آخر، وتنوع الاهتمام بالبرامج والأولويات المقررة للتليفزيون التعليمي. ولمراعاة هذه الاعتبارات ينبغي أن يكون تركيب الشبكة من النوع المختلط، أي استخدام أقمار قوية يمكن الاستقبال منها بأجهزة بسيطة ومنخفضة التكلفة[١٥].

كما رأت اللجنة أنه يجب أن يتم الاختيار بين الاتصالات الأرضية والاتصالات الفضائية على أساس نقل التقانة والأساليب الحديثة كجسر لعبور الفجوة التقانية التي تفصل بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، وأوصت باتخاذ مجموعة من الخطوات التمهيدية، منها: دعم وتقوية مرافق الإذاعات الوطنية، وادخال البرامج التعليمية في هذه المرافق على المستويات الوطنية، وتنظيم المشاهدة الجماعية، وتشجيع الإنتاج العربي المشترك، وتشجيع تبادل البرامج بين هيئات الإذاعات العربية[١٦].

والواضح حتى عام ١٩٧١ أن الدافع السياسي والنفسي كان وراء التفكير في إنشاء نظام فضائي عربي، وأن الاحتياجات الاتصالية والإعلامية الفعلية ـ القطرية والقومية ـ وكذلك وضعية نظم الاتصال القطرية ذاتها لم تكن تستوجب الشروع في إقامة مثل هذا النظام.

وعلى الرغم من الحقائق الواضحة في هذا التقرير، فإن لجنة شؤون اتصالات الفضاء التابعة لاتحاد إذاعات الدول العربية أوصت الجمعية العامة للاتحاد في العام نفسه (١٩٧١) في دورتها التي انعقدت في بغداد باتخاذ قرار «تبني الدول والبلدان العربية مشروع الربط التليفزيوني عن طريق قمر صناعي لاستخدامه في الأغراض التثقيفية والإعلامية». ثم وافق مجلس الجامعة العربية في العام نفسه على هذا القرار بناء على توصية أصدرتها لجنة الشؤون الاقتصادية والمواصلات بالجامعة[١٧]. ثم مضى اتحاد إذاعات الدول العربية خطوة أخرى في العام التالي، في دورته الرابعة التي انعقدت في دمشق في شباط/ فبراير ١٩٧٢، وقرر ـ بعد إعلان تقديره للبعثة التي وضعت التقرير السابق ـ أن يطلب من الإذاعات الأعضاء أن تتقدم من خلال السلطات المعنية في كل دولة، بطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، للبدء في دراسة جدوى أكثر تفصيلاً. وأن

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٩.

(١٧) شقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» ص ٤٥٤.

يؤخذ في الاعتبار عند البدء في هذه الدراسة إمكانية الاستفادة من الشبكات الفضائية القائمة بالفعل أو المزمع إقامتها، مع ضرورة الشروع في أقرب فرصة في ربط الشبكات الأرضية بالمحطات التليفزيونية القائمة في الدول العربية المتجاورة، وربط هذه الشبكات بشبكات الدول الأوروبية القريبة، ثم بالشبكة الأوروبية. كما طالب الاتحاد أمانة الجامعة العربية وبقية الاتحادات والمنظمات العربية ذات العلاقة، بـ «تشكيل مكتب عربي لبحوث الفضاء، يشرع فور إنشائه في متابعة الدراسات المتعلقة باتصالات الفضاء، ومتابعة قرارات هذه الدورة للجمعية العامة بصفة خاصة، وذلك إيماناً بضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة من أجل تطوير نظم المواصلات والتعليم والإعلام والثقافة في الوطن العربي»[١٨].

وفي عام ١٩٧٢، أي بعد نحو خمس سنوات من قرار مجلس وزراء الإعلام عام ١٩٦٧، الاستعانة بتقانة الفضاء لدعم الإعلام العربي، كان أمامنا الصورة التالية:

١ ـ إن هناك حماساً شديداً من الإذاعيين العرب لاستخدام تكنولوجيا الفضاء لدعم التكامل الإقليمي العربي في مجالات التبادل الاخباري والبراجمي «بل إن البعض منا دفعه الأمل لأن يسميها Arabvision حتى وهي غير قائمة، لا على الأرض أو في الفضاء»[١٩].

٢ ـ إن العرب حتى ذلك الوقت لم يستطيعوا أن يحددوا بدقة احتياجاتهم[٢٠].

٣ ـ إن العرب لم يستقروا حتى ذلك العام على أسلوب الربط بينهم بالأقمار الصناعية، «هل من الأفضل للدول العربية أن يكون ذلك عن طريق قمر صناعي خاص بها، أو أن ترتبط بأحد الأقمار الموجودة أو التي على وشك الوجود؟ وهل يقتصر الربط عبر الفضاء على الدول العربية، أو تمتد الشبكة الفضائية إلى بعض الدول الأفريقية أو الآسيوية المجاورة»[٢١].

٤ ـ تعثّر جهود اتحاد إذاعات الدول العربية إلى حد ما، «ولكن تشكيلها يرمز أولاً وأخيراً إلى أننا مهتمون إلى حد كبير باستخدام الفضاء من أجل الإذاعة، وأننا نقوم بجهد لا بأس به لنشر الوعي بشؤون الفضاء بين الإذاعيين»[٢٢].

---

(١٨) انظر وثيقة اتحاد إذاعات الدول العربية، رقم (C5/P-3)، بعنوان: «نشاطات اتحاد إذاعات الدول العربية في مجالات اتصالات الفضاء،» التي قدّمت إلى: اتحاد إذاعات الدول العربية، **المؤتمر الدولي للاتحادات الاذاعية حول اتصالات الفضاء**، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ١١ (القاهرة: الاتحاد، ١٩٧٣)، ص ٢٢٩.

(١٩) محمد سعيد الصحاف، «مقدمة: دلالة اجتماع روما،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد إذاعات الدول العربية، **المؤتمر الدولي للاتحادات الاذاعية حول اتصالات الفضاء**، ص ٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢١) وثيقة اتحاد إذاعات الدول العربية، رقم (C5/P-3)، بعنوان: «نشاطات اتحاد إذاعات الدول العربية في مجالات اتصالات الفضاء،» ص ٢٢٨.

(٢٢) «مذكرة من اتحاد إذاعات الدول العربية إلى المؤتمر الدولي للاتحادات الاذاعية حول اتصالات =

٥ ـ إن العرب ـ بعد خمس سنوات من التفكير في الموضوع ـ كانوا قليلي الخبرة بشؤون الفضاء[٢٣].

وفي نهاية العام نفسه، جاءت إلى الوطن العربي بعثة اليونسكو الثانية للتعرف إلى الإمكانات القائمة في دول المنطقة العربية لقيام شبكة اتصالات فضائية تعمل على أساس من التعاون الإقليمي[٢٤].

ثم ما لبث المدّ العربي، وانتعاش الروح القومية الذي ساد لفترة بعد انتصارات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، أن دفع بالمشروع إلى الأمام، ففي عام ١٩٧٤، قرّر الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ـ والذي كان متردداً في قبول الفكرة ـ تشكيل لجنة فنية مشتركة مع اتحاد اذاعات الدول العربية، تتبنى المشروع، وقيام مؤسسة عربية متخصصة تسهر على تنفيذه في الوقت الذي يمضي فيه مشروع الشبكة الأرضية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية[٢٥]. ولا شك أن الانفجارات المتتالية في أسعار النفط، وشروع الأقطار العربية النفطية في خطط تنمية وطنية، قد حفز الفكرة، وحفز الأقطار العربية عموماً إلى الاتجاه إلى اتصالات الفضاء. فمنذ ذلك العام، وعلى امتداد بقية سنوات العقد الماضي تمت شبكات الربط الأرضي بين الأقطار العربية، وبينها وبين المناطق المجاورة، وتوالى انضمامها إلى شبكات الفضاء الدولية. فبعد أن كان هناك ثلاثة أقطار عربية فقط ـ المغرب والجزائر وتونس ـ أعضاء في شبكة الأوروفيزيون، بعد أن أقامت فيما بينها شبكة «المغرب فيزيون»، اتجهت معظم الأقطار العربية إلى الشبكات الدولية، خاصة شبكة «الانتلسات» الدولية، حتى بلغ عدد الأقطار العربية المنضمة إلى هذه الشبكة ١٥ قطراً، يشكّلون أربع مجموعات، لكل منها مقعد في مجلس إدارة الشبكة، وانضمت بعض الأقطار العربية إلى الشبكة السوفياتية «الانترسبوتنيك»، منها اليمن الديمقراطية وسوريا، وتبدي أقطار أخرى اهتماماً بهذه الشبكة، مثل العراق والجزائر ولبنان[٢٦].

= الفضاء،» في: اتحاد إذاعات الدول العربية، المؤتمر الدولي للاتحادات الاذاعية حول اتصالات الفضاء، ص ١٦.

(٢٣) «. . . أما إذا أردنا أن نتطلع إلى الفضاء، وأن تكون مشاركتنا في مؤتمر مقبل كهذا مشاركة فعالة، فلا بد من أن تتاح للاذاعيين العاملين في محطاتنا فرص الاطلاع. ونرجو أن نصل إلى فائدة محددة في هذا الخصوص من وراء اجتماعنا هذا، أتيحوا لنا الفرصة أن نعرف أولاً، ثم اطلبوا رأينا ومشورتنا بعد ذلك. . . ولا نملك إلا أن نؤكد لكم اننا جادون بالفعل في أن نطوع أروع إنجازات الانسان التكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين من أجل مصلحة شعوبنا ومن أجل تنمية التفاهم بين شعوب العالم». انظر: المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٤) العقاد، القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح، ص ٣٥٠. ولم نعثر على تقرير هذه اللجنة.

(٢٥) أبو بكر [وآخرون]، تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، ص ٣٣.

(٢٦) قنديل، اتصالات الفضاء، ص ٧٢، ٨٨، ٩٥ و١٠٣ ـ ١٠٥؛ شقرون، «الاتصالات الفضائية =

والمهم أن العمل بدأ حثيثاً في المشروع، منذ ذلك العام. وفي العام التالي ١٩٧٥، قدمت إلى الوطن العربي بعثة اليونسكو الثالثة لاستكمال دراسة الموضوع، وقدّمت تقريرها إلى مجموعة العمل الهندسية البرامجية المشتركة للاتصالات الفضائية التي درسته في اجتماعها الذي عقد في عمّان (الأردن) في آب/ أغسطس ١٩٧٥، وسوف نتناوله عند الحديث عن مشكلات التخطيط البرامجي للشبكة. وفي نيسان/ ابريل من العام التالي خرج المشروع إلى حيز الوجود بتوقيع الأقطار العربية على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) كمؤسسة مستقلة في إطار جامعة الدول العربية، تشارك الأقطار العربية جميعها في رأس مالها، و «تكون لها شخصية قانونية كاملة، ولها في نطاق أغراضها، حق التعاقد، وإبرام الاتفاقيات، وتملّك الأموال المثبتة والمنقولة، والتصرف فيها، وحق التقاضي، والقيام بكافة الإجراءات القانونية».

وحدّدت الاتفاقية أهداف المؤسسة في ما يلي:

أ ـ «توفير واستثمار قطاع فضائي عربي للخدمات العامة والمتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وفقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المعمول بها عربياً ودولياً».

ب ـ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، للمؤسسة أن تقوم بالأنشطة التالية:

١ ـ مساعدة الدول العربية فنياً ومادياً في تصميم وتنفيذ المحطات الأرضية.

٢ ـ إجراء البحوث والدراسات الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء.

٣ ـ التشجيع على إنشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاع الفضائي والمحطات الأرضية في الدول العربية.

٤ ـ القيام بعمل النقل التليفزيوني والإذاعي بين الإدارات والهيئات المختصة في البلاد العربية، عن طريق الشبكة الفضائية العربية، وكذلك وضع قواعد استعمال القنوات المخصصة للتليفزيون والإذاعة، بما يحقق المطالب المحلية والجماعية للدول العربية[٢٧].

= للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨، ووليم هاوزر ونيل هلم، «الاتصالات والبث المباشر بواسطة الأقمار الصناعية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية بالرياض، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ٤.

(٢٧) انظر النص الكامل للاتفاقية، في: قنديل، المصدر نفسه، ملحق رقم (١)، ص ٣٤٤ ـ ٣٥٨. وانظر أيضاً: عبد الله شقرون، **التلفزيون عبر الأقمار الصناعية وحقوق الآخرين**، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٢٣ (تونس: منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨١)، ص ١١٠ وما بعدها؛ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، «المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية،» ص ١ ـ ٢. (الرياض، تقرير غير منشور)، وعلي المشاظ، **الشبكة العربية للاتصالات الفضائية وإمكاناتها**، سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية؛ ٧ (الرياض: جهاز تلفزيون الخليج، ١٩٨٣)، ص ١١ ـ ١٢.

وقررت الاتفاقية أن تكون محطة التحكم الرئيسية في العربية السعودية، وأن يكون رأس مال المؤسسة مئة مليون دولار، موزّعة على ألف سهم، قيمة كل سهم منها ١٠٠ ألف دولار، ويجوز زيادته بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية. أما أسهم الأقطار العربية في رأس المال فقد حددته الاتفاقية على النحو المبيّن في الجدول رقم (١١ ـ ١).

جدول رقم (١١ ـ ١)

مساهمة الأقطار العربية في رأس مال المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، محسوباً على أساس أن رأس المال ١٠٠ مليون دولار

م	الدولة	نسبة قيمة المساهمة	
		مليون دولار	النسبة المئوية
١	العربية السعودية	٢٦,٢	٢٦,٢
٢	الجمهورية العربية الليبية	١٨,٥	١٨,٥
٣	جمهورية مصر العربية	١٠,٤	١٠,٤
٤	دولة الكويت	٨,٣	٨,٣
٥	دولة الإمارات العربية المتحدة	٦,٦	٦,٦
٦	الجمهورية اللبنانية	٦,٣	٦,٣
٧	دولة قطر	٥,٠	٥,٠
٨	دولة البحرين	٤,٠	٤,٠
٩	الأردنية الهاشمية	٣,٣	٣,٣
١٠	الجمهورية العراقية	٢,٦	٢,٦
١١	جمهورية السودان الديمقراطية	٢,١	٢,١
١٢	الجمهورية العربية السورية	١,٧	١,٧
١٣	سلطنة عُمان	١,٠	١,٠
١٤	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٠,٩	٠,٩
١٥	الجمهورية العربية اليمنية	٠,٧	٠,٧
١٦	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٠,٦	٠,٦
١٧	الجمهورية التونسية	٠,٦	٠,٦
١٨	المغرب	٠,٥	٠,٥
١٩	جمهورية الصومال الديمقراطية	٠,٣	٠,٣
٢٠	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٠,٢	٠,٢
٢١	فلسطين	٠,٢	٠,٢
	المجموع	١٠٠	١٠٠

وتتابعت بعد ذلك الدراسات الفنية للمشروع، ففي أيار/ مايو ١٩٨٠ وقّع عقد تصنيع الأقمار العربية. وحدّد العقد مدة تصنيع القمر العربي الأول بـ ٣١ شهراً، أي حدّد موعد الاطلاق بعام ١٩٨٤[٢٨]، بيد أنه لأسباب عديدة، معظمها فنية، تأخّر إطلاق الأقمار العربية إلى العام التالي، حيث أطلق القمر الأول في التاسع من شباط/ فبراير، والثاني في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

ثانياً: الشبكة العربية وامكاناتها المتاحة

يتكوّن النظام الفضائي العربي من قطاعين أساسيين[٢٩]، هما القطاع الفضائي الذي تديره المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، وقطاع أرضي، يتبع الأجهزة المعنية بالاتصالات في الأقطار العربية الأعضاء في الشبكة. ويتكوّن القطاع الفضائي من قمرين صناعيين متشابهين يدوران في المدار المتزامن الثابت فوق خط الاستواء على ارتفاع حوالى ٣٦ ألف كيلومتر. ويقع الأول (IA) على خط الطول ١٩ درجة شرق (خط الطول المار بمدينة بنغازي) بينما يقع الثاني (IB) على خط طول ٢٦ درجة شرق (خط الطول المار بمدينة الاسكندرية). وإلى جانب هذين القمرين اللذين يعدّ أحدهما قمراً أصلياً، والآخر احتياطياً، تمتلك الشبكة الفضائية العربية قمراً ثالثاً (IC) مخزناً حالياً لاطلاقه في حالة تعرض أحد القمرين القابعين في الفضاء لأيّ خلل يستلزم استبداله. وبسبب بعض الأعطال الفنية التي تعرض لها القمر الأول ـ الذي حمله إلى الفضاء صاروخ الاطلاق الأوروبي ايريان ـ اعتبر هذا القمر احتياطياً، في حين يعتبر القمر الثاني ـ الذي حمله إلى الفضاء مكوك الفضاء الأمريكي ـ قمراً أصلياً.

---

(٢٨) أبو بكر [وآخرون]، **تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات**، ص ٣٣.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: قنديل، **اتصالات الفضاء**، ص ١٢٦ ـ ١٣١، وانظر أيضاً الورقتين اللتين قدّمتا إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية. بالرياض، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وهما: حمدي قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص ١٤ ـ ١٦، وريتشارد ديل، «التخطيط البرامجي في استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية،» ص ٦ ـ ٨؛ شقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» ص ٤٦٠ ـ ٤٦٣؛ المشاط، المصدر نفسه؛ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٨؛ محمد شاهد اسماعيل، «دراسة حول المنظومة العربية للأقمار الصناعية: عربسات،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ١٥ ـ ٢٢؛ محيي الدين صابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ٩٨ ـ ١٠٠، وميسر حمدون سليمان، «الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٧.

وقد قدرت كتلة القمر الأول عند الاطلاق بحوالى ١١٧٠ كلم، والثاني بحوالى ١٢٧٠ كلم، على أن تكون كتلة القمر في المدار وعند نهاية عمره حوالى ٥٨٨ كلم، وتقدر أبعاد القمر ٢,٢٦ × ١,٦٤ × ١,٤٩ متراً، ويبلغ طوله عند بسط ألواح اللاقطات الشمسية حوالى ٢٠,٧ متراً.

ويتكون القمر الصناعي من وحدات استقبال وإرسال متكاملة ومتماثلة، تستطيع كل وحدة منها استقبال الموجات الصاعدة من المحطات الأرضية المتعاملة مع القمر، وتغيير تردداتها، ثم اعادة بثّها إلى الأرض بعد تقويتها. وتسمى مثل هذه الوحدة المتكاملة (Transponder) أو قناة قمرية، وسعة القمر العربي ٢٦ قناة قمرية تعمل في نطاق الترددات ٦ غيغاهرتز بالنسبة إلى الموجات الصاعدة، في حين يبلغ نطاق الموجات الهابطة ٤ غيغاهرتز (وهو ما يسمى بالحزم C)، هذا إلى جانب حزمة هابطة أخرى خاصة بالبثّ المباشر، تقع في نطاق التردّد ٢,٥ غيغاهرتز (الحزمة S). ويبلغ عرض كل قناة قمرية ٣٢ ميغاهرتز، أي ما يعادل ٨٥٢ قناة هاتفية في نظام (FDM/ FM)، أو ١٤٦٥ قناة هاتفية في نظام (SCPC/CFM)، أو قناة تليفزيونية واحدة. وقد روعي في اختيار عدد القنوات تلبية احتياجات الاتصالات للدول العربية والمتوقعة خلال فترة عمر القمر، والمقدرة بما لا يقل عن سبع سنوات. وقد صممت خطط الإرسال اللازمة لتشغيل أقمار عربسات بما يفي باحتياجات الحركة الهاتفية الإقليمية المتوقعة لعام ١٩٩١، التي تتطلب توفير حوالى ٧٠٠٠ خط هاتفي. وتشتمل هذه الخطط على استخدام ١٢ قناة قمرية لاستيعاب تلك الحركة، وما قد يجدّ عليها من زيادات غير متوقعة، وخصصت قناة قمرية واحدة لأغراض البث التليفزيوني الإقليمي، بالإضافة إلى قناة البث التليفزيوني الجماعي غزيرة الاشعاع، وبذلك يتبقى ١٢ قناة قمرية قابلة للاستخدام لخدمة كافة أشكال الاتصالات الأخرى.

أما قطاع الشبكات الأرضية التي تتعامل مع عربسات، أو يمكنها التعامل معه، فتقع في فئات عدة، تخدم كل منها غاية معينة، وهي:

١ ـ **الشبكة الإقليمية التي تخدم حركة الاتصالات الإقليمية**: وتتكون من المحطات الأرضية الرئيسية في كل قطر عربي، وتوفر ربط تلك الأقطار بمختلف أشكال الاتصالات الهاتفية والبرقية والتليفزيونية والاذاعية وغيرها. وطبقاً لما تحت أيدينا من بيانات توجد محطات أرضية تتعامل مع عربسات في كل من عُمان، والبحرين، والكويت، والسعودية، واليمن الشمالية، وجيبوتي، وموريتانيا، والجزائر، وتونس، وقطر، واليمن الجنوبية، والإمارات، والمغرب، والأردن، ومصر.

٢ ـ **شبكات محلية**: وتتكون من محطات أرضية موزعة على مدن القطر الواحد

لربط تلك المدن مع بعضها البعض بمختلف أنواع الاتصالات الهاتفية أو البرقية أو البث التليفزيوني المحلي.

٣ ـ **شبكات اقليمية فرعية لتبادل البرامج التليفزيونية**: وتتكون من محطات أرضية لبثّ البرامج التليفزيونية وتبادلها في منطقة اختصاص معينة، مثل تليفزيون الخليج.

٤ ـ **شبكات خاصة**: وتتكون من محطات أرضية يمكن أن تكون صغيرة الحجم موزعة بين مراكز مختلفة لربط المكاتب الرئيسية للمؤسسات الكبيرة مع فروعها الموزعة داخل أقطار الوطن العربي. كما تشمل أيضاً شبكات لربط الحاسبات الآلية ومراكز الاحصاء ومراكز الرصد الجوي... إلخ.

وتضم الشبكة مركز تحكُّم مركزي في ديراب، على مقربة من مدينة الرياض، بالعربية السعودية، ومركز تحكُّم مساعد على مقربة من مدينة تونس. ويقوم مركز التحكم المركزي بمراقبة الإشارات الواردة من القنوات القمرية، ومراقبة أداء المحطات الأرضية وتتبُّع مدار القمر وتحديده، وتشغيله.

وهكذا جاء تصميم الشبكة متماشياً مع تصميم شبكات الاتصالات الفضائية الأخرى. وقد قامت بتصنيعه شركة ايروسباسيال الفرنسية، وقامت شركات أخرى بتصميم بعض مكونات الشبكة وتصنيعها من الباطن، منها شركة فورد ايروسبيس، التي تعتبر مقاول الباطن الرئيسي، وشركة آه، أي، جي تليفونكن، وأم. بي. بي الألمانيتان، وسيلبينا الإيطالية، وأم. دي. أي. سي الأمريكية. وقد تم تجميع الأجزاء التي أنتجتها هذه الشركات في مصانع ايروسباسيال. أما شبكة التحكم فقد أنتجتها شركة نيبون الكتريك المحدودة اليابانية NEC.

وتوفر إمكانات الشبكة الفضائية العربية للأقطار العربية مجالاً واسعاً من الخدمات التي تشبع الاحتياجات القطرية والقومية سواء بالنسبة إلى الاتصالات التقليدية أو الاتصالات اللازمة، لإشباع الاحتياجات التعليمية والثقافية والتنموية بصفة عامة. فبالنسبة إلى تبادل البرامج والمواد الاخبارية، في مقدور الشبكة أن توفر وسيلة ممتازة لعمليات تبادل هذه البرامج والمواد بين الأقطار العربية المباشرة، وإنشاء شبكة للتبادل الاخباري بين الأقطار العربية على نحو ما هو حادث في بعض دول العالم، خاصة في أوروبا الغربية. وتتفوق الشبكة العربية على مثيلاتها الدولية من حيث توفيرها إمكانيات حجز المواعيد المناسبة بالسرعة المناسبة، ومن حيث كفاءة الخدمة ذاتها من حيث الصوت والصورة، وذلك على أساس قاعدة حرية العرض وحرية الاختيار، فلكل محطة عربية أن تعرض ما تعتقد أنه صالح للبث في المحطات العربية الأخرى، كلها أو بعضها، ولكل محطة أن تأخذ ما تراه مناسباً، وترفض ما

عداه. كما توفر الشبكة العربية إمكانات النقل الفوري للأحداث الجارية على الهواء مباشرة، إلى جانب تسجيلات البرامج المختلفة التي يتفق على تبادلها.

وتوفر الشبكة العربية إمكانات رفع مستوى الخدمات التعليمية في مجالات تبادل الخبرات، وتدريس اللغات، واللغات الأجنبية خاصة، وتدريب المعلمين، وتعليم الكبار، ومحو الأمية، والتدريب المهني، والارشاد الزراعي والصحي، والتنمية الاجتماعية، وتبادل البرامج العلمية والثقافية والفنية. كما يمكن استخدام امكانات الشبكة في تذليل العقبات التي تعترض سبيل الخدمات التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. وكل هذه الأمور يمكن تحقيقها عن طريق البثّ التليفزيوني غير المباشر، أو البثّ المباشر باستغلال قناة البثّ المباشر.

وتتضمن إمكانات الشبكة أيضاً خدمات تراسل المعطيات (Data services) في مجالات الاتصالات والإعلام والحاسبات والتجارة، وغيرها، مثل خدمات البريد الالكتروني، وخدمات الرسائل الالكترونية، مثل التلغراف والتيلكس، وإرسال الصور والمخطوطات «الفاكسميلي»، والأنباء الالكترونية، ونقل الاجتماعات المتلفزة عن بعد، وخدمات الهاتف المرئي، وخدمات الوصول إلى قواعد البيانات، ومعالجة المعلومات، ومعالجات الكلمات (وحدات البيانات)، وإعداد الوثائق، ونقل ملف قاعدة بيانات الحاسب الاليكتروني، وخدمات الحاسب عن بعد، وخدمات الراسم البياني، وخدمة المعاملات المالية، وتدقيق الأرصدة، وإدخال طلبات الشراء، وضبط المخازن ورصدها، وتعبئة السلع وشحنها، ونظام حجوزات السفر للخطوط الجوية والفنادق، وتوزيع البيانات الخاصة بأسعار البورصة والأحوال الجوية ونقل معلومات الملاحة الجوية، وطبع الصحف في أماكن مختلفة في آن واحد، إلى جانب استخدامات أخرى متعددة حسب الأجهزة الطرفية (Terminals) المتوافرة.

وعلاوة على كل ما سبق، توفر الشبكة العربية امكانات عديدة في مجال الاتصالات الخفيفة محدودة الحجم، خاصة تلك التي تنشأ الحاجة إليها في المناسبات العارضة، كاتصالات الإغاثة، والاتصالات بالمناطق النائية والمعزولة، والتطبيب عن بعد، ونقل المؤتمرات تليفزيونياً.

أما في مجالات الاتصالات المحلية، فقد جاء تصميم القطاع الفضائي كافياً لإشباع الاحتياجات القطرية التي تشكل في الواقع نسبة ٥٠ بالمئة تقريباً من سعة القطاع، وتوفر مزايا المنافسة مع الشبكات الدولية التي تشترك فيها الأقطار العربية. ومن تلك المزايا أن حركة الاتصالات الإقليمية والاتصالات المركزية في الشبكة الوطنية يمكن تمريرها من خلال المحطة الأرضية ذاتها، مما يخفف من التكاليف الإجمالية لكلا الغرضين، وأن القمر العربي يغطي الوطن العربي باشعاعات ذات كثافة

عالية تزيد بمقدار ٥ ـ ١٠ ديسبل/ ميغاهرتز عن الاشعاعات المتوفرة من الشبكات الأخرى، وهو ما يقلل من تكاليف الاتصالات؛ فضلاً عن أن القمر العربي مصمم لتلبية الاحتياجات الإقليمية للاتصالات الإقليمية والقطرية معاً، لذا فإنه يمكن استعمال المحطات الوطنية نفسها لأغراض استقبال البرامج التليفزيونية، سواء الإقليمية أو القطرية.

ثالثاً: مشكلة التخطيط البرامجي

شهدت تطورات شبكة الفضاء العربية ـ على الرغم من بطئها، والأوضاع العربية غير المؤاتية ـ جواً من الحماس من قبل المؤسسات العربية القومية المعنية، وعدد من الباحثين العرب، الذين رأوا في إمكانات الفضاء دعماً للجهد القومي والمفتقد على الأرض للسعي إلى الوحدة العربية، فلما «كانت الأمة العربية عريقة في التاريخ، والشعب العربي موحد الأرض والبيئة والثقافة واللغة والتاريخ والمصالح والإرادة والأماني المشتركة، فإن المنطقة العربية تكاد تكون المنطقة النموذجية في العالم التي تتميز بتلك السمات، بما يجعل من الضروري لكي تواصل رسالتها الحضارية، أن تعتمد على أرقى ما وفره العالم من وسائل اتصال سريعة وفعّالة لسدّ احتياجات قائمة ومؤكدة في أكثر من ميدان»[٣٠].

ورأى آخرون أنه «ينتظر من مشروع القمر العربي أن يرفع الحواجز بين الدول العربية ذات الثقافة واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، وأن يدعم هذه العناصر التي ساعدت على وجوده»[٣١].

ورأى فريق ثالث «أن الشبكة المنوي إنشاؤها تضيف بعداً جديداً إلى عناصر الربط بين مختلف أقطار الوطن العربي، وهو بعد حضاري متطور على جانب كبير من الأهمية في تدعيم مفهوم الوحدة العربية»، «وهو تأكيد من المجموعة العربية على احتلال مركزها الفضائي في المجموعة الدولية، وعلى أن الشبكة العربية هي حلقة تضاف إلى شبكات الفضاء الأخرى، وسوف تسهم في حركة التقدم العالمي والتنمية الشاملة المتكاملة، كما تسهم في التعاون بين الشعوب وتزيد من إحساسهم بالمشاركة في الإنتاج وتبادل المعلومات، كما تضيف عاملاً جديداً من عوامل التوازن وزيادة التفاهم بين الأمم، يساعد على القضاء على الإحساس بالغربة أو العزلة، وهي عوامل تؤدي في نهاية المطاف إلى تدعيم وتوطيد السلام العالمي»[٣٢]. وحتى الباحثون الأجانب رأوا «أن العنصر المميز لشبكة الاتصال العربية (الفضائية) هو أنها ليست فقط وليدة عمل سياسي ومضاربات تجارية، وإنما هي وليدة تصور للوحدة العربية والثقافة العربية»[٣٣].

---

(٣٠) العقاد، القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣١) المشاط، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٢) نسيم مدانات، «استخدام شبكة اتصالات الفضاء العربية لأغراض التنمية الشاملة،» ورقة قدّمت إلى: اجتماع خبراء الاتصالات الفضائية، عمّان، نيسان/ أبريل ١٩٨٠، ص ٩ ـ ١٠.

(٣٣) ديل، «التخطيط البرامجي في استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية،» ص ٤.

وامتد هذا الحماس إلى أحد الأقطار العربية، إذ أعلنت ليبيا أنه إذا لم تقم الأقطار العربية بتنفيذ المشروع، فإن ليبيا سوف تنفذه «بنفسها ووحدها» حتى يصبح حقيقة قائمة[34]، بيد أن هذا الحماس كان يعكس وراءه واقعاً كئيباً، فحتى عام ١٩٧٩، أي بعد أكثر من اثنتي عشرة سنة من صدور القرار، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من إنشاء المؤسسة الفضائية العربية، كان المسؤولون في الأجهزة الإعلامية القطرية إما لا يعرفون شيئاً عن الموضوع، أو لا يعرفون كيف يستفيدون منه، أو لم يشرعوا في البحث أو الاستعداد للانتفاع من خدمات القمر العربي[35].

والحقيقة أن التخطيط البراجمي للاستفادة من الشبكة العربية على المستويين القومي والقطري، لم يواكب التخطيط التقني، وينبغي أن يؤخذ هنا في الاعتبار حالات التفكّك التي وصلت في بعض الحالات إلى الصراع المسلح بين الأقطار العربية، لاسيما أن التعاون في مجال البرامج، التي ترتبط بمضمون الاتصال، يتعلق بجهات اتخاذ القرار السياسي بشكل أو بآخر. وقد بدا واضحاً، مع دخول المشروع حيّز التنفيذ، أن العرب غير جادّين في التخطيط للاستفادة من الشبكة الفضائية لدعم التعاون في ما بينهم في مجالات العمل القومي، فلم يعنوا بتمويل التخطيط البراجمي على المستوى القومي، على الرغم من النداءات المتوالية من الباحثين المتحمسين للعمل القومي[36]. والأخطر من ذلك، أنه مع دخول المشروع حيّز التنفيذ، كانت بعض-الأقطار العربية المشاركة فيه تفكّر في السعي لإطلاق أقمار صناعية خاصة بها، لإشباع احتياجاتها القطرية التي يمكن أن تشبعها إمكانات الشبكة الفضائية العربية. ومن الطريف أن بعض هذه الأقطار لم تكن قد سددت حصتها في رأس مال المؤسسة العربية، ويستحيل عليها في ضوء قدراتها المالية وقدراتها واحتياجاتها الاتصالية، التقليدية وغير التقليدية، أن تضطلع بمثل هذا العبء[37].

---

(٣٤) ابراهيم إمام، «الإعلام عبر القمر الصناعي العربي ودوره في التنمية،» مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد ٧ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، ص ٣١.

(٣٥) Elham Khalil, «The Arab Satellite and the Flow of Information in the Arab World,» p. 8. (mimeo).

(٣٦) انظر على سبيل المثال: قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص ١٧ ـ ١٨؛ ديل، «التخطيط البراجمي في استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية،» ص ١٧، وشقرون، «الاتصالات الفضائية للخدمات الإذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي،» ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٣٧) طبقاً لتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال في المجتمع المعاصر الذي نشر في صورته الأولى عام ١٩٧٩، كان هناك أقطار عربية لديها بالفعل مشروعات وطنية، أو تعدّ مشروعات وطنية لإطلاق أقمار صناعية خاصة بها. وهذه الأقطار هي: الجزائر، والسعودية، وعُمان، وليبيا، وموريتانيا. انظر: ماكبرايد [وآخرون]، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة، ص ١٤٨.

وصحيح أن بعض الأقطار العربية قد بدأت منذ عام ١٩٨٣ ببحث نسبة حركة اتصالاتها الدولية التي ستقوم بتحويلها من أقمار «انتلسات» إلى الشبكة الفضائية العربية، وأن بعضها الآخر الذي يستأجر قنوات قمرية للاتصالات المحلية يدرس بعناية امكانية استخدام قنوات في عربسات، عندما ينتهي أجل استئجار أقمار «انتلسات»[٣٨]، إلا أن هذا الاتجاه كان يخص فقط أنماط الاتصالات التقليدية، البرق والهاتف والتيلكس. . . إلخ، ولا يمس التخطيط البرامجي للاستفادة من امكانات الشبكة.

ومع هذا، وعلى الصعيد القومي، بذلت الأجهزة العربية المعنية والمنتمية إلى جامعة الدول العربية جهداً طيباً ومحموداً للتخطيط البرامجي للاستفادة من الشبكة، وبذل باحثون عرب جهداً مماثلاً في مجالات مختلفة. ولكن ما قيمة أيّ تخطيط قومي لا يجد دعماً أو استجابة من الأجهزة القطرية المعنية، والتي لا تملك أن تتحرك في هذا الاتجاه إلّا في ضوء توجيهات سياسية عليا. ان الجهد القومي الذي بذل في هذا الصدد والذي دام ما يقرب من عقدين في ظل أوضاع غير مؤاتية، لا ينبغي أن يضيع في زحمة الاتهامات أو الانتقادات الموجهة إلى الشبكة الفضائية العربية، ولا ينبغي أن ينسى في حالات الاحباط التي نشعر بها كلّما تذكرنا إمكاناتنا الفضائية المهدرة على الأرض.

إن التخطيط البرامجي للشبكة الفضائية العربية ينبغي أن يكون على أساس قومي، طالما أنه مشروع قومي، يستهدف تحقيق أهداف قومية، وهو إلى حد كبير تخطيط معقد، ينبغي أن تسبقه خطوات أساسية في اتجاهات مختلفة: تنظيمية ومالية وبحثية انتاجية. . . إلخ. وتتضح أهمية التخطيط القومي في ضوء النقص الواضح في القدرات البشرية والفنية لعدد من الأقطار العربية التي اعتادت ملء برامجها الإذاعية والتليفزيونية بالمستورد، القليل التكلفة بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج المحلي، والمتاح لدى شركات الإنتاج الأجنبية التي تتزاحم على السوق العربي[٣٩].

وقد تحمّل اتحاد إذاعات الدول العربية العبء الأكبر في التخطيط البرامجي للشبكة. وقد سبق في موضع من هذا الفصل الإشارة إلى جهده في هذا الصدد. وفي عام ١٩٧٥ رأى الاتحاد ضرورة إعداد خطة عاجلة وشاملة في هذا الخصوص، وطلب

---

(٣٨) قنديل، اتصالات الفضاء، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣٩) حول هذه النقطة، انظر: ديل، «التخطيط البرامجي في استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية،» ص ٥ ـ ٦، وسعود عبد الحميد دهلوي، «استخدام القمر العربي للتعليم والتنمية في منطقة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بالرياض، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ٢.

من اليونسكو تشكيل فريق خبراء لدراسة كافة المتطلبات غير التقنية في المجالات الإذاعية. وأوصى الاتحاد بأن تقوم اليونسكو بصياغة وثيقة المشروع المناسبة، وأن تقدمها إلى مصادر التمويل المحتملة بهدف توفير الميزانية الكافية لتشكيل مجموعة خبراء وتيسير أعمالها لمدة عامين. وتضمّن المشروع:

أ ـ تشكيل فريق خبراء للعمل في المنطقة العربية لمعاونة الهيئات الإذاعية والسلطات التربوية على التهيئة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية.

ب ـ عقد حلقات دراسية.

ج ـ عقد دورات تدريبية على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية.

د ـ توفير زيارات ميدانية وبعثات دراسية.

وقدرت تكاليف المشروع على هذا النحو عندئذ بحوالى ٨٧٠ ألف دولار أمريكي. وعرضت مصر بعد ذلك في العام التالي استضافتها لمقر المشروع، وتعهدت بتوفير خدمات له تقدر اعتماداتها بحوالى مئة ألف دولار أمريكي. كما أعلنت منظمات إقليمية عدة، ودول عربية مساندتها للمشروع، وأبدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت اهتمامه بالموضوع نظراً لما له من آثار مباشرة على نجاح مشروع الشبكة الفضائية العربية بصورة خاصة، ولكنه أرجأ اتخاذ قرار نهائي في المشروع حتى يتم استيضاح بعض جوانبه. وحتى عام ١٩٨٢ لم يكن قد اتخذ أي قرار بشأن هذا المشروع من قبل أيّة دولة أو منظمة عربية، «ويعكس هذا بالطبع حقيقة أن حكومات المنطقة، لم تضع مثل هذا الأمر بعد في مقدمة أولوياتها»[٤٠].

وفي منتصف العام نفسه (١٩٧٥)، قدمت من اليونسكو بعثة ريتشارد ديل وبرنارد كلير جيري، لدراسة إمكانية الاستفادة من الشبكة العربية في تطوير خدمات الإذاعة والتربية والتنمية، وقد أكدت البعثة في تقريرها ضرورة الشروع على الفور في التخطيط للمجالات غير التقنية للشبكة، وأن «لا بد من استحداث تجارب جديدة ومشروعات رائدة في الإذاعة والتنمية ولا بد من تنفيذها استعداداً لاستخدامات الشبكة»، وأوصت المنظمات العربية المعنية بتشكيل لجنة مشتركة للتخطيط في المجالات غير التقنية، على أن تطلب تمويلاً لمجموعة من الخبراء الدوليين يعاونون في كل الاستعدادات اللازمة لتخطيط النظام الجديد وتنفيذه[٤١].

وفي عام ١٩٧٧، وبمبادرة من اتحاد إذاعات الدول العربية، شكّلت اللجنة

(٤٠) قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص ١٨ ـ ١٩.

(٤١) انظر تفصيل ذلك في: العقاد، القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢.

العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية في أغراض الإعلام والثقافة والتنمية، بناء على توصية مجموعتي العمل: الهندسية والبرامجية للاتصالات الفضائية التابعتين للاتحاد في اجتماعهما المشترك عام ١٩٧٥. وقد ضمّت هذه اللجنة المشتركة في البداية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد الصحفيين العرب، والمركز العربي للدراسات الإعلامية، إضافة إلى اتحاد إذاعات الدول العربية. ثم انضم إلى اللجنة بعد ذلك اتحاد البريد العربي ومجلس الطيران المدني للدول العربية. وهكذا شرعت الأجهزة القومية المعنية بالتخطيط للاستفادة من الشبكة بعد أن تقاعست الأقطار العربية عن تمويل مشروع اليونسكو، ولكن هذه اللجنة المشتركة ـ بعد أن عقدت سلسلة من الاجتماعات ـ توقفت عن العمل بعد انتقال مقر الجامعة ومنظماتها من القاهرة إلى تونس للأسباب المعروفة.

وهكذا انقطع الجهد القومي للتخطيط البرامجي للشبكة ـ لاعتبارات سياسية ـ زهاء ثلاثة أعوام، إلى أن اتصل مرة أخرى بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي عقدت في عمّان في أيار/ مايو ١٩٨٠ اجتماعاً للخبراء لبحث كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية، واتخذ هؤلاء الخبراء مجموعة من التوصيات على جانب كبير من الأهمية، ولكنها لم ترَ النور، منها:

١ ـ دعم مراكز البحوث والتخطيط في المجالات الإعلامية والثقافية والتربوية في الوطن العربي وتنشيطها، وتكليفها بإجراء المسوحات والدراسات ذات العلاقة باستخدام الشبكة الفضائية العربية.

٢ ـ دعم مراكز التدريب الإعلامية في مجالات البرمجة والهندسة، في الميادين المختلفة، من أجل تطوير وتنفيذ الخطط التدريبية الملائمة لاحتياجات هذه الشبكة، وتوفير الأطر المدرّبة للتشغيل والإعداد والبرمجة.

٣ ـ التوسّع في صناعة أجهزة الاتصالات المختلفة في البلدان العربية، ودعمها، وإيجاد الصناعات التي يحتاجها استخدام القمر العربي، وذلك لتتناسب المنتجات مع الحاجات الفعلية لاستخدام هذا القمر، ولتخفيض تكاليفها بهدف توسيع انتشارها من جهة أخرى.

وفي ذلك الوقت، كان جهاز تليفزيون الخليج يقوم بجهد طيب في تعريف الإذاعيين بإمكانات استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الإذاعية والتليفزيونية. وقد أقرّ مجلس إدارة هذا الجهاز في اجتماعه الثالث الذي عقد في البحرين، في شباط/ فبراير ١٩٧٩ خطة لدراسة إمكانية استخدام الشبكة الفضائية لمدة محدودة يومياً للبث

التليفزيوني المشترك لدول الخليج، لأغراض التعليم والتنمية. ثم قام المجلس في أعقاب هذا القرار، وبالتنسيق مع اليونسكو باختيار بعثة للقيام بإجراء الدراسة المذكورة، التي خلصت إلى ضرورة البدء فوراً في التخطيط لإعداد برنامج خليجي مشترك يذاع في وقت واحد، في كل من بلدان الخليج العربي، يركّز على الجانب التعليمي غير المدرسي، يتم توزيعه عن طريق القمر الصناعي العربي لمنطقة الخليج. وكوّن جهاز تليفزيون الخليج فريق عمل متفرغاً، يتولّى إعداد البرنامج المقترح وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالأقمار.

كما اتخذ جهاز تليفزيون الخليج مبادرة لدعم الجهد القومي، ونظّم ندوة في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨١، لبحث آفاق استخدام الأقمار الصناعية في الخدمات الإذاعية والتليفزيونية. وقد عقدت الندوة بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأوصت الندوة بأن تشرع اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية للإعلام والثقافة والتنمية في العمل فوراً، وأن تشارك فيها المنظمات العربية المعنية، وأسندت رئاستها إلى وزير الإعلام السعودي.

وقبل ذلك بأشهر، وافقت الجمعية العامة للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، في دورتها العادية الرابعة، التي عقدت في عمّان خلال شهر نيسان/ إبريل ١٩٨١، على توصية لمجلس الإدارة، «بالعمل على حثّ الوزارات والجهات المسؤولة عن قطاعات الإعلام والتربية والثقافة من أجل المبادرة بإعداد كل ما يلزم للاستفادة من الخدمات والتسهيلات الجديدة التي سيوفرها القمر العربي، وذلك بالتنسيق في ما بينها لإعداد برامج بين مجموعة الدول العربية لاستعمال هذه الخدمات على الوجه الأمثل عند بداية المشروع».

وهكذا، استؤنف الجهد القومي بعد خمس سنوات من التوقف، في العام التالي (١٩٨٢) عندما اجتمعت في الرياض اللجنة العربية المشتركة، ثم أعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر في العام التالي، شاركت فيه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، واتحاد وكالات الأنباء العربية، وجهاز تليفزيون الخليج. وأقرّ في ذلك الاجتماع عضوية المنظمات والاتحادات المذكورة في اللجنة، بالإضافة إلى اتحاد الجامعات العربية، واتحاد الصحفيين العرب، ومكتب التربية العربية لدول الخليج العربي، الذي كان يهتم باستخدام الشبكة العربية في تبادل بثّ البرامج التعليمية التي تعنى بالتربية المستمرة وتعليم الكبار، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج.

وفي هذا الاجتماع، وزعت مسؤوليات التخطيط البرامجي للشبكة على هذه

المنظمات، حيث تولت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية مسؤولية الجوانب التقنية للشبكة، وتولّت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع اتحاد إذاعات الدول العربية مسؤولية تحقيق رسالة الشبكة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية الاجتماعية، واستطاعت هاتان المنظمتان أن تعقدا في مدينة تونس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٣، اجتماعاً لمجموعة عمل من التربويين والإعلاميين العرب للاعداد للاستخدام التربوي والثقافي للشبكة العربية، ضم إلى جانب المسؤولين في المنظمتين مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي، وممثلين لعدد من منظمات التليفزيون العربية. وبعد مناقشات مستفيضة، صدر عن الاجتماع مجموعة من التوصيات الهامة لتنظيم العمل، وتحديد دور المنظمات العربية المتخصصة، حيث أكد دور اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية للإعلام والثقافة والتنمية كهيئة عليا لتنظيم القمر الصناعي وتنسيقه واستخدامه لهذه الأغراض. وانشيء في إطار اللجنة مكتبان، **الأول**: مكتب التنسيق والتسيير في إطار الأمانة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية، ويضم ممثلين للمنظمات المعنية، وتتركز مهمته الأساسية في تنسيق عمليات انتاج البرامج، واستخدام القمر الصناعي العربي في التبادل التجاري والبرامجي، ووضع التخطيط الفني في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والثاني: مكتب التخطيط ويضم ممثلين للمنظمات والهيئات المعنية، وتتركز مهمته الأساسية في وضع الخطط العامة، وتحديد الأهداف والأولويات للبرامج الثقافية والتربوية والعلمية اللازمة لبثّها على الشبكة الفضائية العربية، واختيار ما يصلح من الانتاج المتوافر لدى المؤسسات الوطنية أو الدولية لهذا الغرض، ومعالجة موضوعات تمثّل العناصر المشتركة في الثقافة العربية، أو تواجه بعض المشكلات التنموية المشتركة بين الأقطار العربية.

وتم في إطار اللجنة العربية المشتركة التنسيق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبين اتحاد إذاعات الدول العربية، لتوفير البرامج الثقافية والإعلامية للقمر الصناعي. وتولى الاتحاد مهمة التنسيق مع التليفزيونات العربية المستقبلة للبرامج، وقامت المنظمة بإنتاج برامج في نطاق اداراتها، واختيار برامج من انتاج البلدان العربية.

وعندما أطلق القمر الصناعي العربي عام ١٩٨٥، كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً في التخطيط لتلبية الاحتياجات البراجية للشبكة الفضائية العربية، وامتد جهدها القومي لتلبية هذه الاحتياجات إلى كل المجالات الحيوية، التي تتصل باختصاصها، القومية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن إيجاز هذا الجهد القومي في ما يلي:

١ ـ التخطيط لإنتاج حلقات تليفزيونية تعليمية، موجّهة إلى الطلاب في الوطن العربي، تتناول القضايا الأساسية في مناهج المواد المختلفة، وتصلح للعرض من خلال الشبكة الفضائية العربية، على أن يتم تنفيذها من خلال إدارات التليفزيون التربوي، أو الإدارة المعنية في المنظمة.

٢ ـ التخطيط لإنتاج سلسلة من البرامج التليفزيونية التعليمية الموجهة إلى المعلمين في الوطن العربي، عن طريق المؤسسات العربية المنتجة للبرامج التليفزيونية التعليمية، بهدف تزويد المعلمين بالمهارات التربوية المتقدمة في طرق تدريس المواد المختلفة، وعلى الأخص في تدريس العلوم والرياضيات، في برنامج مقنن لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة.

٣ ـ اعداد ندوات عن طريق الاتصالات الفضائية، أطرافها في أكثر من قطر عربي في الوقت نفسه، تعالج عدداً من الموضوعات الأساسية في التعليم: «استراتيجية تطوير التربية العربية». ويتم المشروع بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية، وينفذ خلال الفترة التجريبية للقمر العربي.

٤ ـ استعراض البرامج التليفزيونية التعليمية التي انتجتها الأقطار العربية، بالتعاون مع المركز العربي للتقنيات التربوية، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، لاختيار البرامج التي يمكن أن تفيد الأقطار العربية، وتحديد الصيغ المناسبة لتبادلها.

٥ ـ تجربة اعداد وإنتاج المواد التليفزيونية والإذاعية والمواد المطبوعة، لمنهج واحد من مناهج التعليم عن بُعد، وبثّ هذه المواد بصفة تجريبية عبر الشبكة الفضائية العربية، وتقويم التجربة تمهيداً للنظر في إمكان التوسّع فيها. ويتم القيام بالتجربة من خلال الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، التابع للمنظمة، وبالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية.

٦ ـ إنتاج سلسلة متكاملة من البرامج التليفزيونية لمحو الأميّة، اعتماداً على تقويم الحلقات التي يجري تنفيذها عن طريق مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج، وبدعم من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن تبثّ هذه الحلقات باستخدام الشبكة الفضائية العربية خاصة إلى المناطق المعزولة، والتي يمكن استقبالها عن طريق القناة القمرية الجماعية.

٧ ـ توفير المادة العلمية لعدد من البرامج التليفزيونية الثقافية، والإشراف على إنتاجها، بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية، تمهيداً لبثّها عن طريق الشبكة الفضائية، وبهدف دعم العناصر المشتركة في الثقافة العربية، واستغلال إمكانيات القمر العربي، لبثها على نطاق واسع، ومن أمثلتها رسوم الأطفال العرب، والمدن

التاريخية العربية الإسلامية، وبرامج عن الشخصيات العلمية والفكرية، والأدبية، وكبار الشعراء والكتّاب والفنانين العرب.

٨ ـ إنتاج برامج تليفزيونية في مجال تبسيط العلوم والتقانة تتكون من ٥٢ حلقة، بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج بمدينة الرياض، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج بمدينة الكويت، والهيئات التليفزيونية والتربوية في البلدان العربية، بهدف استغلال التقنيات الحديثة في بث برامج الثقافة العلمية لأكبر عدد ممكن من المواطنين في البلدان العربية، لرفع مستوى الوعي العلمي والتقاني.

وإلى جانب هذا الجهد المتعلق بالتخطيط البرامجي لتوظيف الشبكة لدعم العمل القومي، خططت المنظمة أيضاً لإجراء دراسات عدة، تستهدف التوعية بالقمر الصناعي وأهدافه، وإمكانات التعامل معه، والانتفاع به في مجالات الاتصالات والثقافة والتنمية، وشملت هذه الدراسات:

١ ـ دراسة تحليلية للتعرف إلى حاجة البلدان العربية من المحطات الأرضية المرتبطة بالقناة القمرية الجماعية. والتعرف إلى التصور العربي لأولويات احتياجات هذه القناة، من البرامج. وتتم هذه الدراسة بالتعاون مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية.

٢ ـ دراسة جدوى حول إمكانات استخدام القمر العربي في التعامل مع البيانات وتداولها بين قاعدة معطيات المنظمة، وقواعد المعلومات في الوطن العربي، وتحديد المتطلبات الفنية المناسبة، والقوى البشرية وتدريبها، تحقيقاً لكفاية استخدامها في هذا المجال.

٣ ـ إعداد دليل عمل حول إنتاج البرامج التليفزيونية التعليمية، في مواد العلوم الطبيعية والحيوية والهندسية، والرياضيات؛ وذلك بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٤ ـ تنظيم دورة تدريبية لعدد من العاملين في حقل المعلومات في الوطن العربي، على تقنيات استخدام الحاسب الآلي والطرفيات، من خلال اتصالات الشبكة العربية الفضائية والأرضية. وقد أقيمت هذه الدورة بالتعاون مع مدرسة علوم الإعلام والمركز القومي للتوثيق في الرباط.

٥ ـ عقد حلقة دراسية حول الاستخدام الثقافي، والإنتاج البرامجي للقمر الصناعي العربي[٤٢].

---

(٤٢) دهلوي، «استخدام القمر العربي للتعليم والتنمية في منطقة الخليج،» ص ٢؛ صابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ص ١٠٠ ـ ١٠٥، وأبو بكر [وآخرون]، تطوير الإعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، ص ٣٣ ـ ٣٤.

وعلاوة على هذا الجهد، قام المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين عام ١٩٨٥، بدراسة استطلاعية لتحديد أولويات البرامج التي يراد إرسالها عبر القمر الصناعي، وحددت نتائج هذه الدراسة الأولويات التالية:

١ ـ برامج الأطفال التي تقدم ثقافة هادفة ومتوازنة، وتستجيب لاهتمامات الأطفال، في مختلف فئات العمر.

٢ ـ برامج التراث العربي الإسلامي، التي تركز على الدور القومي والحضاري والإنساني.

٣ ـ برامج عن الشخصيات العربية والإسلامية المبدعة في المجالات المختلفة، والشخصيات التاريخية البارزة.

٤ ـ برامج تعليمية وعلمية وتقنية، «تساعد على مواكبة الثورة التقنية، واستيعابها وتوظيفها في التطور الثقافي والاجتماعي».

٥ ـ برامج تنموية، «تساعد على إنجاح الخطط العامة، لمفهوم التنمية، وذلك من خلال ترجمتها إلى صيغ تفصيلية، في إطار فني، من أجل مواكبة مسيرة التنمية القومية، وتحقيق أهدافها، وتعين بصفة عامة، على التوعية بالبرامج التنموية، من حيث نقل المستجدات، والقيم الايجابية، وتنمية قدرات الإنسان، في اكتساب المهارات الجديدة التي تتطلبها التنمية الشاملة».

٦ ـ برامج تسلية: تشمل الأنشطة الفنية الدرامية، والمسابقات التي تتضمن قياس المعلومات، وبعض المعارف الجغرافية والتراثية، إلى جانب عروض من نماذج العادات والسلوك والقيم الإيجابية.

إذن، فالجهد القومي للاستفادة من الشبكة الفضائية في خدمة المصالح القومية والقطرية لم ينقطع إلا إذا أرغمته الاعتبارات السياسية على التوقف لفترة. وهذا الجهد لا ينبغي بحال أن يغفل أو يتجاهل، أو يقلل من أهميته في خضم الانتقادات التي توجه إلى النظام الفضائي العربي ومستقبله، لأن اغفاله أو الإقلال من شأنه معناه الإغفال والاستهانة بالقدرة القومية للعرب، والعمل العربي المشترك، الذي ـ على الرغم من درجة فعاليته ـ يُعدّ الركيزة الأساسية نحو التكامل والاندماج القومي، كما أنه يعني اهدار الجهد العلمي والتخطيطي والعملي لجيل كامل من الخبرات العربية التي حالت اعتبارات سياسية دون خروج جهده إلى حيّز العمل. وهنا ينبغي أن نفرّق بين قدرة الخبرة العربية على التخطيط للاستفادة من الشبكة العربية والاستفادة الفعلية التي حصلت حتى الآن، والتي يحكمها القرار السياسي[٤٣].

---

(٤٣) صابر، المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

وإلى جانب هذا الجهد الكبير، الذي قامت به أجهزة رسمية قومية، بذل عدد كبير من الباحثين العرب جهداً مماثلاً لدراسة إمكانات الاستفادة من الشبكات في دعم المشروعات التعليمية والتنموية والإعلامية على المستويين القومي والقطري، وهو بلا شك جهد مكمل لجهد المؤسسات القومية، وعلى درجة عالية من الأهمية التي لا ينبغي هي الأخرى أن تقلّل من أهميتها، لأنها تمثّل وحدة الفكر العربي لتوظيف مشروع قومي لخدمة المصالح القومية، ويهمنا أن نؤكد ما يلي:

١ ـ إن هذا الجهد القومي، سواء على النطاق المؤسسي أو الفردي يتركز على إمكانات الاستفادة من الشبكة الفضائية العربية في دعم ثلاث قضايا أساسية، هي: **التعليم، والتنمية، والتبادل الإعلامي**(٤٤).

٢ ـ إن هذا الجهد القومي لم يواكبه جهد آخر على المستوى القطري، على الرغم من التوصيات التي صدرت عن الأجهزة القومية المعنية، «بالعمل على حثّ الوزارات والجهات القطرية المسؤولة عن قطاع الإعلام والتربية والثقافة، من أجل المبادرة بإعداد كل ما يلزم للاستفادة من الخدمات والتسهيلات الجديدة التي سيوفرها القمر العربي، وذلك بالتنسيق في ما بينها لإعداد برامج بين مجموعة الدول العربية لاستعمال هذه الخدمات على الوجه الأمثل عند بداية تشغيل المشروع»(٤٥).

٣ ـ إن بعض الأقطار العربية تعاني عدم القدرة على التخطيط للاستفادة من الشبكة الفضائية، ولا مناص أمامها من الجهد القومي.

٤ ـ إن ثمة خبرة وإمكانات لدى النظم والشبكات الأخرى، وخاصة الأوروبية، متاحة للعرب، وفي مقدورهم الاستفادة منها، سواء على المستوى القومي أو المستوى القطري(٤٦)، وقد سعى العرب بالفعل، من خلال اتحاد إذاعات الدول العربية، إلى الاستفادة من هذه الخبرات، ولكن على المستوى القطري لم نجد شاهداً على سعي الأقطار العربية إلى الاستفادة من هذه الخبرات.

---

(٤٤) انظر على سبيل المثال: قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص.٥ ـ ١١ و١٤ ـ ١٦؛ ليلى العقاد: القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح، ونحو جامعة مفتوحة عبر الشبكة الفضائية العربية، سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٢٢ (تونس: منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٠)؛ الصحاف، «مقدمة: دلالة اجتماع روما،» ص ٩ ـ ١٢؛ مدانات، «استخدام شبكة اتصالات الفضاء العربية لأغراض التنمية الشاملة،» ص ١٠ ـ ١٨، وأبو بكر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٥) دهلوي، «استخدام القمر العربي للتعليم والتنمية في منطقة الخليج،» ص ٢.

(٤٦) ايف ديمرلياك، «إمكانات الصناعة الأوروبية في مجال البث التلفزيوني عن طريق التوابع الصناعية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة استخدام أقمار الاتصالات في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بالرياض، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ١٧.

رابعاً: الإشكاليات المطروحة

ينبغي عند تقويم المشروع الفضائي العربي، ومعالجة الإشكاليات المطروحة في شأن «الانتفاع» به لإشباع الاحتياجات، ودعم التكامل والاندماج القومي، أن نراعي الاعتبارات التالية:

١ ـ إن تطور تنفيذ المشروع من الناحية التقنية والجهد القومي للاستفادة منه لدعم التكامل العربي في مجالات الاتصالات والإعلام، قد عاصر تدهوراً خطيراً في الواقع العربي، وحالات شبه ميئسة من التشرذم والتفسخ ، وصلت إلى حد العداء والمقاطعة، واستخدام القوة على نحو قد لا يكون مسبوقاً في العلاقات العربية. ومن ثم فإن هذا الجهد، إذا نظر إليه في السياق السياسي الذي تمّ فيه، وفي ظل الأوضاع العربية بتطوراتها غير المؤاتية لأيّ مشروع قومي عربي، يعتبر انجازاً كبيراً، وجهداً محموداً ينبغي أن يذكر لأولئك الذين أنجزوه[٤٧].

٢ ـ ويرتبط بما سبق تزايد النزعات القطرية في أماكن عديدة في الوطن العربي، وهو ما يفسر لنا اتجاه بعض الأقطار إلى ازدياد الاعتماد على الشبكات الدولية بدلاً من التخطيط لتحويل خدماتها من الشبكات الدولية إلى الشبكة العربية الجاري تخطيطها أو تنفيذها، وتفكير أقطار أخرى في اطلاق أقمار اتصالات خاصة، وعدم الاهتمام بالتخطيط للاستفادة منها.

---

(٤٧) «والواقع أن ما جرى بين البلدان العربية في السبعينات من نزاعات وأساليب حلها لا يمكن تصوره، كما ولا نوعاً بين مجموعة من عشرين بلداً متقاربة جغرافياً فقط في أي بقعة في العالم، ناهيك عن مجموعة بلدان المفروض أنها تجمعها روابط حضارية واجتماعية، واقتصادية وسياسية، وأمل في مستقبل واحد أفضل. فقد توترت العلاقات بين البلدان العربية، بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف في السبعينات، وصلت إلى مستوى تبادل الحملات المضادة مرات عديدة، ولدرجة إرتأت معها الحكومات المعنية تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية بصورة ثنائية إحدى عشرة مرة خلال عشر سنوات، هذا بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية جماعياً بين مصر وكل من العراق والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، ومع باقي الأقطار العربية، ما عدا عُمان والسودان والصومال في نيسان/ ابريل ١٩٧٩. بل ان بعض الأنظمة العربية، قد لجأ إلى استعمال القوة المسلحة ضد شقيقة عربية أخرى، فاندلعت نيران القتال بين شقيقتين عربيتين أو أكثر تسع مرات خلال السبعينات، وقد كان بعضها لفترات طويلة نزفاً لطاقات الوطن العربي وأسفرت اثنتان منها عن خسائر جسيمة في الأرواح. وليس التاريخ الحديث للتعاون الاقتصادي العربي بأفضل من هذا السجل. وإذا أخذنا نسبة التجارة بين تجمعات البلدان العربية وباقي البلدان العربية الأخرى كمؤشر إجمالي للتعاون الاقتصادي لوجدنا أنها كانت في منتصف السبعينيات أقل من مستواها في بداية السبعينات. ويقابل هذا، زيادة في تعامل بلدان الوطن العربي ككل مع مجموعة الدول الغربية المصنعة. ويعود تفسير هذا التدهور في مستوى التبادل التجاري بين العرب إلى مجموعة الدول النفطية التي زادت تجارتها الخارجية زيادة كبيرة خلال منتصف السبعينات، بينما لم ترتفع تجارتها مع البلدان العربية بالدرجة نفسها». لمزيد من التفاصيل، انظر: نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٤ ـ ٧٨.

٣ ـ وقد صاحب ذلك، ونتج عنه في الوقت نفسه، هبوط في الوعي والحماس القومي، وتراجع في الفكر القومي بصفة عامة[48].

إذن، فهذا الثلاثي المحبط: علاقات عربية متردية، وتزايد النزعة القطرية، وتدهور الوعي والفكر القومي، قد أحبط محاولات الاستفادة من الشبكة كمشروع قومي رائد في نوعه. ليس هذا فقط، وإنما ما زال هذا الثالوث يعمل على تخريب الوعي القومي بإمكانات استخدام تقانة الفضاء، لدعم التكامل القومي في المجالات المختلفة، وهو ما يتضح بجلاء، في الاشكاليات المطروحة الآن في الفكر العربي.

تتعلق الإشكالية الأولى بالجانب السياسي للموضوع، وإذا كان ثمة اعتراف بأن قرار إنشاء شبكة الفضاء العربية هو قرار سياسي في المقام الأول، استهدف دعم العمل القومي في مجالات الاتصالات والإعلام، دعماً للتكامل القومي، وسعياً على المدى الطويل نحو الوحدة العربية، وأنه عمل حضاري، ومظهر للتخلص من التبعية التقانية في هذا المجال[49]، فإن ثمة اعترافاً مقابلاً بأن الوضعية العربية، وما يكتنفها من خلافات سياسية بين الأقطار العربية هي المعوق الأساسي للاستفادة قومياً أو قطرياً من إمكانات الشبكة الواقعة فعلاً في الفضاء، وجاهزة للانتفاع بها، والتي بدونه تصبح هدراً أكيداً للإمكانية العربية على مرأى ومسمع من المواطن العربي العادي[50].

ويدور البحث هنا حول كيفية تحييد العامل السياسي «السلبي» في الغالب بالنسبة إلى الأنشطة القومية، ومنها الشبكة العربية. وفي حين يتساءل **البعض**: كيف يكون هناك برنامج عربي واحد يبثّ من خلال القناة الجماعية دون أن تكون هناك سياسة عربية واحدة[51]، **يتساءل آخرون** عمّا إذا قد تم الاتفاق على «طريقة أو نظام أو بروتوكول لإزالة المخاوف والمحاذير والعوائق والعقبات النفسية والأمنية والاقتصادية والسياسية التي تغطي أقطار الوطن العربي، بحيث تؤدي هذه الإزالة إلى الإقدام على استعمال نظام عربسات بكل جرأة وحرية، وبكل ضرورة يفرضها النشاط الاقتصادي العربي ـ العربي، والنشاط الثقافي العربي ـ

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل عن تدهور الفكر القومي في هذه الفترة، انظر: السيد يسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٥٧ ـ ١٦٣.

(٤٩) أماني قنديل، «القمر الصناعي العربي وإشكالية التكامل،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ٧٧؛ قنديل: «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص ١ ـ ٤، و«الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء،» ص ٥١ ـ ٥٢، وصابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ص ٩٥.

(٥٠) حمدي قنديل، «الأبعاد الدولية لاستخدامات الأقمار الصناعية في مجال التربية والثقافة،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(٥١) قنديل، «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء،» ص ٥٥ ـ ٥٦.

العربي»[٥٢]. ويعترف فريق ثالث بمعطيات الواقع العربي ويراها «معطيات ينبغي التعامل معها والانطلاق منها»، ويطرح أفكاراً تدور حول مدى إمكانية الفصل بين السياسة والأبعاد الاقتصادية والثقافية حتى لا تجهض الأولى أيّة خطوة نحو التكامل الذي يتحقق في المجالات الاقتصادية والثقافية، وحول إمكانية طرح منهج للتعامل مع واقع التجزئة والتعددية في العالم العربي، وحول مدى كفاءة الاعتراف بالأدوار النسبية للأقطار العربية لتخطي معوقات العمل العربي المشترك[٥٣].

وكل هذه الطروحات والمعالجات النظرية، لا تغني في معالجة «الأزمة»، ولا تقدّم حلاً عملياً. والمسألة بحق ـ وعلى حد تعبير حمدي قنديل ـ أزمة سياسة، وسياسات. وتتوقف معالجتها في تقديرنا على أمرين: يتعلق أحدهما بوعي صانعي القرارات القطرية بالإمكانات المتاحة في الشبكة العربية، وبالأخطار الوشيكة مع قرب اطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي[٥٤]، ويتعلق الثاني بإمكانية وضع إطار سياسي مقبول للتعاون العربي من خلال الشبكة الفضائية العربية يضمن «ترشيد» هذا التعاون مهما اختلفت الأوضاع القائمة في المنطقة، وهو في تقديرنا إطار يمكن أن يكون مقبولاً على النطاق القومي من كافة أجهزة صنع القرار على المستويات القطرية، وتتوقف فعاليته على رغبة الأقطار في التعاون وفي مدى التزامهم به. وينبغي في هذا السياق التنبيه والتحذير من أن إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي، ومع الوضعية الحالية للشبكة الفضائية العربية، سيمثّل في الواقع بداية الحقبة الاسرائيلية في التاريخ العربي، بما يوفره من امكانات ترويض عقل المواطن العربي ووجدانه في إطار الاستراتيجية

---

(٥٢) انظر تعقيب ابراهيم بدران على ورقة: اسماعيل، «دراسة حول المنظومة العربية للأقمار الصناعية: عربسات،» ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥٣) قنديل، «القمر الصناعي العربي وإشكالية التكامل،» ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٥٤) أخطرت اسرائيل بالفعل الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها تنوي إطلاق قمر صناعي في عام ١٩٨٦، وبأنه سيغطي افريقيا والشرق الأوسط ببث يمكن استقباله بمحطات صغيرة نسبياً. وأنابت الأقطار العربية السعودية للاحتجاج لدى الاتحاد بهدف تعطيل القمر الصناعي على أساس تداخل بثه مع بث القمر الصناعي العربي، الذي يبعد عنه بمقدار ٤ درجات في المدار الفضائي. وقد تستغرق المناورات العربية بعض الوقت، ولكن المؤكد أن القمر الإسرائيلي سوف يأخذ مداره في الفضاء قبل أن يتمكن العرب من الاستفادة المثلى من الشبكة العربية، وكان مقدراً أن ينطلق القمر الاسرائيلي إلى الفضاء في عام ١٩٨٨، وهكذا ينتقل الصراع الحضاري غير المتوازن على الأرض بين العرب وإسرائيل إلى الفضاء، ولا شك أن للقمر الإسرائيلي أهدافاً سياسية وثقافية خطيرة، وقد تكون له استخدامات عسكرية. وعلى الرغم من اهتمام المنظمات العربية المعنية بالموضوع فإن «السلطات الوطنية في معظم الدول العربية لم تقم حتى الآن بدراسة وافية حول هذا الأمر، وكل ما نجده ـ إذا وجدنا شيئاً على الاطلاق ـ لا يزيد عن مجرد قرارات ذات طابع سياسي من ذلك الذي عهدناه، عبر سنوات طويلة، أول وآخر ما يميزها أنها عالية الرنين بالغة الضحالة». انظر: قنديل، «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء،» ص ٥٩ ـ ٦٠.

الصهيونية وأهدافها، وتزويده بالمعلومات والخلفيات التي يشكّل بها تصوراته وقيمه وآراءه تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا العرب القومية والقطرية ذاتها. وسيجد العرب أنفسهم تابعين لإسرائيل التي ستتوافر لديها امكانات إدارة النظام العربي، على مستوى الفرد العربي عقلياً ووجدانياً، والقدرة على تحديد توجهاته وتطلعاته المستقبلية.

أما طرح إشكالية اسهام القمر العربي في منح السلطة درجة أعلى من السيطرة والتحّكم في مجالات النشاط الثقافي المختلفة التي تصل بين العرب، وان «كل ذلك سيخدم بالدرجة الأولى السلطة السائدة، خصوصاً بالصورة التي تطرحها الورقة، وهي صورة الحد الأدنى المشترك، لأن الحد الأدنى المشترك بين الأنظمة العربية هو في جوهره حد أدنى مشترك من تجسيد علاقات السيطرة والهيمنة الكلية التي تمارسها على الحياة والثقافة بما فيها الفكر في الوطن العربي»(٥٥)، فهي إشكالية عديمة المغزى لأنها تغفل الواقع المعاش، وتفترض أنه سيعاش نتيجة للقمر الصناعي العربي. فكما أسلفنا في مواضع شتى من هذا العمل، تعتبر الأنظمة الاتصالية بجوانبها وأشكالها المتعددة بنت السلطة السياسية، وخضوع الأنشطة المرتبطة بالقمر الصناعي العربي لهذه السلطة لن يضيف جديداً إلى الواقع المعاش. ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول ان خضوع هذه الأنظمة للسلطة السياسية دليل على اخفاقها.

ويشكّل الجانب الاقتصادي للشبكة العربية للاتصالات الفضائية اشكالية تتعدد فيها الطروحات، إذ يرى فريق أن البعد القومي للشبكة الفضائية بما يوفره من تكامل اتصالي وإعلامي وثقافي وتربوي ينبغي أن يتجاوز أية قيمة اقتصادية للشبكة. ولكن هذا الفريق يتغاضى عن أن قليلاً من ذلك هو الذي تمّ حتى الآن، وأن للشبكة عمراً محدداً قد اقترب معظمه من الفوات دون إنجاز يذكر. ويرى فريق ثانٍ تغليب الجانب الاقتصادي والبحث في الأسلوب الأفضل لتحقيق الهدف الاقتصادي للشبكة(٥٦). ويركّز فريق ثالث في معالجة هذه الاشكالية على الجهد العربي المشترك لاستكمال مرافق الشبكة على المستويات القطرية لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها الشبكة، والتي بدورها تعالج المشكلة الاقتصادية(٥٧).

وترجع أسباب هذه الاشكالية في معظمها إلى الاعتبارات السياسية، فإن ثمة

(٥٥) انظر تعقيب كامل أبو أديب على ورقة: صابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ص ١١٥.

(٥٦) انظر تعقيب ابراهيم بدران على ورقة: اسماعيل، «دراسة حول المنظومة العربية للأقمار الصناعية: عربسات،» ص ٤١.

(٥٧) انظر كلمة افتتاح ندوة منتدى الفكر العربي التي عقدت في عمّان، ٨ - ٩ آذار/ مارس ١٩٨٦، للأمير الحسن بن طلال، في: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ٨.

أقطاراً عربية ما زالت تتلكأ في إنشاء المحطات الأرضية، وتفضل الاعتماد أساساً على الشبكات الدولية، على الرغم من ارتفاع تكاليف الاتصال التليفزيوني نسبياً عبر هذه الشبكات، وعلى الرغم من اتجاه النيّة لدى الشبكة العربية إلى جعل استخدام القناة التليفزيونية غزيرة الاشعاع مجاناً بالنسبة إلى نقل البرامج التعليمية. ونلمس مظاهر أخرى لعدم الجدية في التعامل مع هذا المشروع القومي. فنقلاً عن حمدي قنديل، تواجه المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عدة مشكلات أخرى، حسم بعضها على السطح فقط، منها تلك المتعلقة بتحويل الأسهم الاضافية في رأس المال والأوضاع المالية للمشروع بصفة عامة. وتفيد وثائق الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس إدارة المؤسسة الذي انعقد في بنغازي في آذار/ مارس ١٩٨٦، أنه لا تزال هناك أسهم فائضة تبحث عن مشترين عددها ١٣,٥ سهماً قيمتها ١٣,٥ مليون دولار، كما أنه توجد للمؤسسة مستحقات في ذمة الأعضاء الذين لم يسدّدوا قيمة أسهم تقدر بنحو ٢٣,٤ مليون دولار، علاوة على العجز في ميزانية المؤسسة لعام ١٩٨٦، الذي قدِّر بـ ٤١,٧ مليون دولار في العام نفسه، في الوقت الذي بلغ اجمالي الديون المستحقة على المؤسسة ٤٩ مليون دولار. ونتيجة لهذه الأزمة الخانقة اضطرت المؤسسة إلى اقتراض ٢١ مليون دولار تدفع عنها فائدة سنوية قدرها ١,٨ مليون دولار. وحتى تخرج المؤسسة من هذه الأزمة، فقد نادى البعض بادخال القطاع الخاص عربياً وأجنبياً في المشروع[٥٨]، سواء بالاكتتاب في الأسهم أو باستئجار قنوات من القمر العربي. بيد أن الخلاف الايديولوجي بين الأقطار العربية حسم هذا الأمر لسنوات طويلة. فالأقطار العربية التي تتبع نظماً اقتصادية مفتوحة لا تجد غضاضة في أن تسهم الشركات التجارية الخاصة في المشروع، وقلّة منها لم تمانع في مشاركة الهيئات الأجنبية، في حين ترفض الأقطار العربية التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه هذه الفكرة. وترى أن مسؤولية المشروع الأساسية يجب أن تقع على عاتق الحكومات وحدها. «ولكنه عندما اتضحت أبعاد الأزمة المالية عند انعقاد الجمعية العمومية في عام ١٩٨٦، قرّرت الجمعية قبول استئجار القطاع الخاص لقنوات من القمر، على أن تكون الجهات المستأجرة عربية اسلامية. ووزع في كواليس الاجتماع بالفعل عرض لاستئجار تسع قنوات بكاملها من قبل شركات أجنبية، تقف وراءها مؤسسة أردنية تجارية. وبالرغم من أنه يعني افلاس الحكومات في تشغيل الشبكة الفضائية العربية، فقد قابلته المنظمات العربية بالسكوت الذي فسّر بإنه علامة الرضى، وربما كانت محقّة في موقفها هذا، بعد يأسها من إمكانية تقدّم العمل العربي المشترك في ظل الأوضاع السياسية القائمة التي تسود الوطن العربي»[٥٩].

---

(٥٨) تعتبر فكرة اشراك القطاع الخاص ـ عربياً وأجنبياً ـ في المشروع فكرة مقبولة، ويدعى إليها من قبل عدد كبير من المفكرين العرب، ولكن من السهل أن نلمح في دعوتهم أن باعثها هو انقاذ ما يمكن انقاذه. انظر مناقشات الفكر العربي في: ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية، صفحات متفرقة.

(٥٩) قنديل، «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء،» ص ٥٤ ـ ٥٥.

ويتعين في هذا السياق التنويـه إلى أن تجميد عضـوية مصر في المؤسسـة العربيـة للاتصالات الفضائية يعدّ أحد الأسباب الأساسية للمشكلات التـي تعـانيـها، وعـلى رأسها المشكلة الماليـة، فطبقـاً لتقديـرات المؤسسة ذاتهـا، يبلغ نصيب مصر من مجمل الاتصالات العربية حوالى ٣٠ بالمئة، وذلك نتيجة للكثـافة السكـانية الكبـيرة في مصر من ناحية، ولاتجاه الكثير من المصريـين للعمل في الـدول العربيـة من ناحيـة أخرى. وحرمان المؤسسـة من مشاركـة مصر معناه حـرمان المؤسسـة من حوالى ثلث القـدرات والإمكانات التي تعمل بها، وحـوالى ثلث حجم الاستفادة الفعليـة من الشبكة. وقـد تـزايدت هـذه المشكلة مع عـام ١٩٨٦، عنـدمـا انسحبت مصر رسميـاً من المؤسسـة وطلبت استعادة قيمة أسهمها التي تبلغ ١٠٤ أسهم كانت قد سددت من ثمنهـا ٢,٦ مليـون دولار. ولما عـرض الأمر عـلى الدورة العـاديـة التـاسعـة للجمعيـة العمـوميـة للمؤسسـة التي انعقدت بـالجزائـر في نيسان/ ابـريل من ذلـك العـام، لم تخصص لـه الجمعية سوى ثلث ساعة من وقتها لبحث ما إذا كان من الضروري أن تقوم المؤسسـة بتحويل طلب انسحـاب مصر إلى الجامعـة العربيـة كما تنص اتفـاقية المؤسسـة، أم أن عليها أن ترد الطلب إلى مصر كي تقوم هي بتقديمه مباشرة إلى الجامعة[٦٠]. ومن ناحية أخرى، تدل المعلومات المتوافرة بين أيدينا على أن الدراسات والاستعدادات التي تقوم بها مصر لإطلاق قمرها الصناعي قد قـطعت شوطـاً يدل عـلى عزم مصر اطـلاق قمر صناعي خاص بها.

ويمثّل دور القمر العربي في تنمية التبادل الاتصالي والإعـلامي في الوطن العـربي عند البعض اشكالية أيضاً، فعلى الرغم من أن هـذه التنمية هي الهـدف الأساسي من القمـر العربي، فـإن البعض يتساءل عـمّا إذا كان التبـادل القائم عـلى المستوى العـربي يستـدعي وجود مثـل هذا المشروع القـومي «المكلف»، الذي لا يمثّـل في رأيهم سوى امتـداد لعقدة التقـانة عنـد العرب التي سـادت في الـوطن العـربي في أعقـاب هـزيمـة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والتي مؤداها أن التقانـة المتقدمـة هي شرط أساسي للتقـدم، ودليل عليه، «ولقد أثبتت هذه العقيدة والتي حاولت وتحاول أن تغرق البلدان النـامية بشتى أنـواع ومنتجات وافرازات التكنولوجية الغربية فشلها في معظم أنحاء العـام»[٦١]، و«لا بد من التـأكيد هنـا على أنه يبدو أن القائمين على المشروع في بداياتـه بحسن نية كـانوا يتصـورون أن إنشاء النـظام سوف يسـاعد عـلى خلق الضرورة لاستعمالـه، وسوف يسـاعد عـلى توجيـه السياسـات لاستعمالـه... وأن التكنولوجيا المتقدمة سوف تحدث نقلة نوعية في الاعلاميات العربية»[٦٢]. وهـذا تعبـير صحيح إلى

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٦١) انظر تعقيب ابراهيم بدران على ورقة: اسماعيل، «دراسة حول المنظومة العربية للأقمار الصناعيـة: عربسات،» ص ٤٢.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

حد كبير يفسّر بدوره الواقع المعاش الآن. والحقيقة أن الإعلاميين العرب ما زالوا يعملون على توجيه السياسة لاستعمال القمر العربي لإشباع الاحتياجات وتحقيق الغايات القومية. وعدم استجابة السياسة العربية لمساعيهم يحسب عليها ولا يحسب عليهم عند تقييم الواقع المعاش. ويمكن أن نرصد للإعلاميين العرب جهوداً في هذا الصدد، منها على سبيل المثال اتفاق المنظمات الإعلامية العربية في تونس في آب/أغسطس ١٩٨١، على أن التبادل الإعلامي هو إحدى المظلتين الرئيسيتين اللتين تغطيان احتياجات الوطن العربي في مجال تطوير الاتصال، إلى جانب التدريب الذي يشكل المظلة الثانية، وذلك عند بحث المشروعات العربية التي تقدم إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال[٦٣]. وطرح بعد ذلك على مؤتمر وزراء الإعلام العرب انشاء مؤسسة حكومية عربية مشتركة لانتاج برامج القمر العربي. ولكن الفكرة ما زالت قيد الدراسة. واتجهت المنظمات العربية المتخصصة إلى الاستفادة من امكانات القمر لتحقيق أهدافها، واتجه التفكير إلى إنشاء وحدات انتاج صغيرة في كل منظمة. وبالفعل أنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الوحدة في المركز العربي للتقنيات التربوية، وباشرت انتاج بعض البرامج التربوية والثقافية التي بث عبر القمر العربي في بعض البلاد العربية في الفترات التجريبية[٦٤].

وعلى الطرف الآخر، يرى البعض أن ليس ثمة مبرر للشك في جدوى القمر العربي التي يرونها ناجمة عن عدم إلمام العرب إلماماً كافياً بالفوائد العملية التي يوفرها القمر العربي، «ولن تمر علينا مدة طويلة إلاّ ونكون قد وصلنا إلى الحلول الملائمة»[٦٥].

وعلاوة على كل الاشكاليات السابقة تمثّل الثقافة القومية ودور القمر العربي في تدعيمها أكثر الاشكاليات إثارة. فعلى الرغم من الحجج البرّاقة والمعالجات الصادرة عن حسن النية، فإنما يقابلها حجج أكثر منطقية وواقعية. وكل هذه المعالجات تتراوح أو تتفاوت ما بين التفاؤل الجامح والتشاؤم المثبط. ففي **الطرف الأول** يرى المتفائلون أن من أهم خصائص القمر العربي أن ما يبث منه على المستوى القومي، يظل بطبيعته عملاً قومياً، مادةً وتعبيراً وهدفاً، فعلى مستوى الأداة فإن لغة التعبير، هي في الأساس، اللغة العربية الفصحى الميسرة، تجاوزاً للهجات المحلية العربية، والتي أعان على تكريسها وانتشارها فيما أعان، الخطاب السياسي الجماهيري للمجتمعات القطرية. وعلى مستوى المضمون، فإن تلك البرامج تدور حول قضايا التنمية الثقافية

(٦٣) قنديل، «القمر العربي: بعض القضايا الرئيسية،» ص ١٦.

(٦٤) صابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٦٥) انظر تعقيب مصطفى المصمودي على ورقة: قنديل، «الأبعاد الدولية لاستخدامات الأقمار الصناعية في مجال التربية والثقافة،» ص ٦٥ - ٦٦.

والاجتماعية، الهادفة إلى تصعيد قدرة الإنسان العربي، وتوظيف قوى الامكانات العربية، بعيداً عن الملابسات المذهبية سياسياً واجتماعياً، هذا إلى جانب ان هذه البرامج يتم إعدادها، بصورة جماعية، وفي تعاون وتنسيق بين المؤسسات العربية المتخصصة، مما تتحقق به أهدافها. «وهكذا، فإن هذا النشاط كله، يتضافر ويتآزر، لدعم البناء القومي، أداة متمثلة في تقنية القمر الصناعي العربي، ومادة، وأداة وهدفاً واعداداً، متمثلة في البرامج التنموية المبثوثة»[٦٦].

وفي الاتجاه نفسه، طرح حامد عمّار مشروعاً لتجديد الثقافة القومية العربية من خلال برامج القمر الصناعي العربي، الذي اشتقه من محاور الثقافة العربية، والمتغيرات الايجابية والسلبية في الواقع الثقافي العربي، وصاغه في ثماني مجموعات من الموضوعات[٦٧]. ولما كان ثمة اتفاق على أن جانباً من أزمة الثقافة القومية يكمن في

---

(٦٦) صابر، المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٦.

(٦٧) اقترح حامد عمار الموضوعات التالية:

المجموعة الأولى: الحاضر والماضي، وتشمل: التعريف الثقافي والاجتماعي بواقع الأقطار العربية ومجالات التفاعل الثقافي السائدة وحدودها في الوطن العربي، وحركة التوحد والتجزؤ في التاريخ السياسي والاجتماعي.

المجموعة الثانية: التراث الثقافي العربي، وتشمل: مصادر التراث الثقافي ومكوناته الفكرية والوجدانية والسلوكية، وتقييم جهود السلف في مواجهة التحديات، وكتب التراث وموقعها من الاسهامات العلمية في إطارها الزمني وفي إطار المعرفة المعاصرة، ودور الفقهاء والعلماء المسلمين بين الاجتهاد والاتباع.

المجموعة الثالثة: الثقافة العربية بين التغريب والإبداع الذاتي، وتشمل التغريب: مصادره ومظاهره ومخاطره ومآزق الاعتماد على الخارج وكسر الأطواق، والهدر في الإمكانات التقانية والتخلف في أنماط السلوك والامكانات العربية في الاعتماد الجماعي على الذات.

المجموعة الرابعة: اشاعة التفكير العلمي وترسيخه، وتشمل: جوانب من التفكير غير العلمي في حياة الأفراد والمجتمع، ودور المؤسسات التربوية والثقافية في ترسيخ المنهج العلمي فكراً أو ممارسة، والتوظيف الأمثل للإمكانات التقانية وتوطين الخبرة والدراسة التقانية، واشاعة التفكير في الحياة اليومية لدى الجماهير.

المجموعة الخامسة: الدين والحياة، وتشمل: مبادىء الإسلام والقيم الدينية في تنظيم المجتمع، ونماذج من اختلاف الرأي بين الفقهاء من السلف في اطار الاجتهاد في أمور الدين، ومنهج الحوار بين علماء المسلمين، والقضايا المتعلقة في التعامل مع العصر.

المجموعة السادسة: القيم الثقافية بين القديم والجديد، وتشمل: القيم العامة والخاصة في اتساقها وتناقضها، والتقييم الموضوعي للقيم «التقليدية» بإيجابياتها وسلبياتها، والقيم المنشودة في الانتاج والاستهلاك والتنظيم.

المجموعة السابعة: التعاون العربي في مجالات الثقافة القومية، وتشمل: المؤسسات القطرية والقومية للتعاون الثقافي، ومجالات التبادل الثقافي، تاريخاً، وحاضراً، والخصائص المحلية للمنتوجات الثقافية.

المجموعة الثامنة: مستقبل الثقافة العربية، وتشمل: تجديد الثقافة القومية في إطار استراتيجية الثقافة القومية، ومجالات التحرك الثقافي في مضامينها وأشكالها القومية المبدعة، والمواجهة الموضوعية لعناصر الغزو الثقافي والانتاج المشترك للمواد الثقافية القومية دعماً لمقومات التكامل العربي، ودور الخطط الوطنية في دعم الثقافة القومية. انظر: حامد عمار، «بعض محاور الثقافة القومية في برامج القمر الصناعي العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية، ص ١٣٧ - ١٣٨. ويوافق مسارع الراوي على =

نطاق الإرادة السياسية التي تدير الثقافة العربية، قطرياً بطريقة مباشرة وقومياً بطريقة غير مباشرة، فإن معالجة اشكالية الثقافة القومية من خلال القمر الصناعي العربي قد تحوّلت تلقائياً إلى اشكالية «تسييس الثقافة العربية».

ويطرح البعض فكرة أن الثقافة القومية في حد ذاتها لم تكن محوراً أساسياً في تجارب التكامل القومي على المستوى العالمي، في الوقت الذي تتمسك فيه التجربة العربية بالروابط الثقافية واللغوية كدعامة رئيسية لتحقيق التكامل، دون الاستناد إلى روابط هيكلية قومية. وعلى هذا، يطرح هؤلاء ثلاث ملاحظات «لمراجعة بعض المسلّمات» في الواقع العربي، أولها: ان من المبالغة النظر إلى تجربة التكامل العربي من منظور قومي، وأن من المفيد في هذه المرحلة عدم اغفال واقع التجزئة والتعددية، خاصة فيما يتعلق بالثقافة القومية: «إن فكرة الثقافة العربية أو القومية العربية على جاذبيتها، لم تحدث اتفاقاً عربياً حولها، مما نشأ عنه ازدواجية حادّة في سلوك الدول العربية بين القول والفعل، ويتضح ذلك بجلاء في موضوع القمر الصناعي العربي، وعدم توصّل الدول العربية المستفيدة منه حتى الآن، إلى الاتفاق على مضمون يؤكد الثقافة القومية»، **وثانيها**: ضرورة مراجعة فكرة عدم التوازن في التعامل مع الثقافات الاقليمية، وثقافة كل من المشرق والمغرب العربي، «وأن استمرار عدم التوازن هذا يثير حساسيات بين الأقطار العربية، لا بد من مواجهتها والاعتراف بها. ولا شك أنها تؤثر بالسلب على فاعلية القمر الصناعي العربي ودعمه للتكامل، فالثقافة العربية التي سيهتم بها، من المتوقع أن تعكس هيمنة ثقافية للمشرق العربي، وهنا يمكن أن يقوم المشروع في أحد أركانه بالربط بين هاتين الثقافتين الفرعيتين وتكثيف التفاعل المتكافىء فيما بينهما. والا تتوجه ثقافة المغرب العربي نحو أوروبا الغربية وقمرها الصناعي، الذي يجعل البث التليفزيوني الأوروبي متاحاً لمنطقة شمال افريقيا». **وثالثها**: أن ثمة ضرورة لمراجعة التكافؤ

= هذه الموضوعات، ولكن نظراً لافتراضها وجود إرادة سياسية واحدة مفتقدة، فإنه يراها غير قابلة للتنفيذ، وأن الأفضل هو الانطلاق من الواقع المعاش تخطياً له، وتجاوزاً عليه في طريق تحقيق الآمال القومية بترسيخ عوامل الوحدة القومية المتمثلة باللغة العربية والوطن الواحد... إلخ، والدعوة إلى الوحدة بطريق غير مباشر بموضوعية. وعليه فإن الاستخدام الأمثل للقمر العربي ينبغي أن ينطلق من الثوابت التي لا تختلف في الجوانب الثقافية والتي لا تختلف عليها النظم السياسية العربية، وأهمها:

- المجال التربوي ـ كالتعليم الأساسي وبرامج الأطفال، وطرق التدريس وتدريب المعلمين واعداد القادة التربويين.
- نشر اللغة العربية وتيسير طرق تدريسها.
- مجال إحياء التراث الفكري العربي والعلمي والفني ونشره وتيسيره.
- التعريف بالثقافة العربية في رموزها الفنية وشخصياتها المبدعة.
- رعاية الفنون الجميلة والتشكيلية.
- تعليم الكبار في إطار التربية المستمرة ـ محو الأمية، الصحة، الشباب، الرياضة، تيسير العلوم.
- التعريف بالقضايا العربية المعاصرة. انظر تعقيب مسارع الراوي على ورقة: عمار، المصدر نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٣.

والأوزان النسبية للدول العربية الأعضاء في الشبكة العربية. فإذا كان العمل العربي من الناحية الشكلية لا يعترف بالتمايزات داخل المؤسسات العربية، فإن ثمة، في واقع الأمر، اختلافاً وتبايناً في الأوزان النسبية للدول العربية، من حيث القدرات المالية، والخبرات والموارد البشرية المتاحة، وهذا ينعكس بدوره على العمل العربي الجماعي بالسلب، «فتلجأ بعض الدول العربية الغنية إلى تعطيل هذا العمل عن طريق إثارة قضايا إجرائية، وتلجأ دول أخرى إلى العمل على مستوى ثنائي بدلاً من جماعي.. وهذا كان جزئياً أحد المعوقات التي واجهت مشروع القمر الصناعي العربي، والذي يتطلب اعادة النظر في صيغ الأداة السياسية والاقتصادية لمثل هذه المشروعات»[٦٨].

إذن، يرى أصحاب هذا الرأي أن «استبعاد المتغير السياسي من بعض مجالات العمل العربي المشترك، خاصة ما يتعلق منها بالاقتصاد ـ وتكنولوجيا الاتصالات تدخل في مجالها الحيوي ـ قد تعطي نتائج إيجابية»[٦٩]. وعلى الرغم من استحالة ذلك، لأن الشبكة الفضائية العربية منظمة حكومية، والأنظمة الاتصالية القطرية بجميع مكوناتها حكومية هي الأخرى مع بعض الاستثناءات الهامشية، فإن البعض يتبسط في تقدير معنى عزل المتغير السياسي «ويرى أنه لو تحقق هذا ـ وهو صعب التحقيق في الظروف الحالية على الأقل ـ فإن معنى ذلك إما اختزال تشغيله إلى حد لا يؤمن بمردوديته اللازمة إذ لن يقدم من البرامج إلا ما ليس به شائبة سياسية، وإما أن يكون ما يبث هو من النوع المحايد جداً، بحيث يفقد المعنى في نهاية الأمر»[٧٠].

وعلى الطرف الآخر، يتمسك بعض الباحثين العرب بضرورة دراسة علاقة القمر العربي بالثقافة القومية في إطار البنى السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، «فالقمر الصناعي العربي ليس ظاهرة في ذاته، ولا يمكن أن يدرس وتدرس علاقته بتنمية الثقافة القومية إلّا ضمن البنية الكلية للحياة العربية»[٧١].

وبين الطرفين، يبرز اتجاه وسط يدعو إلى التسليم بالواقع السياسي ومسايرته للوصول إلى حلول مرضية للطموحات القومية وللسلطة القطرية في آن واحد: «ولذا فإنني أقترح أن يبتعد من سيقومون بوضع أو اقتراح مضمون لهذه الثقافة العربية، أن يبتعدوا عن المغالاة في الطموح: أن يبتعدوا عن الأمور التي تثير حساسية، لا بل حفيظة الأنظمة العربية، فلا نتكلم مثلاً عن الوحدة، وان كان لنا أن نضعها كهدف استراتيجي بعيد المدى. ولا عن ثقافة عربية مشتركة واحدة، وإنما البحث عن الأرضية المناسبة التي قد تمهد الطريق لإيجاد نقاط محددة، ولكن مشتركة يمكن لنا كأمة عربية واحدة أن نلتقي عليها، كأن نبدأ مثلاً بمنهاج موحد للمدارس الابتدائية

(٦٨) قنديل، «القمر الصناعي العربي وإشكالية التكامل،» ص ٨٠ ـ ٨٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٧٠) انظر تعقيب علي أومليل على: المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٧١) انظر تعقيب كامل أبو أديب على ورقة: صابر، «دور القمر الصناعي العربي في تنمية الثقافة القومية،» ص ١١٤.

في الوطن العربي، وأن نبحث عن نقاط المشاركة واللقاء ونبرزها ونؤكد عليها، بدلاً من التركيز على نقاط الاختلاف وابرازها منذ البداية»[٧٢].

وقد أخذت ندوة منتدى الفكر العربي التي انتظمت في عمّان في آذار/ مارس ١٩٨٦ للبحث في توظيف القمر العربي في خدمة الثقافة القومية بهذا المنطلق، وأكدت في بيانها الختامي، أنها إذ تدرك «ما يحيط بالإعداد والانتاج لبرامج الثقافة القومية من صعوبات ومحددات ناجمة عن بعض الأوضاع السياسية في الوطن العربي، إلا أنها تؤكد على ضرورة السعي الجاد لبث برامج في الثقافة القومية، ومناشدة أصحاب القرار على ابعاد العمل الثقافي عن حساسيات الظروف السياسية الطارئة بين الأقطار العربية، وعلى مناشدة الفنيين والاختصاصيين تجنب المثيرات لتلك الحساسيات، والنفاذ إلى جوهر القضايا المصيرية. وبذلك تغدو برامج الثقافة القومية التي يبثها القمر الصناعي إسهاماً في دعم القاعدة الفكرية والوجدانية المشتركة، وزاداً في التكامل الثقافي العربي واثرائه سعياً نحو التوحيد العربي الشامل»[٧٣].

وعلى الرغم من وجاهة هذه المعالجات، فإنها تغفل حقائق هامة في طبيعة الشبكة العربية للاتصالات الفضائية وطبيعة الأنشطة التي تمارسها، أو في مقدورها أن تمارسها، بغضّ النظر عن مضمونها. فالشبكة العربية منظمة حكومية أنشأتها وتديرها وتمتلكها الحكومات العربية، وهي تشبه في ذلك الجامعة العربية ذاتها ومنظماتها المتخصصة، وبالتالي فهي ملزمة بأن تكون ادارياً وتنظيمياً ووظيفياً تحت اشراف الحكومات العربية وادارتها، تعمل لصالحها جميعاً وباسمها جميعاً. ومن ثم يشترط لقيامها بوظيفتها التي أنشئت من أجلها توافر الإرادة العربية الواحدة، التي لم تتوافر إطلاقاً، وحتى الآن، إلّا في أوضاع استثنائية أمنية. وعدم توافر الرغبة من عضو واحد كفيل بتعطيل الشبكة كلها في نواحٍ عدة من أنشطتها وأهدافها بالتالي. ولا نجد حرجاً في التصريح بأن بعض الأقطار العربية غير راغبة في الواقع في مثل هذه المشروعات القومية، ولكنها تضطر إلى الانخراط فيها، إمّا لضغوط معينة أو لأسباب سياسية تشبع الطموحات القومية للمثقفين العرب والرأي العام العربي، أو لأسباب دعائية، ولها مطلق الحرية بعد ذلك في عدم قبول أو تعطيل، أو على الأقل عدم الالتزام بما يتفق عليه. وعلاوة على ذلك ليس ثمة إلزام لها بتنفيذ ما تعهدت به سلفاً أمام الآخرين. ولا نجد حرجاً أيضاً في التصريح بأن عدم الرغبة تُستشف من سلوكيات قطرية معينة، عندما ترسل بعض الأقطار العربية وفودها إلى اجتماعات مؤسسات العمل العربي المشترك، ومن بينها الشبكة العربية، دون تزويدها بتعليمات

---

(٧٢) انظر تعقيب كامل أبو جابر على ورقة: قنديل، «القمر الصناعي العربي وإشكالية التكامل،» ص ٨٨.

(٧٣) انظر البيان الصادر عن ندوة منتدى الفكر العربي التي عقدت في عمّان، ٨ ـ ٩ آذار/ مارس ١٩٨٦، في: **ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية**، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

محددة سوى «عدم الالتزام بشيء»، أو «عدم الموافقة على أي شيء تترتب عليه التزامات مالية»، أو «الموافقة على ما توافق عليه دولة معينة» أو «الاعتراض على ما تطرحه الدولة س»، أو ترسل وفودها لتشترك في هذه الاجتماعات اشتراكاً شكلياً، يغلب عليه طابع المجاملة والتظاهر بالرغبة في دعم العلاقات القومية، كما يدل عليها تقاعس بعض الأقطار العربية في إنشاء محطاتها الأرضية، أو عدم تسديد حصتها في موازنة الشبكة ودفع المستحق عليها، أو عدم تحويل حركة اتصالاتها إلى الشبكة، مفضلة عليها الشبكة الدولية.

ومن ناحية التقنية، تعرف الإدارة السياسية في الأقطار العربية أنه لا خوف إطلاقاً على السيادة القطرية والمصالح السياسية أياً كان مستواها، حتى الخاصة منها من المشروعات القومية التي تبث من خلال القمر العربي، لأنها كلها تحت سيطرة السيادة القطرية. والشيء الذي قد يتخوف منه في هذا الصدد هو ما يبث من خلال قناة الاستقبال الجماعي، وهو خاضع لها أيضاً لأنه لا يمكن استقباله في أجهزة الاستقبال المنزلية إلّا إذا استخدمت هوائيات معينة، وأضيفت أجهزة إضافية إلى أجهزة الاستقبال ، وهذه أيضاً تخضع للسيادة القطرية؛ ففي مقدور أي قطر أن يمنع تداول أو تصنيع أو استيراد هذه الهوائيات والأجهزة الإضافية.

ومن الناحية القانونية الدولية، وافقت الأقطار العربية منذ عام ١٩٧٢، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، على إعلان المبادىء التوجيهية للبث، من خلال الأقمار الصناعية الذي أوصى بوجوب أن يحترم البث عبر الأقمار الصناعية سيادة الدول والمساواة بينها، وينبغي عدم استخدامه للأغراض السياسية، وأن يدار بحيث يحترم حقوق الأفراد والهويات غير الحكومية، كما يعترف بها القانون الدولي(٧٤).

وعلاوة على ذلك، تعرف الإدارة السياسية القطرية أن ثمة قاعدة دولية استقرت منذ عام ١٩٧٧ بخصوص البث المباشر عبر الأقمار الصناعية، تنص على التشاور والموافقة المسبقة بين الدول، أي أن على الدول القائمة بالبث المباشر أن تتشاور سلفاً مع الدول المستقبلة وتحصل على موافقتها على المضمون الذي سيتم بثه(٧٥)، والأقطار العربية ذاتها قد ساهمت في وضع هذه الصيغة، وكلها حريصة عليها. وعلى الرغم من أن ثمة خلافاً حول تأويل التشاور والموافقة على المستوى

---

(٧٤) «From Freedom of Information to the Free Flow of Information, from the Free Flow of Information to the Free and Balanced Flow of Information.» CIC Document; no. 8 (Paris: UNESCO, 1978), pp. 17 - 19. (mimeo).

(٧٥) الجمال، «الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية،» ص ١٩٥ ـ ٢٠٠.

الدولي، فليس ثمة ما يحول دون وضع قاعدة مماثلة على المستوى القومي ذات تفسير يتفق عليه. ومن الناحية العملية، لا نرى أن ثمة باعثاً أو قدرة لدى أحد الأقطار العربية لتوجيه بث مباشر لرعاية أحد الأقطار العربية. ولماذا الخوف من البث المباشر البعيد الاحتمال، في الوقت الذي نرى تداخلاً في البث التليفزيوني العادي بين الأقطار العربية المتجاورة، والتي بين بعضها نزاعات تقليدية.

والإدارة السياسية القطرية تتخوف على سيادتها وثقافتها القطرية من المواد الآتية عبر قناة البثّ الجماعي العربي، ولكنها لا تتخوف من البث الذي تستقبله أجهزة التلفاز المحلية من دول غير عربية، وبعضها معادٍ. فكل دول الخليج العربي تستقبل بثّاً غير عربي، ودول المغرب العربي تستقبل بث بعض الدول الأوروبية، خاصة ايطاليا وفرنسا واسبانيا، ويستقبل لبنان والأردن ومناطق من جنوب سوريا وشمال شرق مصر البث الاسرائيلي والقبرصي.

والغريب أن «عدم الرغبة» هذه تقترن بحاجة ماسّة، وأحياناً ملحة وعاجلة، للأنشطة التي ينبغي أن ينقلها القمر العربي، على المستويين القومي والقطري. والسؤال الملح والحساس، والذي ينبغي أن يطفو على السطح، هو: هل يعي قادة النظم الاتصالية حقيقة خطورة وجود قمر اتصالات اسرائيلي، وخطورة وجود قمر اتصالات عربي، قدراته الأساسية المستهدفة معطّلة في أغلبها؟

إن ثمة بوادر طيبة بدأت تلوح في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٩، تمثّلت في ثلاثة أمور، **الأولى**: نشوء التنظيمات الاقليمية الجديدة على الساحة القومية كمجلس التعاون العربي، واتحاد دول المغرب العربي، **والثاني**: عودة مصر إلى عضوية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، **والثالث**: سعي المملكة العربية السعودية، التي تحملت العبء الأكبر في المؤسسة، إلى تطويرها. ومع هذا يمكن، في ضوء تجارب العمل القومي السابقة، ألا تضيف هذه البوادر شيئاً ذا مغزى إلى النظام الفضائي العربي. فنشوء هذه التجمعات الاقليمية الجديدة قد يكون دافعاً إلى إنشاء نظم فضاء عربية اقليمية تقلّل من الاعتماد على الشبكة القومية، وقد طرحت بالفعل من قبل أفكار تشير إلى اتجاه دول الخليج العربي لإنشاء نظام فضائي «خليجي». ونعتقد أنه لولا التدهور الشديد في أسعار النفط منذ قبيل منتصف عقد الثمانينيات، لكان هذا النظام الآن في حيّز العمل. وعودة مصر إلى عضوية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية قد يحل جانباً من المشكلة الاقتصادية، ويزيد من كثافة حركة الاتصالات التقليدية، ولكن قد لا يمس اطلاقاً حركة التبادل الإعلامي القومي. وسعي السعودية إلى تطوير المؤسسة العربية قد يطوّر فقط النواحي الإدارية والتنظيمية والمالية، ولا يطورها لبلوغ أهدافها الأساسية، بسبب غياب الدافع القومي لدى الكثير من الأعضاء المؤسسين.

وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي سعي الأقطار أعضاء التنظيمات الاقليمية إلى دعم الاتصالات التقليدية وغير التقليدية في ما بينها إلى زيادة الاعتماد على الامكانات التي توفرها الشبكة العربية. ولكن هل يبلغ بنا التفاؤل حدّاً يجعلنا نتوقع ذلك قبل انتهاء عمر القمر الحالي عام ١٩٩١؟

المراجع

١ ـ العربية

الكتب

أبـو بكـر، يحيى [وآخـرون]. **تـطويـر الإعـلام في الـدول العـربيـة: الاحتيـاجـات والأولويات**. باريس: اليونسكو، ١٩٨٣. (تقارير ودراسات في مجال الإتصال الجماهيري؛ رقم ٩٥)

أبـو زيد، فـاروق. **الأنظمـة الصحفية في الـوطن العـربي**. القـاهـرة: عـالم الكتب، ١٩٨٦.

ـــــ. **الصحافة العربية المهاجرة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

اتحاد إذاعات الدول العربيـة. **استخدام الفضـاء للتربية والتنميـة في الدول العـربية**. القاهرة: الاتحاد، ١٩٧٣. (سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٨)

الاتحاد العام للصحفيين العرب. **وقائع الحلقـة الدراسيـة الأولى: مشاكـل الصحفيات العربيات**. بيروت: الاتحاد، ١٩٨١.

الأربش، جواد ناصر. **دساتير العالم العربي**. الكويت: [د.ن.]، ١٩٧٢.

الأمم المتحـدة. مكتب الإعـلام. **الإتفـاقـات الـدوليـة الخـاصـة بحقـوق الإنسـان والبروتوكول الاختياري**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٧٦. الطبعة العربية.

أوسـولينك، بـوجدان. **أهـداف واستراتيجيـات النظام الإعـلامي الجديـد**. باريس: اليونسكو، ١٩٧٨. (اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإتصال؛ ٣٢)

بـراهيمي، عبد الحميـد. **ابعاد الانـدماج الاقتصـادي العربي واحتـمالات المستقبـل**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

بغداد. مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي. **الدوريات الخليجية: الصحف والمجلات الصادرة في أقطار الخليج العربي**. بغداد: المركز، ١٩٨٢.

التهامي، مختار. **الإعلام والتحول الاشتراكي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩. (سلسلة المكتبة الإعلامية)

الجمال، راسم محمد. **دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الإخباري**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٥.

حسيب، خير الدين [وآخرون] **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الحلواني، ماجي وعاطف العبد. **الأنظمة الإذاعية في الوطن العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

حيفري، عبد الحميد. **التلفزيون الجزائري: واقعه وآفاقه**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥.

رجب، حسن، ادوارد بوتر وفايز عزت. **التدريب الإعلامي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**. باريس: اليونسكو، ١٩٧٨. (تقرير فني؛ ٥)

رشوان، علي واسماعيل شوقي. **معجم تكنولوجيا الطباعة**. القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٨٠؛ برلين: دار نشر ليبزغ بألمانيا الديمقراطية، ١٩٨١.

الرياض. جهاز تلفزيون الخليج. **التلفزيون في دول الخليج العربي**. الرياض: الجهاز، ١٩٧٩.

زحلان، أنطوان. **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

الزين، عبد الله يحيى. **اليمن ووسائله الإتصالية، ١٨٧٢ - ١٩٧٤**. القاهرة: مطابع الطوبجي، ١٩٨٥.

سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **صور المستقبل العربي**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

السعودية. مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية. **دور الإعلان التجاري في ترويج منتجات الصناعة السعودية: دراسة ميدانية**. الرياض: المجلس، [د.ت.].

شريم، أميمة بشير. **الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر، ١٩٢٠ - ١٩٨٣**. عمّان: دار الفرقان، ١٩٨٤.

شقرون، عبد الله. **التلفزيون عبر الأقمار الصناعية وحقوق الآخرين**. تونس:

منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨١. (سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٢٣)

صابات، خليل. **وسائل الإتصال: نشأتها وتطورها**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.

ـــــ، سامي عزيز ويونان لبيب. **حرية الصحافة في مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤**. القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٢.

صبيحي، محمد أحمد. **تلفزيون المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره**. جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، ١٩٨٧.

صعب، حسن. **إعجاز التواصل الحضاري الإعلامي: نحو وكالة عربية دولية للأنباء**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨١.

طلعت، شاهيناز محمد. **وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي**: القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠.

طوالبة، حسن محمد. **نحو تخطيط استراتيجي للإعلام العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

عبد الرحمن، عواطف. **إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

ـــــ. **الصحافة العربية في الجزائر: دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

ـــــ. **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٧٨)

عبد المجيد، ليلى. **سياسات الإتصال في دول العالم الثالث**. القاهرة: الطباعي العربي، ١٩٨٦.

عبده، ابراهيم. **تطور الصحافة المصرية، ١٨٩٨ ـ ١٩٥١**. ط ٣. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥١.

عزت، عزة علي. **الصحافة في دول الخليج العربي**. مراجعة سنان سعيد. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣. ج ١: **الكويت ـ البحرين ـ الإمارات العربية ـ قطر ـ عُمان**.

عزت، محمد فريد. **معجم المصطلحات الإعلامية**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٤.

ـــــ. **وكالات الأنباء في الوطن العربي**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٣.

العقاد، ليلى. **القمر الصناعي العربي والتعليم المفتوح**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢.

ـــــ . **نحو جامعة مفتوحة عبر الشبكة الفضائية العربية**. تونس: منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٢٢)

العويني، محمد علي. **الإعلام الخليجي: دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات ـ البحرين ـ السعودية ـ عُمان ـ قطر ـ الكويت**. ط ١. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤.

ـــــ . **الإعلام العربي الدولي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤.

الغريب، ميشال. **الصحافة اللبنانية والعربية**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٤.

فرجاني، نادر. هدر الإمكانية: **بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

فلحوط، صابر وسجاد الغازي. **الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه ومؤتمراته وقراراته: دراسة وثائقية**. تقديم سعد قاسم حمودي؛ مراجعة حنا مقبل. بيروت: مؤسسة بترا للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

قريطم، عبد الهادي [وآخرون]. **تقييم نظام حماية المستهلك: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**. جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية، ١٩٨٣.

قنديل، حمدي. **إتصالات الفضاء**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

كرانزبرغ، ملفين ووليام هـ. دافنبورت. **التكنولوجيا والثقافة: مقالات ومقتطفات مختارة**. ترجمة محمد عبد الحميد شعبان. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٥.

كرم، أنطونيوس. **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٩)

كريم، بدر أحمد. **نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي**. ط ١. جدة: تهامة للنشر، ١٩٨٢. (سلسلة الكتاب العربي السعودي؛ ٦٢)

الكسان، جان. **السينما في الوطن العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٥١)

الكواري، علي خليفة. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

لبيب، سعد. **دراسات في العمل التلفزيوني العربي**. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٤. (السلسلة الإعلامية؛ ٤)

اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال. **تقرير مرحلي عن مشكلات الإعلام في المجتمع المعاصر**. باريس: اليونسكو، ١٩٧٨.
اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي. **نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال: مشروع التقرير النهائي**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥.
ماكبرايد، شون [وآخرون]. **أصوات متعددة وعالم واحد: الإتصال والمجتمع اليوم وغداً: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وكفاءة**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
المتوكل، محمد عبد الله. **الصحافة اليمنية: نشأتها وتطورها**. القاهرة: مطابع الطوبجي، ١٩٨٣.
محسن، حميد جاعد. **التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق**. تقديم مختار التهامي. بغداد: دار الرشيد للنشر؛ منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩. (سلسلة دراسات؛ ١٧٩)
محمد، حسين أحمد وأسامة سيف الدين. **الصحافة القطرية: نشأتها وتطورها**. الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٤.
محمود، زكي نجيب. **ثقافتنا في مواجهة العصر**. بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩.
المشاط، علي. **الشبكة العربية للإتصالات الفضائية وإمكاناتها**. الرياض: جهاز تلفزيون الخليج، ١٩٨٣. (سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية؛ ٧)
مصالحة، محمد. **السياسة الإعلامية الإتصالية في الوطن العربي**. لندن: دار شروق، ١٩٨٦.
المصمودي، مصطفى. **النظام الإعلامي الجديد**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٤)
مقدمة إلى وسائل الإتصال. مجموعة من المؤلفين. جدة: مكتبة مصباح، ١٩٨٩.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة، ١٩٨٠.
نصار، علي. **الإمكانات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
هلال، علي الدين [وآخرون]. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤)
الهيثي، هادي نعمان. **ثقافة الأطفال**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٢٣)

ويردي، منير الله. **دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول**. بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٧٨.

يسين، السيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

يماني، محمد عبده. **أقمار الفضاء: غزو جديد**. الرياض: جهاز تلفزيون الخليج، ١٩٨٤. (سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية؛ ٩)

يوغوسلافيا، جامعة ليوبليانا. كلية الصحافة والعلوم السياسية. **الحلقة النقاشية حول وسائل الإتصال والتفاهم الدولي**. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩.

الدوريات

إمام، ابراهيم. «الإعلام عبر القمر الصناعي العربي ودوره في التنمية.» **مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير**: العدد ٧، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

بن شيخ، عبد القادر ويوسف بن رمضان. «واقع الإذاعة الصوتية في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

التليسي، خليفة محمد. «نحو استراتيجية للنشر العربي.» **الناشر العربي**: العدد ٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

التهامي، مختار. «المرأة الريفية وبحوث الإعلام في مصر والوطن العربي.» **الإعلام العربي**: السنة ٤، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

التوني، حلمي. «النص، الرسم في كتب الأطفال العربية.» **الناشر العربي**: العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

الجمال، راسم محمد. «الأنباء الخارجية في الصحف العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٥، أيار/ مايو ١٩٩٠.

جيوسي، شريف. «نشر وتوزيع الكتاب العربي: إشكالات وحلول.» **الناشر العربي**: العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

خشانة، رشيد. «ندوة الإذاعة الصوتية: حاضرها ومستقبلها.» **شؤون عربية**: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

الخطيب، عمر ابراهيم. «التكنولوجيا والحضارة: وجهة نظر عربية.» **شؤون عربية**: العدد ٣٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.

ـــــ . «الجوانب الايديولوجية والسياسية والإجتماعية في الفكر التكنولوجي العربي.» **مجلة العلوم الإجتماعية**: السنة ١٢، العدد ٤، شتاء ١٩٨٤.

الخوري، شحادة. «الكتاب المترجم.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٣، العدد ٤، آذار/ مارس ١٩٨٣.

الخولي، أسامة أمين. «خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا.» **شؤون عربية**: العدد ٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

خيري، مجد الدين. «حول مستقبل الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٥، آذار/ مارس ١٩٨٦.

الداقوقي، ابراهيم. «الإعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي.» **التوثيق الإعلامي**: السنة ٥، العدد ١، ١٩٨٦.

الدرا، أميرا. «واقع المرأة الريفية في الريف وسبل وإمكانيات تطويرها: القطر العربي السوري نموذجاً.» **الإعلام العربي**: السنة ٤، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

دمشقية، عفيف. «نحو استراتيجية عربية لكتاب الطفل.» **الناشر العربي**: العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

دهني، صلاح. «السينما والتلفزة: فراق أم لقاء؟» **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

دياب، مفتاح محمد. «ثقافة الطفل العربي.» **الناشر العربي**: العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

رمزي، ناهد. «المسؤولية الإجتماعية لوسائل الإتصال وتغير الوضع الإجتماعي للمرأة في المجتمع العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

زكريا، خضر. «في الإعلام والمرأة والتنمية.» **الإعلام العربي**: السنة ٤، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

زين، الياس. «الطفل العربي والإنماء بمناسبة السنة العالمية للطفل ١٩٧٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩.

الساري، سالم. «علم الاجتماع والمشكلات الإجتماعية العربية: هموم واهتمامات.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

ـــــ. «ندوة أقسام الإعلام في الجامعات العربية.» **مجلة العلوم الإجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥.

سعيدي، محمود. «الهوية الثقافية وسياسة تطوير الثقافة.» **الباحث**: السنة ٦، العددان ٣١ ـ ٣٢، كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٤.

سميسم، حميدة وحميد جاعد. «من أجل إعلام تنموي عربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

السويسي، محمد. «واقع الكتاب العلمي العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٣، العدد ٤، آذار/ مارس ١٩٨٣.

السيد، سعيد محمد. «نماذج التدفق الدولي للأنباء.» **السياسة الدولية**: العدد ٩٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.

السيد سليم، محمد. «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

سيد محمد، محمد. «ليست التبعية هي النظرية الإعلامية للوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

الشريف، عبدالله محمد. «معوقات حركة نشر الكتاب في الوطن العربي.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٣، العدد ٤، آذار/ مارس ١٩٨٣.

شقرون، عبدالله. «الإتصالات الفضائية للخدمات الإذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٢.

صابات، خليل. «تأمين إطارات التدريس والتدريب الإعلامي في كليات ومعاهد الإعلام والصحافة.» **مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير**: العدد ١٦، تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

صابر، محيي الدين. «التنمية والثقافة.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٧، العدد ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٧.

طلال، محمد. «صورة المرأة في الإعلام العربي.» **الإعلام العربي**: السنة ٤، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

عبد البديع، أحمد عباس. «نحو استراتيجية علمية وتكنولوجية موحدة في نطاق جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨٣.

عبد الحليم، أحمد. «حقوق الطفل العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.

عبد الدائم، عبدالله. «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٥، آذار/ مارس ١٩٨٦.

عبد الرحمن، عواطف. «الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

عبد المعطي، عبد الباسط. «المرأة في السياق البنائي للقرية العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

العطيفي، جمال. «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى الطويل.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
عمار، حامد. «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الإجتماعي في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.
الغزوي، محمد سليم. «نظرات في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدستور الأردني والقوانين المكملة له.» **دراسات (اقتصاد، إدارة، قانون، شريعة)**، (الجامعة الأردنية): السنة ١١، العدد ٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.
القريوتي، محمد قاسم. «واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية.» **دراسات (اقتصاد، إدارة، قانون، شريعة)**، (الجامعة الأردنية): السنة ١١، العدد ٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.
القطب، اسحق يعقوب. «نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.
القليبي، الشاذلي. «العالم العربي ومشكلات التنمية وعلاقتها بالعالم المتقدم والنامي من نظرة سياسية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.
قنديل، حمدي. «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء.» **مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير**: العدد ٤٤، تموز/ يوليو- أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
الكواري، علي خليفة. «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.
اللباد، محيي الدين. «تيمورلنك وسليم الأول والطفل وبونابرت وكرومر وسوبرمان وغراندايزر وآخرون: داخلنا والطفل.» **الناشر العربي**: العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.
مالهوترا، دينا. «مجاعة الكتب في الدول العربية.» ترجمة شعبان خليفة. **مجلة اليونسكو للمكتبات**: السنة ١، العدد ٣، أيار/ مايو ١٩٧١.
«مشروع ميثاق الشرف الأعلى.» **شؤون عربية**: العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.
مصالحة، محمد. «رأي في السياسة الإعلامية العربية.» **الباحث العربي**: العدد ٣، نيسان/ ابريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٥.
المصلح، أحمد. «حول اشكالية الكتابة للأطفال في العالم العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.
الملص، محمد بسام. «الطفل العربي والكتاب.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٤، العدد ٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التوثيق والمعلومات. «التطور الثقافي في الوطن العربي (٢).» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٤، العدد ٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

مولوي، رضوان. «الإعلام العربي والإجتياح الإسرائيلي للبنان.» **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

نافعة، حسن. «الجامعة العربية وحقوق الإنسان.» **شؤون عربية**: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٢.

النعيمي، حازم. «مجلات الأطفال ودورها في تكوين المفاهيم.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٨، تموز/ يوليو ١٩٧٩.

الهاشمي، بشير. «الكتاب العربي بين ظاهرتين.» **الناشر العربي**: العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

ـــــ . «محاولة طرح لقضية الكتاب العربي.» **الناشر العربي**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

ـــــ . «واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات.» **المجلة العربية للثقافة**: السنة ٣، العدد ٤، آذار/ مارس ١٩٨٣.

«واقع الكتاب العربي على ضوء تقرير المستشارين والخبراء العرب.» **الناشر العربي**: العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

تقارير، رسائل جامعية، دراسات

الاتحاد العام للصحفيين العرب. الأمانة العامة. «الحريات الصحفية في الوطن العربي.» تونس: الاتحاد، ١٩٨٠. (تقرير غير منشور).

الحديدي، منى. «دراسة تحليلية لصورة المرأة المصرية في الفيلم المصري والآثار الإجتماعية والإعلامية المترتبة على ذلك.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٧). (غير منشورة).

خضر، فيصل محمود. «أثر الإعلام في دينامية الجماهير السودانية: دراسة ميدانية في قرية سودانية بمحافظة الجزيرة.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩). (غير منشورة).

رضا، عدلي سيد. «تدفق البرامج من الخارج في تلفزيون جمهورية مصر العربية، مع تحليل بعض مضمون المواد الأجنبية في التلفزيون العربي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩). (غير منشورة).

السيد، سعيد محمد. «الإعلام الإنمائي: النظرية والتطبيق.» (١٩٨٨، دراسة غير منشورة).

القاهرة. المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية. «تقويم وسائل الإعلام في الريف: البرامج الريفية في الإذاعة.» (١٩٨٠، دراسة).
المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية. «المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية.» (الرياض، تقرير غير منشور).

مؤتمرات، ندوات، اجتماعات

اتحاد إذاعات الدول العربية. **المؤتمر الدولي للإتحادات الإذاعية حول اتصالات الفضاء**. القاهرة: الاتحاد، ١٩٧٣. (سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ١١)
ـــــ، الأمانة العامة. **قضايا الإنتاج التلفزيوني في الدول العربية**، ندوة عقدت في تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣. تونس: الاتحاد، ١٩٨٣. (سلسلة دراسات وبحوث إذاعية؛ ٣٦)
إجتماع خبراء الإتصالات الفضائية، عمان، نيسان/ ابريل ١٩٨٠.
أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ١. بيروت: المركز، ١٩٨٤.
جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
سيف الإسلام، الزبير. **ندوة البحوث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي**، ندوة عقدت في الرياض في الفترة من ٧ ـ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. دمشق: المركز العربي للدراسات الإعلامية، ١٩٨١. (مطبوعات المركز العربي للدراسات الإعلامية؛ ١)
العراق. وزارة الثقافة والإعلام. دائرة الشؤون الثقافية. **حق الإتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والمناقشات التي قدّمت إلى الندوة العربية لحق الإتصال التي انعقدت في بغداد، ٢٦ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢. (سلسلة دراسات؛ ٣١٨)
العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي: مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ١٩ ـ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٩. تحرير ابراهيم بدران. بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٨٢.
المركز العربي للدراسات الإعلامية. **الصحفيون الموريتانيون والتدريب المهني**: أعمال الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين بنواكشوط، ٢٩ أيار/ مايو ـ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٥. دمشق: المركز، ١٩٧٥.
ـــــ. **معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي: الندوة العلمية الأولى لعمداء كليات ومعاهد ومدارس الصحافة في البلاد العربية، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦**. القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٦.

ندوة استخدام أقمار الإتصالات في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بالرياض، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.
ندوة أقسام الإعلام التي عقدت في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالإشتراك مع اتحاد الجامعات العربية في الفترة من ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.
ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٩)
ندوة المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية. بيروت: المركز، ١٩٨٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Curran, James (et al.) (eds.). *Mass Communication and Society*. London: Edward Arnold Publishers, 1977.

Fischer, Heinz- Dietrich and John Merrill (eds.). *International and Inter-Cultural Communication*. New York: Hasting House Publishers, [1976].

Franco, Gaston. *World Communications: New Horizons, New Power, New Hope*. Navara, Italy: Le Mondi Economique Publications, 1983.

Jussawalla, Meheroo and D.M. Lamberton (eds.). *Communication Economics and Development*. Honolulu, Hawaii: East-West Center, 1982.

Lee, John. *Towards Realistic Communication Policies: Recent Trends and Ideas Compiled and Analysed*. Paris: UNESCO, 1976. (Reports and Papers on Mass Communication; no. 76)

Leinwall, S. *From Spark to Satellite: A History of Radio Communication*. New York: Charles Scribner's Sons, 1979.

Merrill, John Calhoun (ed.). *Global Journalism: A Survey of World Mass Media*. New York: Longman, ©1983. (Longman Series in Public Communication)

Middleton, John (ed.). *Approaches to Communication Planning*. Paris: UNESCO, 1980.

Nordenstreng, Kaarl and Herbert Schiller (eds.). *National Sovereignty and International Communication*. Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, 1979.

Ploman, Edward W. *Space, Earth and Communication.* London: Frances Pinter Publishers; Westport, Conn.: Quorum Books, 1984.

Richstad, Jim and Michael H. Anderson (eds.). *Crisis in International News: Policies and Prospects.* New York: Columbia University Press, 1981.

Rubin, Michael Rogers. *Information Economics and Policy in the United States.* Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1983.

Rugh, William A. *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World.* London: Croom Helm, 1979.

Schiller, Herbert I. *Mass Communications and American Empire.* New York: A.M. Kelley, 1969.

Schramm, Wilbur and Erwin Atwood. *Circulation of News in Third World: A Case of Asia.* Hong Kong: The Chinese University Press, 1981.

——— and Danial Lerner (eds.). *Communication and Change: The Last Ten Years and the Next.* Honolulu, Hawaii: The University of Hawaii, 1978.

Singh, Indu Bhushan (ed.). *Telecommunications in the Year 2000: National and International Perspectives.* Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, '1983. (Communication and Information Science)

Sommerlad, E. Lloyed. *National Communication Systems: Some Policy Issues and Options.* Paris: UNESCO, 1978. (Reports and Papers on Mass Communication; no. 74)

Stevenson, Robert L. and Donald Lewis Shaw (eds.). *Foreign News and the New World Information Order.* Ames: Iowa State University Press, 1984.

Stokke, Olav (ed.). *Reporting Africa.* New York: Africana Publishing Corporation, 1971.

United Nations. Office of Public Information (OPI). *Universal Declaration of Human Rights: Final Authorized Text.* [n.p.]: OPI, 1968.

UNESCO. *International Flows of Selected Cultural Goods.* Paris: UNESCO, 1986. (Statistical Reports and Studies; no. 28)

———. *Statistical Yearbook, 1989.* Paris: UNESCO, 1989.

———. Division of Statistics. *Statistics on Radio and Television, 1960 – 1970.* Paris: UNESCO, 1978.

Periodicals

Argumedo, Alcira. «The World Information Order and International Power.» *Journal of International Affairs:* vol. 35, no. 2, Fall - Winter 1981.

Bernstein, R. «Journalists Find Difficulty Getting into Third World.» *New York Times:* 27 July 1984.

Hamrin, Robert D. «The Information Economy: An Infinite Resource.»

Economic Impact: no. 37, January 1981.

Haques, S. Mazharul. «Is U.S. Coverage of News in Third World Imbalanced?» *Journalism Quarterly:* vol. 59, no. 3, Autumn 1982.

Hart, Jim. «Foreign News in U.S. and English Daily Newspapers.» *Journalism Quarterly:* vol. 43, no. 3, Autumn 1966.

Johansen, Robert. «Human Rights in the 1980's.» *World Politics:* vol. 35, no. 2, January 1983.

Martino, Joseph P. «Telecommunications in the Year 2000.» *Futurist:* 1979.

Renaud, Jean–Luc. «U.S. Government Assistance into AP's World – Wide Expansion.» *Journalism Quarterly:* vol. 62, no. 1, Spring 1985.

Riffe, Danial. «International News Borrowing: A Trend Analysis.» *Journalism Quarterly:* vol. 61, no. 1, Spring 1984.

——— and Eugene Show. «Conflict and Consonance: Coverage of Third World in Two U.S. Papers.» *Journalism Quarterly:* vol. 59, no. 4, Winter 1982.

Sauvant, Karl. «Multinational Enterprises and the Transmission of Culture: The International Supply of Advertising Services and Business Education.» *Journal of Peace Research:* vol. 13, no. 1, 1976.

Semmel, Andrew. «Foreign News in Four U.S. Elite Dailies: Some Comparisons.» *Journalism Quarterly:* vol. 53, no. 4, Winter 1976.

Reports, Papers

Abdelaziz, Salah. «The Coverage of International News in Ten American and Arabian Dailies: A Comparative Analysis.» (PH. D. Dissertation, Ohio University, College of Communication, 1981). (mimeo).

Cocca, Aldo Armando. «The Right to Communicate: Some Reflections on Its Legal Foundation.» Paris: UNESCO, 1978. (CIC Document; no. 38). (mimeo).

«From Freedom of Information to the Free Flow of Information, From the Free Flow of Information to the Free and Balanced Flow of Information.» Paris: UNESCO, 1978. (CIC Document; no.8). (mimeo).

Khalil, Elham. «The Arab Satellite and the Flow of Information in the Arab World.» (mimeo).

Masmoudi, Mostafa. «The New World Information Order.» Paris: UNESCO, 1978. (CIC Document; no. 31). (mimeo).

Rachty, Gehan. «Foreign News in Nine Arab Countries.» Commissioned by the Edward R. Murrow Center of the Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University for the: Conference on International Media and Developing Countries, Cairo, 2 – 5 April 1978. (mimeo).

«The World of News Agencies.» Paris: UNESCO, 1978. (CIC Document; no. 11). (mimeo).

Symposium

Ljubljana University. School of Journalism and Political Science. *Mass Media and International Understanding: A Symposium.* [n.p.]: The School, 1968.

Symposium of Communication Studies in the Arab World, Rieyadh, 1981.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(م)

(ن)

(ي)

الدكتور راسم محمد الجمال

■ يعمل مدرّساً للإعلام الدولي في كلية الإعلام بجامعة القاهرة.

■ حصل على درجة الماجستير في الصحافة، وعلى درجة الدكتوراه في الإعلام الدولي.

■ نشر عدداً من البحوث والمقالات العلمية، منها: «الإعلام الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي»، و«قواعد الممارسة المهنية في ضوء النظام الإعلامي العالمي الجديد»، و«مفهوم الإعلام العربي المشترك»، و«جماهير الإعلام العربي المشترك» و«العقاد وهيكل: دراسة في تطور الصحافة المصرية»؛ إلى جانب العديد من المقالات الصحفية في تطور السياسة المصرية.

■ صدر له كتابان في تاريخ الصحافة المصرية، هما: **عباس العقاد رجل السياسة.. رجل الصحافة**، و**العقاد زعيماً**، وترجمة لكتاب **الإدارة الجديدة: المدير التنفيذي والاخصائي الاستشاري في منشأة المستقبل** لجون نيلز ووليام غربر.

■ ونشر له مركز دراسات الوحدة العربية كتاباً بعنوان **الإعلام العربي المشترك (دراسة في الإعلام الدولي العربي)** بيروت ١٩٨٥.

الطبعة الثانية

الثمن: ٩
أو م

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb